

تطورات النقود والمصارف والسياسة النقدية في ليبيا دراسة تحليلية خلال الفترة 1952-2020

إعداد:

أ. أسيا التركاوي

د. صقر الجيباني

جملة إصدارات المركز الليبي للدراسات
ورسم السياسات

الإهداء

إلى طلاب العلم والباحثين

كلمة

من خلال تدريسنا لطلبة وطالبات قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد - جامعة درنة، ولسنوات عديدة، لاحظنا ندرةً في الكتب والمناهج الخاصة بالاقتصاد الليبي في المكتبة الليبية، كما أن الموجود منها رغم قيمته العلمية العالية، إلا أنها إصدارات قديمة لم تواكب التغيرات التي شهدتها الاقتصاد الليبي بمراحلها المتعددة، والتطورات التي حدثت خلال العقدين الأخيرين خاصة فيما يتعلق بقطاع النقود والمصارف والسياسة النقدية.

ومن هنا جاءت فكرة هذا الكتاب " تطورات النقود والمصارف والسياسة النقدية في ليبيا: دراسة تحليلية خلال الفترة 1952-2020 " ليكون مرجعاً أساسياً لطلبة كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية، يضم أهم وأبرز المواضيع في مقرر النقود والمصارف، وبما يتوافق مع المناهج الجامعية، وما يحتويه الكتاب من دراسة تحليلية للقطاع النقدي والمصرفي في ليبيا. إضافة إلى كونه مرجعاً مفيداً لطلبة الدراسات العليا؛ يعرض أهم المؤشرات النقدية ويواكب أغلب التطورات التي شهدتها القطاع النقدي والمصرفي في ليبيا، ويفتح أمامهم آفاقاً للبحوث والدراسات العلمية في مجال القطاع النقدي والمصرفي الليبي.

حيث يهدف هذا الكتاب إلى تعريف طلبة الاقتصاد على أهم وأبرز المؤشرات والمواضيع التي تتناولها أدبيات النقود والمصارف وتطبيقها في ليبيا بعرض وتحليل التطورات النقدية والمصرفية للبيانات المنشورة عن مصرف ليبيا المركزي، ويتميز الكتاب بطول الفترة الزمنية التي غطت هذه التطورات.

كما يهدف إلى عرض وتحليل التطورات النقدية والمصرفية وتطورات السياسة النقدية التي شهدتها ليبيا خلال السبعة عقود الماضية.

ويشتمل الكتاب على ثلاثة فصول في 371 صفحة تتضمن تطورات النقود والمصارف والسياسة النقدية سواء في الجانب التشريعي والتنظيمي أو الجانب التطبيقي، ابتداء من عام 1952م حين أنشئت لجنة النقد الليبية وبدأت

أعمالها، ومروراً بالتطورات والتغيرات التي شهدتها النقود والقطاع المصرفي الليبي حتى العام 2020م، مدعومة بالجداول والبيانات والتحليل والرسوم البيانية، وبالاعتماد على المصدر الأساس لبيانات هذا الكتاب وتحليلاته وهو نشرات وتقارير وبحوث ودراسات مصرف ليبيا المركزي.

تناول الفصل الأول النقود والتطورات النقدية في ليبيا مع التحليل بالجداول والرسوم البيانية لأهم وأبرز المواضيع التي يحتاجها الطالب للتعرف على النقود والتطورات النقدية في ليبيا خلال الفترة 1952 - 2020 حسب ما توفر للباحثين من بيانات للسلاسل الزمنية الواردة في نشرات وتقارير وبيانات مصرف ليبيا المركزي والمراجع ذات الصلة.

وقد ركز الباحثان في هذا الفصل على القاعدة النقدية، وعرض النقود والسيولة المحلية، مروراً بالمضاعف النقدي، والإصدار النقدي، وختاماً بتحليل سرعة دوران النقود في الاقتصاد الليبي.

في حين ركز الفصل الثاني على القطاع المصرفي في ليبيا منذ نشأته وبداية تكوينه عام 1952م مع التطرق لخصائصه وتطورات، بداية بتطورات مصرف ليبيا المركزي بقسميه: الإصدار النقدي، والعمليات المصرفية. ثم عرض وتحليل تطورات المصارف التجارية في ليبيا من حيث الأصول والخصوم من عام 1966 وحتى العام 2020، وختاماً بتقييم أداء القطاع المصرفي في ليبيا. وقد قام الباحثان خلال هذا الفصل بعرض نماذج ومؤشرات التقييم والرقابة المصرفية ثم تقييم أداء المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2012 - 2020 م حسب البيانات المتاحة من مصرف ليبيا المركزي.

كما تطرق الفصل الثاني أيضاً إلى نشأة وتكوين المصرف الليبي الخارجي، وتطور أصوله وخصومه خلال الفترة 1996-2020 م. وانتهى هذا الفصل بوقفه على تجربة الصيرفة الإسلامية في ليبيا وتطورها منذ بداية انطلاقها في العام 2009م وحتى العام 2020 م.

بينما سلط الفصل الثالث الضوء على السياسة النقدية في ليبيا خلال الفترة 1952-2020م وبشيء من التفصيل وفقاً للمراحل التي شهد فيها القطاع النقدي والمصرفي الليبي صدور وتحديث قوانين النقد والمصارف، وحسب ما جاء في تقارير ودراسات ومنشورات مصرف ليبيا المركزي.

كما تناول الفصل الثالث كذلك تطورات إدارة سعر الصرف في ليبيا مع وقفة على السوق السوداء لأسعار الصرف الأجنبي في ليبيا. وفي نهاية الفصل تم التطرق إلى استقلالية المصارف المركزية، ووقفة على استقلالية مصرف ليبيا المركزي والسياسة النقدية في ليبيا وفقاً للقانون رقم (1) بشأن المصارف لسنة 2005م وتعديلاته.

في الختام يأمل الباحثان أن يكون هذا الكتاب مفيداً لطلبة وطالبات كليات الاقتصاد بالجامعات والأكاديميات والمعاهد العليا في مختلف ربوع البلاد، وأن يكون مرجعاً علمياً قيماً، وذو منفعة لكل طلبة العلم والقراء والمهتمين بالجانب الاقتصادي بوجه عام، والنقدي والمصرفي بوجه خاص. والله ولي التوفيق.

أ. أسيا التركاوي

د. صقر الجيباني

نوفمبر 2022

محتويات الكتاب

رقم الصفحة	الموضوع	
	النقود والتطورات النقدية في ليبيا	الفصل الأول
	مقدمة	
	مفهوم النقود	
	تاريخ النقود في ليبيا	
	التطورات النقدية في ليبيا	
	القاعدة النقدية	
	عرض النقود والسيولة المحلية	
	عرض النقود والتفضيل النقدي	
	العملة المصدرة للتداول ومكونات غطائها	
	المضاعف النقدي في ليبيا	
	سرعة دوران النقود في الاقتصاد الليبي	
	المصارف والتطورات المصرفية في ليبيا	الفصل الثاني
	نشأة وتطور القطاع المصرفي في ليبيا	
	خصائص القطاع المصرفي في ليبيا	
	هيكل ملكية المصارف التجارية في ليبيا	
	التركز المصرفي والكثافة المصرفية في ليبيا	
	النظريات المصرفية في إدارة أصول وخصوم المصارف التجارية	
	مصرف ليبيا المركزي	
	نشأة مصرف ليبيا المركزي	
	وظائف وأهداف مصرف ليبيا المركزي	
	أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي	
	إدارة قسم العمليات المصرفية	
	إدارة قسم الإصدار	
	المصارف التجارية في ليبيا	
	أصول وخصوم المصارف التجارية في ليبيا	
	السيولة والربحية في المصارف التجارية	
	الاحتياطي النقدي الإلزامي وفائض الاحتياطي	

رقم الصفحة	الموضوع	
	السيولة والربحية في المصارف التجارية	
	الائتمان المصرفي والسياسة الائتمانية	
	الرقابة المصرفية والتقييم المصرفي: الملاءة المصرفية والمخاطر المصرفية	
	كفاية رأس المال	
	مؤشرات السلامة المالية	
	اتفاقيات لجنة بازل	
	تقييم المصارف التجارية في ليبيا	
	المصرف الليبي الخارجي	
	تجربة الصيرفة الإسلامية في ليبيا	
	السياسة النقدية في ليبيا	الفصل الثالث
	مفهوم السياسة النقدية	
	أهداف السياسة النقدية: الأهداف التشغيلية، الأهداف الوسيطة، الأهداف النهائية. المربع السحري لكالدور	
	أدوات السياسة النقدية: الأدوات المباشرة، الأدوات غير المباشرة	
	السياسة النقدية في ليبيا	
	تطور مراحل السياسة النقدية في ليبيا: المرحلة الأولى، المرحلة الثانية، المرحلة الثالثة، المرحلة الرابعة	
	سياسة سعر الصرف في ليبيا	
	تطور مراحل سياسة سعر الصرف في ليبيا: المرحلة الأولى، المرحلة الثانية، المرحلة الثالثة، المرحلة الرابعة	
	نظرة على السوق السوداء لأسعار الصرف في ليبيا	
	استقلالية السياسة النقدية	
	استقلالية مصرف ليبيا المركزي	
	قوانين المصارف	ملحق الكتاب
	القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف، المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012م	
	المراجع والمصادر	المراجع

الفصل الأول

النقود والتطورات النقدية في ليبيا

مقدمة

نشأت النقود وتطورت مع تطور المجتمعات البشرية، ففي البدايات الأولى من التاريخ البشري، كان حجم التجمعات البشرية قليلاً، وكانت الحرفة الأولى التي عرفها معظم البشر هي الصيد، والتي كان يسعى الأفراد من خلالها إلى إشباع حاجاتهم الذاتية فقط لذلك لم تنشأ حاجة حقيقة للمبادلة بين الأفراد وتدرجياً ومع ازدياد حجم تلك التجمعات وتطورها وظهور التجمعات الزراعية في تلك المرحلة، تم تقسيم العمل على أساس اجتماعي، بمعنى أن يتخصص البعض في الزراعة بينما البعض الآخر في تربية الماشية، وكنتيجة لهذه الصورة الأولية لتقسيم العمل، زادت إنتاجية الأفراد وأصبح المجهود الإنساني، غير قادراً على تحقيق فائض في الإنتاج يفوق حاجات الاستهلاك الضرورية، وهنا ظهرت الحاجة إلى مبادلة الأفراد لتلك السلع الفائضة عن حاجاتهم مع بعضهم البعض وبهذا نشأ نظام التبادل، وأول صورة عرفها الإنسان من هذا النظام المقايضة (الشمري، 1993).

يعتبر نظام المقايضة أول نظام تجاري أوجدته المجتمعات البشرية، وهو نظام بدائي بسيط كان يعتمد بصورة أساسية على مبادلة سلعة ما فائضة عن حاجة صاحبها بسلعة أخرى، ولكن نظام المقايضة قد لازمته بعض الصعوبات وصاحبته الكثير من العيوب التي جعلته يتسم بانخفاض الكفاءة الاقتصادية نتيجة التكلفة العالية لعمليات التبادل؛ لأنه كان ينطوي على تكلفة تعامل عالية، الأمر الذي جعل الإنسان يبحث عن طريقة أو نظام للتبادل يكون أكثر كفاءة من نظام المقايضة (الناقة، 1998).

هذه العيوب كانت سبباً رئيساً في بحث الأفراد عن نظام جديد يسهل عملية المبادلات الاقتصادية بشكل عادل، ويرضي جميع الأطراف ويتلافى عيوب نظام المقايضة، وبعد عمليات بحث دأباً مع رغبة شديدة في إجراء المزيد من المعاملات الاقتصادية، اهتدى الإنسان إلى أول معيار بدائي للقيمة وهو الحجم حيث أجريت عملية مبادلة السلع آنذاك اعتماداً على حجمها، ثم ظهرت وبعد

مزيد من التطور والاستخدام بعض السلع المعروفة كوسيط للمبادلة بين الأفراد واختلفت السلع المستخدمة تبعاً لاختلاف أماكن تواجد المجتمعات البدائية والمناخ السائد والتطور الزراعي والاقتصادي. فمثلاً استخدمت الأصداف كوسيط للمبادلة في المجتمعات التي عاشت بالقرب من شواطئ البحار، بينما تلك المتواجدة في المناطق الباردة فقد استخدمت الفراء والجلود كوسيط، واستخدم العرب الجمل كأداة للمبادلة واستخدم الشعير في المجتمعات البدائية، ومع اكتشاف الإنسان للمعادن وتطويرها (كالحديد والبرونز والنحاس) بدأت النقود تدخل عصرًا جديدًا هو عصر النقود المعدنية، حيث قام الإنسان باستخدامها كوسيط للتبادل، بدل السلع السابقة، وحددت هذه المعادن شكل الاقتصاد السائد، بل أخذت في معظمها شكلاً واحداً فقط وكانت أول المعادن استخداماً كنقود الحديد والنحاس، ثم تلاها البرونز، والزنك والفضة، وأخيراً الذهب. وقد تفوقت النقود المعدنية على السلع التي استخدمت كوسيط للمبادلة، وبقيت مستخدمة وبشكل واسع في جميع أنحاء العالم حتى بداية القرن العشرين وتحديداً بانتهاء قاعدة الذهب عام 1931 وسيادة النقود الورقية (الشمري، 1993)

أي ان النقود ابتدعها رغبة الجماعات في توسيع التبادل فيما بينها، فنشأتها مرتبطة بنشوء اقتصاد المبادلة الذي يفترض تقسيم العمل والفائض الاقتصادي والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ويدعم وجودها بازدياد التخصص وتقسيم العمل مع تطور النشاط الاقتصادي أي نشوء النقود ذاته يرجع إلى التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية، فقد تطورت العملات عبر العصور وكانت لها أشكال عدة فابتدأت من التبادل السلعي للسلع عن طريق المقايضة ثم تبادل المعادن الثمينة كالذهب والفضة، وأخيراً العملات الورقية المعمول بها حالياً، والشيكات وغيرها من أشكال العملة الورقية، ومازالت في تطور نحو استخدام الأساليب الحديثة في التبادل التجاري كالنقود الالكترونية وغيرها (السباعي، 2014).

مفهوم النقود ووظائفها:

النقود هي كل وسيلة دفع تتمتع بقبول واسع لدى العامة. ابتدعت المجتمعات النقود رغبة منها في توسيع نطاق التبادل فيما بينها، فنشأتها مرتبطة بالرغبة في تجاوز التحديات التي واجهت اقتصاد المبادلة في ظل اختلاف توزيع ملكية عوامل الإنتاج ما بين أفراد المجتمع، وتنامي عمليات التخصص وتقسيم العمل مع تطور النشاط الاقتصادي.

تقوم النقود بعدة وظائف رئيسة تتمثل في كونها:

1. **وسيلة للتبادل:** فمع التخصص وتقسيم العمل أصبح لزاما وجود أداة دفع مقبولة بين أفراد المجتمع للوفاء بقيمة عمليات التبادل.
2. **وحدة للحساب:** مكنّ وجود النقود من احتساب قيمة السلع والخدمات من خلال وجود مقياس مشترك للقيم المختلفة للسلع والخدمات.
3. **مخزن للقيمة:** تعتبر النقود مخزنا للقيمة نظرا لكونها ت مثل في حد ذاتها أصل ي مكن الاحتفاظ به مثل باقي الأصول، كالمعادن النفيسة وغيرها من الأصول.
4. **وسيلة لإبراء الذمة:** تعتبر النقود وسيلة مقبولة من جميع أفراد المجتمع لسداد الالتزامات المادية المستقبلية المستحقة (صندوق النقد العربي، 2021).

مفهوم عرض النقود:

إن مفهوم عرض النقود Money Supply ينصرف إلى إجمالي تداول كمية النقود المصدرة خلال فترة زمنية معينة؛ أي إجمالي الرصيد النقدي الذي يتم تداوله في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة من السنة (نهاية السنة).

وهناك فرق بين مفهوم كمية النقود وهي الكمية المُصدرة من النقود التي يتم تحديدها بناء على قرار من السلطة النقدية في البلد (المصرف المركزي).

ومفهوم عرض النقود الذي يعني تداول النقود؛ حيث يؤثر في هذا التداول جهات كثيرة منها المصرف المركزي.

وفي مناسبات أخرى يطلق على عرض النقود مفهوم إجمالي السيولة المحلية في الاقتصاد أو إجمالي وسائل الدفع في الاقتصاد.

وهناك مفاهيم ومقاييس متعددة لتحديد العرض النقدي (عرض النقود) وأكثرها استخداماً:

1. **المفهوم الضيق للنقود (M1):** وتشمل على النقود الورقية والمعدنية (النقد السائل) التي يتم إصدارها وتداولها في الاقتصاد إضافة إلى الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب) وهي عبارة عن مجموع المبالغ المتوافرة في الحسابات الجارية.

2. **المفهوم الواسع للنقود (M2):** وهي عبارة عن عرض النقود الضيق (M1) + مجموع الأنواع الأخرى من حسابات الادخار والودائع لأجل (أشبه النقود).

3. **المفهوم الأوسع للنقود M3:** وهي عبارة عن عرض النقود الواسع (M2) + مجموع الأصول النقدية المتداولة على مستوى السوق النقدية مثل أذونات الخزينة الحكومية (غربي، 2018).

4. **عرض النقود (M4) (السيولة العامة):**

5. وهي عبارة عن عرض النقود الاوسع (M3) بالإضافة الي بقية الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية العامة والسندات سواء أصدرتها الحكومة أو المؤسسات الخاصة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والمصارف العقارية والودائع الحكومية والأوراق التجارية (حسين، 2014).

ويعرف مصرف ليبيا المركزي عرض النقود (M1) : بأنه يمثل النقد المتداول لدى الجمهور مضافاً إليه ودائع القطاع الخاص وودائع المؤسسات العامة وشبه العامة تحت الطلب بالدينار الليبي.

أما عرض النقود الواسع (M2) : فيشمل عرض النقود (M1) مضافاً إليه شبه النقود، ويعادل أيضاً مجموع كل من صافي الأصول الأجنبية وصافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي.

وتمثل شبه النقود: ودائع القطاع الخاص وودائع المؤسسات العامة والمؤسسات شبه العامة (الادخار ولأجل) بالدينار الليبي مضافاً إليها ودائع القطاع الخاص والمؤسسات العامة والمؤسسات شبه العامة بالعملة الأجنبية مقومة بالدينار الليبي (مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية 2020).

ويشير مصرف ليبيا المركزي إلى كل من عرض النقود الضيق (M1) زائداً عرض النقود الواسع (M2) بالسيولة المحلية.

محددات عرض النقود

قد يحدث ان يتغير عرض النقود، وبالتالي يؤثر على النشاط الاقتصادي، ومن هنا فقد وجب علينا معرفة محددات عرض النقود كأساس مهم للتحكم فيه والسيطرة عليه بما يناسب الوضع الاقتصادي السائد (مليلي، 2019).

1. المصرف المركزي: يراقب المصرف المركزي النظام المصرفي ويعد المسؤول الأول عن إدارة السياسة النقدية (يونس والوصال، 2005) ويعمل المصرف المركزي في التأثير على الكتلة النقدية في الاقتصاد اذ يقوم بالتأثير على حجم العرض النقدي من خلال عاملين:

- قدرة المصرف المركزي في الحد من اقراض الاموال للمصارف التجارية.
- تأثير النقود المصدرة على الاساس النقدي ومن ثم على حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد (كيطان، 2017)

2. المصارف التجارية: تؤثر المصارف التجارية على عرض النقود من خلال المشاركة في عملية خلق النقود بالإمكان أن تؤثر المصارف التجارية على حجم الكتلة النقدية من خلال سياستها الائتمانية التي تتأثر بالعديد من العوامل ومنها حجم الاحتياطيات النقدية والتوقعات المستقبلية، وتجدر الإشارة الى ان استخدام المصرف المركزي سياسة الاحتياطي الالزامي للتأثير على حجم الكتلة عن طريق المضاعف النقدي (كيطان، 2017). ويدل هذا المضاعف على ان كل وحدة نقد واحدة يتم ايداعها تؤدي الى ارتفاع حجم الكتلة النقدية بمقدار قيمة المضاعف النقدي البسيط والعكس صحيح اذ ان كل وحدة نقد يتم سحبها بواسطة افراد المجتمع من المصارف التجارية تعمل على تقليص عرض النقود بمقدار قيمة المضاعف (خريس وآخرون، 2002).

3. الوعي الادخاري والمصرفي: إن زيادة انتشار الوعي المصرفي وتطور العادات المصرفية بين الافراد وتزايد اهمية الادخار لدى افراد المجتمع، تؤدي الى زيادة الأهمية النسبية للودائع الجارية من اجمالي مكونات عرض النقود، فكلما زاد الوعي الادخاري لدى الافراد زادت الأهمية النسبية للودائع من اجمالي مكونات عرض النقود، وهذا ما يؤدي الى زيادة قدرة المصارف التجارية على التوسع في منح القروض ومن ثم يؤدي الى زيادة عرض النقود (كيطان، 2017).

ويعد المصرف المركزي أكثرهن تأثيراً على عرض النقود إدارته للسياسة النقدية تنطوي على ما قد يؤثر في ميزانيته (يونس والوصال، 2005)

نشأة وتطور النقود في ليبيا

منذ نهاية القرن السابع وحتى السيطرة العثمانية عرفت ليبيا كبقية أجزاء الدول العربية الإسلامية، النقود الإسلامية والدنانير الذهبية والدرهم الفضية، وفي عهد السيطرة العثمانية تم تداول النقود المسكوكة من الذهب والفضة والنحاس وقد تولى ولاية الدولة العثمانية في ليبيا سكها وطرحها في التداول (الدليمي، 1998).

وعندما غزت إيطاليا الأراضي الليبية في عام 1911 لم تسمح السلطات الإيطالية بتداول عملة خاصة بليبيا واعتبرت الليرة الإيطالية العملة الرسمية الوحيدة المتداولة في ليبيا، وقامت السلطات الإيطالية باستبدال العملات المتداولة آنذاك بالليرة الإيطالية وهي (الليرة التركية، والقرش الطرابلسي وغيرها من العملات) وذلك عن طريق المصارف الإيطالية في ذلك الحين.

أما في عهد الإدارة البريطانية التي تلت الحرب العالمية الثانية حين وقعت "طرابلس وبرقة" تحت الإدارة البريطانية و"منطقة فزان" تحت الإدارة الفرنسية فقد تم تداول عملات جديدة، ففي المنطقة الشرقية (برقة) جلبت السلطات العسكرية البريطانية الجنيه المصري وفي المنطقة الغربية (منطقة طرابلس) تم تداول الليرة العسكرية (المال) الذي أصدرته السلطات العسكرية حينذاك. بعد أن سحبت من التداول الليرة الإيطالية والجنيه العسكري. وقدرت العملة آنذاك بمليون مال عام 1950م.

أما في منطقة الجنوب الغربي (منطقة فزان) جلب الجيش الفرنسي معه الفرنك الجزائري والذي كان متداولاً في الجزائر الخاضعة هي الأخرى للسيطرة الفرنسية آنذاك. وبذا أصبح السكان في ليبيا يستخدمون خليطاً من العملات لإنجاز معاملاتهم (الدليمي، 1998).

وأمام حالة الفوضى التي نتجت عن استخدام أكثر من عملة واحدة في إقليم واحد طلب ممثل الأمم المتحدة في ليبيا من صندوق النقد الدولي إرسال بعثة نقدية لدراسة تلك الحالة. وقد توصلت تلك البعثة إلى افتراضات محددة تمثلت بإنشاء (لجنة نقد ليبية) وإصدار عملة واحدة في ليبيا.

وكنتيجة لما توصلت إليه تلك البعثة من مقترحات، تم صدور أول قانون ليبي يتعلق بالنقد في 24 أكتوبر عام 1951، وسمي هذا القانون بقانون النقد، قد نصت المادة الثانية من قانون (النقد الليبي) على تشكيل (لجنة النقد الليبية) وحوّلت مهمة الإشراف على إصدار العملة وإدارة الشؤون المتعلقة بهذا الإصدار.

ولذا فقد تم في شهر فبراير من عام 1952 إنشاء (لجنة النقد الليبية) والتي تولت إصدار العملة.

وتم تشكيل لجنة النقد على النحو التالي:

1. رئيس لجنة، ويتم اختياره من قبل السلطات الليبية.
2. عضوان ليبيان يحل أحدهما محل الرئيس في حالة تغيبه. ويتم اختيارهما من قبل السلطات الليبية.
3. عضوان بريطانيان يرشحهما (بنك إنجلترا).
4. عضو مصري يختاره (البنك الأهلي المصري).
5. عضو فرنسي يرشحه (بنك فرنسا).
6. عضو إيطالي يرشحه (بنك إيطاليا).

وقد اختارت الحكومة الليبية رئيساً بريطانياً للجنة، وقد كانت بداية عمل هذه اللجنة يتمثل في إصدار أول عملة ليبية وذلك في 1952/02/24 وقد سميت تلك العملة بالجنيه. وبهذا الإصدار حل الجنيه الجديد محل جميع العملات التي كانت متداولة في ليبيا (الدليمي، 1998)، وقد تم سحب العملات السابقة من جميع أنحاء البلاد في 24 يونيو 1952م (النعاس، 2010).

وكانت العملة الورقية الجديدة مكونة من سبعة فئات أكبرها عشرة جنيهاً وأصغرها 5 قروش. أما العملة المعدنية فقد كانت في خمسة فئات أكبرها قرشان، وأقلها مليم واحد. كما يحتوي الجنيه الليبي على 100 قرش و1000 مليم (الأرياح، 1991).

أما الوحدة القياسية للعملة (جنيه ليبي) فقد تم تحديدها عند صدورها بما يعادل (2.48828 غم) من الذهب الخالص، كما تمت مساواة قيمته بقيمة الجنيه الإسترليني أيضاً. وقد أسندت لجنة النقد مهمة إصدار العملة إلى (بنك باركليز) الإنجليزي.

وكان النقد الذي يتم إصداره مغطى بالكامل بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل على أن يشكل الجنيه الإسترليني نسبة لا تقل عن (75%) من إجمالي غطاء إصدار النقد وتتألف بقية النسبة من عملات أجنبية أخرى ترتبط ليبيا بدولها بعلاقات تجارية (الدليمي، 1998).

وفي 24 ديسمبر 1958م آلت مهام لجنة النقد الليبية إلى البنك الوطني الليبي (مصرف ليبيا المركزي) وكانت تحمل اسم المصرف. وفي فترة لاحقة وبعد صدور قانون المصارف رقم 4 سنة 1963م تم إلغاء القرش كوحدة للعملة وأصبح الجنيه هو الوحدة القياسية للعملة، والذي ينقسم إلى ألف مليم (الأرباح، 1991).

ويوضح الجدول التالي رقم (1) أصول وخصوم قسم الإصدار على أساس شهري ابتداء من يونيو عام 1952م حتى ديسمبر عام 1965م وخلال هذه الفترة تمثل العملة الورقية والمعدنية المتداولة ما أصدر من أوراق العملة والنقود المعدنية ناقصاً ما لدى قسم العمليات المصرفية بينك ليبيا منها وذلك ابتداء من أبريل عام 1956م، وما لدى قسمي العمليات المصرفية التجارية والمركزية ابتداء من يوليو عام 1963م.

جدول رقم (1) أصول وخصوم قسم الإصدار بالآلاف الجنيهات

التاريخ	أصول	خصوم
1952	3368	3368
1954	3370	3370
1958	7357	7357
1960	10442	10442
1963	17100	17100
1965	30640	30640

وفي ديسمبر 1968م صدرت أوراق نقدية جديدة تحمل رسومات وزخرفة مشتقة من الفن المعماري الإسلامي (النعاس، 2010). وفي سنة 1971م أجرى تعديل على قانون المصارف رقم 4 لسنة 1963م تم بمقتضاه تغيير تسمية وحدات النقد الليبية من الجنيه إلى الدينار، ومن المليم إلى الدرهم، وطرح أول

إصدار منها في أول سبتمبر 1971 وذلك دون التأثير على القيمة التعادلية للعملة الليبية بالذهب.

وفي ديسمبر من نفس العام تم إصدار بقية فئات العملة الورقية الجديدة وطرحت للتداول، كما تم طرح العملة المعدنية الجديدة من الإصدار الثاني بالدرهم (الأرباح، 1991).

استمرت عملية الإصدار والسحب للعملة المعدنية والورقية بفئاتها المختلفة والتي تشمل في الوقت الحالي الربع دينار والنصف دينار والدينار المعدنية، وتشمل الدينار، والخمس دنانير، والعشرة دنانير، والعشرين دينار، والخمسين ديناراً الورقية بقرارات تصدر بين الحين والآخر من مصرف ليبيا المركزي بإبطال مفعول الإصدارات القديمة من فئات العملة وسحبها من التداول تطبيقاً لنص المادة الرابعة والثلاثين والمادة الخامسة والثلاثين من قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، وسنتطرق بشيء من التفصيل للعملة المصدرة خلال هذا الفصل .

التطورات النقدية في ليبيا

قبل الدخول في تحليل ودراسة التطورات النقدية في ليبيا، واستكمالاً لما تم عرضه خلال السطور السابقة من تطورات النقود في ليبيا قبل عام 1963، سيتم تقسيم هذه التطورات إلى أربع مراحل وهي مراحل مفصلية في تاريخ القطاع النقدي والمصرفي في ليبيا وفقاً للتطورات التشريعية المنظمة للسلطة النقدية من جهة، والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراءها من جهة أخرى، وهذه المراحل الأربع هي (مصرف ليبيا المركزي، 2010):

1. المرحلة الأولى من 1963-1992
2. المرحلة الثانية من 1993-2004
3. المرحلة الثالثة من 2005-2011
4. المرحلة الرابعة من 2012-2020

لقد سبقت كل مرحلة من هذه المراحل تغيرات اقتصادية وتشريعية كان لها تأثير كبير على أهداف السياسة النقدية والمصرفية وفعاليتها والأدوات التي استخدمتها، مما استدعى تدخل المشرع لمنح السلطة النقدية وبشكل تدريجي صلاحيات أوسع وحزمة أدوات أكثر تنوعاً بمرور الوقت وبما يتفق والتحديات التي تواجهها، والحاجة إلى تحديد أهدافها بصورة أوضح.

وقد توالى التغيرات الاقتصادية والتشريعية المحلية ضمن نهج اقتصادي يهيمن فيه القطاع العام منذ السبعينيات وحتى بداية التسعينيات من القرن العشرين، حيث أدت موجة التحولات الاقتصادية الدولية، والانفتاح الاقتصادي، وظهور تكتلات دولية كبيرة إلى التفكير في إيجاد مناخ اقتصادي قادر على التفاعل الإيجابي مع الهياكل الاقتصادية، وبدأت نتيجة لذلك الارهاصات الأولى لإعادة الهيكلة الاقتصادية، وبدأ العمل في تطبيق مجموعة الإجراءات التي تستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني عن طريق الحد من دور القطاع العام وإعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر، وتوجت هذه الإجراءات على المستوى القطاع المصرفي بإصدار القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، والذي شكل علامة فاصلة وواضحة في مجال تحديث وتطوير القطاع المصرفي.

المرحلة الأولى 1963-1992

تميزت هذه المرحلة بحدوث تطورات وتغيرات كبيرة في ليبيا على الصعيد السياسي والاقتصادي وكذلك التشريعي والتنظيمي. بدأت بصدور قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963 والذي تم بموجبه منح المصرف صلاحيات أوسع ومدته بالوسائل التي تمكنه من تنفيذ سياسته النقدية. كما شهدت هذه الفترة تغيير النظام السياسي في ليبيا سنة 1969 وتبعاً لذلك شهد القطاع المصرفي والنقدي تغيرات جذرية وتطورات عديدة بداية من السبعينات من القرن العشرين سيتم التطرق إليها خلال هذا الفصل والفصل الذي يليه. كما شهدت هذه الفترة أيضاً عقد الصدمات النفطية خلال السبعينات وزيادة الانفاق الحكومي والتوسع في مشاريع التنمية، ثم جاء الركود الاقتصادي في الثمانينات وانهايار أسعار النفط خاصة في منتصف الثمانينات ثم التوجه نحو تشجيع القطاع الخاص نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.

المرحلة الثانية: 1993-2004

بدأت هذه المرحلة بصدور القانون رقم (1) لسنة 1993م بشأن المصارف والنقد والائتمان وحتى سنة 2004 م. ومن أبرز التغيرات التي تضمنها هذا القانون هي السماح بفتح مصارف محلية خاصة جديدة والسماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع ومكاتب تمثيل لها في ليبيا.

تعرضت ليبيا خلال هذه المرحلة إلى فرض عقوبات تجارية واقتصادية من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على خلفية ما عرف بقضية "لوكري".

وقد اتسم المناخ الاقتصادي في ليبيا خلال هذه الفترة بمجموعة من الخصائص أهمها استمرار اعتماد الاقتصاد على مورد وحيد وهو النفط، وارتفاع معدل الواردات إلى الصادرات، وهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وضعف دور القطاع الخاص، وتعدد أسعار الصرف، وغياب سوق الأوراق المالية، وضعف كفاءة التقنية المستخدمة، وقصور إدارة الموارد البشرية، وقصور التنظيم الإداري، وضعف وعدم شمولية الأطر الرقابية والقانونية، واستمرار ازدواجية دور مصرف ليبيا المركزي كمراقب ومالك للمصارف التجارية، وغياب سوق بين المصارف، ووجود قيود صارمة على عمليات الحساب الجاري (مصرف ليبيا المركزي، 2010).

المرحلة الثالثة 2005-2011

شهدت هذه المرحلة تغيرات ملحوظة، والمتمثلة في سياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، والتوجه نحو تشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي. حيث صدرت مجموعة من التشريعات والقوانين تسمح للأفراد والتشركات والشركات المساهمة الخاصة بالعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية مثل التجارة وقطاع الاعمال والإنشاءات والخدمات وغيرها. وقد توجت هذه المرحلة بصدور القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، وقد جاء هذه القانون ليكرس الاستقلالية المؤسسية والوظيفية لمصرف ليبيا المركزي

ويعزز دوره في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، وأعطى لمجلس إدارة المصرف صلاحيات واسعة في القيام بذلك، خاصة فيما يتعلق بإصدار النقد، وتنظيم عمليات النقد الأجنبي، وفي مجال الرقابة على المصارف وفي إدارة السياسة النقدية والائتمانية، كما خول القانون مصرف ليبيا المركزي بتوقيع عقوبات إدارية على المصارف التي تخالف أحكام القانون.

كما تميزت هذه الفترة بارتفاع أسعار النفط العالمية وتراكم الاحتياطات من النقد الأجنبي والتوسع في الإنفاق الحكومي وفي نهاية هذه المرحلة شهدت ليبيا تغيير النظام السياسي عام 2011 وانعكاساته في تلك السنة على القطاع المصرفي والنقدي في ليبيا.

المرحلة الرابعة 2012-2020

بدأت هذه المرحلة بصدور القانون رقم (46) لسنة 2012م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية وتستمر حتى نهاية المدة الزمنية للدراسة وهي سنة 2020م.

اتسمت هذه المرحلة بتقلبات كبيرة شهدها الاقتصاد الليبي والقطاع النقدي والمصرفي حيث اندلاع الحروب والاشتباكات المسلحة في مدن ومناطق عدة من البلاد وإفقال الحقول والموانئ النفطية أكثر من مرة ودخول البلاد في أزمة سياسية واقتصادية خطيرة كان لها بالغ الأثر على القطاع النقدي والمصرفي وما نتج عنها من تداعيات مالية واقتصادية من عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم و أزمة عسر السيولة بالمصارف التجارية وتدهور قيمة الدينار الليبي وزيادة نشاط السوق السوداء للعملات الأجنبية واندلاع عمليات المضاربة في العملة بعد التشدد من قبل مصرف ليبيا المركزي في عرض الصرف الأجنبي .

وسيتم خلال فصول هذا الكتاب التطرق إلى التطورات النقدية والمصرفية لكل مرحلة على حدة.

القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها:

تمثل القاعدة النقدية (النقود الاحتياطية) حسب تعريف مصرف ليبيا المركزي النقد المصدر مضافاً إليه الاحتياطي الإلزامي وفائض الأرصدة الاحتياطية للمصارف التجارية لدى المصرف المركزي فيما عدا شهادات الإيداع وودائع المؤسسات العامة والمؤسسات المالية الأخرى لدى المصرف.

والقاعدة النقدية أو الأساس النقدي Monetary Base هي عبارة عن مجموع بنود خصوم المصرف المركزي التي يعتبر بها مديناً لمؤسسات أو أشخاص آخرين، ويأتي على قمة هذه الخصوم النقود الورقية والمعدنية المصدرة (في التداول) وودائع المصارف التجارية (احتياطي المصارف التجارية) أي أن:

القاعدة النقدية (النقود الأساسية) = النقود الورقية والمعدنية في التداول + احتياطي المصارف التجارية (الحاسية، 1995). وتعتبر وودائع المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي هي المكون الأساسي والرئيسي للقاعدة النقدية (مصرف ليبيا المركزي، 2008، 2014) حيث تعد القاعدة النقدية الأساس لعرض النقود وحجم الائتمان.

وتتكون القاعدة النقدية في ليبيا من ثلاث بنود رئيسية هي:

أولاً: العملة لدى الجمهور

ثانياً: احتياطيات المصارف التجارية وتتكون من:

1. نقدية في الصندوق.

2. وودائع لدى مصرف ليبيا المركزي.

ثالثاً: وودائع المؤسسات العامة تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي.

أما العوامل المؤثرة على القاعدة النقدية فتتكون من بندين رئيسيين هما:

أولاً: صافي الأصول الأجنبية:

يرتبط صافي الأصول الأجنبية بوضعية ونتائج ميزان المدفوعات حيث عند تحقيق فائض في الميزان يؤدي ذلك إلى زيادة صافي الأصول الأجنبية، أما في حالة تحقيق عجز يؤدي ذلك إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية.

مع التذكير أن الفائض المحقق لا يذهب بالكامل إلى مصرف ليبيا المركزي، حيث تؤول نسبة كبيرة من حصيلة الإيرادات المحققة من بيع النفط للحكومة والذي تودعه بالمصرف ولا تتقاضى عليه عملة محلية إلا بمقدار ما تنفقه بالداخل.

وكافة السنوات كان فيها صافي الأصول الأجنبية ذو أثر توسعي على القاعدة النقدية وللتذكير فإن صافي الأصول الأجنبية هو نتيجة النشاط مع العالم الخارجي وفائض ميزان المدفوعات وبالتالي المصرف المركزي لا يملك أو لا يتحكم بنتيجة النشاط الخارجي إلا من خلال التنسيق مع السياسة التجارية بخصوص عمليات الاستيراد والتصدير هذا بالإضافة إلى أن أسعار النفط تتحدد عالمياً ولا يمكن السيطرة عليها (دخيل الله، 2014).

ثانياً: صافي الأصول المحلية:

تتكون صافي الأصول المحلية من:

صافي المستحقات على الخزنة العامة، المستحقات على القطاعات الأخرى، المستحقات على المصارف التجارية، صافي البنود الأخرى، ونستعرض فيما يلي هذه البنود وفق الآتي:

1- صافي مستحقات الخزنة العامة:

عبارة عن صافي الائتمان الممنوح من المصرف المركزي إلى الخزنة (الائتمان ناقصاً ودائع الخزنة).

2- المستحقات على القطاعات الأخرى:

عبارة عن صافي الائتمان الممنوح إلى المؤسسات والشركات العامة (الائتمان ناقصاً ودائعها لدى المصرف المركزي).

3- المستحقات على المصارف التجارية:

قد تلجأ المصارف التجارية إلى الاقتراض من مصرف ليبيا المركزي للحاجة إلى السيولة النقدية أو الاستثمار في مجالات معينة.

4- صافي البنود الأخرى:

وهو الفرق بين الأصول والخصوم في ميزانية المصرف المركزي (دخيل الله، 2014).

تطور القاعدة النقدية في ليبيا والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 2020-1966

سيتم عرض وتحليل تطورات القاعدة النقدية في ليبيا خلال الفترة 1966-2020 وفقاً للتقسيم السابق كما يلي:

المرحلة الأولى: تطور القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 1992-1966م

يشير الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) المرافق له تطور القاعدة النقدية في ليبيا خلال الفترة 1966-1992 ويتبين من الجدول أن رصيد القاعدة النقدية بلغ 77.1 مليون دينار عام 1966 ثم شهد ارتفاعاً خلال الأعوام 1967، 1968، 1969 على التوالي ليصل إلى مبلغ 161.4 مليون دينار عام 1969 ثم ارتفع إلى 199.4 مليون دينار عام 1970.

وتنعكس هذه الزيادة في رصيد القاعدة النقدية إلى زيادة العملة لدى الجمهور والتي ارتفعت من 47.7 مليون دينار عام 1966 إلى 112.2 مليون دينار عام 1970، وودائع المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي والتي شهدت ارتفاعاً من 16.7 مليون دينار عام 1966 إلى 30.6 مليون دينار عام 1970، كذلك الودائع تحت الطلب للمؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي التي شهدت هي الأخرى ارتفاعاً من 11.2 مليون دينار عام 1966 إلى 52.3 مليون دينار عام 1970.

كما يشير الجدول رقم (2) أن القاعدة النقدية شهدت زيادة متواصلة خلال الفترة 1971-1980 حيث كانت عند 314.6 مليون دينار عام 1971 وبلغت 2307.2 مليون دينار عام 1980.

وتنعكس هذه الزيادة في زيادة العملة لدى الجمهور والتي زادت من 120.7 مليون دينار عام 1971 وواصلت الزيادة إلى أن بلغت 1055.7 عام 1979 ثم تراجعت إلى 685.7 مليون دينار عام 1980، وكذلك تنعكس الزيادة في القاعدة النقدية إلى زيادة مجموع احتياطات المصارف التجارية من نقدية في الصندوق وودائع المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي والتي شهدت ارتفاعاً من 91.4 مليون دينار عام 1971 إلى 838.4 مليون دينار عام 1980، وأيضاً الودائع تحت الطلب للمؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي التي شهدت هي الأخرى ارتفاعاً من 102.5 مليون دينار عام 1971 إلى 783.1 مليون دينار عام 1980 .

يلاحظ أيضاً من خلال الجدول رقم (2) أن القاعدة النقدية شهدت زيادة متواصلة خلال الفترة 1981-1990 حيث كانت عند 2166.9 مليون دينار عام 1981 وبلغت 3186.0 مليون دينار عام 1990 وارتفعت إلى 4092.3 مليون دينار عام 1992.

وتنعكس هذه الزيادة في زيادة العملة لدى الجمهور والتي زادت من 791.2 مليون دينار عام 1981 وواصلت الزيادة إلى أن بلغت 1461.1 عام 1990، وزادت باضطراد حتى العام 1992 حين بلغت 1982.2 مليون دينار.

وكذلك تنعكس الزيادة في القاعدة النقدية إلى زيادة مجموع احتياطات المصارف التجارية من نقدية في الصندوق وودائع المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي والتي شهدت ارتفاعاً من 542.3 مليون دينار عام 1981 إلى 973.3 مليون دينار عام 1990، أما الودائع تحت الطلب للمؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي فقد شهدت انخفاضاً خلال الفترة 1981-1990 من 833.4 مليون دينار عام 1981 وواصلت الانخفاض حتى العام 1988 حيث بلغت أدنى مستوى عند 131.4 مليون دينار قبل أن ترتفع من جديد عامي 1989 و1990 لتبلغ 298.2 و751.6 مليون دينار على التوالي .

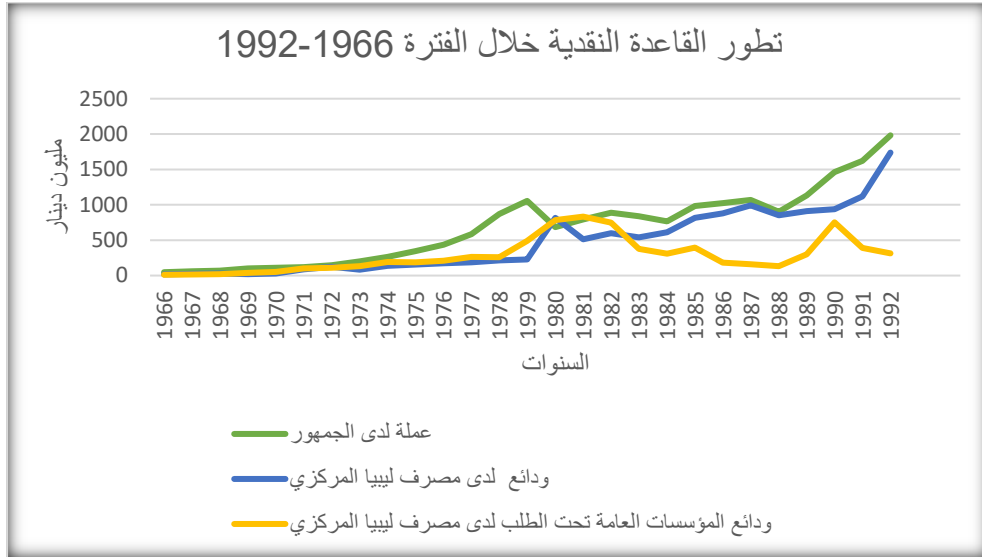
جدول رقم (2) القاعدة النقدية خلال الفترة 1966-1992

مليون دينار

المجموع الكلي	ودائع المؤسسات العامة تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي	احتياطيات المصارف التجارية والأهلية			عملة لدى الجمهور	السنة
		المجموع	ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	نقدية في الصندوق		
77.1	11.2	18.2	16.7	1.5	47.7	1966
101.6	13.6	27.0	25.0	2.0	61.0	1967
121.4	20.5	30.5	27.1	3.4	70.4	1968
161.4	35.6	23.5	20.7	2.8	102.3	1969
199.4	52.3	34.9	30.6	4.3	112.2	1970
314.6	102.5	91.4	87.1	4.3	120.7	1971
388.0	112.3	128.3	124.1	4.2	147.4	1972
425.1	133.0	89.5	84.1	5.4	202.6	1973
601.3	191.7	147.4	136.8	10.6	262.2	1974
696.5	185.8	164.7	155.5	9.2	346.0	1975
829.6	210.5	183.2	171.5	11.7	435.9	1976
1051.5	265.9	200.7	188.9	11.8	584.9	1977
1355.8	260.0	227.3	214.0	13.3	868.5	1978
1795.8	488.7	251.4	230.0	21.4	1055.7	1979
2307.2	783.1	838.4	813.9	24.5	685.7	1980
2166.9	833.4	542.3	513.4	28.9	791.2	1981
2261.1	748.0	623.2	598.6	24.6	889.9	1982
1798.9	377.6	583.1	542.2	40.9	838.2	1983
1717.9	308.1	642.2	611.7	30.5	767.6	1984
2221.6	394.9	841.6	816.9	24.7	985.1	1985
2113.1	182.0	907.3	878.0	29.3	1023.8	1986

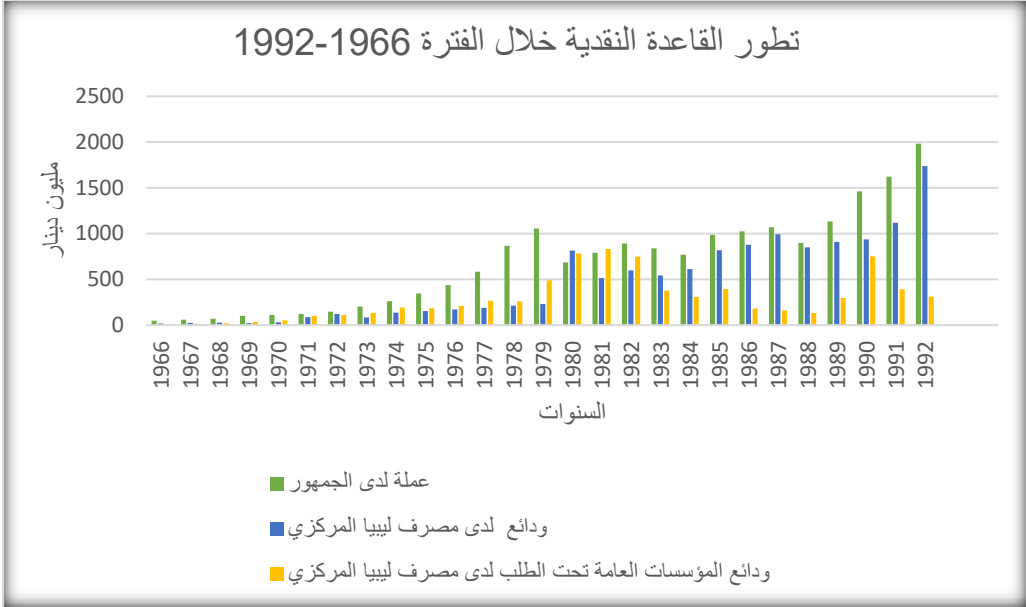
السنة	عملة لدى الجمهور	احتياطيات المصارف التجارية والأهلية			مجموع الكلي
		ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	المجموع	
1987	1068.2	991.2	29.2	2250.7	
1988	899.6	849.9	32.0	1912.9	
1989	1131.7	910.3	30.9	2371.1	
1990	1461.1	936.8	36.5	3186.0	
1991	1620.8	1117.5	54.2	3185.4	
1992	1982.2	1738.4	59.7	4092.3	

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. الاحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017). إدارة البحوث والإحصاء.



شكل رقم (1) تطور القاعدة النقدية في ليبيا خلال الفترة 1966-1992

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على بيانات الجدول (2)



ومن خلال الجدول رقم (3) الذي يبين العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية والشكل رقم (2) المرافق له يلاحظ أن التوسع في القاعدة النقدية يرجع إلى زيادة صافي الأصول الأجنبية التي شهدت ارتفاعاً متواصلًا طيلة الفترة 1966-1970 حيث ارتفعت من 119.1 مليون دينار عام 1966 إلى نحو 325.0 مليون دينار عام 1969 وواصلت الارتفاع حتى بلغت 567.6 مليون دينار عام 1970.

في حين سجل بند صافي الأصول المحلية انخفاضاً طيلة الفترة 1966-1970 وذلك بانخفاض إجمالي قدره 368.2 مليون دينار نهاية العام 1970 ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض صافي المستحقات على الخزنة بنحو 281.0 مليون دينار وصافي البنود الأخرى بمبلغ 117.7 مليون دينار عام 1970 بينما سجل بند المستحقات على القطاعات الأخرى والمستحقات على المصارف التجارية زيادة طفيفة بلغت 29.7 و0.8 مليون دينار لكل منهما على التوالي.

ونخلص من بيانات الجدول للفترة 1966-1970 أن التوسع في القاعدة النقدية كان نتيجة لزيادة صافي الأصول الأجنبية بنحو 567.6 مليون دينار في حين ساهمت الأصول المحلية في الحد من التوسع في القاعدة النقدية بنحو 368.2- مليون دينار وبذلك بلغ الإجمالي الكلي لرصيد القاعدة النقدية عام 1970 مبلغ 199.4 مليون دينار.

ومن خلال العوامل المؤثرة على القاعدة النقدية بالجدول رقم (3) يلاحظ أن التوسع في القاعدة النقدية يرجع أيضاً إلى زيادة صافي الأصول الأجنبية التي شهدت ارتفاعاً متواصلاً طيلة الفترة 1971-1980 حيث بلغت 2204.8 مليون دينار عام 1979 وواصلت الارتفاع حتى بلغت 4203.0 مليون دينار عام 1980. و تعزى الزيادة في صافي الأصول الأجنبية في عشرية السبعينات إلى ارتفاع أسعار النفط ومن ثم الإيرادات النفطية بسبب الصدمات السعرية النفطية في عقد السبعينات حيث صدمة النفط الأولى في أكتوبر 1973 وصدمة النفط الثانية جراء الحرب العراقية الإيرانية 1779 م .

في حين سجل بند إجمالي صافي الأصول المحلية انخفاضاً طيلة الفترة 1971-1980 وذلك بانخفاض إجمالي قدره 1895.8 مليون دينار نهاية العام 1980 ويعود هذا الانخفاض إلى صافي المستحقات على الخزانة التي انخفضت بنحو 563.2 مليون دينار وصافي البنود الأخرى والتي انخفضت بنحو 1534.3 مليون دينار عام 1980 بينما سجل بند المستحقات على القطاعات الأخرى 21.0 مليون دينار.

ونخلص من بيانات الفترة 1971-1980 الموضحة بالجدول (3) والشكل رقم (2) أن التوسع في القاعدة النقدية كان نتيجة لزيادة صافي الأصول الأجنبية بنحو 4203 مليون دينار نهاية العام 1980 في حين ساهمت الأصول المحلية في الحد من التوسع في القاعدة النقدية بنحو 1895.8 مليون دينار لنفس العام وبذلك بلغ الإجمالي الكلي للقاعدة النقدية عام 1980 مبلغ 2307.2 مليون دينار.

وبالنظر إلى العوامل المؤثرة على القاعدة النقدية بنفس الجدول رقم (3) للفترة 1981-1989 يلاحظ أنه كان لصافي الأصول الأجنبية أثر انكماشى على القاعدة النقدية، حيث انخفضت من 4203.0 مليون دينار عام 1980 إلى من 2765.9 مليون دينار عام 1981 واستمرت في الانخفاض حتى وصلت إلى نحو 990.4 مليون دينار عام 1989 قبل أن ترتفع إلى 1196.2 عام 1990 وتعود للارتفاع من جديد بشكل تدريجي.

ويعزى السبب في انخفاض صافي الأصول الأجنبية في عقد الثمانينات من القرن العشرين إلى انهيار أسعار النفط لا سيما منتصف الثمانينات والتي انعكست على تدني الإيرادات النفطية في ليبيا مما انعكس في تحقيق عجز بميزان المدفوعات.

في حين كان لصافي الأصول المحلية أثر توسعي على القاعدة النقدية التي شهدت ارتفاعاً خلال الفترة 1981-1992 حيث بلغت 159.0 مليون دينار عام 1982 وواصلت الارتفاع حتى بلغت 1380.7 و1989.8 مليون دينار عامي 1989 و1990 على التوالي قبل أن تقفز إلى 2689.3 مليون دينار عام 1992. وقد تركزت الزيادة في الأصول المحلية في صافي المستحقات على الخزانة العامة كما يوضح الشكل رقم (2).

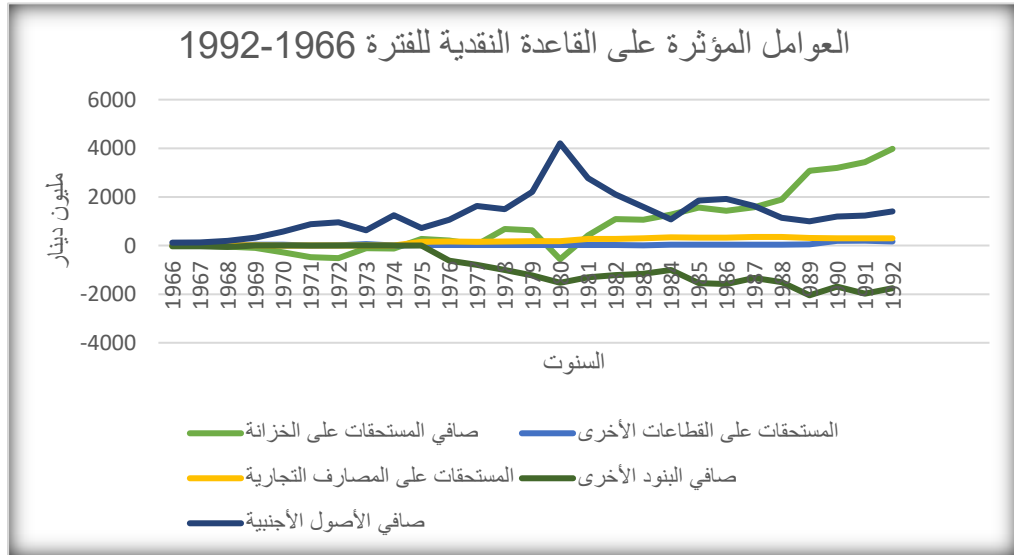
جدول رقم (3) العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية للفترة 1966-1992

مليون دينار

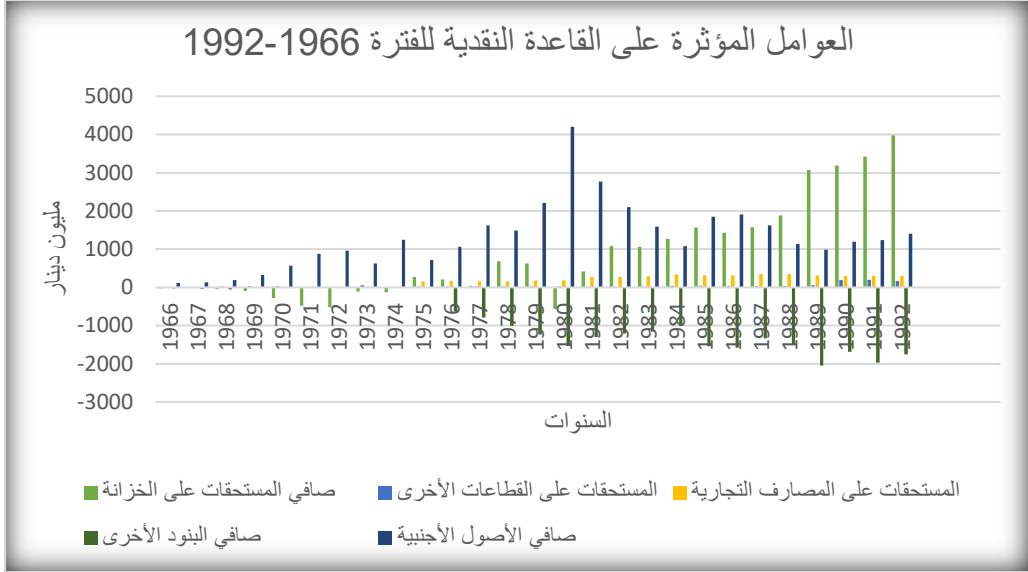
الإجمالي الكلي Grand Total	صافي الأصول المحلية Net Domestic Asset					صافي الأصول الأجنبية Net Foreign Assets	نهاية End of
	الإجمالي Total	صافي البنود الأخرى Other Items (Net)	المستحقات على المصارف التجارية Claims on Comm. Banks	المستحقات على القطاعات الأخرى Claims on other Sectors	صافي المستحقات على الخزانة Net Claims on Treasury		
77.1	-42.0	-29.4	0.1	10.7	-23.4	119.1	1966
101.6	-30.3	-34.1	0.2	14.1	-10.5	131.9	1967
121.4	-68.6	-54.3	4.7	22.4	-41.4	190.0	1968
161.4	-163.6	-104.4	7.2	30.7	-97.1	325.0	1969
199.4	-368.2	-117.7	0.8	29.7	-281.0	567.6	1970
314.6	-561.9	-80.6	0.0	0.9	-482.2	876.5	1971
388.0	-573.7	-55.4	0.0	4.7	-523.0	961.7	1972
425.1	-203.6	-144.9	0.0	54.5	-113.2	628.7	1973
601.3	-643.0	-514.4	0.0	0.7	-129.3	1,244.3	1974
696.5	-21.4	-474.0	157.6	21.3	273.7	717.9	1975
829.6	-233.8	-628.6	161.7	23.3	209.8	1,063.4	1976
1,051.6	-571.5	-791.0	156.0	24.0	39.5	1,623.1	1977
1,355.8	-135.6	-1,003.0	161.1	25.5	680.8	1,491.4	1978
1,796.0	-408.8	-1,235.2	180.7	23.3	622.4	2,204.8	1979
2,307.2	-1,895.8	-1,534.3	180.7	21.0	-563.2	4,203.0	1980

الإجمالي الكلي Grand Total	صافي الأصول المحلية Net Domestic Asset					صافي الأصول الأجنبية Net Foreign Assets	نهاية End of
	الإجمالي Total	صافي البنود الأخرى Other Items (Net)	المستحقات على المصارف التجارية Claims on Comm. Banks	المستحقات على القطاعات الأخرى Claims on other Sectors	صافي المستحقات على الخزانة Net Claims on Treasury		
2,166.9	-599.0	-1,302.7	272.7	18.0	413.0	2,765.9	1981
2,261.1	159.0	-1,210.8	272.7	15.1	1,082.0	2,102.1	1982
1,798.9	207.9	-1,159.8	292.7	12.3	1,062.7	1,591.0	1983
1,717.9	642.9	-1,005.9	339.2	39.0	1,270.6	1,075.0	1984
2,221.6	374.9	-1,540.7	319.2	36.0	1,560.4	1,846.7	1985
2,113.1	202.7	-1,578.7	317.4	34.1	1,429.9	1,910.4	1986
2,250.7	630.0	-1,331.5	352.2	35.0	1,574.3	1,620.7	1987
1,912.9	773.6	-1,500.5	352.2	35.6	1,886.3	1,139.3	1988
2,371.1	1,380.7	-2,047.4	304.7	53.0	3,070.4	990.4	1989
3,186.0	1,989.8	-1,686.7	298.8	186.7	3,191.0	1,196.2	1990
3,185.4	1,948.7	-1,973.3	298.8	198.2	3,425.0	1,236.7	1991
4,092.3	2,689.3	-1,753.9	298.8	166.9	3,977.5	1,403.0	1992

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. الاحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017). إدارة البحوث والإحصاء.



شكل رقم (2) العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية خلال الفترة 1966-1992
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)



المرحلة الثانية: القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 1993-2004-

2004

يوضح الجدول رقم (4) القاعدة النقدية خلال الفترة 1993-2004 حيث هناك زيادة في رصيد القاعدة النقدية خلال الفترة 1993-1998 من 3992.6 مليون دينار عام 1993 إلى نحو 5861.1 مليون دينار عام 1998، إلا أنها انخفضت في الأعوام 1999-2003 لتصل إلى 4256.3 مليون دينار عام 2003، قبل أن ترتفع في العام 2004 بنحو 5089.3 مليون دينار.

وانعكست هذه الزيادة كما يبين الجدول رقم (4) والشكل البياني رقم (3) في العملة لدى الجمهور والتي ارتفعت من 2216.9 مليون دينار عام 1993 إلى 2763.5 مليون دينار عام 2003، كذلك ترجع الزيادة في القاعدة النقدية إلى الارتفاع في الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي التي ارتفعت من 1441.8 مليون دينار عام 1993 إلى 2741.0 مليون دينار عام 1998 قبل أن تنخفض إلى 914.0 مليون دينار عام 2003 ثم تعود للارتفاع عام 2004 إلى 1510.4 مليون دينار. أما

ودائع المؤسسات العامة تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي فتراوحت بين الزيادة والنقصان حيث كانت عند 264.3 مليون دينار عام 1993 ووصلت إلى أعلى قيمة لها عام 1995 في الفترة المشار إليها عند 603.9 مليون دينار ثم انخفضت عند 275.7 مليون دينار عام 2000 إلا أنها ارتفعت إلى نحو 598.4 مليون دينار عام 2002 قبل أن تعود للانخفاض عامي 2003 و2004 بنحو 459.2 و784,6 مليون دينار على التوالي.

ومن خلال العوامل المؤثرة على القاعدة النقدية بالجدول رقم (5) يلاحظ أن التوسع في القاعدة النقدية يرجع إلى زيادة صافي الأصول الأجنبية، وصافي الأصول المحلية حيث زادت صافي الأصول الأجنبية من 923.4 مليون دينار عام 1993 إلى 7871.5 مليون دينار عام 2000 في حين سجل بند الأصول المحلية زيادة مستمرة من العام 1993 حين بلغ إجمالي صافي الأصول المحلية 3069.2 مليون دينار عام 1993 ووصل إلى 3144.5 مليون دينار عام 1996 قبل أن يبدأ بالانخفاض في الأعوام التالية خلال الفترة المشار إليها ليستقر عند -2995.2 مليون دينار عام 2000. وترجع الزيادة في الأصول المحلية إلى الزيادة في صافي المستحقات على الخزنة العامة خلال الفترة 1993-1999 قبل أن تنخفض بالسالب منذ العام 2000 وتكون عند -15654.2 مليون دينار عام 2004. كذلك شهد كل من بنود المستحقات على القطاعات الأخرى والمستحقات على المصارف التجارية وصافي البنود الأخرى زيادة طفيفة.

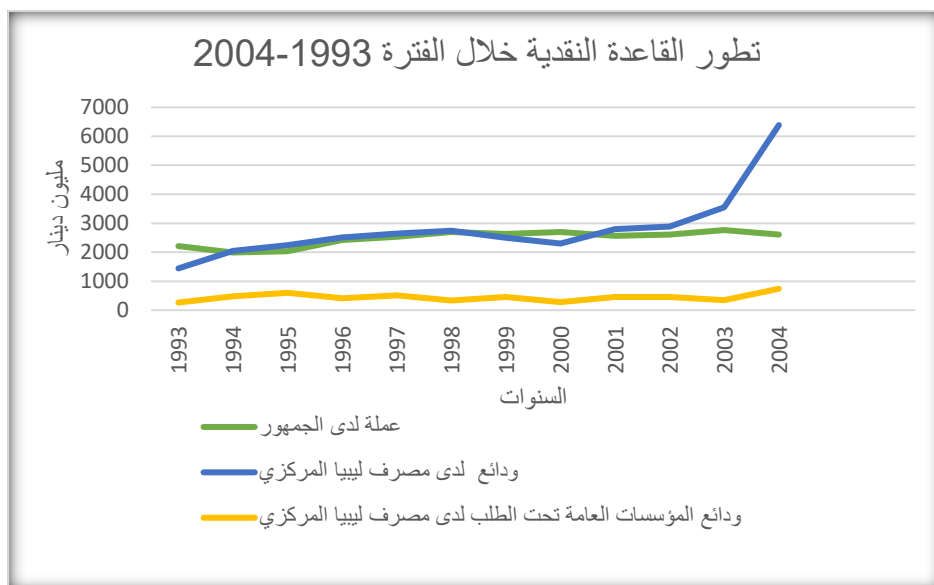
وبالتالي يمكننا القول إن الأثر التوسعي للقاعدة النقدية يرجع إلى زيادة صافي الأصول الأجنبية بينما ساهمت الأصول المحلية في الحد من توسع القاعدة النقدية خلال الفترة 1993-2004.

جدول رقم (4) القاعدة النقدية خلال الفترة 1993-2004

مليون دينار

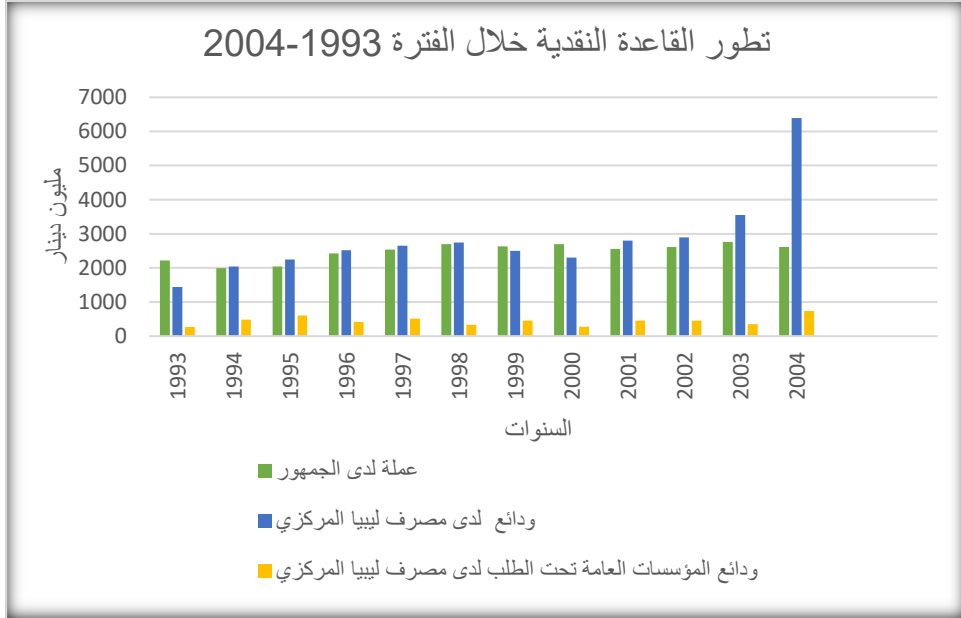
السنة	عملة لدى الجمهور	احتياطيات المصارف التجارية والأهلية		
		المجموع	ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	ودائع المؤسسات العامة تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي
1993	2216.9	1511.4	1441.8	264.3
1994	1989.8	2158.7	2042.8	478.8
1995	2035.4	2346.4	2247.3	603.9
1996	2419.8	2600.5	2514.0	414.5
1997	2534.2	2723.2	2646.4	515.4
1998	2698.6	2830.0	2741.0	332.5
1999	2634.9	2605.6	2496.4	456.4
2000	2699.2	1454.0	1326.7	275.7
2001	2559.6	1173.5	1042.7	454.2
2002	2613.9	1044.3	906.7	598.4
2003	2763.5	1033.6	914.0	459.2
2004	2612.7	1692.0	1510.4	784.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (2017-1966)



شكل رقم (3) تطور القاعدة النقدية خلال الفترة 1993-2004

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4)



وبتحليل العوامل المؤثرة على القاعدة النقدية بنفس الجدول رقم (5) والشكل رقم (4) نجد أن هناك قفزة كبيرة في صافي الأصول الأجنبية منذ العام 2002 وما تلاها من أعوام نتيجة إعادة تقييم الدينار الليبي من قبل مصرف ليبيا المركزي حيث ارتفع صافي الأصول الأجنبية من 9851.1 مليون دينار عام 2001 إلى نحو 18552.8 مليون دينار عام 2002 ثم استمر في الزيادة المطردة حتى بلغ 26573.2 مليون دينار عام 2003 ثم 33065.9 مليون دينار عام 2004.

وبالتالي كان لصافي الأصول الأجنبية أثر توسعي على القاعدة النقدية خلال الفترة 2004-1993 بينما كان لصافي المستحقات على الخزانة العامة وصافي البنود الأخرى وكما يبين الجدول (5) والشكل (4) أثراً انكماشياً على القاعدة النقدية.

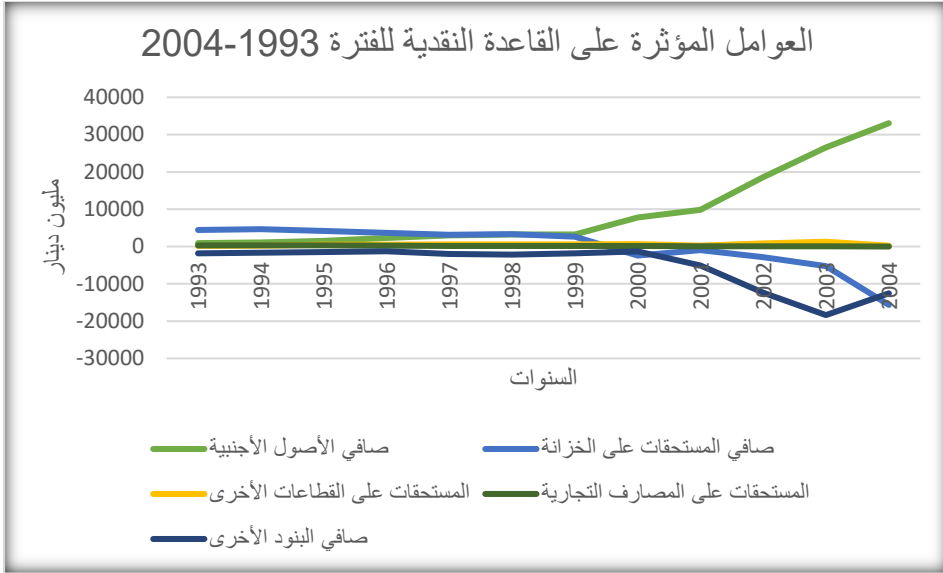
أما الزيادة في المستحقات على القطاعات الأخرى فقد كان تأثيرها محدوداً على القاعدة النقدية في حين كان لانخفاض المستحقات على المصارف التجارية بنحو 28.9 مليون دينار عام 2003 ووصلت إلى 1.0 مليون دينار عام 2004 أثراً انكماشياً على القاعدة النقدية.

جدول رقم (5) العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية للفترة 1993-2004

مليون دينار

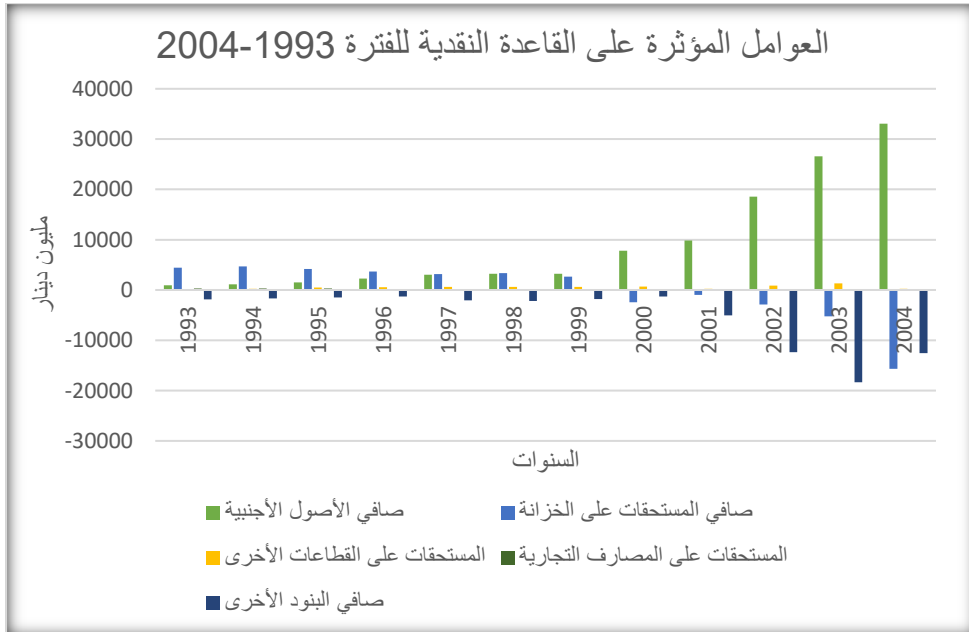
الإجمالي الكلي Grand Total	Net Domestic Asset صافي الأصول المحلية					صافي الأصول الأجنبية Net Foreign Assets	نهاية End of
	الإجمالي Total	صافي البنود الأخرى Other Items (Net)	المستحقات على المصارف التجارية Claims on Comm. Banks	المستحقات على القطاعات الأخرى Claims on other Sectors	صافي المستحقات على الخزانة Net Claims on Treasury		
3,992.6	3,069.2	-1,857.4	298.8	165.0	4,462.8	923.4	1993
4,627.3	3,529.8	-1,655.3	283.5	243.9	4,657.7	1,097.5	1994
4,985.7	3,473.9	-1,479.5	283.5	493.4	4,176.5	1,511.8	1995
5,434.8	3,144.5	-1,273.8	200.0	536.0	3,682.3	2,290.3	1996
4,904.3	1,887.0	-2,026.2	144.4	596.4	3,172.4	3,017.3	1997
5,134.2	1,929.0	-2,175.0	144.4	612.5	3,347.1	3,205.2	1998
4,808.1	1,594.5	-1,800.7	144.4	610.6	2,640.2	3,213.6	1999
4,786.3	-2,995.2	-1,316.8	115.5	655.7	-2,449.6	7,781.5	2000
4,187.3	-5,663.8	-5,044.6	86.6	256.6	-962.4	9,851.1	2001
4,256.6	-14,296.2	-12,362.0	57.8	872.8	-2,864.8	18,552.8	2002
4,256.3	-22,316.9	-18,374.4	28.9	1,287.4	-5,258.8	26,573.2	2003
5,089.3	-27,976.6	-12,532.8	1.0	209.4	-15,654.2	33,065.9	2004

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. الاحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017). إدارة البحوث والإحصاء.



شكل رقم (4) القاعدة النقدية خلال الفترة 1971-1980

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5)



المرحلة الثالثة: القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 2011-2005

يوضح الجدول رقم (6) والشكل رقم (5) أن رصيد القاعدة النقدية ظل في تزايد مستمر طوال الفترة 2011-2005 م حيث ارتفع الإجمالي الكلي لرصيد القاعدة النقدية من 7670.8 مليون دينار عام 2005 إلى نحو 32404.5 مليون دينار عام 2011.

وتنعكس هذه الزيادة كما هو موضح بالجدول في زيادة العملة في التداول لدى الجمهور التي ارتفعت من 3310.6 مليون دينار عام 2005 إلى نحو 7609.0 مليون دينار عام 2010 ثم إلى 14840.1 مليون دينار عام 2011، كما تنعكس الزيادة أيضاً في زيادة مجموع احتياطات المصارف التجارية من 2918.6 مليون دينار عام 2005 إلى 14077.5 مليون دينار عام 2010 ثم إلى 15755.4 مليون دينار عام 2011.

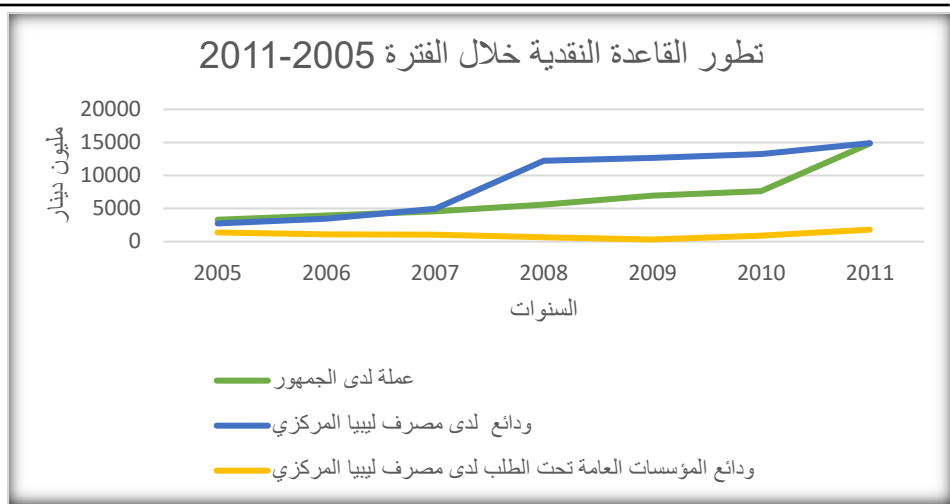
أما رصيد الودائع تحت الطلب للمؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي فقد شهدت انخفاضاً من 1441.6 مليون دينار عام 2005 إلى نحو 317.9 مليون دينار عام 2009. ويرجع ذلك إلى نقل العديد من حسابات المؤسسات العامة إلى المصارف التجارية (مصرف ليبيا المركزي، 2008).

جدول رقم (6) تطور القاعدة النقدية خلال الفترة 2011-2005

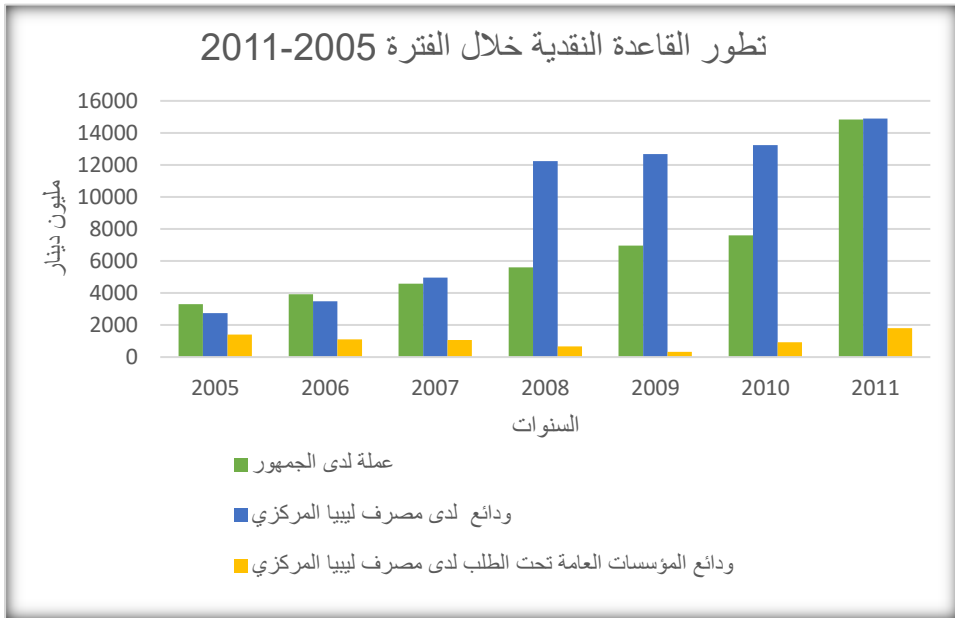
مليون دينار

السنة	عملة لدى الجمهور	احتياطات المصارف التجارية والأهلية			مجموع الكلي
		مجموع	ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	ودائع تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي	
2005	3310.6	2918.6	2745.6	1441.6	7670.8
2006	3932.9	3,688.5	3,487.3	1,109.4	8,730.8
2007	4581.2	5,334.5	4,963.6	1,071.4	10,987.1
2008	5608.3	12,614.3	12,239.9	659.0	18,881.6
2009	6962.9	13,182.0	12,670.0	317.9	20,462.8
2010	7609.0	14,075.5	13,228.4	919.7	22,604.2
2011	14840.1	15,755.4	14,890.8	1,809.0	32,404.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017)، إدارة البحوث والإحصاء.



شكل رقم (5) العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية خلال الفترة 2011-2005
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6)



وبتحليل العوامل المؤثرة على القاعدة النقدية كما موضح بالجدول رقم (7) والشكل رقم (6) المرافق له سنجد أن لصافي الأصول الأجنبية أثر توسعي على القاعدة النقدية طوال الفترة 2011-2005 ويعزى السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية وانعكاسها على تحقيق فوائض بميزان المدفوعات الليبي خلال هذه الفترة.

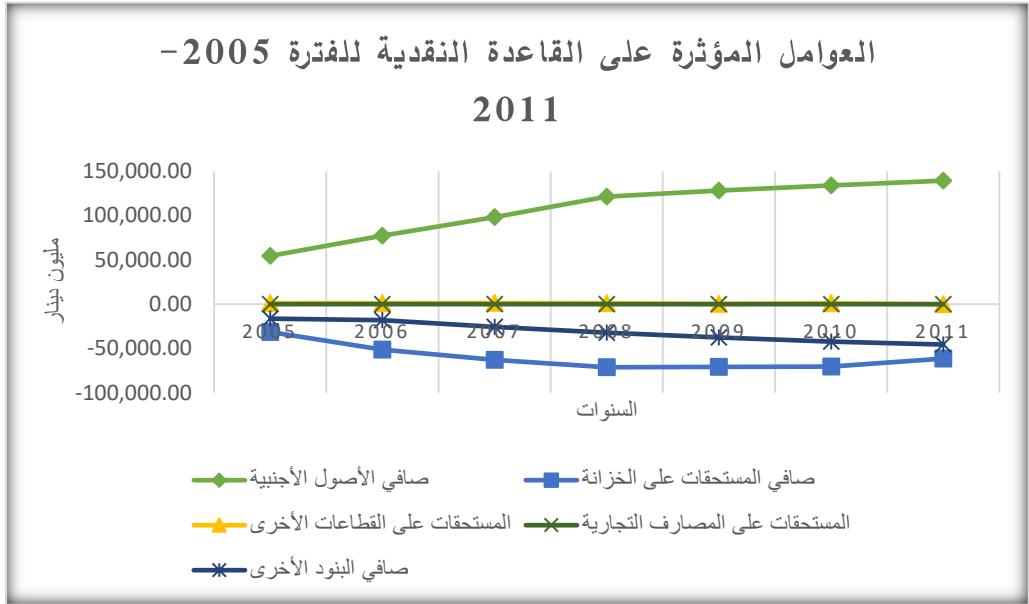
في حين يبين نفس الجدول مع الشكل المرافق له أن صافي الأصول المحلية كان لها أثر انكماشى على القاعدة النقدية طوال الفترة 2005-2011.

جدول رقم (7) العوامل المؤثرة على القاعدة النقدية خلال الفترة 2005-2011

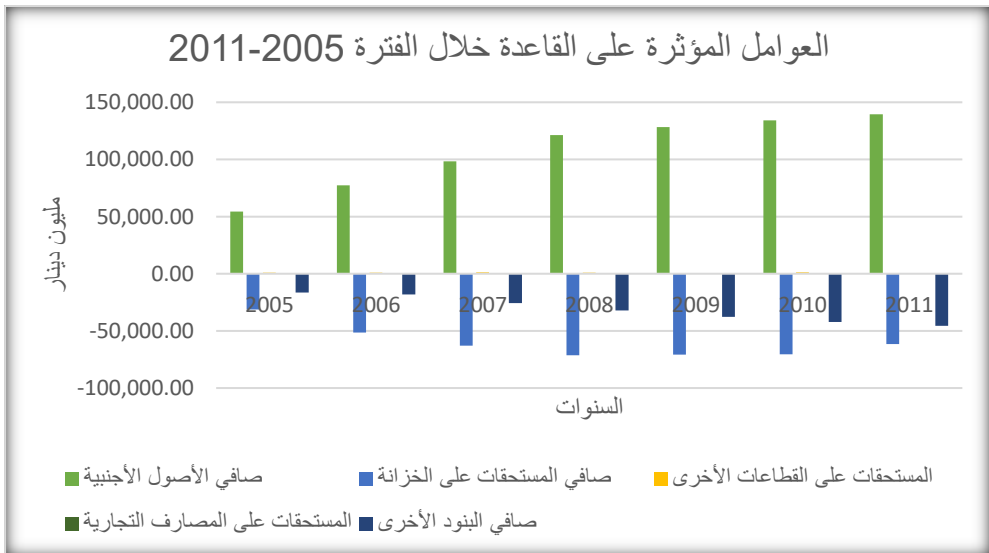
مليون دينار

الإجمالي الكلي Grand Total	Net Domestic Asset صافي الأصول المحلية					صافي الأصول الأجنبية Net Foreign Assets	نهاية End of
	الإجمالي Total	صافي البنود الأخرى Other Items (Net)	المستحقات على المصارف التجارية Claims on Comm. Banks	المستحقات على القطاعات الأخرى Claims on other Sectors	صافي المستحقات على الخزنة Net Claims on Treasury		
7,670.8	-46,777.1	-16,310.4	1.8	926.8	-31,395.3	54,447.9	2005
8,730.8	-68,510.0	-18,143.5	61.5	1,027.4	-51,455.4	77,240.8	2006
10,987.1	-87,318.3	-25,692.8	52.9	1,294.9	-62,973.3	98,305.4	2007
18,881.6	-102,375.6	-32,145.5	52.2	902.7	-71,185.0	121,257.2	2008
20,462.8	-107,728.8	-37,593.4	51.9	515.1	-70,702.4	128,191.6	2009
22,604.2	-111,558.8	-42,201.6	0.0	1,053.1	-70,410.3	134,163.0	2010
32,404.5	-107,043.7	-45,563.9	0.0	0.0	-61,479.8	139,448.2	2011

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. الاحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017). إدارة البحوث والإحصاء.



شكل رقم (7) العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية خلال الفترة 2011-2005
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6)



المرحلة الرابعة: تطور القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 2012-2020

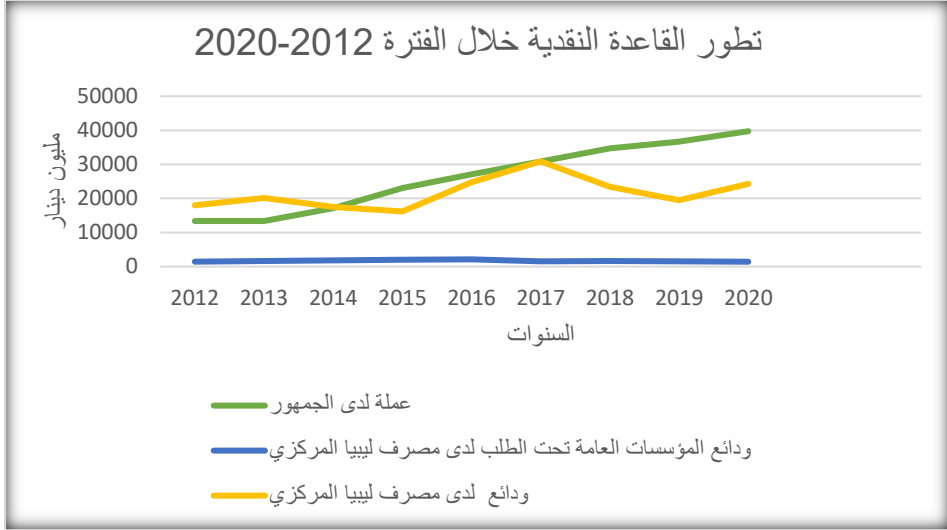
خلال الفترة من عام 2012-2020 شهدت القاعدة النقدية في ليبيا وكما موضح بالجدول رقم (8) ارتفاعاً انعكس في الزيادة المطردة في العملة لدى الجمهور والتي ارتفعت من 13391.1 مليون دينار عام 2012 إلى نحو 23007.3 مليون دينار عام 2015 ثم قفزت إلى 30865.2 مليون دينار عام 2017 ثم إلى 39732.0 مليون دينار عام 2020، أيضاً تنعكس هذه الزيادة في ارتفاع احتياطيات المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي والتي ارتفعت من 17990.5 مليون دينار عام 2012 ووصلت إلى أعلى مستوى لها عام 2017 بنحو 30805.6 قبل أن تنخفض عام 2020 لتصل إلى 25374.6 مليون دينار، أما ودائع المؤسسات العامة تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي فقد شهدت ارتفاعاً من 1486.0 مليون دينار عام 2012 إلى نحو 2120.2 مليون دينار عام 2016 بعدها بدأت بالانخفاض إلى أن بلغت نحو 1425.2 مليون دينار عام 2020.

جدول رقم (8) تطور القاعدة النقدية خلال الفترة 2012-2020

مليون دينار

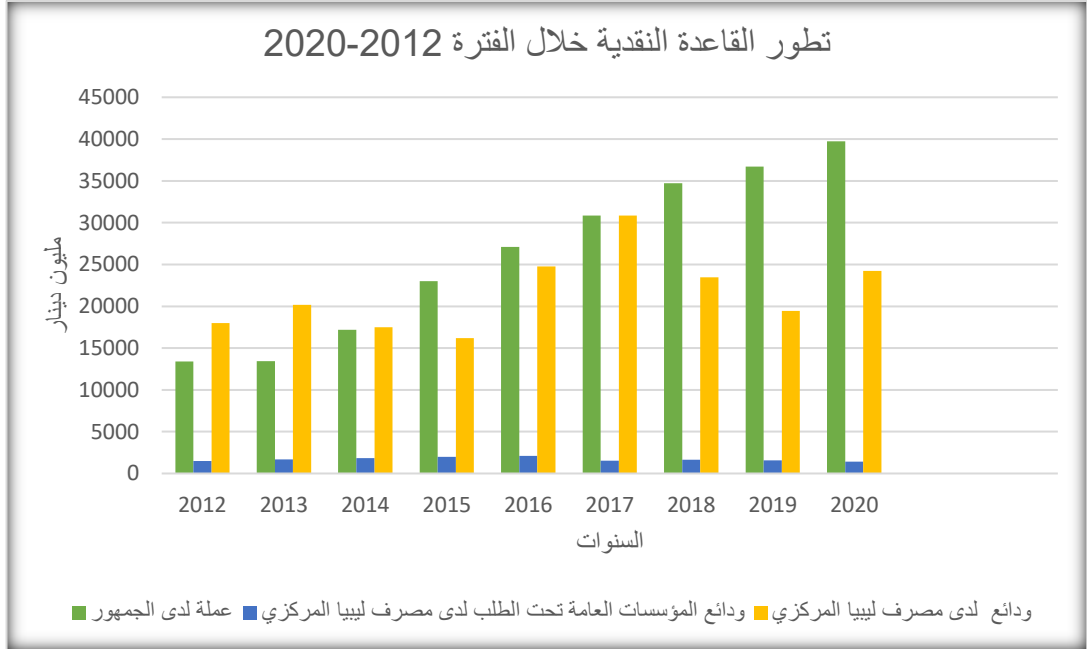
السنة	عملة لدى الجمهور	احتياطيات المصارف التجارية والأهلية			مجموع الكلي
		مجموع	ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	ودائع تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي	
2012	13391.1	17,990.5	1,433.3	19,423.8	34,300.9
2013	13419.9	20,165.4	1,622.6	21,788.0	36,886.5
2014	17174.9	17502.6	1619.9	19122.5	38130.3
2015	23007.3	16185.2	743.6	16928.8	41926.2
2016	27103.2	24779.5	594.7	25374.2	54597.6
2017	30865.2	30865.2	537.8	30805.6	63199.9
2018	34732.6	23455.6	1573.6	25029.2	61400.3
2019	36691.8	19454.7	2355.1	21809.8	60073.1
2020	39732.0	24245.7	1128.9	25374.6	66531.8

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017). إدارة البحوث والإحصاء - مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. النشرة الاقتصادية. المجلد 61-الربع الرابع 2021.



شكل رقم (7) القاعدة النقدية خلال الفترة 2012-2020

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (8)



وبالنظر إلى الجدول رقم (9) الذي يبين العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية نجد أن صافي الأصول الأجنبية كان لها أثر توسعي على القاعدة النقدية؛ حين كانت عند 155781.6 مليون دينار عام 2012، قبل أن تبدأ في الانخفاض خلال الفترة 2013-2016 وهي الفترة التي اندلعت فيها أزمة اقفال الموانئ والحقول النفطية

وتوقف معظم انتاج وصادرات النفط والغاز مما تسبب في حدوث عجز بميزان المدفوعات الليبي حيث تراجعت الأصول الأجنبية إلى نحو 100876.9 مليون دينار عام 2016. لكنها عاودت الارتفاع من جديد خلال الفترة 2017-2019 من 106355.1 مليون دينار عام 2017 إلى نحو 112976.8 مليون دينار عام 2019 ثم عادت إلى الانخفاض من جديد عام 2020 لتصل إلى 99758.7 مليون دينار. أما صافي الأصول المحلية فقد شهدت انخفاضاً طوال الفترة 2012-2020، ويرجع الانخفاض إلى صافي المستحقات على الخزنة العامة والتي كان لها أثر انكماشى على القاعدة النقدية وتراوح هذا الأثر الانكماشى بين الارتفاع والانخفاض. وكما يوضح الجدول (9) والشكل رقم (8) فإن بند المستحقات على القطاعات الأخرى، وبند المستحقات على المصارف التجارية لم يكن لهما أي تأثير يذكر على القاعدة النقدية حيث كانت أرصدة هذين البندين طوال الفترة 2012-2020 تساوي صفر. بينما كان لصافي البنود الأخرى أثر انكماشى طوال الفترة على القاعدة النقدية طوال الفترة 2012-2020.

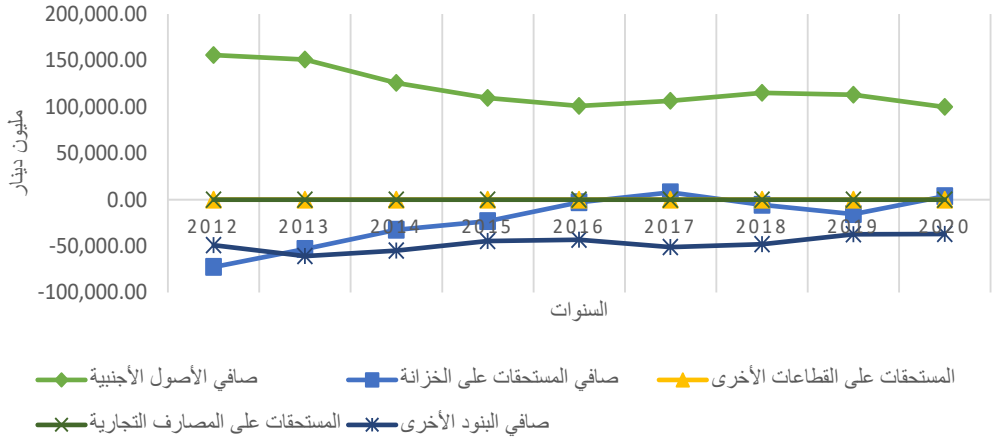
جدول رقم (9) العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية خلال الفترة 2012-2020 مليون دينار

الإجمالي الكلي Grand Total	Net Domestic Asset صافي الأصول المحلية					صافي الأصول الأجنبية Net Foreign Assets	نهاية End of
	الإجمالي Total	صافي البنود الأخرى Other Items (Net)	المستحقات على المصارف التجارية Claims on Comm. Banks	المستحقات على القطاعات الأخرى Claims on other Sectors	صافي المستحقات على الخزنة Net Claims on Treasury		
34,300.9	-121,480.7	-48,868.6	0.0	0.0	-72,612.1	155,781.6	2012
36,886.5	-114,041.0	-60,792.8	0.0	0.0	-53,248.2	150,927.5	2013
38,130.3	-87,468.3	-54,964.5	0.0	0.0	-32,503.8	125,598.6	2014
41,926.2	-67,487.6	-44,474.5	0.0	0.0	-23,013.1	109,413.8	2015
54,597.6	-46,279.3	-43,298.9	0.0	0.0	-2,980.4	100,876.9	2016
63,199.9	-43,155.2	-50,999.6	0.0	0.0	7,844.4	106,355.1	2017
61400.3	-53526.4	-47975.5	0.0	0.0	-5550.9	114926.7	2018
60073.1	-52903.7	-37291.1	0.0	0.0	-15612.6	112976.8	2019
66531.8	-33226.9	-36980.9	0.0	0.0	3754.0	99758.7	2020

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. الاحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (2017-1966). إدارة البحوث والإحصاء - مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. النشرة الاقتصادية. المجلد 61-الربع الرابع 2021.

العوامل المؤثرة على القاعدة النقدية خلال الفترة 2012-2020

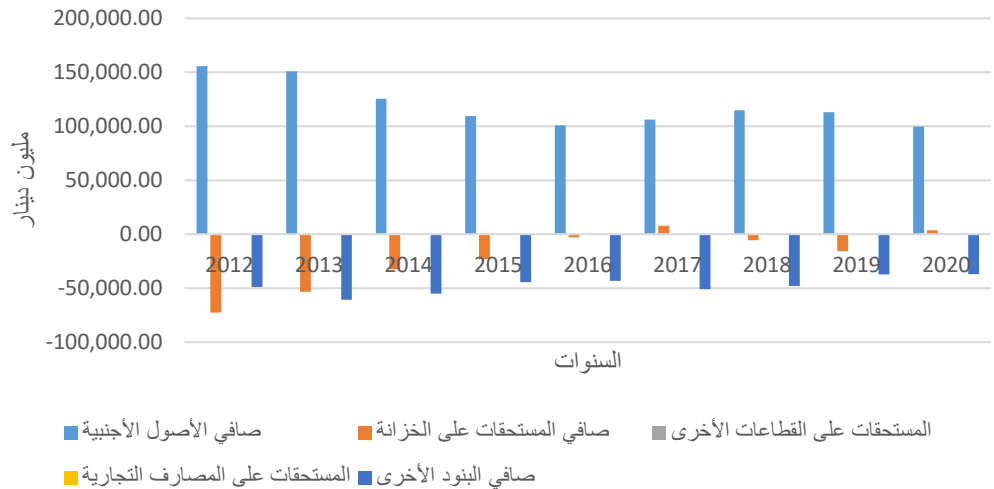
2020



شكل رقم (8) العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية خلال الفترة 2012-2020

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (9)

العوامل المؤثرة على القاعدة النقدية للفترة 2012-2020



عرض النقود والسيولة المحلية في ليبيا

يقصد بعرض النقود خلال التحليل عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1) ويشتمل على النقد في التداول (العملة خارج الجهاز المصرفي) زائداً الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية).

ويقصد بالسيولة المحلية: عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2) وتشتمل على عرض النقود بالمفهوم الضيق زائداً الودائع الادخارية وودائع لأجل. أما التفضيل النقدي فيقصد به: تفضيل الأفراد والجمهور الاحتفاظ بالعملة النقدية بعيداً عن المصارف. ويقاس التفضيل النقدي بمعامل التفضيل النقدي الذي يساوي ناتج قسمة العملة خارج المصارف على الودائع تحت الطلب.

وعلى نفس النهج السابق الذي تم فيه تحليل تطورات القاعدة النقدية في ليبيا سيتم تحليل عرض النقود، والسيولة المحلية، والتفضيل النقدي على أربع مراحل كما سبق الإشارة إليها، وتميزت بصدور قوانين وتشريعات النقد والمصارف، كما شهدت تغييرات اقتصادية وسياسية كبيرة كان لها الأثر الملموس على القطاع النقدي والمصرفي في ليبيا كما سيتبين من خلال العرض الآتي:

تطورات عرض النقود والسيولة المحلية والتفضيل النقدي خلال المرحلة 1966-1992:

شهد عرض النقود (M1) في ليبيا خلال هذه المرحلة توسعاً ملحوظاً حيث يوضح الجدول رقم (10) زيادة في عرض النقود من (91) مليون دينار عام 1966 إلى (201.8) مليون دينار عام 1969، واستمرت الزيادة في عرض النقود من (241) مليون دينار عام 1970 إلى (2898.9) مليون دينار عام 1980، كما حقق معدل النمو السنوي لعرض النقود قيمة موجبة في كل سنوات هذه المرحلة، الأمر الذي يدل على التزايد المستمر في عرض النقود طوال هذه المرحلة.

ويمكن ان يعزى هذا التزايد في عرض النقود خلال هذه المرحلة إلى الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته البلاد كنتيجة لتزايد الإيرادات النفطية، فزاد الانفاق الحكومي وزاد الائتمان المصرفي لتلبية لحاجة الاقتصاد الليبي وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية قبل وبعد العام 1969م (البرغثي، 2006).

وترجع الزيادة في عرض النقود إلى الزيادة في كل من العملة خارج المصارف والودائع تحت الطلب، حيث زادت العملة خارج المصارف من (47.8) مليون دينار عام 1966 إلى (1055.7) مليون دينار عام 1979، ولكنها انخفضت عام 1980 إلى (685.7) مليون دينار فقط، ويرجع هذا الانخفاض عام 1980 إلى قيام السلطات النقدية باتخاذ إجراءات متطرفة تمثلت في استبدال العملة المحلية وفرض قيود على السحب من الحسابات الجارية. أما الودائع تحت الطلب فقد زادت من (43.2) مليون دينار عام 1966 إلى (2213.2) مليون دينار عام 1980.

ومن خلال الجدول يتضح أيضاً ان عرض النقود M1 ارتفع من 4442.7 مليون دينار خلال عام 1991 الي 5168.2 مليون دينار عام 1992 بمعدل نمو 16.3% ويعود السبب الرئيسي لذلك الي تزايد الطلب على العملة في التداول من 1620.8 مليون دينار خلال عام 1991 الي 1982.2 مليون دينار خلال عام 1992 مما ادى الي ارتفاع معامل التفضيل النقدي عام 1992 الي 62.2%. ولعل ذلك يعود الي ضعف الوعي المصرفي لدى الافراد وأيضاً غياب التطبيق الفعلي والصارم لقوانين الجرائم الاقتصادية لكل من يخالف القوانين والاجراءات الأمر الذي ادى الي انعدام الثقة في الصكوك وتجنب التعامل بها (البرغثي، 2006).

كما يوضح الجدول (10) كذلك الارتفاع في السيولة المحلية ممثلة بعرض النقود الواسع (M2) على امتداد السنوات 1966-1980 حيث كانت عند 128.7 مليون دينار عام 1966 وبلغت 4104.6 مليون دينار عام 1980 وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع معدلات عرض النقود وشبه النقود.

استمر عرض النقود M2 في الارتفاع حيث بلغ حوالي 4646.9 مليون دينار خلال عام 1981 بمعدل نمو 13.2% وذلك بسبب الزيادة في العملة في

التداول من 685.7 مليون دينار الي 791.2 مليون دينار بمعدل نمو 15.3% وكذلك بسبب الزيادة في الودائع تحت الطلب من 2213.2 مليون دينار الي 2721.0 مليون دينار بمعدل نمو 22.9%

بينما انخفض عرض النقود M2 خلال عام 1982 بسبب انخفاض الودائع تحت الطلب من 2721.0 مليون دينار الي 2342.4 مليون دينار بمعدل انكماش 13.9% وكذلك بسبب انخفاض شبه النقود من 1134.7 مليون دينار الي 1242.3 مليون دينار بمعدل انكماش 5.4%

استمر عرض النقود M2 في الانكماش عام 1983 حيث بلغ 4126.7 مليون دينار بمعدل 4.1% وذلك نتيجة لانخفاض العملة لدى الجمهور من 889.9 مليون دينار عام 1982 الي 838.2 مليون دينار خلال العام 1983 بمعدل 5.8% والودائع تحت الطلب من 2342.5 مليون دينار الي 2046.2 مليون دينار بمعدل 12.6%. وذلك نتيجة لتطبيق ما يسمى بالسياسة الكمية المباشرة والرقابة على بعض السلع المستوردة لغرض الحد من الواردات من اجل تخفيض العجز في ميزان المدفوعات (حريب، 2013)

عاد عرض النقود M2 الي الارتفاع عام 1985 حيث بلغ 5053.7 مليون دينار مقارنة بالعام 1984 الذي بلغ 4175.7 مليون دينار أو بمعدل نمو 21.0% خلال عام 1985 مقابل 1.1% عام 1984 ويعود السبب الرئيسي لذلك إلى ارتفاع العملة لدى الجمهور من 767.6 مليون دينار الي 985.1 مليون دينار خلال عام 1985.

يلاحظ من الجدول ان عرض النقود M2 خلال هذه المرحلة شهد معدلات سالبة خلال السنوات (1982، 1983، 1986، 1988، 1991) نتيجة للسياسات المتحفظة التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي واتجاه الدولة ككل الي الاخذ بالفلسفة الاشتراكية حيث هيمن القطاع العام على النشاط الاقتصادي ككل من انتاج وتوزيع واستثمار (حسين، 2018).

وبشكل عام كانت هناك زيادة في عرض النقود (M1) وإجمالي السيولة المحلية (M2) خلال الفترة 1966-1992م.

جدول رقم (10) عرض النقود والسيولة المحلية في ليبيا
خلال الفترة 1992-1966

السيولة المحلية (M2)		شبه النقود				النقود (M1)						السنة
معدل النمو %	القيمة	معدل نمو شبه النقود	شبه النقود	ودائع ادخارية	ودائع لأجل	معدل نمو عرض النقود	عرض النقود	معدل نمو الودائع	ودائع تحت الطلب	معدل نمو العملة خارج المصارف	عملة خارج المصارف	
-	128.7	-	37.7	7.3	30.4	-	91.0	-	43.2	-	47.8	1966
23.5	158.9	12.5	42.4	8.2	34.0	28.2	116.7	28.9	55.7	27.6	61.0	1967
23.9	196.9	10.4	46.8	10.3	36.5	28.6	150.1	43.08	79.7	15.4	70.4	1968
39.9	275.5	57.5	73.7	11.6	62.1	34.4	201.8	24.8	99.5	45.3	102.3	1969
16.4	320.7	8.14	79.7	15.4	64.3	19.4	241.0	29.4	128.8	9.7	112.2	1970
44.37	463.0	23.6	98.5	11.9	86.6	51.2	364.5	89.3	243.8	7.6	120.7	1971
27.13	588.6	78.3	175.6	13.4	161.7	13.3	413.0	8.9	265.6	22.1	147.4	1972
37.77	810.9	69.1	296.6	16.4	280.5	24.5	514.0	17.2	311.4	37.5	202.6	1973
65.93	1,345.5	95.5	580.5	19.8	560.7	48.8	765.0	61.5	502.8	29.4	262.2	1974
1.11	1,360.4	15.1-	492.9	23.6	469.3	13.4	867.5	3.7	521.5	32	346.0	1975
24.59	1,694.9	12.7	555.5	29.1	526.4	31.3	1,139.4	34.9	703.5	26	435.9	1976
25.56	2,128.1	23.2	684.3	36.2	648.1	26.7	1,443.8	22.1	858.8	34.2	584.9	1977
11.54	2,373.7	0.2	685.9	27.7	658.2	16.9	1,687.8	4.6-	819.3	48.5	868.5	1978
34.89	3,202.0	38.9	952.6	33.2	919.4	33.3	2,249.4	45.7	1193.7	21.6	1055.7	1979

تطورات النقود والمصارف
والسياسة النقدية في ليبيا

السيولة المحلية (M2)		شبه النقود				النقود (M1)						السنة
معدل النمو %	القيمة	معدل نمو شبه النقود	شبه النقود	ودائع ادخارية	ودائع لأجل	معدل نمو عرض النقود	عرض النقود	معدل نمو الودائع	ودائع تحت الطلب	معدل نمو العملة خارج المصارف	عملة خارج المصارف	
28.19	4,104.6	26.6	1205.7	50.7	1155.0	28.9	2,898.9	85.4	2,213.2	35-	685.7	1980
13.21	4,646.9	5.9-	1134.7	40.5	1094.2	21.2	3,512.2	22.9	2,721.0	15.4	791.2	1981
7.35-	4,305.5	5.4-	1073.2	45.4	1027.8	8-	3,232.3	13.2-	2,342.4	12.5	889.9	1982
4.15-	4,126.7	15.8	1242.3	48.9	1193.4	10.8-	2,884.4	12.7-	2,046.2	5.8-	838.2	1983
1.19	4,175.7	17.9	1464.3	56.3	1408.0	6-	2,711.4	5-	1,952.8	8.4-	767.6	1984
21.03	5,053.7	6.6	1561.4	64.6	1496.8	28.8	3,492.3	28.3	2,507.2	28.3	985.1	1985
6.56-	4,722.2	7.6	1680.7	80.4	1600.3	12.9-	3,041.5	19.5-	2,017.7	3.9	1023.8	1986
7.43	5,073.0	2.8-	1634.4	83.0	1551.4	13.1	3,438.6	17.5	2,370.4	4.3	1068.2	1987
7.11-	4,712.2	4.1	1700.6	77.3	1623.3	12.4-	3,011.6	10.9-	2,112.0	15.8-	899.6	1988
8.55	5,115.0	15.7-	1433.0	80.2	1352.8	22.3	3,682.0	12	2,550.3	25.8	1,131.7	1989
20.53	6,155.3	5.4	1509.9	89.2	1420.7	26.2	4,645.4	25.2	3,184	29.1	1,461.1	1990
2.10-	6,035.7	5.5	1593.0	95.5	1497.5	4.4-	4,442.7	10.7-	2,821.9	10.9	1,620.8	1991
14.54	6,913.2	9.5	1745.0	128.3	1616.7	16.3	5,168.2	12.5	3,186.0	22.3	1,982.2	1992

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. الاحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017). إدارة البحوث والإحصاء

يبين الجدول رقم (11) عرض النقود ومعامل التفضيل النقدي خلال الفترة 1966-1992م ومن خلال البيانات الواردة بالجدول يلاحظ أن نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود أخذت في الانخفاض منذ عام 1966، فبعد أن كانت (0.53%) انخفضت قليلاً إلى (0.52%) عام 1967 ثم انخفضت إلى (0.47%) عام 1968 بعدها ارتفعت من جديد عام 1969 إلى (0.51%) وفي هذه السنة حدث تغيير النظام السياسي مما يعني سيادة حالة عدم اليقين.

خلال سنوات النصف الأول من عقد السبعينات شهدت نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود تراجعاً ملحوظاً من (0.47%) عام 1970 إلى (0.34%) عام 1974.

ولعل هذا الانخفاض راجع إلى الاستقرار النسبي في التشريعات وتزايد الثقة بالمصارف والسلطة النقدية.

ولكن في عام 1978 وعام 1979 زادت نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود، مع انخفاض نسبة الودائع تحت الطلب إلى عرض النقود بشكل ملحوظ. ولعل ذلك راجع إلى عدم الاستقرار الناجم عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر الأمر الذي أدى إلى زعزعة الثقة في مؤسسات الحكومة وفي مقدمتها المصارف. فقد قامت السلطات الليبية خلال هاتين السنتين بتأميم التجارة الخاصة، وفرض قيود على القطاع الخاص وتطبيق الاشتراكية مع إجراء تحقيقات واسعة مع رجال الأعمال في تلك الفترة.

ولكن في عام 1980 انخفضت نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود بنحو (24%) كما موضح بالجدول (11) وفي المقابل زادت نسبة الودائع تحت الطلب إلى (0.76%) خلال نفس العام كما يشير الجدول (11).

ويرجع ذلك إلى قيام السلطات النقدية عام 1980 باتخاذ إجراءات متطرفة تمثلت في استبدال فئات الإصدار النقدي الكبيرة (عشرة دنانير، خمسة دنانير) ثم وضع قيود على السحب من الحسابات الجارية، بحيث لا يحق للفرد السحب أكثر من (500) دينار شهرياً (البرغثي، 2006).

تطورات النقود والمصارف والسياسة النقدية في ليبيا

على الرغم من الاجراءات التي اتخذها المصرف المركزي عام 1980 من اجل الحد من تزايد معامل التفضيل النقدي، وبالرغم من انخفاض هذا المعدل خلال عام 1980، وعام 1981 الي 0.31% و29.0% على التوالي الا ان هذه الاجراءات لم تنجح في كبح جماح تزايد معامل التفضيل النقدي حيث قد بلغ معامل التفضيل النقدي 0.41% عام 1983. ولعل ذلك راجع الي تزايد التعامل في السوق الموازية خصوصاً مع قيام الدولة باتخاذ حزمه من القرارات خلال هذه المرحلة تمثلت في تأمين التجارة الخاصة وفرض قيود على القطاع الخاص وتقييد التعامل بالنقد الاجنبي واجراء تحقيقات واسعة مع رجال الاعمال (البرغثي، 2006).

خلال السنوات 1984-1992 ارتفع معامل التفضيل النقدي حيث بلغت قيمته في العام 1986 نحو (0.51%) وانخفض قليلاً خلال السنوات 1987-1989 ثم عاد للارتفاع من جديد خلال عامي 1991-1992 ليصل إلى (0.57%) و(0.62%) حيث بلغت نسبة العملة في التداول إلى عرض النقود خلال هاتين السنتين (0.36) و(0.38) على التوالي كما يوضح الجدول (11).

جدول رقم (11) عرض النقود ومعامل التفضيل النقدي خلال الفترة 1966-1992

معامل التفضيل النقدي 2÷1	نسبة ودائع تحت الطلب إلى عرض النقود 3÷2	نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود 3÷1	عرض النقد 2+1 (3)	ودائع تحت الطلب (2)	عملة خارج المصارف (1)	السنة
1.11	0.47	0.53	91.0	43.2	47.8	1966
1.09	0.48	0.52	116.7	55.7	61.0	1967
0.88	0.53	0.47	150.1	79.7	70.4	1968
1.03	0.49	0.51	201.8	99.5	102.3	1969
0.87	0.53	0.47	241.0	128.8	112.2	1970
0.49	0.67	0.33	364.5	243.8	120.7	1971
0.55	0.64	0.36	413.0	265.6	147.4	1972

معامل التفضيل النقدي 2÷1	نسبة ودائع تحت الطلب إلى عرض النقود 3÷2	نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود 3÷1	عرض النقد 2+1 (3)	ودائع تحت الطلب (2)	عملة خارج المصارف (1)	السنة
0.65	0.61	0.39	514.0	311.4	202.6	1973
0.52	0.66	0.34	765.0	502.8	262.2	1974
0.66	0.60	0.39	867.5	521.5	346.0	1975
0.62	0.62	0.38	1,139.4	703.5	435.9	1976
0.68	0.59	0.41	1,443.8	858.8	584.9	1977
1.06	0.49	0.51	1,687.8	819.3	868.5	1978
0.88	0.53	0.47	2,249.4	1193.7	1055.7	1979
0.31	0.76	0.24	2,898.9	2,213.2	685.7	1980
0.29	0.77	0.23	3,512.2	2,721.0	791.2	1981
0.38	0.72	0.28	3,232.3	2,342.4	889.9	1982
0.41	0.71	0.29	2,884.4	2,046.2	838.2	1983
0.39	0.72	0.28	2,711.4	1,952.8	767.6	1984
0.39	0.72	0.28	3,492.3	2,507.2	985.1	1985
0.51	0.66	0.34	3,041.5	2,017.7	1023.8	1986
0.45	0.07	0.03	3,438.6	2,370.4	1068.2	1987
0.43	0.70	0.29	3,011.6	2,112.0	899.6	1988
0.44	0.69	0.30	3,682.0	2,550.3	1,131.7	1989
0.45	0.69	0.31	4,645.4	3,184	1,461.1	1990
0.57	0.64	0.36	4,442.7	2,821.9	1,620.8	1991
0.62	0.62	0.38	5,168.2	3,186.0	1,982.2	1992

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية. أعداد مختلفة.
- النسب ومعامل التفضيل النقدي من حساب الباحثان.

تطورات عرض النقود والسيولة المحلية خلال المرحلة 1993-2004:

يشير الجدول رقم (12) إلى التراجع في معدل نمو عرض النقود M1 خلال الفترة 1993-2004 م نتيجة للتراجع في معدل نمو العملة خارج المصارف.

وقد نتج هذا الانخفاض من التراجع في رصيد العملة المتداولة خارج المصارف ليصل نهاية عام 2004 م إلى نحو 2612.7 مليون دينار، مقابل 2763.5 مليون دينار في نهاية عام 2003 م.

ومن بين الأسباب التي ساهمت في تراجع العملة في التداول خارج المصارف، الإجراءات التي أعلن عنها مصرف ليبيا المركزي والمتمثلة في استبدال بعض فئات العملة الورقية، وطرح الإصدار السادس للتداول، بالإضافة إلى تدني معدل التفضيل النقدي في إبرام الصفقات والمبادلات التجارية والذي يعكسه ارتفاع قيمة الصكوك المتداولة بغرف مقاصة كل من (طرابلس، سبها، بنغازي)، التي ارتفعت من نحو 19.1 مليار دينار في عام 2003م، إلى نحو 21.3 مليار دينار في عام 2004م (مصرف ليبيا المركزي، التطورات النقدية والمصرفية خلال العام 2004).

أما بالنسبة للسيولة المحلية (M2) فقد شهدت معدلات نمو ايجابية خلال معظم فترة التسعينيات؛ وذلك بسبب التحسن في قيمة شبه النقود حيث بلغت قيمة شبه النقود نحو 3170.4 مليون دينار خلال عام 1998 بمعدل نمو 8.3% في مقابل 1883.1 مليون دينار عام 1993 بمعدل نمو 7.9%. كما بلغت قيمتها في العام 2001 نحو 2538.5 مليون دينار بمعدل نمو 28.4%.

وبالرغم من الزيادة الملحوظة في شبه النقود إلا أنها لازالت تشكل نسبة قليلة من حجم السيولة المحلية ويمكن ارجاع ذلك إلى عدم اكتراث الليبيين بالفائدة الممنوحة لهم على هذه الودائع أو بسبب انخفاضها أو بسبب وجود بدائل استثمار أخرى في السوق الرسمي أو في السوق السوداء أو بسبب اعتقادهم بتحريم تقاضي الفائدة باعتبارها ربا، خاصة إذا ما علمنا أن التأمينات النقدية تمثل جزءاً كبيراً من شبه النقود وهي ليست ودائع زمنية أو ادخار يودعها الافراد من اجل الاستفادة من الفوائد المدفوعة عنها بل تعتبر تأمينات نقدية يشترط المصرف المركزي أو المصارف التجارية ايداع مقابل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية وهذا يعكس فشل وعدم قدرة السلطات النقدية في نشر الوعي وفي تحفيز الافراد والمؤسسات المختلفة على ايداع أموالهم في المصارف (البرغثي، 2006).

جدول رقم (12) عرض النقود والسيولة المحلية في ليبيا
خلال الفترة 1993-2004

السيولة المحلية (M2)		شبه النقود				النقود (M1)						السنة
معدل النمو %	القيمة	معدل نمو شبه النقود	شبه النقود	ودائع ادخارية	ودائع لأجل	معدل نمو عرض النقود	عرض النقود	معدل نمو الودائع	ودائع تحت الطلب	معدل نمو العملة خارج المصارف	عملة خارج المصارف	
5.13	7,268.0	7.9	1883.1	151.5	1731.6	4.2	5,384.9	9.1-	3,168.0	11.8	2,216.8	1993
11.36	8,093.4	8.1	2036.0	190.6	1845.4	12.5	6,057.4	15.7	4,067.6	10.2-	1,989.8	1994
10.49	8,942.7	26.2	2570.3	214.3	2356.0	5.2	6,372.4	1.8	4,337.0	2.3	2,035.4	1995
7.00	9,569.0	10.9	2851.0	239.8	2611.2	5.4	6,718.0	23.8	4,298.2	18.8	2,419.8	1996
3.96	9,948.3	2.7	2926.7	263.3	2663.4	4.5	7,021.6	2.7	4,487.4	1.4	2,534.2	1997
4.12	10,358.1	8.3	3170.4	287.4	2883.0	2.4	7,187.7	0.04	4,489.1	6.5	2,698.6	1998
8.37	9,763.9	5.2	1815.7	347.6	1468.1	9.8	7,948.2	17.1	5,313.4	2.4-	2,634.8	1999
2.59-	9,616.1	5.1-	2183.1	416.0	1767.1	1.5-	7,433.0	3.5-	4,733.8	2.4	2,699.2	2000
12.81	10,242.3	28.4	2538.5	506.5	2032.0	6.5	7,703.8	12.7	5,144.2	5.2-	2,559.6	2001
5.29	10,939.5	0.73	2165.3	559.7	1605.6	7.5	8,774.2	10	6,160.3	2.1	2,613.9	2002
8.20	11,558.1	22.7	2528.9	615.7	1913.2	1.5	9,029.2	0.2-	6,265.7	5.7	2,763.5	2003
9.19	13,135.5	4.3-	2598.9	685.9	1913.0	16.7	10,536.6	26.5	7,923.9	5.5	2,612.7	2004

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. الاحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017). إدارة البحوث والإحصاء.

تطورات النقود والمصارف والسياسة النقدية في ليبيا

وبالنظر إلى الجدول رقم (13) الذي يبين عرض النقود ومعامل التفضيل النقدي خلال نفس المرحلة 1993-2004م نجد أن التفضيل النقدي كان مرتفعاً طوال هذه الفترة ويلاحظ من خلال الجدول أن نسبة العملة خارج المصارف على عرض النقود كانت مرتفعة خلال هذه الفترة وتراوح بين 0.41 إلى 0.36

ويمكن ان يعزى أسباب ارتفاع التفضيل النقدي لدى الجمهور خلال هذه المرحلة إلى زيادة نشاط السوق الموازي وكبر حجم الاقتصاد غير الرسمي خاصة في ظل الظروف التي شهدها الاقتصاد الليبي في مرحلة التسعينات من حصار اقتصادي وتجاري فرض عليه من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك يمكن أن يعزى أسبابه إلى ارتفاع معدلات التضخم بالاقتصاد الليبي خلال تلك المرحلة، ونمو السوق السوداء للعملات الأجنبية واشتداد عمليات المضاربة في هذه السوق.

جدول رقم (13) عرض النقود ومعامل التفضيل النقدي
خلال الفترة 1993-2004

معامل التفضيل النقدي $2 \div 1$	نسبة ودائع تحت الطلب إلى عرض النقود $3 \div 2$	نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود $3 \div 1$	عرض النقد 2+1 (3)	ودائع تحت الطلب (2)	عملة خارج المصارف (1)	السنة
0.70	5.92	0.41	5,384.9	3,1861	2,216.8	1993
0.49	0.67	0.33	6,057.4	4,067.6	1,989.8	1994
0.47	0.68	0.32	6,372.4	4,337.0	2,035.4	1995
0.56	0.64	0.36	6,718.0	4,298.2	2,419.8	1996
0.56	0.64	0.36	7,021.6	4,487.4	2,534.2	1997
0.60	0.62	0.38	7,187.7	4,489.1	2,698.6	1998
0.49	0.67	0.33	7,948.2	5,313.4	2,634.8	1999
0.57	0.64	0.36	7,433.0	4,733.8	2,699.2	2000
0.48	0.67	0.33	7,703.8	5,144.2	2,559.6	2001
0.42	0.70	0.29	8,774.2	6,160.3	2,613.9	2002
0.44	0.69	0.31	9,029.2	6,265.7	2,763.5	2003
0.33	0.75	0.25	10,536.6	7,923.9	2,612.7	2004

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية. أعداد مختلفة.
- النسب ومعامل التفضيل النقدي من حساب الباحثان.

تطور عرض النقود والسيولة المحلية خلال الفترة 2005-2011:

يشير الجدول رقم (14) أن عرض النقود (M1) شهد نمواً كبيراً ومنتسارحاً خلال هذه الفترة حيث ازداد من 14028.1 مليون دينار عام 2005 الي 41321.2 مليون دينار في عام 2010 ثم قفز إلى 53437.1 مليون دينار عام 2011، وبمعدل نمو موجب وصل إلى نحو 50.7% عام 2008 و29.3% عام 2011م. وترجع هذه الزيادة إلى نمو كل من العملة خارج المصارف والودائع تحت الطلب.

وكما يشير الجدول فإن العملة خارج المصارف تتزايد خلال هذه الفترة من 3310.6 مليون دينار عام 2005 م وبلغت عام 2010 نحو 7609.0 مليون دينار وواصلت الزيادة حتى بلغت نحو 14840.1 مليون دينار عام 2011 بمعدل نمو بلغ 95%.

ومن جهة أخرى نجد ان الودائع تحت الطلب قد حققت نمواً ملحوظاً خلال هذه الفترة حيث ازدادت من 10717.5 مليون دينار عام 2005 م الي 38597.0 مليون دينار عام 2011 مليون دينار خلال الفترة محققة بذلك معدل نمو يصل الي 325.4%.

ويلاحظ من الجدول (14) أنه خلال العام 2008 سجل عرض النقود بالمفهوم الضيق M1 أعلى نسبة نمو بنحو 50.7% وكذلك معدل نمو السيولة المحلية (عرض النقود بالمفهوم الواسع M2) بنحو 47.3% وكان وراء هذه الزيادة عام 2008 م برنامج توزيع الثروة الذي قامت به الحكومة ودخل ضمن ميزانية الدولة عن طريق الانفاق العام وقدر المبلغ بحوالي 33374.3 مليون دينار (مصرف ليبيا المركزي، 2010).

وإذا استثنينا العام 2011 العام الذي شهد ثورة أدت إلى تغيير النظام الحاكم في ليبيا يمكننا أيضاً أن نعزو أسباب نمو عرض النقود في هذه الفترة لأسباب عديدة منها ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال تلك السنوات وبالتالي زيادة صافي الأصول الأجنبية والتوسع في الانفاق العام سواء الانفاق الجاري أو الانفاق الاستثماري. إضافة إلى الزيادة في الائتمان المصرفي التي شهدتها تلك الفترة.

تطورات النقود والمصارف والسياسة النقدية في ليبيا

اما فيما يخص السيولة المحلية M2 فقد زادت من 17096.3 مليون دينار عام 2005 م إلى 57305.9 مليون دينار عام 2011 م بمعدلات نمو موجبة تراوحت بين 30.2% عام 2005 و23.7% عام 2011م. ويمكن أن نعزو هذه الزيادة الي تلبية الاقتصاد الوطني لتسوية المبادلات المتزايدة بسبب زيادة النشاط الاقتصادي.

وبالنظر الي هيكل السيولة المحلية يلاحظ تزايد معدلات شبه النقود حيث وصلت الي 4992.5 مليون دينار خلال عام 2010 و3868.8 مليون دينار عام 2011، في مقابل 3068.2 مليون دينار عام 2005 الأمر الذي يزيد من قدرة المصارف على منح الائتمان.

جدول رقم (14) عرض النقود والسيولة المحلية في ليبيا (2011-2005)

السيولة المحلية (M2)		شبه النقود				النقود (M1)						السنة
معدل النمو %	القيمة	معدل نمو شبه النقود	شبه النقود	ودائع ادخارية	ودائع لأجل	معدل نمو عرض النقود	عرض النقود	معدل نمو الودائع	ودائع تحت الطلب	معدل نمو العملة خارج المصارف	عملة خارج المصارف	
30.2	17,096.3	18.1	3068.2	671.3	2396.9	33.1	14,028.1	35.3	10,717.5	26.7	3,310.6	2005
14.9	19,655.9	7.9	3312.9	627.9	2685.0	16.5	16,343.0	15.8	12,410.1	18.8	3,932.9	2006
37.3	26,982.1	25.1	4144.6	649.3	3495.3	39.7	22,837.5	47.9	18,356.3	16.5	4,581.2	2007
47.3	39,744.5	28.6	5329.9	689.2	4640.7	50.7	34,414.6	56.9	28,806.3	22.4	5,608.3	2008
11.1	44,161.3	12.4	5991.9	715.0	5276.9	10.9	38,169.3	8.3	31,206.6	24.2	6,962.9	2009
4.9	46,313.7	16.7-	4992.5	743.1	4249.4	8.25	41,321.2	8.02	33,712.2	9.3	7,609.0	2010
23.7	57,305.9	22.5-	3868.8	683.9	3184.9	29.3	53,437.1	14.5	38,597.0	95.0	14,840.1	2011

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. الاحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017). إدارة البحوث والإحصاء.

تطورات النقود والمصارف والسياسة النقدية في ليبيا

وبالنظر إلى الجدول رقم (15) الذي يوضح نسبة العملة خارج المصارف ونسبة الودائع تحت الطلب إلى عرض النقود ومعامل التفضيل النقدي خلال نفس الفترة 2005-2011 م نجد انه وعلى الرغم من المعدلات المرتفعة للتفضيل النقدي خلال هذه المرحلة إلا أنها كانت أقل من المرحلة السابقة (1993-2004م). حيث شهدت هذه المرحلة تراجع في التفضيل النقدي لدى الجمهور مقارنة بالسنوات التي قبلها، وقد وصلت إلى أدنى معدل لها خلال السنوات 2008 و2009 و2010 حين بلغت نحو 0.19 و0.22 و0.23 على التوالي ونستثني من هذه المعدلات سنة 2011 التي شهدت ظرف استثنائي ارتفع فيه معدل التفضيل النقدي ليصل إلى نحو 0.38.

جدول رقم (15) عرض النقود ومعامل التفضيل النقدي خلال الفترة 2005-2011

معامل التفضيل النقدي 2÷1	نسبة ودائع تحت الطلب إلى عرض النقود 3÷2	نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود 3÷1	عرض النقد 2+1 (3)	ودائع تحت الطلب (2)	عملة خارج المصارف (1)	السنة
0.31	0.76	0.24	14,028.1	10,717.5	3,310.6	2005
0.32	0.76	0.24	16,343.0	12,410.1	3,932.9	2006
0.25	0.80	0.20	22,837.5	18,356.3	4,581.2	2007
0.19	0.84	0.16	34,414.6	28,806.3	5,608.3	2008
0.22	0.82	0.18	38,169.3	31,206.6	6,962.9	2009
0.23	0.82	0.18	41,321.2	33,712.2	7,609.0	2010
0.38	0.72	0.28	53,437.1	38,597.0	14,840.1	2011

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية. أعداد مختلفة.
- النسب ومعامل التفضيل النقدي من حساب الباحثان.

تطورات عرض النقود والسيولة المحلية خلال الفترة (2012_2020):

شهد عرض النقود خلال هذه الفترة نمواً ملحوظاً كما يوضح الجدول رقم (16) حيث زاد عرض النقود من 59213.7 مليون دينار عام 2012 إلى 122950.3 مليون دينار عام 2020 وبمعدل نمو وصل إلى 16.5% عام 2020.

وقد تركزت الزيادة في عرض النقود في ارتفاع العملة خارج المصارف حيث ارتفعت من 13391.1 مليون دينار عام 2012 إلى نحو 23007.3 مليون دينار عام 2015 و 29732.0 مليون دينار عام 2020 وبمعدل نمو وصل إلى 33.9% عام 2015 و 8.3% عام 2020.

انعكست الزيادة في عرض النقود على الزيادة في السيولة المحلية التي ارتفعت من 63731.5 مليون دينار عام 2012 إلى 78606.3 مليون دينار عام 2015 حتى 125543.0 مليون دينار عام 2020 وبمعدل نمو تراوح بين 13,3% عام 2015 و 15.5% عام 2020.

وكذلك الودائع تحت الطلب التي ساهمت بشكل كبير في زيادة حجم السيولة المحلية حيث قد بلغت 83218.3 مليون دينار عام 2020 مقارنة بنحو 45822.6 مليون دينار عام 2012 بمعدل نمو يقدر بنحو 115.6%.

تطورات النقود والمصارف
والسياسة النقدية في ليبيا

جدول رقم (16) عرض النقود والسيولة المحلية في ليبيا
خلال الفترة 2011-2020

السيولة المحلية (M2)		شبه النقود				النقود (M1)						السنة
معدل النمو %	القيمة	معدل نمو شبه النقود	شبه النقود	ودائع ادخارية	ودائع لأجل	معدل عرض النقود	عرض النقود	معدل نمو الودائع	ودائع تحت الطلب	معدل نمو العملة خارج المصارف	عملة خارج المصارف	
11.2	63,731.5	16.8	4517.8	705.3	3812.5	10.8	59,213.7	18.7	45,822.6	9.8-	13,391.1	2012
8.3	69,005.9	4.2	4706.5	662.9	4043.6	8.6	64,299.4	11.03	50,879.5	0.21	13,419.9	2013
0.57	69,404.7	43.2-	2672.0	599.8	2072.2	3.8	66,732.7	2.6-	49,557.8	27.9	17,174.9	2014
13.3	78,606.3	31.8-	1823.3	574.5	1248.8	15.0	76,783.0	8.5	53,775.7	33.9	23,007.3	2015
22.5	96,320.9	6.1-	1711.9	570.2	1141.7	23.2	94,609.0	33.4	67,505.8	17.8	27,103.2	2016
15.6	111,338.7	31.4	2249.6	591.7	1657.9	15.3	109,089.1	15.9	78,223.9	13.9	30,865.2	2017
0.56-	110,720.5	19.6-	1808.8	503.5	1305.3	0.16-	108,911.7	5.2-	74,179.1	12.5	34,732.6	2018
1.78-	108,741.4	75.4	3172.7	452.3	2720.4	3.06-	105,568.7	7.1-	68,876.9	5.6	36,691.8	2019
15.5	125,543.0	18.3-	2592.7	437.6	2155.1	16.5	122,950.3	20.8	83,218.3	8.3	39,732.0	2020

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي. الاحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017). إدارة البحوث والإحصاء.

- مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. النشرة الاقتصادية. المجلد 61-الربع الرابع 2021.

وبالنظر إلى الجدول رقم (17) الذي يوضح نسبة العملة خارج المصارف، ونسبة الودائع تحت الطلب إلى عرض النقود، ومعامل التفضيل النقدي نجد أن نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود ارتفعت من 23% عام 2012 إلى 32% عام 2020، في المقابل انخفضت نسبة الودائع تحت الطلب إلى عرض النقود من 77% عام 2012 إلى 67% عام 2020؛ ولذلك نجد أن معامل التفضيل النقدي قد زاد خلال هذه الفترة، خاصة من عام 2015 حتى 2020 ليصل إلى مستويات مرتفعة تراوحت بين 43% عام 2015 و53% عام 2019 واستقرت عند 48% نهاية الفترة عام 2020 وهي مستويات مرتفعة جداً.

ولعل السبب في زيادة معامل التفضيل النقدي في هذه الفترة يرجع إلى تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالنقود بسبب مخاوف أصحاب الحسابات المصرفية من مواجهة صعوبات في الوصول إلى ودائعهم (صندوق النقد الدولي، 2012) نتيجة الاضطرابات الأمنية والانقسام السياسي والمؤسسي الذي ساد البلاد في هذه الفترة ووضع سقف للسحب من قبل المصارف التجارية، خلافاً للحروب التي اندلعت واقفال موانئ وحقول النفط وسيادة حالة اللايقين بالاقتصاد الليبي وضعف الثقة بالقطاع المصرفي كنتيجة لهذه الأوضاع الاستثنائية.

جدول رقم (17) عرض النقود ومعامل التفضيل النقدي خلال الفترة 2005-2011

معامل التفضيل النقدي $2 \div 1$	نسبة ودائع تحت الطلب إلى عرض النقود $3 \div 2$	نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود $3 \div 1$	عرض النقود 2+1 (3)	ودائع تحت الطلب (2)	عملة خارج المصارف (1)	السنة
0.29	0.77	0.23	59,213.7	45,822.6	13,391.1	2012
0.26	0.79	0.21	64,299.4	50,879.5	13,419.9	2013
0.35	0.74	0.26	66,732.7	49,557.8	17,174.9	2014
0.43	0.70	0.29	76,783.0	53,775.7	23,007.3	2015
0.40	0.71	0.29	94,609.0	67,505.8	27,103.2	2016

تطورات النقود والمصارف والسياسة النقدية في ليبيا

معامل التفضيل النقدي 2÷1	نسبة ودائع تحت الطلب إلى عرض النقود 3÷2	نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود 3÷1	عرض النقد 2+1 (3)	ودائع تحت الطلب (2)	عملة خارج المصارف (1)	السنة
0.39	0.72	0.28	109,089.1	78,223.9	30,865.2	2017
0.47	0.68	0.32	108,911.7	74,179.1	34,732.6	2018
0.53	0.65	0.35	105,568.7	68,876.9	36,691.8	2019
0.48	0.67	0.32	122,950.3	83,218.3	39,732.0	2020

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية. أعداد مختلفة.
- النسب ومعامل التفضيل النقدي من حساب الباحثان.

يلاحظ من خلال التحليل السابق لتطورات عرض النقود والسيولة المحلية وتطور معامل التفضيل النقدي أن النقود في ليبيا بمفهومها الضيق (M1) والتي تتضمن كل من العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي والودائع تحت الطلب التي لا تمنح عليها المصارف التجارية فوائد تفوق حجم شبه النقود التي تتضمن الودائع لأجل وودائع الادخار والتي تمنح عليها المصارف فوائد.

وكما يوضح الشكل رقم (9) فإن النقود ممثلة في العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب كانت أكبر من شبه النقود (الودائع لأجل والودائع الادخارية) ويوضح الشكل التباين الواسع في تطور كل منهما.

ولعل أسباب ذلك ترجع كما يرى الباحثان إلى الآتي:

أولاً: الفوائد المصرفية كأداة من أدوات السياسة النقدية التقليدية لا تمثل أداة فعّالة في إدارة السياسة الاقتصادية في اقتصاد ريعي بامتياز كالاقتصاد الليبي من حيث تشجيع وتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات وبالتالي زيادة الاستثمار وتوجيه الائتمان بالاقتصاد الوطني. كما أن أغلب مبالغ الاستثمارات في ليبيا هي استثمار حكومية متأنية من أموال النفط ولم تأت من مدخرات المواطنين والقطاع الخاص نتيجة الفوائد المصرفية.

ثانياً: الادخار كمحدد رئيس للاستثمار لتحريك ودفع عجلة النشاط الاقتصادي لا تحدده أسعار الفائدة كما يدعي الكلاسيك فهو مرتبط بالدخل وهذا ينطبق تماماً في الاقتصاد الليبي طبقاً لنظرية كينز كما أن نقص الوعي الادخاري وهيمنة الاستهلاك والاستهلاك الترفي هو الغالب على السلوك الاقتصادي لدى الأفراد والأسر في ليبيا.

ثالثاً: سيطرة التوجه الاشتراكي في ليبيا على النشاط الاقتصادي منذ العام 1977 وضعف وتدني الدخل في ليبيا ووقوعها لفترة طويلة جداً تحت سطوة القانون رقم (15) لسنة 1981 جعل من هذه الدخل ضعيفة ومعظم الدخل يذهب إلى الاستهلاك ولا يتبقى منه شيء للادخار بالمصارف كما أن طبقة رجال الأعمال والمستثمرين كانت مقيدة في عهد النظام السابق الذي وصفها بـ"البرجوازيين" حيث لم تستطع لا الادخار بالمصارف خوفاً على أموالها، ولا الاقتراض نظراً لهيمنة الدولة على الاستثمارات واحتكار النشاط الاقتصادي في تلك الفترة وبالتالي سعر الفائدة لم يكن له دور يُذكر.

رابعاً: في مجتمع محافظ ويدين بالإسلام فإن غالبية الليبيين تتوجس خيفةً من فوائد المصارف والكثير كان يمتنع عن المعاملات المصرفية "الربوية" حتى قبل صدور القانون رقم (1) سنة 2013.

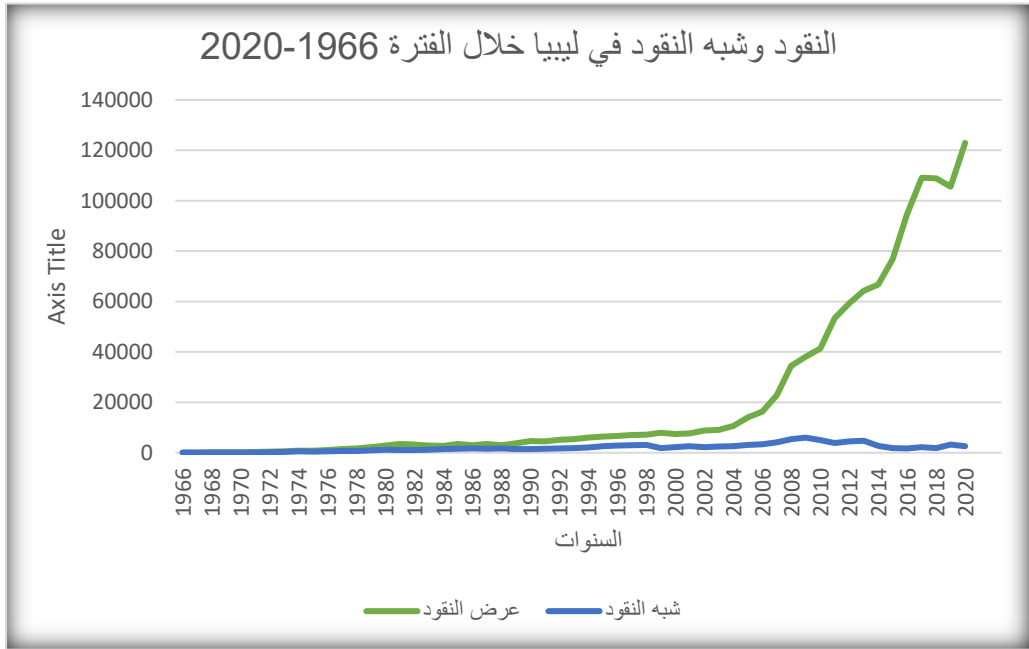
خامساً: الاكتناز بالبيوت بديلاً عن الادخار بحسابات المصارف هي الثقافة السائدة في المجتمع الليبي منذ عقود خلت، وزادت هذه الثقافة ترسخاً بعد تردي الأوضاع الأمنية وحالة اللايقين والمخاطرة التي سادت بالاقتصاد الليبي بعد 2011. كما أن تدني الوعي المصرفي وتخلف البنية التحتية للجهاز المصرفي الليبي ساهما في عزوف المواطن عن الادخار وتفضيل الاحتفاظ بالنقود الورقية والاكتناز.

سادساً: في الاقتصادات التي يجتاحها التضخم تلجأ في العادة إلى رفع أسعار الفائدة المصرفية لتهدئة الطلب وجذب النقد إلى المصارف كجماً لجماح التضخم من خلال سحب الكمية الزائدة من النقد المحلي في التداول عملاً بنظرية أن التضخم نقود كثيرة تطارد سلع قليلة وأيضاً لتهدئة المضاربات على العملة وكذلك وقف أي نشاطات استثمارية قد تزيد من الطلب وترفع التضخم.

تطورات النقود والمصارف والسياسة النقدية في ليبيا

ولكن في حالة الاقتصاد الليبي فإن معدلات التفضيل النقدي مرتفعة جداً كما اتضح من خلال العرض والتحليلات السابقة وهناك أزمة (ثقة) بين الجمهور والجهاز المصرفي لن تجدي معها في الأمد المنظور على الأقل أسعار الفائدة مهما كانت مرتفعة ومغرية.

سابعاً: سعر الفائدة ذو دور هامشي في الاقتصاد الليبي ولا يلعب دور واضح تماماً في السياسة الاقتصادية في ليبيا كما يلعبه بالاقتصادات المتقدمة والناشئة.



شكل رقم (9) النقود وشبه النقود في ليبيا خلال الفترة 1966-2020

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجداول السابقة

النقد المصدر ومكونات غطائه :

يقصد بالنقد المصدر (العملة المصدرة) هي العملة التي أصدرها المصرف المركزي وهي تتكون من عملة لدي إدارة العمليات المصرفية وعملة خارج المصرف المركزي، والأخيرة تتكون من عملة لدي المصارف التجارية، وعملة لدي الجمهور (الوحدات الاقتصادية) التي تعتبر جزءا من عرض النقود (د. نوري بريون، مستشار اقتصادي بمصرف ليبيا المركزي).

وحسب تعريف مصرف ليبيا المركزي فإن النقد المصدر هو النقد الذي أصدره المصرف المركزي ويتكون من رصيد النقد المتداول لدى الجمهور مضافاً إليه أرصدة النقدية في الصندوق لدى المصرف المركزي والمصارف التجارية.

ويوجد في الفكر الاقتصادي مدرستين فيما يتعلق بإصدار النقود، المدرسة الأولى تعتمد الأساس المصرفي (banking principle). والمدرسة الثانية تعتمد أساس العملة أو الأساس النقدي (currency principle). يرى رواد المدرسة الأولى بأن الأساس النقدي يؤدي الى عدم استخدام الطاقة الإنتاجية بسبب عدم مرونة كمية النقد المصدرة تبعا لكمية الذهب المتاحة، حيث انها تهمل الحجم الأمثل للنقد المصدر الذي يجب ان يختلف باختلاف الحالة الاقتصادية فعندما يكون مستوى النشاط الاقتصادي عاليا كما هي الحال في أوقات الرواج، يزداد طلب الفرد على الاقتراض من المصارف، والأخيرة تحتاج بدورها الى نقد إضافي تستخدمه للتوسع في حجم الائتمان الذي تمنحه كما تزداد أيضا حاجة التداول الى أوراق النقد التي يصدرها المصرف المركزي بناء على زيادة حجم المعاملات. ويقول رواد هذا الرأي ان العكس يجب ان يحدث في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي حيث ينخفض حجم المعاملات وينخفض معه حجم الطلب على النقود. ولكن هذا الرأي الذي يخضع الإصدار الى حاجة سوق النقد قد انتقد على أساس ان تطبيقه يخلق عدم استقرار نقدي، ففي حالة الرواج وعندما ترتفع قيمة المعاملات وبالتالي يزداد الطلب على النقود ويزداد معه الإصدار والودائع المصرفية، تميل مستويات الأسعار الى الارتفاع ويتوالى ارتفاع الأسعار وهكذا.. ومؤدى هذا ان اخضاع عملية خلق النقود للطلب عليها تقود في

النهاية إلى التضخم النقدي مما يهدد بتدهور قيمة النقد. ومن أن يحدث العكس في حالة الكساد وهبوط مستوى النشاط التجاري ومعه هبوط قيمة المعاملات وبالتالي هبوط الطلب على النقود فهبوط في عرض النقود وبالتالي انخفاض في مستويات الأسعار، وهذا يؤدي مرة أخرى إلى هبوط في الطلب على النقود فهبوط جديد في عرضها وهكذا..

وخلاصة الأمر أن إطلاق الإصدار حراً واخضاعه للطلب على النقود من جانب الأفراد دون قيد من شأنه أن يساهم في خلق زيادة غير مرغوب فيها في كمية النقد والائتمان في أوقات الرواج، ونقص غير مرغوب فيه في كمية النقد والائتمان في أوقات الكساد.

أما بالنسبة للمدرسة الثانية وهي مدرسة الأساس النقدي فإنها ترى أن إصدار النقد يجب أن يكون محدوداً باحتياطات الذهب التي في حوزة المصرف المركزي، ومن رواد هذه المدرسة كل من (روبرت بيل ولورد أوفرستون) حيث يرى هؤلاء الرواد أن السبب الرئيسي في اختيار الأساس النقدي هو إمكانية التحويل الكامل للعملة المصدرة إلى ذهب. وقد اتبعت إنجلترا هذا الأساس في عام 1844م بموجب قانون سمي بـ (قانون بيل) رائد هذه المدرسة، ويتضح من تطبيق الأساس النقدي أن كمية الإصدار سوف تكون مقيدة بكمية الذهب وعرضه للتغير سواء بالزيادة أو النقصان تبعاً لكمية الذهب المتاحة لدى المصرف المركزي، بمعنى أن زيادة كمية الذهب المتاحة للدولة سوف يتبعها زيادة النقد المصدر وانخفاض كمية الذهب سوف يتبعها انخفاض النقد المصدر.

واجهت أفكار هذه المدرسة انتقادات حادة من قبل الاقتصاديين ومصدر هذه الانتقادات هو العيوب التي ينطوي عليها هذا الأساس، حيث يلاحظ أن الأساس النقدي لا يأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة (مثل حالة الركود أو حالة التضخم) ومتطلبات التجارة الخارجية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذلك لا تأخذ هذه المدرسة في الحسبان قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان (السامرائي والدوري، 1999، ص 40-42).

قواعد إصدار العملة:

1- قاعدة الغطاء الذهبي الكامل:

على المصرف المركزي أن يتقيد في إصدار العملة بحجم الاحتياطي من الذهب المتوفر في خزائنه، أي هذا الاحتياطي يعد سقفاً لعملية الإصدار فلا يستطيع المصرف المركزي تجاوزه. ويتميز هذا النظام بثقة مطلقة في النقود غير أنه يتصف بالجمود فيحد من قدرة المصرف على زيادة كميات القنود بما يتناسب ونمو عمليات التبادل (الأرباح، 1991).

2- قاعدة الحد الأقصى للإصدار:

تحت هذه القاعدة يصبح القانون هو الذي يحدد سقف الإصدار لا حجم الذهب، ويتم التخلي عن أهمية العلاقة الأساسية والثابتة بين الأوراق النقدية المصدرة وبين مقدار الاحتياط الذهبي الموجود؛ حيث تلزم الحكومة المصرف المركزي بحد معين أي مبلغ معين لا يمكن تجاوزه، وتعديل الحكومة هذا الحد بين الحين والآخر وقد اتبع هذا النظام للمرة الأولى في فرنسا عام 1870م، تلتها إنجلترا في عام 1939م ثم اليابان في عام 1941م (حداد وهذول، 2005).

3- قاعدة الإصدار الجزئي الوثيق:

تنص هذه القاعدة على أن المصرف يحتفظ بغطاء من سندات وأوراق مالية مسحوبة على الخزانة أو على أي المؤسسات العامة لحجم ثابت من العملة ما زاد عنها على المصرف المركزي أن يحتفظ بغطاء ذهبي له.

يتضح أنه في ظل هذه القاعدة يكون بإمكان المصرف تجاوز الحد الأقصى لإصدار العملة بغطاء من السندات والأوراق المالية الصادرة عن الدولة على أن يلتزم بغطاء ذهبي للمقدار الزائد.

تم اتباع هذه القاعدة في إنجلترا في عام 1844م وتبعتها البلدان الأخرى من بعدها (مجيد، 2000)

4- قاعدة الغطاء الذهبي النسبي:

في ظل هذه القاعدة على المصرف المركزي أن يحتفظ بغطاء متنوع للعملة بشكل الذهب نسبة محددة منه.

تتميز هذه القاعدة بالمرونة النسبية حيث لا تشترط غطاء كاملاً (100%) بالذهب وفي نفس الوقت تضع قيداً عليه حيث لا يمكنه أن يتمادى في الإصدار دون مراعاته النسب المختلفة لعناصر الغطاء بما فيها الذهب (الأرباح، 1991).

5- قاعدة الإصدار الحر:

في ظل هذه القاعدة يتم رفع كل القيود القانونية الخاصة بالغطاء النقدي؛ إذ تمتع هذه القاعدة بمرونة عالية جداً، ولهذا يتحرر الإصدار النقدي من القيود الكمية التي تحيط به المتمثلة بالغطاء الذهبي والسندات الحكومية (الشناوي، 2000).

أوكل قانون المصارف لمصرف ليبيا المركزي إصدار النقود الورقية والمعدنية بمختلف فئاتها (الدينار والدرهم) على أن يكون الدينار الليبي الوحدة القياسية. كما يتولى مصرف ليبيا المركزي تحديد القيمة التعادلية للدينار مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة وفقاً للظروف الاقتصادية والمالية السائدة (مصرف ليبيا المركزي، 2001).

هذا وقد اشترط القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف في المادة السادسة والثلاثون بأنه يجب أن يقابل مجموع قيمة النقود الورقية والمعدنية، (المُتداولة) المصدرة بصفة دائمة أصول مكونة من الآتي (القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف، المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012م):

1- سبائك أو نقود ذهبية، أو عملات أجنبية قابلة للتحويل، أو حقوق السحب الخاصة، بحيث لا تقل قيمة كل ذلك عن نسبة (30%) من مجموع أصول الإصدار.

- 2- أذونات وسندات مالية، تصدرها وزارة المالية في ليبيا، ولا تتجاوز مدة استحقاقها خمسة عشر سنة من تاريخ حيازة المصرف لها، ولا تزيد قيمتها على (20%) من مجموع أصول الإصدار.
- 3- سندات مالية تصدرها أو تضمونها مؤسسات مالية دولية أو حكومات أجنبية يمكن الاحتفاظ بعملاتها. بموجب الفقرة (1) من هذه المادة. وتُستحق الدفع خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ حيازة المصرف لها، وبحيث لا تزيد قيمتها على نسبة (50%) من مجموع أصول الإصدار. ويجوز لمجلس إدارة المصرف أن يحتفظ ضمن هذه النسبة بسندات أجنبية لا تزيد قيمتها على 10% من مجموع أصول الإصدار.
- 4- السندات الأخرى التي يحددها مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، والتي تصدرها المصارف والمؤسسات المالية الدولية، وتكون بعملات قابلة للتحويل، وقابلة للتداول في الأسواق المالية الدولية، ولا تزيد مدة استحقاقها على عشر سنوات من تاريخ حيازة المصرف لها.

وقد حدد مصرف ليبيا المركزي القيمة التعادلية للدينار الليبي في عام 1986 بنحو 2.8 وحدة حقوق سحب خاصة. وقد تم تعديلها عدة مرات مراعاة للظروف الاقتصادية والمالية التي شهدتها ليبيا لتصل إلى نحو 1.51 وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية عام 2000

ثم وبموجب قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (49) الصادر بتاريخ 24.12.2001 تم تحديد القيمة التعادلية للدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، وذلك على أساس أن كل دينار ليبي يساوي 0.608 وحدة حقوق سحب خاصة أو ما يعادل 1.300 دينار لكل دولار أمريكي، على أن تكون هذه القيمة سارية المفعول اعتباراً من 2002/01/01. ثم صدر قرار مجلس إدارة المصرف رقم (17) بتاريخ 2003/06/14 تم بموجبه تضمين نسبة 15% التي فرضت على استخدامات سعر الصرف المتعلقة بالاعتمادات والتحويلات الخارجية لصالح تمويل مشروع النهر الصناعي إلى سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي، ليصبح كل دينار ليبي واحد مساوياً 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة، وهو سعر صرف

ثابت مقابل هذه الوحدة، ولكنه متغير مقابل العملات الأجنبية الأخرى بالقدر الذي تتغير فيه تلك العملات تجاه وحدة حقوق السحب الخاصة (مصرف ليبيا المركزي، 2010).

قام مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بإصدار القرار رقم (1) لسنة 2020 القاضي بتخفيض قيمة الدينار الليبي عند 4.48 دينار للدولار الواحد أي ما يعادل 0.1555 وحدة سحب خاصة ليكون سعر الصرف الجديد معمولاً به في مختلف الأغراض واستعمالات النقد الأجنبي الحكومية والتجارية والشخصية داخل البلاد وخارجها.

تطورات العملة المصدرة للتداول ومكونات غطائها خلال الفترة 2020-1971

فيما يلي سيتم عرض وتحليل تطورات العملة المصدرة للتداول في ليبيا خلال الفترة 2020-1971 وعلى مراحل زمنية مقسمة كالتالي:

أولاً: تطورات العملة المصدرة للتداول ومكونات غطائها خلال الفترة 1989-1971

تشير بيانات الجدول رقم (18) والشكل رقم (10) المرافق أن العملة المصدرة للتداول شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خاصة خلال الفترة 1971-1979م حيث كانت العملة المصدرة للتداول عند 125.3 مليون دينار سنة 1971 وبلغت 1077.6 مليون دينار سنة 1979 بزيادة قدرها 194.9 مليون دينار عن سنة 1978. وبمعدل نمو بلغ 22%.

انعكس الارتفاع في رصيد العملة المصدرة للتداول على ارتفاع غطاء العملة مع التفاوت في مكونات غطاء العملة بين الأصول الأجنبية والأصول المحلية، وكما يبين الجدول هناك انخفاض في التغطية بالأصول الأجنبية خلال السنوات 1973-1979م واستخدام الأصول المحلية (سندات وأذونات الخزنة العامة) لتغطية العملة المصدرة بنسبة تقترب من 10% خلال السنوات المشار إليها والباقي 90%

تمت تغطيتها بأصول أجنبية ممثلة في سبائك ذهبية وسندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة قابلة للتحويل.

كما يشير الجدول أن معدل التغطية في الأصول الأجنبية بلغ نسبة 100% خلال الفترة 1980-1987م أي في شكل سبائك ذهبية وسندات وأذونات خزانة أجنبية، وأرصدة بعملات قابلة للتحويل، الأمر الذي يدعم العملة الوطنية ويجعلها أكثر استقراراً (مصرف ليبيا المركزي، 2001).

إلا أن التغطية بالأصول الأجنبية شهد انخفاضاً خلال العامين 1988-1989 على التوالي حيث ارتفعت تغطية العملة المصدرة للتداول بنسبة 9.9% و10% على التوالي بالأصول المحلية (سندات وأذونات الخزانة العامة) خلال العامين 1988 و1989.

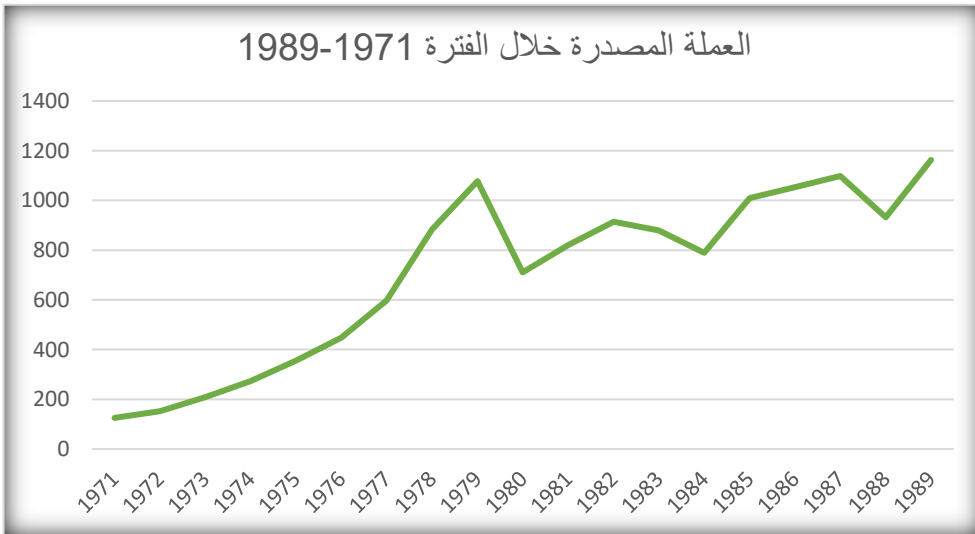
جدول رقم (18) تطورات العملة المصدرة للتداول ومكونات غطائها خلال الفترة 1971-1989

غطاء العملة				معدل نمو العملة المصدرة	العملة المصدرة	السنة
الأصول المحلية		الأصول الأجنبية				
(%)	سندات وأذونات الخزانة العامة	نسبة التغطية (%)	سبائك ذهبية وسندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة قابلة للتحويل			
0	0.0	%100	125.3	-	125.3	1971
0	0.0	%100	151.7	%21.07	151.7	1972
%9.3	19.4	%90.7	188.7	%37.18	208.1	1973
%8.6	23.6	%91.4	249.6	%31.28	273.2	1974
%8.4	30.0	%91.6	325.6	%30.16	355.6	1975
%9.9	44.4	%90.1	403.8	%26.04	448.2	1976
%9.7	57.1	%90.4	539.9	%33.20	597.0	1977
%9.8	86.4	%90.2	796.3	%47.86	882.7	1978
%9.9	107.2	%90.1	970.4	%22.08	1,077.6	1979
0	0.0	%100	710.7	%34.05-	710.7	1980

تطورات النقود والمصارف
والسياسة النقدية في ليبيا

غطاء العملة				معدل نمو العملة المصدرة	العملة المصدرة	السنة
الأصول المحلية		الأصول الأجنبية				
(%)	سندات وأذونات الخزانة العامة	نسبة التغطية (%)	سبائك ذهبية وسندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة قابلة للتحويل			
0	0.0	%100	820.3	%15.42	820.3	1981
0	0.0	%100	914.6	%11.50	914.6	1982
0	0.0	%100	879.3	%3.86-	879.3	1983
0	0.0	%100	789.4	%10.22-	789.4	1984
0	0.0	%100	1,009.9	%27.93	1,009.9	1985
0	0.0	%100	1,053.4	%4.31	1,053.4	1986
0	0.0	%100	1,097.6	%4.20	1,097.6	1987
%9.9	93.0	%90	838.7	%15.11-	931.7	1988
%10	116.3	%89.9	1,046.6	%24.81	1,162.9	1989

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي. الاحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017). إدارة
البحوث والإحصاء.
- معدل نمو العملة المصدرة: من عمل الباحثان.



شكل رقم (10) العملة المصدرة (1971-1989)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (18)
ثانياً: تطورات العملة المصدرة للتداول ومكونات غطائها خلال الفترة
2000-1990

تشير بيانات الجدول رقم (19) والشكل رقم (11) إلى أن رصيد العملة المصدرة للتداول خلال الفترة 2000-1990 شهد ارتفاعاً ملحوظاً بلغ نحو 1328.9 مليون دينار وما نسبته 88.7% بمتوسط سنوي نسبته 8.9% ليصل في نهاية عام 2000 إلى نحو 2826.7 مليون دينار، مقابل 1497.8 مليون دينار في نهاية عام 1990. ويرجع هذا الارتفاع نتيجة للتطورات التي شهدتها ليبيا والاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة (الحصار الاقتصادي ومعدلات التضخم).

وقد شهد عام 1992 أكبر ارتفاع للعملة المصدرة للتداول خلال هذه الفترة، حيث ارتفع بنحو 611.6 مليون دينار وهي الفترة التي تزامنت مع بداية الحظر الجوي والحصار على ليبيا، كما شهد عام 1996 هو الآخر ارتفاعاً قدره 372.0 مليون دينار متزامناً مع الفترة التي شهدت تأسيس الشركات المساهمة والتشريكات الإنتاجية وكذلك رفع بعض القيود على التجارة الخارجية وبالتحديد مع الدول المجاورة بالإضافة إلى بداية الارتفاع النسبي في أسعار بعض السلع في السوق الموازي (مصرف ليبيا المركزي، 2001).

وقد انعكس الارتفاع في رصيد العملة المصدرة للتداول على ارتفاع غطاء العملة بنفس المقدار مع التفاوت في مكونات غطاء العملة بين الأصول الأجنبية والأصول المحلية، حيث شهدت السنوات الأولى من الفترة 2000-1990 انخفاضاً كبيراً في التغطية بالأصول الأجنبية وذلك نتيجة لانخفاض رصيد الاحتياطيات من النقد الأجنبي خلال هذه الفترة وبالتحديد خلال عامي 1993 و1994 بسبب الانخفاض في أسعار النفط الخام، مما أدى إلى اللجوء إلى استخدام نسبة كبيرة من سندات وأذونات الخزنة العامة لتغطية العملة المصدرة، إلا أن معدل التغطية في الأصول الأجنبية أخذ في التحسن التدريجي إلى أن بلغ في نهاية عام 2000 نسبة 100% أي في شكل سبائك ذهبية وسندات وأذونات خزنة

تطورات النقود والمصارف
والسياسة النقدية في ليبيا

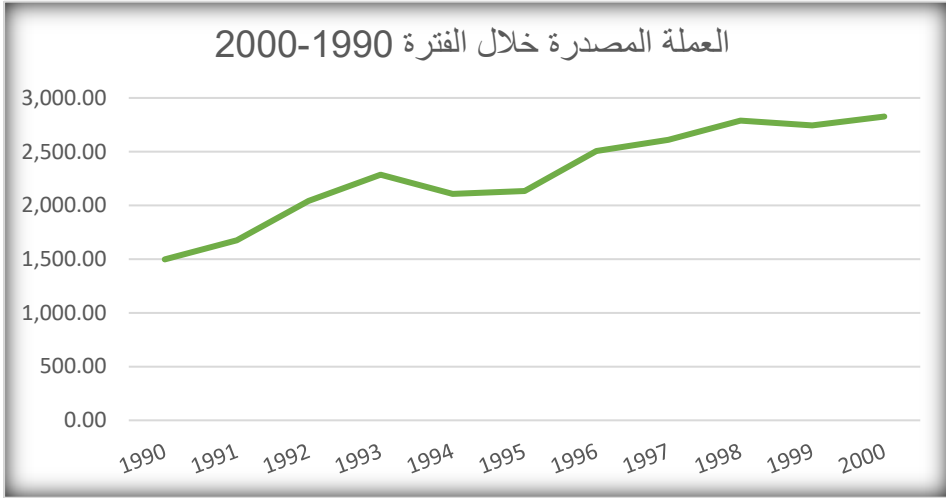
أجنبية، وأرصدة بعملات قابلة للتحويل، الأمر الذي يدعم العملة الوطنية ويجعلها أكثر استقراراً (مصرف ليبيا المركزي، 2001).

جدول رقم (19) تطورات العملة المصدرة للتداول ومكونات غطائها
خلال الفترة 1990-2000

غطاء العملة				معدل نمو العملة المصدرة	العملة المصدرة	السنة
الأصول المحلية		الأصول الأجنبية				
(%)	سندات وأذونات الخزانة العامة	نسبة التغطية (%)	سبائك ذهبية وسندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة قابلة للتحويل			
9.9%	149.5	90%	1,348.3	-	1,497.8	1990
14.8%	248.4	85.2%	1,426.8	11.84%	1,675.2	1991
14.4%	295.1	85.5%	1,746.9	21.90%	2,042.0	1992
49.9%	1,142.1	50%	1,144.5	11.98%	2,286.6	1993
37.7%	793.3	62.3%	1,312.6	7.90%	2,105.9	1994
4.4%	93.7	95.6%	2,040.9	1.36%	2,134.6	1995
9.9%	249.8	90%	2,256.8	17.43%	2,506.6	1996
9.5%	249.8	90.4%	2,361.4	4.17%	2,611.2	1997
3.6%	100.0	96.4%	2,687.7	6.76%	2,787.7	1998
9.1%	250.0	90.9%	2,494.1	1.56%	2,744.1	1999
0	0.0	100%	2,826.7	3.01%	2,826.7	2000

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي. الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017). إدارة البحوث والإحصاء.

- معدل نمو العملة المصدرة: من عمل الباحثان.



شكل رقم (11) العملة المصدرة (1990 - 2000)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (19)

ثالثاً: تطورات العملة المصدرة للتداول ومكونات غطائها خلال الفترة

2010-2001

بلغ رصيد العملة المصدرة للتداول عام 2001 نحو 2690.7 مليون دينار في حين بلغ رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2010 نحو 8457.4 مليون دينار، مقابل 7476.1 مليون دينار في نهاية عام 2009 مسجلاً زيادة قدرها 981.3 مليون دينار، أو ما نسبته 13.1%. وتشير بيانات الجدول رقم (20) والشكل البياني رقم (12) المرافق له أن رصيد العملة المصدرة للتداول شهد انخفاضاً خلال العام 2004 وقدره 88.6 مليون دينار ليصل إلى نحو 2794.7 مليون دينار، مقابل 2883.3 مليون دينار عام 2003 م ويرجع أسباب ذلك إلى تراجع العملة المتداولة خارج المصارف واستبدال بعض فئات العملة الورقية وطرح الإصدار السادس للتداول (مصرف ليبيا المركزي، 2005).

كما تشير بيانات الجدول أن رصيد العملة المصدرة شهد ارتفاعاً ملحوظاً ابتداء من عام 2005، ويعود ذلك إلى سياسة الإنفاق العام التوسعية والقروض

تطورات النقود والمصارف والسياسة النقدية في ليبيا

المنوحة من قبل المصارف المتخصصة والتي ساهمت في زيادة عرض النقود في الاقتصاد الليبي (مصرف ليبيا المركزي، 2010).

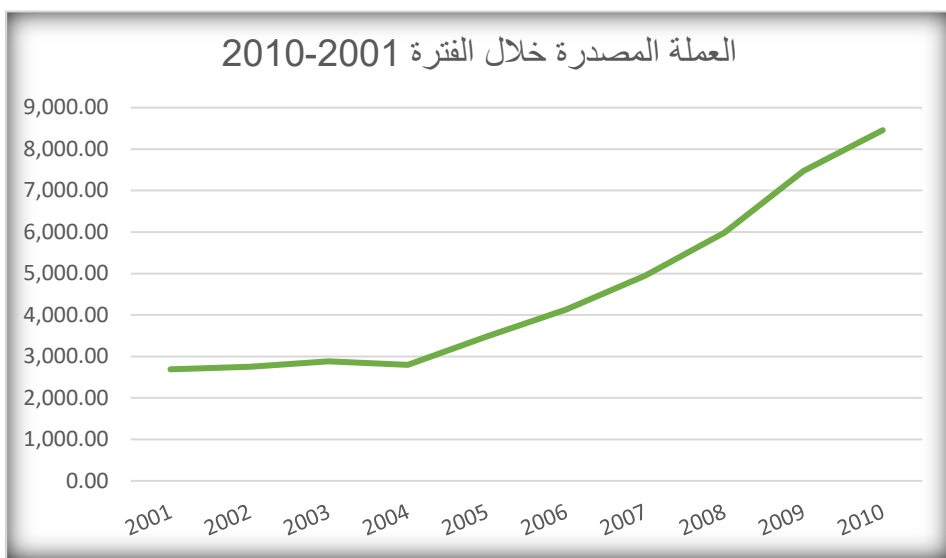
كما تشير بيانات الجدول (20) إلى أن معدل التغطية للعملة المصدرة طول الفترة 2010-2001 كانت 100% من الأصول الأجنبية (سبائك ذهبية وسندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة قابلة للتحويل) ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية في تلك الفترة خاصة بعد عام 2004 وتنامي احتياطات النقد الأجنبي.

جدول رقم (20) تطورات العملة المصدرة للتداول ومكونات غطائها خلال الفترة 2001-2010

غطاء العملة				معدل نمو العملة المصدرة	العملة المصدرة	السنة
الأصول المحلية		الأصول الأجنبية				
(%)	سندات وأذونات الخزانة العامة	نسبة التغطية (%)	سبائك ذهبية وسندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة قابلة للتحويل			
0	0.0	%100	2,690.7	-	2,690.7	2001
0	0.0	%100	2,751.8	%2.27	2,751.8	2002
0	0.0	%100	2,883.3	%4.78	2,883.3	2003
0	0.0	%100	2,794.7	%3.07-	2,794.7	2004
0	0.0	%100	3,482.1	%24.60	3,482.1	2005
0	0.0	%100	4,134.5	%18.74	4,134.5	2006
0	0.0	%100	4,952.4	%19.78	4,952.4	2007
0	0.0	%100	5,983.1	%20.81	5,983.1	2008
0	0.0	%100	7,476.1	%24.95	7,476.1	2009
0	0.0	%100	8,457.4	%13.13	8,457.4	2010

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي. الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017). إدارة البحوث والإحصاء.

- معدل نمو العملة المصدرة: من عمل الباحثان.



شكل رقم (12) العملة المصدرة (2010-2001)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (20)

رابعاً: تطورات العملة المصدرة للتداول ومكونات غطائها خلال الفترة

2020-2011

يوضح الجدول رقم (21) والشكل رقم (13) أن العملة المصدرة للتداول نمت بمعدل سالب بلغ نحو (-5.6%) خلال العام 2012، ويرجع سبب هذا الانخفاض في رصيد العملة المصدرة للتداول إلى سحب بعض الإصدارات من التداول (مصرف ليبيا المركزي، 2012).

كما يوضح الجدول أن نمو العملة المصدرة كان موجباً خلال السنوات 2020-2013 حيث شهدت العملة المصدرة ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة 2013-2020 من 15043.2 مليون دينار عام 2013 إلى نحو 23751.9 مليون دينار عام 2015 و40862.3 مليون دينار عام 2020 وبمعدل نمو 1.47% لعام 2013 ووصل إلى 26.37% عام 2015 ثم انخفض إلى 4.65% عام 2020.

تطورات النقود والمصارف والسياسة النقدية في ليبيا

وكما يوضح الجدول أيضاً فإن نسبة تغطية العملة من الأصول الأجنبية بلغت نحو 100% طوال الفترة 2011-2020 ولكن تددت بنسبة ضئيلة خلال عامي 2019 و2020.

تركز هذا الارتفاع بالكامل في بند سندات وأذونات خزانة أجنبية التي تشكل ما نسبته 99.7% من إجمالي أصول إصدار العملة، في حين ظل رصيد الذهب النقدي كما هو عليه في نهاية عام 2012 بنحو 46.9 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 0.3% من إجمالي أصول إصدار العملة (مصرف ليبيا المركزي، 2013).

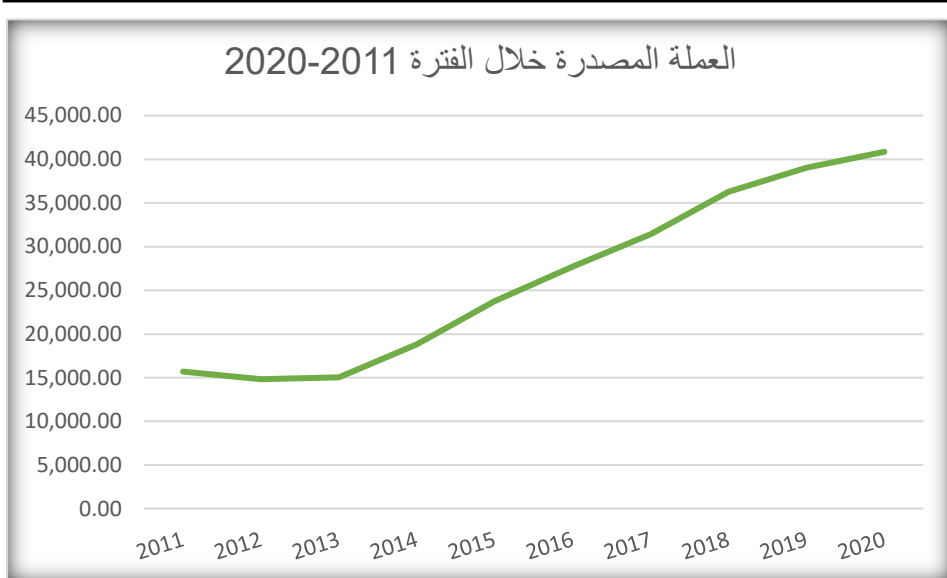
جدول رقم (21) تطورات العملة المصدرة للتداول ومكونات غطائها خلال الفترة 2011-2020

غطاء العملة				معدل نمو العملة المصدرة	العملة المصدرة	السنة
الأصول المحلية		الأصول الأجنبية				
(%)	سندات وأذونات الخزانة العامة	نسبة التغطية (%)	سبائك ذهبية وسندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة قابلة للتحويل			
0	0.0	%100	15,704.9	-	15,704.9	2011
0	0.0	%100	14,825.0	%5.60-	14,825.0	2012
0	0.0	%100	15,043.2	%1.47	15,043.2	2013
0	0.0	%100	18,795.2	%24.94	18,795.2	2014
0	0.0	%100	23,751.9	%26.37	23,751.9	2015
0	0.0	%100	27,701.8	%16.63	27,701.8	2016
0	0.0	%100	31,404.8	%13.37	31,404.8	2017
0	0.0	%100	36,306.6	%15.61	36,306.6	2018
%0.002	0.8	%99.9	39,046.9	%7.55	39,047.7	2019
%0.003	1.3	%99.9	40,861.0	%4.65	40,862.3	2020

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي. الاحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017). إدارة
البحوث والإحصاء.

- مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية، الربع الأول. 2021.

- معدل نمو العملة المصدرة: من عمل الباحثان.



شكل رقم (13) العملة المصدرة (2011 - 2020)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (21)

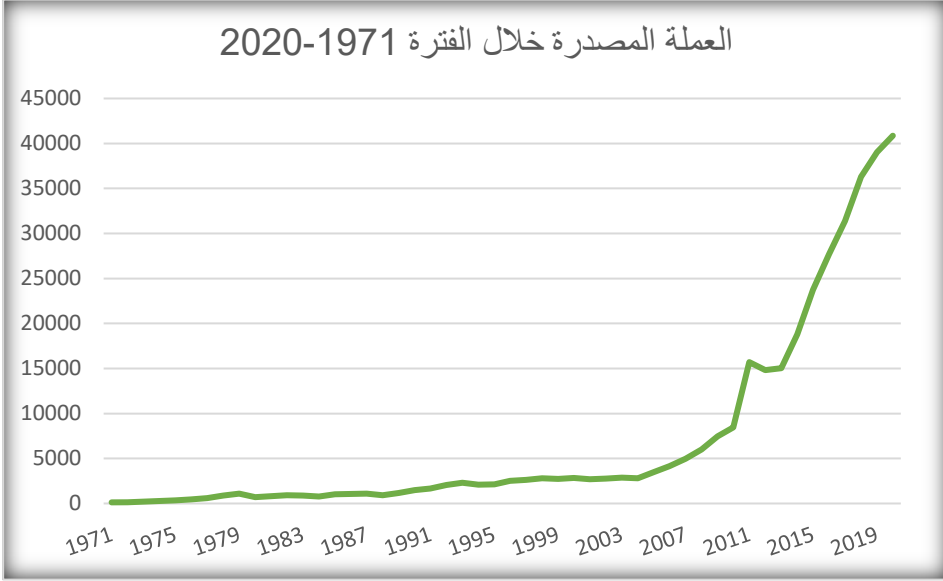
العملة المصدرة للتداول بفرع المصرف المركزي / البيضاء:

تقتصر العملة المصدرة للتداول بالعرض والتحليل السابق على ما تم إصداره من الخزينة الرئيسية بمركزي طرابلس فقط ولا تشمل قيمة العملة التي تمت طباعتها من قبل المركزي بالبيضاء الذي تبلغ إصداراته 13.8 مليار دينار (ديوان المحاسبة الليبي، 2021)، كما يبين الجدول التالي:

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	القيمة (مليار دينار)
13,842	12,025	8,569	5,944	1,501	6	3	عملة متداولة مصدرة بالمصرف المركزي البيضاء

المصدر: ديوان المحاسبة الليبي. (2021). التقرير السنوي العام

وفي تصريح للسيد علي الحبري نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي على احدى القنوات الفضائية (قناة المسار الفضائية) بالقول أنه تمت طباعة 18 مليار دينار ليبي خلال السبع سنوات. ويوضح الرسم البياني التالي معدل نمو العملة المصدرة للتداول خلال الفترة 1971-2020:



شكل رقم (14) العملة المصدرة (1971-2020)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجداول (18)، (19)، (20)، (21).

يلاحظ من خلال الشكل البياني السابق رقم (14) الذي يبين تطور إصدار العملة خلال الفترة 1971-2020 أن هناك زيادة ملحوظة في رصيد العملة المصدرة للتداول، ويمكن إجمال عدة أسباب لزيادة ارتفاع رصيد العملة المصدرة للتداول في الفترة قيد التحليل:

- 1- تزايد اعتماد الخزنة العامة على المصرف المركزي في تمويل بعض النفقات العامة في شكل سلف مؤقتة وتسهيلات خصوصاً لدفع المرتبات لعدم كفاية الإيرادات المحلية مما أدى إلى زيادة الإصدار النقدي لتمويل هذه النفقات (مصرف ليبيا المركزي، 2001).

-
- 2- تحوط الأفراد في مواجهة ارتفاع مستوى الأسعار ومعجلات التضخم التي تجتاح الاقتصاد الليبي من حين لآخر وذلك بالاحتفاظ بكمية أكبر من النقود لديهم.
 - 3- تهريب السلع المدعومة وغيرها من السلع إلى الدول المجاورة وما يتطلبه ذلك من احتفاظ الأفراد بمبالغ نقدية كبيرة خارج القطاع المصرفي لإتمام هذه الصفقات خارج الاقتصاد الرسمي.
 - 4- استمرار الآثار النفسية التي تركتها قيود السحب من الودائع والحسابات الجارية خلال مطلع الثمانينات من القرن العشرين في أذهان المواطنين حتى بعد إلغاء هذه القيود. وكذلك قيود السحب خلال أزمة عسر السيولة النقدية بالمصارف التجارية خلال الفترة 2015-2020.
 - 5- تدني أسعار الفائدة الممنوحة من قبل المصارف التجارية وإلغائها بعد العام 2013. حيث لم تشكل الفوائد المصرفية حافزاً لدى الأفراد بالمجتمع الليبي لإيداع النقود بالمصارف التجارية بل بالعكس من ذلك كان الاحتفاظ بالسيولة النقدية خارج القطاع المصرفي وارتفاع نسبة التفضيل النقدي لدى الأفراد لأسباب تطرقنا إليها.
 - 6- تدني مستوى الخدمات المصرفية وطول فترة المقاصة اللازمة لتسوية المبادلات بين الأطراف المتعاملة في الاقتصاد.
 - 7- نمو عدد السكان الليبيين وغير الليبيين وما صاحبه من الانفاق الاستهلاكي بالإضافة إلى نمو حجم العمالة الوافدة إلى ليبيا ومعظمها لم يتم أخذه في الاعتبار ضمن عدد السكان.
 - 8- نمو حجم الاستخدام والقوى المنتجة حيث زاد من 1.5 مليون منتج خلال عام 2000 مقابل 1 مليون عام 1990 أي بمعدل زيادة قدرها 50% ثم إلى 2,1 مليون عام 2020 حسب بيانات تقرير ديوان المحاسبة الليبي (2021).
 - 9- الارتفاع النسبي في حجم الواردات من السلع والخدمات سنة بعد أخرى. واتساع نشاط المبادرات الفردية والقطاع الخاص وبالتالي عمليات

الاستيراد والتصدير الأمر الذي أدى إلى زيادة الاعتماد على النقود في ابرام الصفقات وتمويل هذه الأنشطة.

10- نمو الائتمان المحلي الممنوح من قبل المصارف التجارية لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية لتمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية حيث الزيادة في الائتمان المحلي له أثر على زيادة عرض النقود ومن ثم على العملة المصدرة للتداول (مصرف ليبيا المركزي، 2001)

11- زيادة بند المرتبات بالميزانية العامة والنفقات الإضافية من طوارئ، هذا خلافاً لنفقات تمويل الحروب التي شهدتها البلاد خلال الفترة 2011-2020..

12- الانقسام السياسي في البلاد خلال العام 2014-2020، وما تبعه من انقسام حكومي ومؤسسي طال المؤسسة النقدية في ليبيا وهي مصرف ليبيا المركزي حيث انقسم المصرف المركزي بين المركز الرئيس في طرابلس وفرع المصرف المركزي في شرق البلاد بمدينة البيضاء ولجوء الأخير إلى طباعة العملة والإصدار النقدي لتمويل نفقات الحكومة المؤقتة.

13- أدت حالة عدم الاستقرار التي تمر بها البلاد في السنوات الأخيرة إلى فقدان الثقة بالقطاع المصرفي والمنظومة المصرفية واللجوء إلى سحب مدخراتهم من السيولة النقدية، فضلاً عن ضعف خدمات أدوات الدفع الإلكتروني البديلة بالمصارف (ديوان المحاسبة الليبي، 2021).

المضاعف (المكاثف) النقدي

ينصرف مفهوم المضاعف النقدي إلى قدرة المصارف التجارية على خلق النقود عن طريق القروض، ويساوي المضاعف النقدي نسبة عرض النقود إلى القاعدة النقدية وكلما زادت نسبة تكاثر النقود التي تمثل المضاعف النقدي عن الواحد كلما دل ذلك على قدرة المصارف على خلق النقود وكلما قلت عن الواحد دل ذلك على عدم مقدرة المصارف على منح القروض وخلق النقود بسبب شح السيولة أو ضعف الربحية في منح الائتمان.

يعتبر المضاعف النقدي وسيلة مهمة جداً في السياسة النقدية من خلال التحكم النسبي في عرض النقود فإن ارتأت السلطة النقدية اتباع سياسة نقدية توسعية فستقوم بالتوسع في عملية الائتمان فيتوسع عرض النقود من خلال ذلك، أما إذا ارتأت السلطة النقدية اتباع سياسة نقدية انكماشية تستهدف استقرار الأسعار ومحاصرة التضخم تدخلت بأدواتها التي تؤثر على المضاعف النقدي لتعطيله من أجل كبح الائتمان وعملية خلق النقود من أجل تقليص عرض النقود (كمال ومصطفى، 2017).

وبالتالي يلعب المضاعف النقدي (money multiplier) دوراً هاماً في إعطاء السلطة النقدية مؤشرات عن العوامل المؤثرة في تقلبات عرض النقود، وللحد من هذه التقلبات يُمكن المضاعف النقدي السلطة النقدية من التحكم في القاعدة النقدية (الرصافي وآخرون، 2016).

نموذج المضاعف النقدي

بناء على معرفتنا السابقة لكل من القاعدة النقدية وعرض النقود فإنه يمكن إيجاد قيمة المضاعف (المكاثري) النقدي (money multiplier) من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{المضاعف النقدي} = \frac{\text{عرض النقود}}{\text{القاعدة النقدية}}$$

يعتبر نموذج المضاعف النقدي منطلق لتوضيح العلاقة بين عرض النقود (M2) والقاعدة النقدية (Monetary Base) ويوضح نموذج المضاعف النقدي (Brunner-Meltzer) والمطور من قبل الاقتصاديان (Brunner and Meltzer 1964) الإطار النظري لإدارة ومراقبة عرض النقود عن طريق معرفة العلاقة بين القاعدة النقدية والمضاعف النقدي، كما أن النموذج يعتبر مؤشراً هاماً للتنبؤ بأزمات السيولة (الرصافي وآخرون، 2016). ويمكن اشتقاق هذا النموذج من خلال المعادلات الآتية:

$$\text{المضاعف النقدي} = \frac{M2}{MB} \dots\dots\dots 1$$

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي للمعادلة رقم (1) نجد أن عرض النقود هو مجموع المضاعف النقدي والقاعدة النقدية كما موضح في المعادلة التالية:

$$2.....m2=mm + mb$$

حيث أن (m2)، (mm)، (mb) هو اللوغاريتم الطبيعي لعرض النقود، اللوغاريتم الطبيعي للمضاعف النقدي، واللوغاريتم الطبيعي للقاعدة النقدية على التوالي. وبما أن مكونات عرض النقود والقاعدة النقدية هي كما يلي:

$$3.....M2=CC+DD+TD$$

$$4.....MB=CC+RR+ER$$

حيث أن (CC) تمثل النقود المتداولة خارج المصارف، (DD) تمثل الودائع تحت الطلب، (TD) تمثل الودائع الزمنية، (RR) هي الاحتياطي النقدي للقطاع المصرفي في المصرف المركزي، (ER) فائض الاحتياطي.

وبالتعويض بمكونات القاعدة النقدية وعرض النقود في معادلة المضاعف النقدي، نصل إلى المعادلة التالية والتي تمثل المضاعف النقدي:

$$5.....mm=\frac{CC+DD+TD}{CC+RR+Er}$$

وبقسمة مكونات كل من البسط والمقام على الودائع تحت الطلب (DD) يمكن تبسيط المضاعف النقدي في الصورة التالية:

$$6.....mm=\frac{Cr+1+TDr}{Cr+RRr+ERr}$$

حيث أن (Cr) تمثل نسبة النقود المتداولة خارج المصارف إلى الودائع تحت الطلب، (TDr) تمثل نسبة الودائع الزمنية (ودائع الادخار) إلى الودائع تحت الطلب، (RRr) تمثل نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية لدى المصرف المركزي إلى الودائع تحت الطلب، (ERr) تمثل فائض الاحتياطي إلى الودائع تحت الطلب.

بناء على النموذج أعلاه نجد علاقة طردية بين المضاعف النقدي ونسبة الودائع الزمنية إلى الودائع تحت الطلب وعلاقة عكسية بين المضاعف النقدي والمكونات الأخرى.

والسبب في أن العلاقة طردية بين المضاعف النقدي ونسبة الودائع الزمنية إلى الودائع تحت الطلب لأن الزيادة في الودائع الزمنية ستؤدي إلى زيادة عرض النقود بمفهومه الواسع لأن الاحتياطي القانوني على الودائع الزمنية أقل من معدل الاحتياطي القانوني على الودائع الأخرى. وبما أن الودائع الزمنية تخضع لمزيد من التوسع (التضاعف) مقارنة بالودائع الأخرى، وهذا بدوره يعني تحول الودائع الأخرى إلى ودائع زمنية بمعنى آخر سوف يؤدي إلى زيادة مستوى الودائع الزمنية وهذه الزيادة سوف تؤدي إلى زيادة المضاعف النقدي.

أما بالنظر إلى العلاقة العكسية بين المضاعف النقدي والمكونات الأخرى كل على حده، نجد أن انخفاض المضاعف النقدي عند زيادة معدل الاحتياطي القانوني إلى الودائع تحت الطلب، وهذا يعني أن الزيادة في نسبة الاحتياطي القانوني سوف يقلل توسع (مضاعفة) الودائع مما ينتج عنه انخفاض المضاعف النقدي.

بالمثل نجد أن الزيادة في نسبة فائض الاحتياطي يعكس قرار المصارف التجارية باستخدام أقل من الاحتياطيات لدعم الودائع مما ينعكس على انخفاض توسع (مضاعفة) الودائع والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض المضاعف النقدي.

أما بالنسبة إلى زيادة العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب نجد أن الأفراد المودعين يميلون إلى الاحتفاظ بالعملة بشكل نقدي مقارنة بالاحتفاظ بالودائع وذلك يعود إلى زيادة حجم العملة في التداول مما يؤدي إلى تقليص حجم الودائع، وعليه فإن الزيادة نسبة العملة في التداول تعني انخفاض المضاعف النقدي (الرصاصي وآخرون، 2016).

تطورات قيمة المضاعف النقدي في ليبيا خلال الفترة 1966-2020

1- تطور المضاعف النقدي خلال الفترة 1966-1992

يوضح الجدول التالي رقم (22) تطور قيمة المضاعف النقدي في ليبيا بمفهوم النقود الضيق (m1) والمفهوم الواسع (m2) خلال الفترة 1966-1992م. وكما يوضح الجدول أن متوسط المضاعف النقدي للنقود بالمفهوم الضيق m1 قد بلغ 1.35 مرة، في حين بلغ متوسط المضاعف النقدي للنقود بالمفهوم الواسع 1.93 مرة.

أي أن المضاعف النقدي بالمفهوم الضيق (m1) أصغر من المضاعف النقدي الواسع (m2)، وبشكل عام كان المضاعف النقدي منخفضاً خلال الفترة في تلك الفترة 1966-1973م ويمكن ان يعزى ذلك إلى عدم التطور المصرفي وانتشار الوعي المصرفي بين الجمهور. كما يلاحظ أنه في باقي الفترة 1974-1992م ارتفاع المضاعف النقدي (m2) وفي الوقت ذاته انخفاض المضاعف النقدي (m1) حيث وصل المضاعف النقدي (m2) إلى أعلى قيمة له في سنة 1988م عند (2.46) في مقابل (1.57) للمضاعف النقدي (m1) وتجدر الإشارة إلى ان القطاع المصرفي في ليبيا يحتفظ بنسب سيولة مرتفعة وفائض احتياطي نقدي مرتفع واعلى بكثير عن النسب القانونية. وبالتالي ليس بالضرورة أن يكون ارتفاع المضاعف النقدي بالقطاع المصرفي الليبي سيترجم إلى التوسع في منح القروض والاستثمار.

جدول رقم (22) عرض النقود والمضاعف النقدي في ليبيا خلال الفترة 1966-1992

السنوات	M1 عرض النقود	M2 عرض النقود	القاعدة النقدية MB	المضاعف النقدي m1	المضاعف النقدي M2
1966	91.0	128.7	77.1	1.18	1.66
1967	116.7	158.9	101.6	1.15	1.56
1968	150.1	196.9	121.4	1.24	1.62
1969	201.8	275.5	161.4	1.25	1.70

السنوات	M1 عرض النقود	M2 عرض النقود	القاعدة النقدية MB	المضاعف m1 النقدي	المضاعف M2 النقدي
1970	241.0	320.7	199.4	1.21	1.60
1971	364.5	463.0	314.6	1.16	1.47
1972	413.0	588.6	388.0	1.06	1.51
1973	514.0	810.9	425.1	1.21	1.90
1974	765.0	1,345.5	601.3	1.27	2.23
1975	867.5	1,360.4	696.5	1.25	1.95
1976	1,139.4	1,694.9	829.6	1.37	2.04
1977	1,443.8	2,128.1	1051.5	1.37	2.02
1978	1,687.8	2,373.7	1355.8	1.24	1.75
1979	2,249.4	3,202.0	1795.8	1.25	1.78
1980	2,898.9	4,104.6	2307.2	1.26	1.77
1981	3,512.2	4,646.9	2166.9	1.62	2.14
1982	3,232.3	4,305.5	2261.1	1.43	1.90
1983	2,884.4	4,126.7	1798.9	1.60	2.32
1984	2,711.4	4,175.7	1717.9	1.58	2.43
1985	3,492.3	5,053.7	2221.6	1.57	2.27
1986	3,041.5	4,722.2	2113.1	1.44	2.23
1987	3,438.6	5,073.0	2250.7	1.53	2.25
1988	3,011.6	4,712.2	1912.9	1.57	2.46
1989	3,682.0	5,115.0	2371.1	1.55	2.15
1990	4,645.4	6,155.3	3186.0	1.46	1.93
1991	4,442.7	6,035.7	3185.4	1.39	1.89
1992	5,168.2	6,913.2	4092.3	1.26	1.68
1.93	1.35	متوسط قيمة المضاعف النقدي خلال المرحلة 1992-1966			

المصدر: - عرض النقود، القاعدة النقدية: نشرات مصرف ليبيا المركزي.
- المضاعف النقدي: من حساب الباحثان.

2- تطور المضاعف النقدي خلال الفترة 1993-2004

يوضح الجدول التالي رقم (23) تطور قيمة المضاعف النقدي في ليبيا بمفهوم النقود الضيق (m1) والمفهوم الواسع (m2) خلال الفترة 1993-2004م. وكما يوضح الجدول أن متوسط المضاعف النقدي للنقود بالمفهوم الضيق m1 قد بلغ 1.57 مرة، في حين بلغ المتوسط للمضاعف النقدي للنقود بالمفهوم الواسع 1.72 مرة.

جدول رقم (23) عرض النقود والمضاعف النقدي في ليبيا خلال الفترة 1993-2004م

السنوات	M1 عرض النقود	M2 عرض النقود	القاعدة النقدية MB	المضاعف النقدي m1	المضاعف النقدي M2
1993	5,384.9	7,268.0	3992.7	1.35	1.82
1994	6,057.4	8,093.4	4627.3	1.31	1.74
1995	6,372.4	8,942.7	4985.7	1.28	1.79
1996	6,718.0	9,569.0	5434.8	1.24	1.76
1997	7,021.6	9,948.3	5772.8	1.22	1.72
1998	7,187.7	10,358.1	5861.1	1.23	1.76
1999	7,948.2	9,763.9	5696.8	1.39	1.71
2000	7,433.0	9,616.1	4391.1	1.69	1.77
2001	7,703.8	10,242.3	4187.3	1.84	1.72
2002	8,774.2	10,939.5	4256.6	2.06	1.79
2003	9,029.2	11,558.1	4256.3	2.12	1.70
2004	10,536.6	13,135.5	5089.3	2.07	1.32
متوسط قيمة المضاعف النقدي خلال المرحلة 1993-2004			1.57	1.72	

المصدر: - عرض النقود، القاعدة النقدية: نشرات مصرف ليبيا المركزي.
- المضاعف النقدي: من حساب الباحثان.

3- تطور المضاعف النقدي خلال الفترة 2005-2011

يوضح الجدول التالي رقم (24) تطور قيمة متوسط المضاعف النقدي في ليبيا بمفهوم النقود الضيق (m1) والمفهوم الواسع (m2) خلال الفترة 2005-2011م. وكما يوضح الجدول أن متوسط المضاعف النقدي للنقود بالمفهوم الضيق m1 قد بلغ 1.85 مرة، في حين بلغ متوسط المضاعف النقدي للنقود بالمفهوم الواسع 1.99 مرة. ويلاحظ من الجدول ارتفاع قيمة المضاعف النقدي خلال الفترة 2005-2010م وهي الفترة التي شهدت ارتفاع في أسعار النفط ومن ثم الإيرادات النفطية التي انعكست في التوسع في الانفاق الحكومي وزيادة عرض النقود، إلا أنه في سنة 2011م يلاحظ انخفاض قيمة المضاعف النقدي الضيق والواسع نتيجة الأحداث التي شهدتها البلاد في تلك السنة وتدافع الجمهور نحو سحب الودائع والمدخرات.

جدول رقم (24) عرض النقود والمضاعف النقدي في ليبيا خلال الفترة 2005-2011

السنوات	M1 عرض النقود	M2 عرض النقود	القاعدة النقدية MB	المضاعف النقدي m1	المضاعف النقدي M2
2005	14,028.1	17,096.3	7670.8	1.82	1.18
2006	16,343.0	19,655.9	8,730.8	1.87	2.25
2007	22,837.5	26,982.1	10,987.1	2.08	2.45
2008	34,414.6	39,744.5	18,881.6	1.82	2.10
2009	38,169.3	44,161.3	20,462.8	1.87	2.15
2010	41,321.2	46,313.7	22,604.2	1.82	2.04
2011	53,437.1	57,305.9	32,404.5	1.64	1.76
متوسط قيمة المضاعف النقدي خلال المرحلة 2005-2011			1.85	1.99	

المصدر: - عرض النقود، القاعدة النقدية: نشرات مصرف ليبيا المركزي.
- المضاعف النقدي: من حساب الباحثان.

4- تطور المضاعف النقدي خلال الفترة 2012-2020

يوضح الجدول التالي رقم (25) تطور قيمة المضاعف النقدي في ليبيا بمفهوم النقود الضيق (m1) والمفهوم الواسع (m2) خلال الفترة 2012-2020م. وكما يوضح الجدول أن متوسط المضاعف النقدي للنقود بالمفهوم الضيق m1 قد بلغ 1.76 مرة، في حين بلغ متوسط المضاعف النقدي للنقود بالمفهوم الواسع 1.82 مرة.

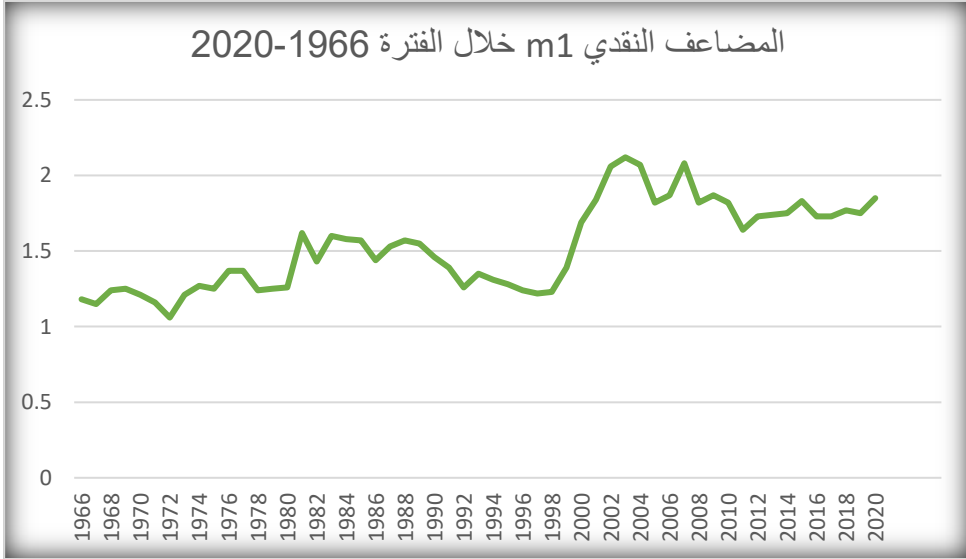
وبالتالي يلاحظ انخفاض متوسط قيمة المضاعف خلال هذه الفترة بالمقارنة مع الفترة السابقة حيث شهدت هذه الفترة 2012-2020 اضطرابات وعدم استقرار في ليبيا. وكما يبين الجدول فقد أدت الزيادة الملحوظة في القاعدة النقدية إلى انخفاض المضاعف النقدي بسبب احتفاظ المصارف التجارية بأصول سائلة تزيد على الاحتياطي النقدي الإلزامي وهو ما يعكسه ارتفاع نسبة الفائض في الاحتياطي النقدي الإلزامي إلى الودائع تحت الطلب كما سيتبين في الفصل الثالث.

جدول رقم (25) عرض النقود والمضاعف النقدي في ليبيا خلال الفترة 2012-2020

السنوات	M1 عرض النقود	M2 عرض النقود	القاعدة النقدية MB	m1 المضاعف النقدي	المضاعف النقدي M2
2012	59,213.7	63,731.5	34,300.9	1.73	1.85
2013	64,299.4	69,005.9	36,886.5	1.74	1.87
2014	66,732.7	69,404.7	38130.3	1.75	1.82
2015	76,783.0	78,606.3	41926.2	1.83	1.87
2016	94,609.0	96,320.9	54597.6	1.73	1.76
2017	109,089.1	111,338.7	63199.9	1.73	1.76
2018	108,911.7	110,720.5	61400.3	1.77	1.80
2019	105,568.7	108,741.4	60073.1	1.75	1.81
2020	122,950.3	125,543.0	66531.8	1.85	1.88
	متوسط قيمة المضاعف النقدي خلال المرحلة 2004-1993			1.76	1.82

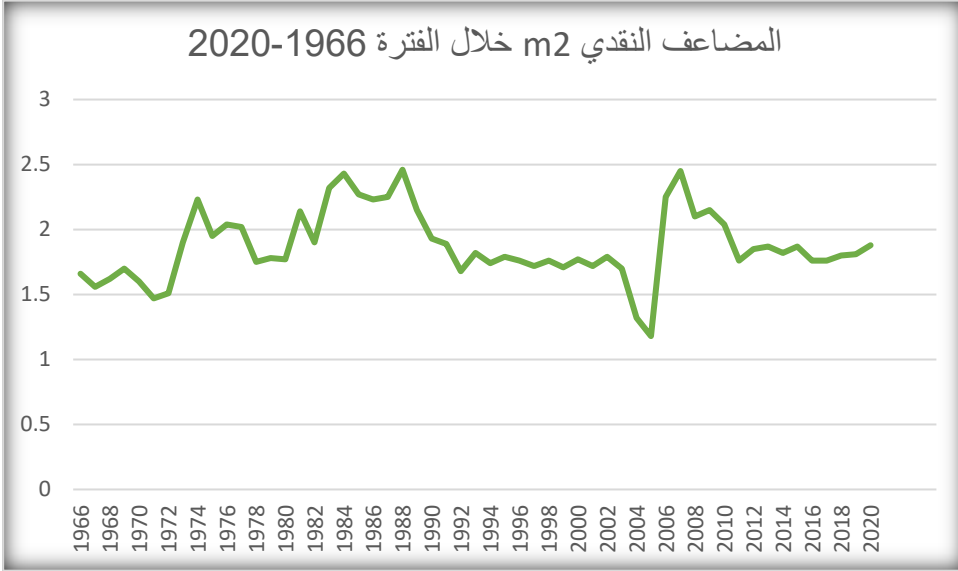
المصدر: - عرض النقود، القاعدة النقدية: نشرات مصرف ليبيا المركزي.
- المضاعف النقدي: من حساب الباحثان.

الشكلين التاليين رقم (15) و(16) يبينان المضاعف النقدي الضيق (m1) والمضاعف النقدي الواسع (m2) خلال الفترة 1966-2020م وكما يوضح الشكلين فإن المضاعف النقدي طول هذه الفترة شهد تذبذب إلا ان قيمة (m1) ظلت مرتفعة فوق القيمة (2) بداية من سنة 2002 وحتى سنة 2004م ثم انخفضت قيمتها لكنها ظلت عند متوسط 1.85 و1.76 خلال باقي الفترة الزمنية. أما قيمة المضاعف (m2) فتراوح متوسط قيمتها خلال الفترة 1966-2020 بين (1.72) و(2).



شكل رقم (15) المضاعف النقدي m1 خلال الفترة 1966-2020

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجداول رقم (22)، (23)، (24)، (25)



شكل رقم (16) المضاعف النقدي m1 خلال الفترة 1966-2020

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجداول رقم (22)، (23)، (24)، (25)

سرعة دوران النقود

تعرف سرعة دوران النقود في اقتصاد ما بأنها عدد مرات تبادل الأموال في الاقتصاد، ويمكن قياسها من خلال احتساب عدد مرات استخدام وحدة المال (النقد وشبه النقد) خلال فترة زمنية محددة لتمويل الانفاق على السلع والخدمات. يؤثر هذا السلوك من المال على حجم النشاط الاقتصادي، الذي يتولد بفعل وجود حجم معين من المعروض النقدي.

وتكمن أهمية التعرف على سرعة دوران النقود من خلال الدور الذي تلعبه، ليس فقط في التنبؤ بالطلب الحقيقي على النقود، ولكن أيضاً لدورها في شرح العلاقة بين المؤشرات النقدية وغيرها من مؤشرات الاقتصاد الكلي وآثارها على تحقيق الأهداف الوسيطة والنهائية للسياسة النقدية. كذلك تبين سرعة دوران النقود مدى التناسق بين الطلب (المعروض النقدي) والعرض (الناتج المحلي الإجمالي). وكما هو معلوم، أن تحقيق التوازن العام في الاقتصاد ينتج عن تساوي

الطلب والعرض الكليين. أي أن سرعة دوران النقود تعتبر مؤشر هام لقياس التوازن في الاقتصاد، حيث أن نمو المعروض النقدي بشكل أكبر من النمو الاقتصادي يسهم عادة في ارتفاع التضخم. أما في حالة ارتفاع نمو النشاط الاقتصادي بنسبة تفوق نسبة نمو المعروض النقدي، فإن ذلك يثبط من النمو الاقتصادي.

بناء على ذلك، فإن استقرار معدل دوران النقود قد يشير في كثير من الأحيان إلى ارتفاع مرونة الطلب على الأرصدة النقدية، ومناسبتها لتلبية الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كذلك، يمكن أيضاً أن يشير معدل دوران النقود إلى مدى الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

عندما تشهد الاقتصادات مستويات عالية من التضخم، قد يتوقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل، وفي المقابل تنخفض رغبتهم في الاحتفاظ بالنقد، مما يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود (الشاذلي وآخرون، 2021).

تعتبر سرعة دوران النقود من بين أهم الظواهر الجديرة بالاهتمام حتى يمكن فهم آلية عمل الظاهرة النقدية بمختلف أبعادها ومتغيراتها؛ لأن تحديد سلوك سرعة دوران النقود والعوامل المتحكمة فيه من شأنه أن يؤدي إلى توقعات مهمة جداً، كما تمكن أصحاب القرار من إدارة السياسة النقدية بكفاءة أكبر ويساعدهم في تكيف العرض النقدي بشكل يحفز النمو ويساعد على تحقيق هدف التنوع الاقتصادي. مع المحافظة على الاستقرار النقدي وتجنب الضغوطات التضخمية (العبد وآخرون، 2020).

كما تعتبر سرعة دوران النقود العنصر المكمل لكمية النقود وتشبهها من حيث الأثر. فكمية النقود تعبر عن متغير خزين قابل للقياس في لحظة معينة، أما الانفاق النقدي (كمية النقود مع عدد تكرارات استعمال كل وحدة نقدية) يعتبر تياراً يتحقق خلال فترة من الزمن مثلاً السنة، وبالتالي فإن مجموع النقد المنفق خلال السنة على السلع والخدمات أكبر من كمية النقود المتاحة تحت تصرف الوحدات الاقتصادية خلال السنة نفسها.

وما دامت سرعة دوران النقود تمارس نفس التأثير الذي تمارسه كمية النقود يصبح بالإمكان إحلال الأولى محل الثانية لإنجاز نفس المقدار من المبادلات الاقتصادية. بمعنى ان تمويل الزيادة في حجم المعاملات أو في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يتم: إما من خلال زيادة كمية النقود مع استقرار سرعة دوران النقود، أو من خلال زيادة سرعة دوران النقود مع ثبات كمية النقود، أو من خلال زيادة كمية النقود وسرعة دورانها معاً.

ويلاحظ ان زيادة سرعة تداول النقود لها نفس تأثير زيادة كمية النقود، بمعنى انه لو حصل وكانت كمية النقود داخل الاقتصاد غير كافية بالنسبة لحجم المعاملات transactions فانه مع ذلك سيكون بالإمكان انجاز جميع المعاملات أو المبادلات exchanges خلال نفس الفترة من خلال استخدام اشد أو اوسع للوحدة النقدية الواحدة بعبارة اخرى ان زيادة حجم المعاملات أو الناتج القومي يمكن ان تمول من خلال ما يلي:

- 1- زيادة عرض النقد مع استقرار سرعة التداول
- 2- ثبات كمية النقد مع زيادة سرعة التداول
- 3- وقد يحصل ان تمول هذه الزيادة من خلال ارتفاع كمية النقود وارتفاع سرعة التداول معا

ويجب التمييز بين كمية النقود المتداولة في لحظة زمنية معينة والانفاق النقدي خلال فترة زمنية معينة فكمية النقود المتداولة تمثل متغير خزين أو رصيد، والذي يمثل كمية قابلة للقياس خلال لحظة زمنية معينة اي ليس لها مدى أو بعد زمني وكمية النقود هنا شأنها شأن راس المال القومي أو الثروة القومية أو حجم القروض المصرفية الممنوحة أو كمية المواد الاولية المخزونة أو الاحتياطي منها، تقاس دون ان ينظر أو يؤخذ بنظر الاعتبار الإطار الزمني لها. اما الانفاق النقدي، فيمثل متغير تيار أو تدفق الذي يمثل كمية قابلة للقياس في اي لحظة زمنية معينة اي له بعد أو حدود زمنية اي يجب ان يحسب أو يقاس عبر فترة من الزمن.

وهناك علاقة عكسية بين سرعة تداول النقود والطلب على النقود فعندما تزداد سرعة تداول النقود أو ينخفض الطلب على النقود فان كل من الحالتين تصفان نفس الظاهرة ولكن بطريقة مختلفة فسرعة تداول النقود تعبر عن سلوك الافراد ازاء الارصدة النقدية التي يحتفظون بها كجزء من مدخلاتهم النقدية المستلمة كقوة شرائية فهذا المفهوم يعبر عن تقييمات الافراد لما يحتفظون به من نقد فاذا انخفضت سرعة التداول النقود فهذا يعني ان الافراد يقللون من معدل الانفاق للوحدة الواحدة مما يعني ايضا ان لديهم ميل للاحتفاظ بالنقود كرصيد نقدي لفترة من الزمن اي ابتعاد جزء من النقد المستلم بصورة دخل نقدي عن الانفاق لفترة من الزمن فالاقتصاد في استعمال النقد يوضح ميل الافراد للاكتناز أو تفضيلهم للسيولة النقدية وان التباطؤ الزمني في الانفاق للنقد هو الذي يفسر هبوط سرعة تداول النقود وبالعكس تشير زيادة سرعة تداول النقود الى وجود معدل اسرع لانفاق الوحدة النقدية والتي توضح ايضا انخفاض أو هبوط ميل الافراد الى الاحتفاظ بالنقود وهو ما يدعى بفك الاكتناز وان تحرير جزء من الارصدة النقدية التي يحتفظ بها الافراد في فترة سابقة بهدف انفاقها في الوقت الحاضر هو الذي يكمن وراء زيادة سرعة تداول النقود، نستنتج مما سبق ان زيادة سرعة تداول النقود تعبر عن زيادة معدل الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري وايضا عن انخفاض الطلب على النقود مما يعني ان سرعة تداول النقود هي معكوس أو مقلوب الطلب على النقود.

العوامل المؤثرة على سرعة التداول:

هناك عوامل عديدة تؤثر على سرعة التداول يمكن حصرها بما يلي:

1- الدورات الاقتصادية:

تزداد سرعة التداول في فترات الرواج وتقل في فترة الركود والكساد.

2- تغيرات اسعار الفائدة:

تزداد سرعة التداول مع زيادة سعر الفائدة وتنخفض مع اتجاه سعر الفائدة نحو الانخفاض علما ان هبوط سعر الفائدة يجعل كلفة الاحتفاظ بالنقود

ضئيلة أو محدودة مما يزيد من رغبة الافراد بالاحتفاظ بالنقود بشكل سائل ومن ثم تقليل معدل الانفاق بالنقد وبالتالي تكون سرعة تداول النقود منخفضة.

3- عادات الادخار والانفاق أو الاستهلاك

عند هيمنة السلوك الادخاري أو الاستثماري المالي على تصرفات الافراد اي تفضيلاتهم للادخار على الاستهلاك فمن المتوقع ان تتجه سرعة التداول الى الانخفاض والعكس صحيح عند هيمنة السلوك الاستهلاكي.

4- درجة تنوع وتعدد الموجودات المالية السائلة غير النقدية:

ذكرنا سابقا ان هذه الموجودات تتمتع بدرجة مرتفعة من السيولة، اي القدرة على التحول السريع وبدون كلفة الى نقد سائل كما ان هذه الموجودات تشارك النقود في وظيفة خزن القوة الشرائية (وظيفة الادخار) كما انها تمنح الفرد الحائز لها عائد أو مردود يتمثل بالفائدة ولذلك فمن المتوقع انه كلما توفر عدد ملائم منها فعلى الفرد ان يفضل هذه الموجودات على النقد اي يقل الطلب على النقود (ينخفض تفضيل السيولة) ومن ثم اتجاه سرعة التداول الى الارتفاع , والسبب في ذلك هو ان الوحدة النقدية ستنتقل بشكل اشد من موجود لآخر , وبالعكس تقل سرعة التداول عند غياب التنافس بين النقود والموجودات المالية السائلة غير النقدية.

5- درجة تطور النظام المالي:

كلما تعددت وتنوعت المؤسسات المالية الوسيطة (كالمصارف التجارية ومصارف الادخار وجمعيات الاقراض والادخار وشركات التأمين ودور الخصم) وكلما ارتفعت قدرة هذه المؤسسات على جمع المدخرات ووضعها تحت تصرف الافراد والوحدات الانتاجية بكميات مناسبة وبشروط ملائمة وكلما توسعت ادوات الائتمان المصرفي لمنح السلف وخصم الاوراق التجارية وكلما تطورت وسائل الاتصال لنقل الاموال من جهة لأخرى فان كل ذلك يساهم في زيادة حركة النقد وانتقاله على صعيد المجتمع وبالتالي زيادة سرعة التداول، وبالعكس صحيح.

6- مدى استلام الدخل:

كلما كانت المدة الزمنية الفاصلة بين فترتي استلام الدخل قصيرة، كلما احتفظ الافراد بأرصدة نقدية اقل اي زيادة سرعة التداول والسبب هو امكانية مواجهة النفقات الجارية والمتكررة من خلال مدفوعات الافراد الممكن الحصول عليها خلال فترة وجيزة وبالعكس كلما طالت المدة الفاصلة بين فترتي استلام الدخل كلما استدعى الامر الى الاحتفاظ بأرصدة نقدية أكبر ومن ثم تجاه سرعة التداول الى الانخفاض.

7- طرق أو اساليب بيع السلع داخل الاقتصاد:

من المتوقع ان تزداد سرعة التداول في المجتمعات التي يمكن الحصول فيها على السلع بالأقساط مقارنة بالمجتمعات الاخرى التي لا يمكن فيها اقتناء السلع الا عن طريق الدفع نقدا فسرعة التداول تميل في المجتمعات الاخرى الى الانخفاض لأنه على الافراد ان يواكبوا الارصدة النقدية ولفترة طويلة بهدف الحصول على السلع المرغوبة.

8- توقعات الاسعار:

إذا توقع الافراد اتجاه المستوى العام للأسعار الى الارتفاع فانهم سيسارعون الى التخلص من النقد الذي في حوزتهم خشية التآكل في القوة الشرائية للنقد والاسراع في الانفاق (شراء السلع) سيساهم في زيادة معدل تدفق الدخل، وبالتالي زيادة سرعة التداول وبالعكس، إذا توقع الافراد انخفاض الاسعار فسيبادرون الى الاحتفاظ بالنقود لأنهم لا يجدون اي مبرر للتخلص من النقد طالما ان قيمة النقود متجهة نحو الارتفاع لذا تزداد سرعة التداول في اوقات التضخم وتنخفض في اوقات الكساد.

تطورات النقود والمصارف
والسياسة النقدية في ليبيا

تطور سرعة النقود في ليبيا خلال الفترة 1966-2020م

يبين الجدول التالي رقم (26) والشكل البياني رقم (17) تطورات سرعة النقود في ليبيا خلال الفترة الزمنية 1966-2020:

جدول رقم (26) سرعة دوران النقود في ليبيا خلال المدة 1966-2020

سرعة دوران النقود	معدل النمو السنوي %	عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1)	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	السنة
7.30	-	91.0	-	664.5	1966
6.66	28.2	116.7	17.1	777.8	1967
7.40	28.6	150.1	42.8	1110.9	1968
6.27	34.4	201.8	14.1	1267.2	1969
5.51	19.4	241.0	4.9	1329.3	1970
4.46	51.2	364.5	22.4	1626.8	1971
4.354	13.3	413.0	10.5	1798.4	1972
4.37	24.5	514.0	24.9	2246.2	1973
5.07	48.8	765.0	72.9	3883.2	1974
4.35	13.4	867.5	2.7-	3780	1975
4.30	31.3	1,139.4	29.8	4907	1976
3.99	26.7	1,443.8	17.4	5763	1977
3.36	16.9	1,687.8	1.3-	5687.6	1978
3.48	33.2	2,249.4	37.9	7846.3	1979
3.75	28.9	2,898.9	38.7	10881.6	1980
2.67	21.2	3,512.2	13.6-	9401.1	1981
2.89	7.9-	3,232.3	0.3-	9372.8	1982
3.09	10.8-	2,884.4	4.7-	8931.9	1983
3.08	5.9-	2,711.4	6.4-	8363.9	1984
2.35	28.8	3,492.3	1.6-	8226.5	1985
2.40	12.9-	3,041.5	10.9-	7324.7	1986
1.80	1029.0	34,38.6	15.4-	6195.7	1987
2.19	91.2-	3,011.6	6.5	6599.2	1988
2.01	22.3	3,682.0	12.2	7404.0	1989
1.76	26.2	4,645.4	10.6	8185.3	1990
2.02	4.3-	4,442.7	9.7	8981.4	1991

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي %	عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1)	معدل النمو السنوي %	سرعة دوران النقود
1992	9539.8	6.2	5,168.2	16.3	1.84
1993	9331.4	2.2-	5,384.9	4.2	1.73
1994	9967.0	6.8	6,057.4	12.5	1.64
1995	10679.3	7.1	6,372.4	5.2	1.67
1996	12180.2	14.1	6,718.0	5.4	1.81
1997	14148.8	16.2	7,021.6	4.5	2.01
1998	12741.3	9.9-	7,187.7	2.4	1.77
1999	14138.2	10.9	7,948.2	10.6	1.77
2000	17394.7	23.0	7,433.0	6.5-	2.34
2001	20857.8	19.9	7,703.8	3.6	2.70
2002	28062.9	34.5	8,774.2	13.9	3.19
2003	34164.9	21.7	9,029.2	2.9	3.78
2004	44133.9	29.2	10,536.6	16.7	4.18
2005	60064.6	36.1	14,028.1	33.1	4.28
2006	72841.1	21.3	16,343.0	16.5	4.45
2007	85246.0	17.0	22,837.5	39.7	3.73
2008	102242.9	19.9	34,414.6	50.7	2.97
2009	70493.3	31.1-	38,169.3	10.9	1.84
2010	92978.2	31.9	41,321.2	8.3	2.25
2011	47549.5	48.9-	53,437.1	29.3	0.88
2012	112591.0	136.8	59,213.7	10.8	1.90
2013	79952.6	28.9-	64,299.4	8.6	1.24
2014	43030.2	46.2-	66,732.7	3.8	0.64
2015	24400.0	43.3-	76,783.0	15.1	0.31
2016	21300.0	12.7-	94,609.0	23.2	0.22
2017	43400.0	103.8	109,089.1	15.3	0.39
2018	65600.0	51.2	108,911.7	0.16-	0.60
2019	61500	6.3-	105,568.7	3.1-	0.58
2020	20388	66.8-	122,950.3	16.5	0.16

المصدر: - مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي - نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي
- سرعة دوران النقود من حساب الباحثان.

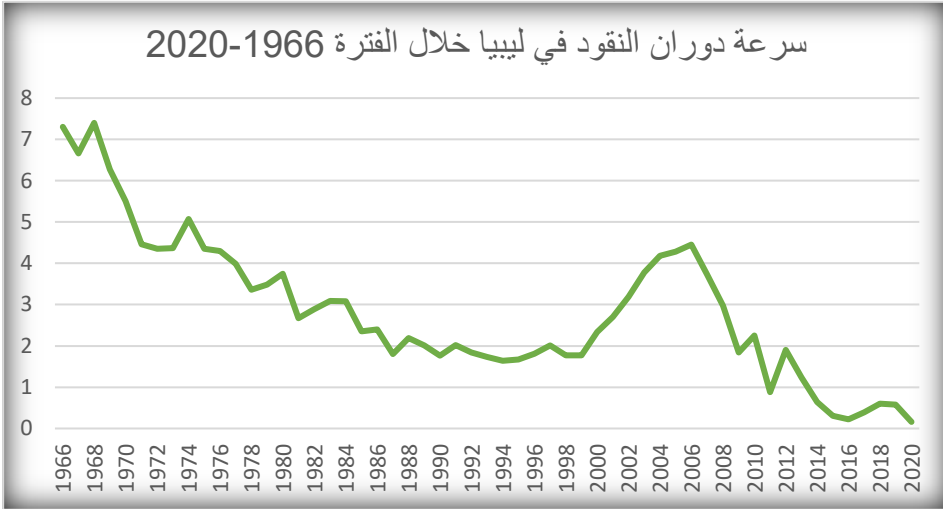
يلاحظ من الجدول رقم (26) والشكل رقم (17) ان سرعة دوران النقود في ليبيا خلال الفترة 1966- 2020 قد شهدت تقلبات عديدة، حيث كانت سريعة في فترة الستينات ووصلت إلى أعلى قيمة لها (7.30) عام 1966، ثم تباطأت في فترة السبعينات ولكنها ظلت مرتفعة حتى العام 1976 حيث بلغت (4.30). بعدها شهدت سرعة دوران النقود تراجعاً خلال الفترة 1977 – 2000.

ويمكن أن يعزى سبب ذلك إلى تنفيذ الدولة لخطط التحول الاقتصادي والتوسع في الانفاق على المشاريع التنموية مما أعطى دفعة للنشاط الاقتصادي وزاد من سرعة دوران النقود.

ومن خلال الشكل البياني يلاحظ أن سرعة دوران النقود شهدت انخفاضاً في فترة الثمانينات والتسعينات حيث القيود الصارمة على السحب من قبل الدولة في الثمانينات وارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة الدينار الليبي في التسعينات.

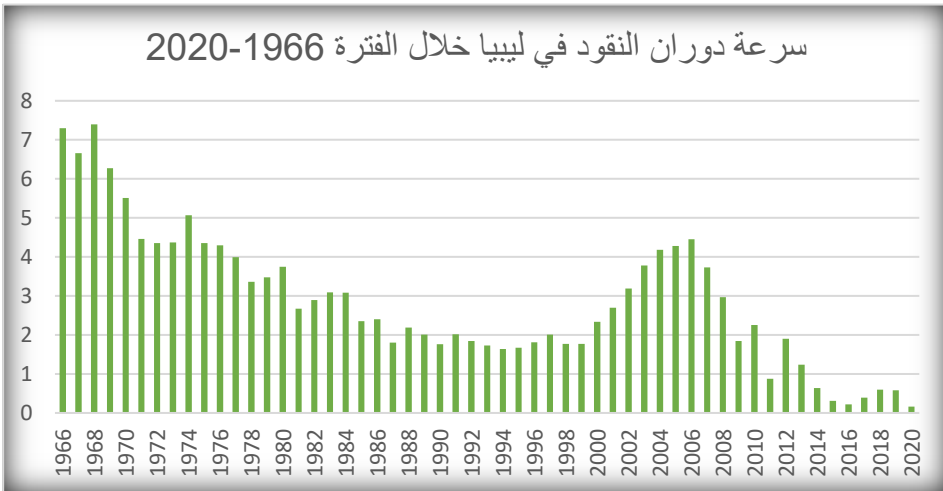
لكن منذ العام 2001 بدأت سرعة دوران النقود بالارتفاع من (2.70) إلى (4.45) عام 2006 ولكن رجعت للانخفاض من جديد عام 2009 و2010 بمعدل (1.84) و(2.97) على التوالي.

في العام 2011 انخفضت سرعة دوران النقود بشكل كبير عند (0.88) بسبب الأحداث التي شهدتها البلاد والقطاع المصرفي والنقدي في ذلك العام، ثم ارتفعت من جديد خلال عامي 2012 و2013 بمعدل (1.90) و(1.24) على التوالي. ثم شهدت انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة 2014-2020 وقد يعزى سبب ذلك إلى وجود ظاهرة الاكتناز النقدي وزيادة معدلات التفضيل النقدي من طرف الأفراد وعدم إيداعها في المصارف التجارية وهذا بسبب الظروف الاستثنائية التي شهدتها الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة من الانقسام الحكومي والمصرفي وتدهور الأوضاع الأمنية ونشوب الحروب.



شكل رقم (17) سرعة دوران النقود خلال الفترة 1966-2020

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (26)



الفصل الثاني

المصارف والتطورات المصرفية في ليبيا

نشأة وتطور القطاع المصرفي في ليبيا

يعود تاريخ النشاط المصرفي في ليبيا إلى فترة العهد العثماني الثاني، حيث أنشئ أول مصرف في عام (1868) وهو المصرف الزراعي العثماني. وكان الاقتصاد في مجمله بدائياً يقوم على التجارة في المدن وعلى الزراعة وتربية المواشي في المناطق الأخرى.

بعد ذلك أنشئ مصرف آخر عام (1901) في طرابلس، وذلك لخدمة الاقتصاد الليبي الذي كان يسيطر عليه القطاع الزراعي، ومع تطور النشاط الاقتصادي افتتح المصرف الزراعي العثماني فرعين آخرين في ليبيا في عام (1906) في طرابلس وآخر في بنغازي عام (1911)

وفي بداية القرن العشرين افتتح بنك روما فرعاً له في طرابلس سنة 1907 وقام بتمويل بعض الأعمال المتعلقة بالتجارة والزراعة والخدمات الأخرى.

وأثناء فترة الاحتلال الإيطالي (1911-1942) افتتحت فروع أخرى لمصارف إيطالية منها بنك سيشيليا (1912) وبنك نابولي (1913) وبنك إيطاليا (1912). كما افتتحت صناديق للتوفير، منها صندوق طرابلس للتوفير (1923) وصندوق برقة للتوفير (1924) وقد تم دمج هذين الصندوقين في مؤسسة واحدة هي صندوق التوفير الليبي (1935) وكان هذا الصندوق يقوم بمنح فروض زراعية قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتنمية القطاع الزراعي في البلاد وكانت العملة المتداولة هي الليرة الإيطالية.

وأثناء فترة الإدارة العسكرية التي تلت الحرب العالمية الثانية (1943-1950) كان المصرف الوحيد الذي بدأ يزاول أعماله في 1943 هو بنك باركليز الذي كان يعمل على تزويد الإدارة العسكرية بالعملات اللازمة (عبد السلام، 2012)

وأثناء تلك الفترة عادت ثلاث مصارف إيطالية لمزاولة أعمالها في البلاد (1951) وهي بنك روما وبنك سيشيليا وبنك نابولي وخلال ذلك كانت هناك ثلاث

عملات متداولة في ليبيا هي الجنيه المصري في برقة، والليرة العسكرية (مال) في طرابلس والفرنك الجزائري في فزان.

وفي عام 1952 تم تشكيل لجنة تعرف بلجنة النقد الليبية للنظر في توحيد العملات الثلاث وإصدار عملة ليبية جديدة وقد تم توحيد هذه العملات الثلاث في عملة واحدة هي الجنيه الليبي.

واستمرت لجنة النقد الليبية في أعمالها إلى أن أنشئ أول مصرف وطني ليبي تحت اسم (البنك الوطني الليبي) في عام 1955م. طبقاً لأحكام قانون البنك الوطني رقم 30 لسنة 1955م، وقد نص على أن يكون للمصرف شخصية اعتبارية كما حدد أهدافه العامة (عبد السلام، 2012).

باشر المصرف المركزي أعماله رسمياً بمدينة طرابلس في الأول من أبريل 1956م وفي أبريل من العام 1957 افتتح المصرف فرعاً له في سبها وفي التاسع من أغسطس من نفس العام 1957 باشر المصرف أعماله من بنغازي وآلت إلى هذا المصرف مهام لجنة النقد الليبية كسلطة وحيدة مسؤولة عن إصدار أوراق النقد والعملة المعدنية في البلاد (البية، 1974؛ الأرباح، 1991).

وفي هذه الأثناء قدمت مصارف أخرى للعمل في البلاد منها البنك البريطاني للشرق الأوسط (1952) والبنك العربي (1952) وبنك مصر (1953) والمصرف العقاري الجزائري التونسي (1955) (عبد السلام، 2012).

و في عام 1958 صدر أول قانون موحد للمصارف وذلك لتمكين البنك الوطني الليبي (مصرف ليبيا المركزي) من القيام بتنظيم الائتمان وعرض النقود ومراقبة السيولة التي تحتفظ بها المصارف التجارية. إلا أن هذين القانونين، قانون إنشاء البنك الوطني الليبي، وقانون المصارف التجارية لسنة 1958 م أصبحتا عاجزين عن تحقيق أهداف المصارف المركزي أمام نمو الاقتصاد الوطني مما دعا إلى تعديل القانونين المذكورين تعديلاً جذرياً ودمجهما في قانون واحد هو قانون المصارف رقم 4 لسنة 1963 م وبموجبه عدّل اسم البنك الوطني الليبي ليصبح "بنك ليبيا"، وأعطيت له صلاحيات واسعة كمصرف مركزي، هذا كما أجريت فيما

بعد تعديلات جوهرية على القانون الأخير وذلك لتكييفه وفق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ولتمكنه من الاشراف على القطاع المصرفي في البلاد بما يخدم التنمية.(الأرياح، 1991)

وفي بداية الستينات زاد عدد المصارف إلى أحد عشر مصرفاً، فبالإضافة الى المصارف السابقة افتتحت ثلاثة مصارف أخرى هي بنك أمريكا وبنك مورجان جارنتي والبنك الشرقي.

وفي عام 1993 قام المصرف المركزي بإصدار قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لعام (1993)، والذي يسمح للقطاع الخاص بأن يؤسس ويدير مصارف تجارية خاصة، كما يسمح بدخول مصارف أجنبية للعمل داخل ليبيا، حيث تأسس في عام 1995 مصرف خاص جديد هو مصرف التجارة والتنمية.

وفي عام 2005 صدر القانون رقم (1) بشأن إعادة هيكلة المصارف التجارية، وفي العام 2012 صدر القانون رقم (46) لتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لعام (2005) بشأن المصارف، وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية سيأتي الحديث عنها لاحقاً.

تلييب ودمج المصارف التجارية

لقد طلب من المصارف العاملة في ليبيا أن تتحول، وفقاً لقانون المصارف لسنة 1963 إلى شركات مساهمة ليبية. بمعنى أن يمتلك الليبيون فيها 51% على الأقل من رأس مالها. وكان الغرض من سياسة تلييب المصارف التجارية العاملة في ليبيا في ذلك الوقت هو:

أولاً: أن يحصل الليبيون على جزء من الأرباح التي كانت تحققها هذه المصارف والتي كانت تحول بالكامل إلى الخارج.

ثانياً: أن تكون السياسة النقدية أكثر فعالية لأن المصارف القائمة كانت فروعاً لمصارف أجنبية وكانت تلجأ عند الحاجة للاقتراض من فروعها الرئيسية بالخارج.

ثالثاً: أن التلييب يتيح المجال أمام عناصر ليبية للتدريب على إدارة المصارف، وكيفية صنع القرار في الإدارات العليا لها وذلك من أجل تأهيل كوادر (ملاكات) فنية قادرة على إدارة القطاع المصرفي في المستقبل. (عبد السلام، 2004).

وخلال عام 1964 قبلت ثلاثة مصارف فكرة التلييب حيث أنشئ "البنك التجاري" نتيجة لمساهمة الليبيين مع "البنك الشرقي" كما ظهر "بنك الصحاري" بمساهمة الليبيين بالإضافة إلى كل من "بنك أمريكا" و "بنك سيشيليا" وتأسست كذلك "الشركة المصرفية الأفريقية" بناء على مساهمة الليبيين و"البنك العقاري الجزائري التونسي".

و في عام 1965 فصل القسم التجاري عن "بنك ليبيا" وفي عام 1966 تحول "البنك البريطاني للشرق الأوسط" إلى شركة مساهمة باسم "بنك شمال أفريقيا" يمتلك الليبيون فيه 51% من رأس ماله. والباقي موزع بين "البنك البريطاني للشرق الأوسط" و "بنك مورجان جارنتي".

وفي 1967 قبل "بنك مصر" تحويله الى شركة مساهمة ليبية باسم "بنك النهضة العربية" وبقيت أربع مصارف أخرى ولم تستجب لفكرة التلييب وهي بنك باركليز وبنك روما والبنك العربي وبنك نابولي وفي عام 1969 أنشئ مصرف ليبي بالكامل هو "بنك القافلة الأهلي".

مع بداية سنة 1970 تم تلييب باقي المصارف وهي "بنك باركليز" الذي أصبح مصرف الجمهورية و"بنك روما" الذي سمي مصرف الأمة و"البنك العربي" الذي صار مصرف العروبة و"بنك نابولي" الذي أصبح مصرف الاستقلال. ثم تبعها بعد ذلك تأمين الحصص الأجنبية في هذه المصارف كما أعيد تنظيم المصارف الأخرى ودمجها (عبد السلام، 2012).

حيث تم دمج كل من مصرف الاستقلال (نابولي سابقاً) ومصرف العروبة (البنك العربي سابقاً) وإدارة العمليات المصرفية التجارية بمصرف ليبيا المركزي وأصبحت جميعاً تحمل اسم "المصرف التجاري الوطني".

كما ضم كل من مصرف النهضة العربية (بنك مصر سابقاً) ومصرف شمال أفريقيا (البنك البريطاني للشرق الأوسط) والمصرف التجاري ومصرف القافلة الأهلي والشركة المصرفية الأفريقية أصبح يطلق عليها اسم "مصرف الوحدة" (عبد السلام، 2012). وفي عام 2008 تم دمج مصرف الأمة مع مصرف الجمهورية (مصرف ليبيا المركزي، 2016)

خصائص القطاع المصرفي في ليبيا

للتعرف على أهم خصائص القطاع المصرفي في ليبيا سيتم عرض مستوى وتطور كل من:

هيكل الملكية، التركيز المصرفي، الكثافة المصرفية.

هيكل القطاع المصرفي الليبي:

هيكل ملكية المصارف التجارية في ليبيا

تنقسم المصارف التجارية العاملة في ليبيا إلى مصارف تجارية ما تزال ملكيتها العامة لمصرف ليبيا المركزي هي الغالبة وهي: مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، ومصرف شمال إفريقيا، في حين دخلت بعض المصارف في مشاركة استراتيجية مع مصارف أجنبية في حقوق الملكية شملت رأس المال والإدارة، وهي مصرف الوحدة بمشاركة البنك العربي (الأردن) بنسبة 19.0% ومصرف الصحاري بمشاركة مصرف بي إن بي باريبا (فرنسا) بنسبة 19.0%، ومصرف المتحد للتجارة والاستثمار بمشاركة البنك الأهلي المتحد (البحرين) بنسبة 40% ومصرف الأمان (قطاع خاص) بمشاركة مصرف اسبيريتو سانتو (البرتغال) بنسبة 40% ومصرف التجارة والتنمية (قطاع خاص) بمشاركة البنك الوطني القطري بنسبة 49%، وكذلك تساهم دولة قطر مع ليبيا مناصفة في المصرف الليبي القطري (تحت التأسيس) وتساهم دولة الإمارات العربية المتحدة مع ليبيا مناصفة في مصرف الخليج الأول الليبي.

وتهدف الشراكة الأجنبية في القطاع المصرفي الليبي بالأساس إلى نقل المعرفة واستخدامها في دعم وتطوير الخدمات المصرفية وتعزيز القدرات التنافسية للمصارف المحلية وتستحوذ كافة المصارف المذكورة أعلاه على النسبة الكبرى من السوق المصرفي، أما باقي المصارف فهي مملوكة للقطاع الخاص (مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي 2014).

ويوضح الجدول رقم (27) الآتي المصارف التجارية في ليبيا وهيكل الملكية.

جدول رقم (27) المصارف التجارية العاملة في ليبيا وتاريخ التأسيس وهيكل الملكية

المصرف	تاريخ التأسيس	مساهمة القطاع العام	مساهمة القطاع الخاص	مساهمة الشركاء الاستراتيجيين
مصرف الصحاري	1964	%59	%22	مصرف بي إن بي باربا (فرنسا)، %19
مصرف الجمهورية	1969	%86.6	%13.37	0
المصرف التجاري الوطني	1970	%85	15	0
مصرف الوحدة	1970	%54	%27	المصرف العربي (الأردن)، %19
مصرف التجارة والتنمية	1995	%17	%34	المصرف الوطني القطري، %49
مصرف شمال إفريقيا	2006	%82	%18	0
مصرف الأمان	2003	0	%60	اسبيريتو سانتو (البرتغال)، %40
مصرف الإجماع العربي	2004	0	%100	0
مصرف الوفاء	2004	%0.65	%99.35	0
مصرف الواحة	2006	%100	0	0
مصرف المتوسط	2006	0	%100	0
مصرف التجاري العربي	2007	0	%100	0
مصرف السراي	2007	0	%100	0

تطورات النقود والمصارف والسياسة النقدية في ليبيا

المصرف	تاريخ التأسيس	مساهمة القطاع العام	مساهمة القطاع الخاص	مساهمة الشركاء الاستراتيجيين
مصرف المتحد	2007	%3	%57	مصرف الأهلي المتحد (البحرين)، %40
مصرف الخليج الأول الليبي	2008	%50	0	الإمارات، %50
مصرف النوران	2010	%50	0	القطري، %50
وحدة الدينار الليبي *	2012	-	-	-
المصرف الإسلامي الليبي **	2017	-	-	-

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي (2016) إدارة البحوث والإحصاء.
- تطور-المؤشرات-المالية-الربع-الثاني-2016.pdf (cbl.gov.ly)
- تتبع المصرف الليبي الخارجي.
- (www.lib.com.ly).

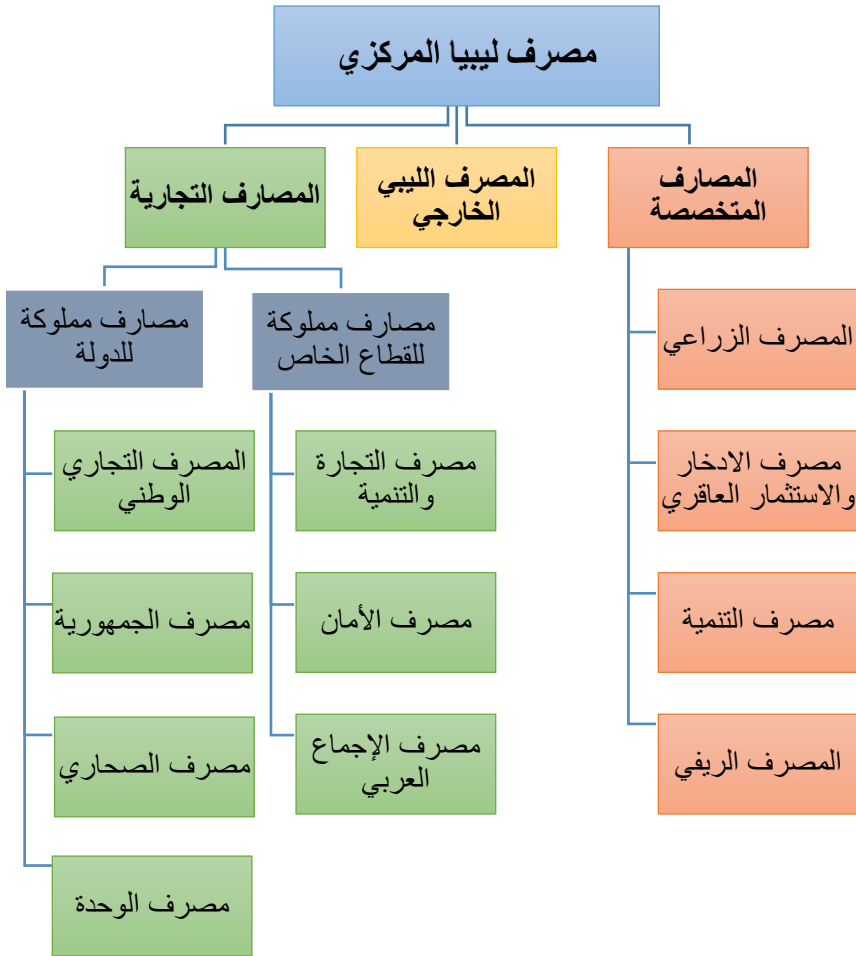
إضافة إلى المصارف التجارية توجد أربع مصارف متخصصة وهي عبارة عن مؤسسات اقراض متخصصة في تمويل قطاعات تنموية محددة، ولا تشكل الودائع مصدرراً رئيسياً من ودائعها. وهي كما موضح بالجدول رقم (28) التالي: المصرف الزراعي، ومصرف التنمية، ومصرف الادخار والاستثمار العقاري، والمصرف الريفي.

جدول رقم (28) المصارف المتخصصة في ليبيا

المصرف	الاختصاص	تاريخ التأسيس
المصرف الزراعي	تمويل النشاطات الزراعية	1957
مصرف التنمية	تمويل مشروعات التنمية	1981
مصرف الادخار والاستثمار العقاري	تمويل الوحدات السكنية والمشروعات العقارية	1981
المصرف الريفي	تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	2003

المصدر: - يونس، أحمد محمد خليل. (2022). قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي. رسالة ماجستير. جامعة عمر المختار. ليبيا.

ويبين الشكل رقم (18) التالي هيكل القطاع المصرفي في ليبيا:



شكل رقم (18) هيكل القطاع المصرفي في ليبيا

المصدر: EL-Brassi, et al., (2017). Libya's transformation to an Islamic financial system: issues and challenges. International Review Management and Business Research. Vol.6. Issue.3

فروع ووكالات المصارف التجارية في ليبيا

شهدت المصارف التجارية في ليبيا تطوراً كبيراً من حيث عددها وعملياتها المصرفية، فلقد ارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة من ثمانية فروع لمصارف أجنبية سنة 1952م إلى ما يزيد على 160 فرعاً لخمسة مصارف تجارية ليبية صرفه عام 1990 (الحاسية، 1995). بما في ذلك وحدة الدينار الليبي التابعة للمصرف الليبي الخارجي، وارتفعت إلى 16 مصرفاً تجارياً عام 2013 بعدد فروع ووكالات وصلت إلى 515 فرعاً ووكالة وبعدها عاملين بالقطاع المصرفي وصل إلى 18878 موظف في نهاية العام 2013 (مصرف ليبيا، 2014) إلى أن تطورت إلى 18 مصرفاً حتى العام 2020 بعدد فروع ووكالات مصرفية بلغت 553 فرعاً ووكالة وعدد عاملين بلغ 19565 موظف عام 2020 (مصرف ليبيا المركزي، 2021). والجدول الآتي رقم (29) والشكل رقم (19) يوضحان عدد الفروع والوكالات المصرفية وعدد العاملين بالقطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2012-2020.

جدول رقم (29) تطور عدد الفروع والوكالات المصرفية والعاملين بها

السنة	عدد الفروع والوكالات	عدد العاملين بالقطاع المصرفي
2012	498	17575
2013	515	18878
2014	516	19183
2015	516	19214
2016	521	19255
2017	522	19324
2018	527	19263
2019	543	19387
2020	553	19565

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي 2021



شكل رقم (19) تطور عدد الفروع والوكالات المصرفية والعاملين بها خلال الفترة 2012-2020

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي 2021

إضافة إلى المصارف التجارية المحلية والمصارف متخصصة، يوجد صندوق ضمان الودائع، وثمانية عشر مكتب تمثيل لمصارف عربية وأجنبية (تقرير الاستقرار المالي، 2017). كما موضح بالجدول رقم (30) التالي:

الجدول رقم (30): مكاتب تمثيل المصارف الاجنبية العاملة في ليبيا

تاريخ افتتاح المكتب	تاريخ موافقة مصرف ليبيا	مكتب تمثيل
1988/8/16	1988/8/16	المؤسسة العربية المصرفية / البحرين
1994/4/25	1994/4/25	المصرف العربي للاستثمار والتجارة / آرييفت
1998/8/15	1998/6/18	بنك الإسكان الأردني
1998/9/1	1998/4/18	البنك التجاري العربي البريطاني (BACB)
1998/10/1	1997/6/30	بنك الاستثمار العربي الأردني

تطورات النقود والمصارف والسياسة النقدية في ليبيا

تاريخ افتتاح المكتب	تاريخ موافقة مصرف ليبيا	مكتب تمثيل
2000/6/13	1999/8/26	المصرف العربي الإيطالي / يوباي
2002/1/24	2000/8/27	بنك فاليتا المالطي
2002/10/30	1999/12/28	بنك قناة السويس
2005/7/21	2005/2/20	بنك باواق النمساوي (BAWAG)
2006/2/15	2005/12/12	بنك كاليفورنيا للتمويل والاستثمار
2006/4/20	2005/10/22	بنك تونس العالمي
2006/6/1	2005/10/22	بنك بيرايوس / مصر
2007/4/19	2004/10/31	بنك قطر الوطني
2007/6/10	2006/9/14	بنك (HSBC)
2007/9/12	2006/9/14	بنك تونس العربي الدولي (BIAT)
2008/1/1	2007/30/4	مصرف فرنسبنك اللبناني
2008/30/5	2007/17/6	المصرف التجاري وفابنك المغربي
2009/22/2	2008/11/5	بنك أبو ظبي الوطني
2009/3/6	2008/13/8	كوميرز بنك الألماني
2010/10/6	2009/22/4	مكتب تمثيل بنك UNI CREDIT
2011/31/1	2010/15/7	مجموعة البركة المصرفية (البحرين)

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي 2012

التركز المصرفي

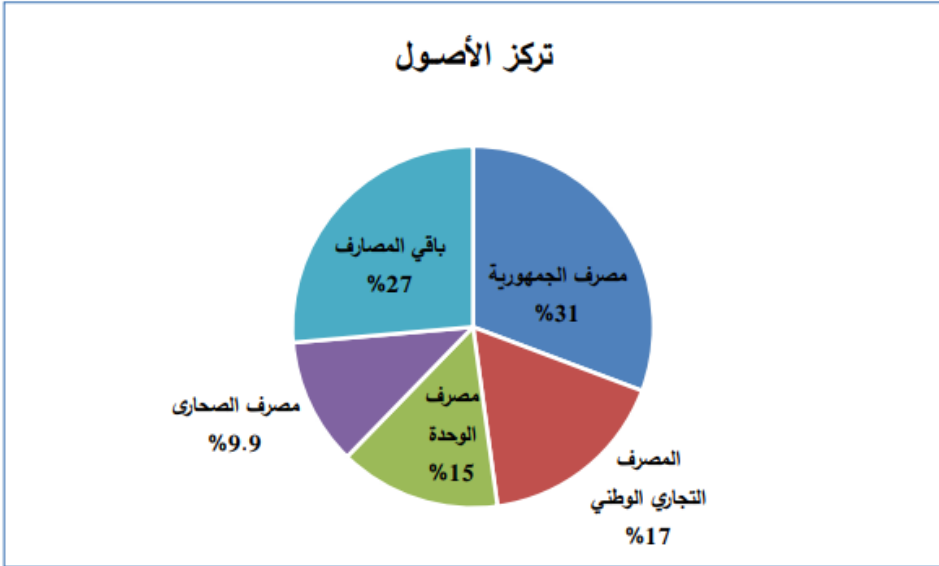
تعني درجة التركيز المصرفي أن عدداً قليلاً من المصارف التجارية يستأثر بالنسبة الأكبر من النشاط المصرفي، سواء من حيث الأصول أو الودائع أو الائتمان أو من حيث حجم حقوق الملكية، حيث شكلت أصول المصارف التجارية الأربعة الكبرى (الجمهورية، التجاري الوطني، الوحدة، الصحاري) من أصل 18 مصرفاً ما نسبته 72.8% من إجمالي أصول القطاع المصرفي في نهاية عام 2020، شكل مصرف الجمهورية وحده ما نسبته 31.2% من إجمالي أصول القطاع المصرفي.

يليه المصرف التجاري الوطني بنسبة 17%، ومصرف الوحدة بنسبة 15%، ومصرف الصحاري 9.9%، وباقي المصارف 27% من إجمالي أصول القطاع المصرفي، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (31) والشكل رقم (20) التاليين:

جدول رقم (31) التركيز المصرفي للفترة (2012-2021) حسب الأصول

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	المصارف
31.2	31.9	32.7	33.6	33.8	34.9	33.1	33.0	37.9	أكبر مصرف
63.1	64.6	65.8	66.9	67.9	67.6	62.1	63.7	71.0	أكبر ثلاثة مصارف
82.7	84.2	84.3	85.0	86.7	87.7	79.2	81.3	89.0	أكبر خمسة مصارف

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية 2021.



شكل رقم (20) تركيز الأصول بالقطاع المصرفي الليبي (2012-2020)

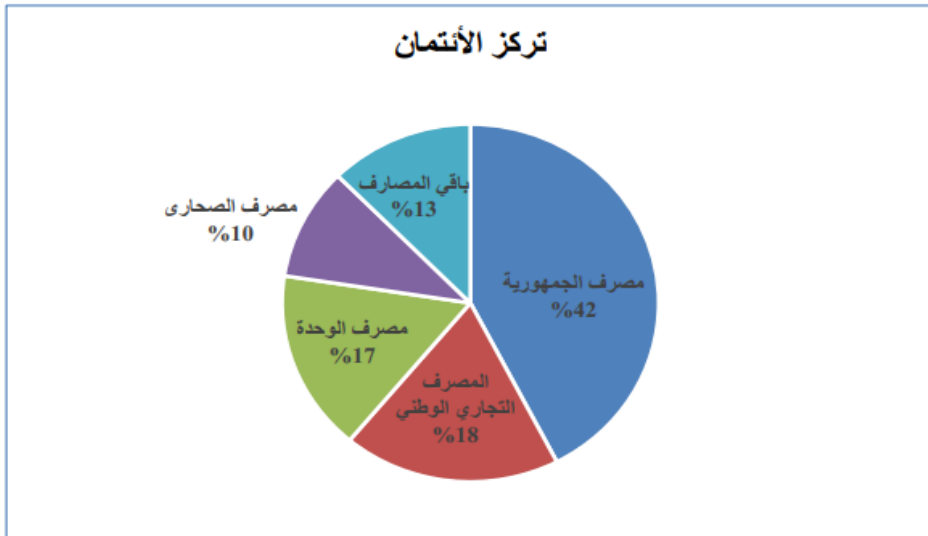
تطورات النقود والمصارف والسياسة النقدية في ليبيا

كذلك شكل ائتمان المصارف الأربعة الكبرى ما نسبته 88% من إجمالي ائتمان القطاع المصرفي في عام 2020، تحصل مصرف الجمهورية على النسبة الأكبر 42%، ومصرف التجاري الوطني 18%، ومصرف الوحدة 17%، بينما مصرف الصحاري 10%، وباقي المصارف 13% من إجمالي ائتمان القطاع المصرفي، ويمكن تبين ذلك من خلال الجدول رقم (32) الشكل رقم (22) التالي:

جدول رقم (32) التركيز المصرفي للفترة (2012-2021) حسب الائتمان

المصارف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
أكبر مصرف	41.9	44.8	43.5	44.8	44.3	44.5	43.6	40.7	42.6
أكبر ثلاثة مصارف	77.0	76.7	79.1	79.4	78.5	77.7	77.7	75.8	78.3
أكبر خمسة مصارف	91.0	90.2	91.1	91.4	91.3	91.2	91.5	91.4	91.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية 2021.



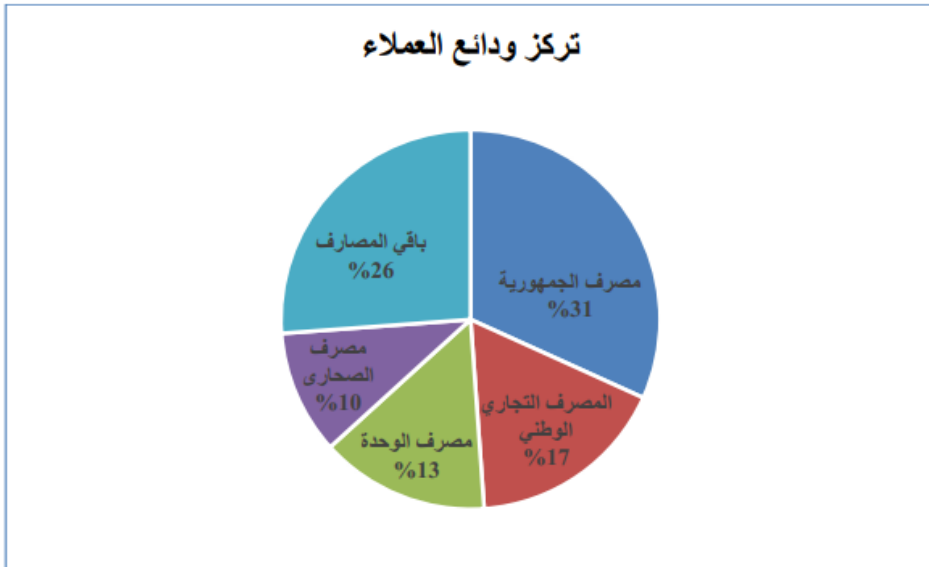
شكل رقم (21) تركيز الائتمان بالقطاع المصرفي الليبي (2012-2020)

ويوضح الجدول رقم (33) والشكل رقم (22) استحواذ مصرف الجمهورية على نسبة 31% من ودائع العملاء يليه مصرف التجاري الوطني 17% ثم مصرف الوحدة 13% ومصرف الصحاري 10% من ودائع العملاء.

جدول رقم (33) التركيز المصرفي للفترة (2012-2021) حسب ودائع العملاء

المصارف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
أكبر مصرف	40.9	33.8	33.1	34.8	34.0	33.6	31.9	32.3	31.8
أكبر ثلاثة مصارف	71.5	62.7	61.3	66.5	67.2	66.5	65.2	64.4	62.9
أكبر خمسة مصارف	90.1	80.9	78.6	87.8	87.5	85.7	85.4	85.7	83.7

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية 2021.



شكل رقم (22) تركيز ودائع العملاء بالقطاع المصرفي الليبي (2012-2020)

يلاحظ من الأشكال السابقة، استحواذ مصارف قليلة على حصة كبيرة من السوق المصرفي الليبي في حين أن معظم المصارف الأخرى حصتها متدنية للغاية، وهذا يوضح أن السوق المصرفي الليبي يعاني من تركيز مرتفع يحول دون تحقيق المنافسة العادلة بين المصارف المتواجدة به، كذلك يؤثر على الكفاءة المصرفية بسبب احتكار هذه المصارف على النسبة الأكبر من حصة السوق المصرفي، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات المصرفية وتدني مستوى وجودة الخدمة، وارتفاع درجة التركيز هذه تدل على سيطرة المصارف العامة على القطاع المصرفي وضعف القطاع المصرفي الخاص المحلي والأجنبي (مصرف ليبيا المركزي، 2020).

الكثافة المصرفية

يمكن حساب الكثافة المصرفية بناء على نموذج Cameron الذي ينص على عرف دولي أن لكل 10000 شخص فرع واحد، ويتم قياس الكثافة المصرفية ببساطة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{الكثافة المصرفية} = \text{عدد السكان} / \text{عدد الفروع}$$

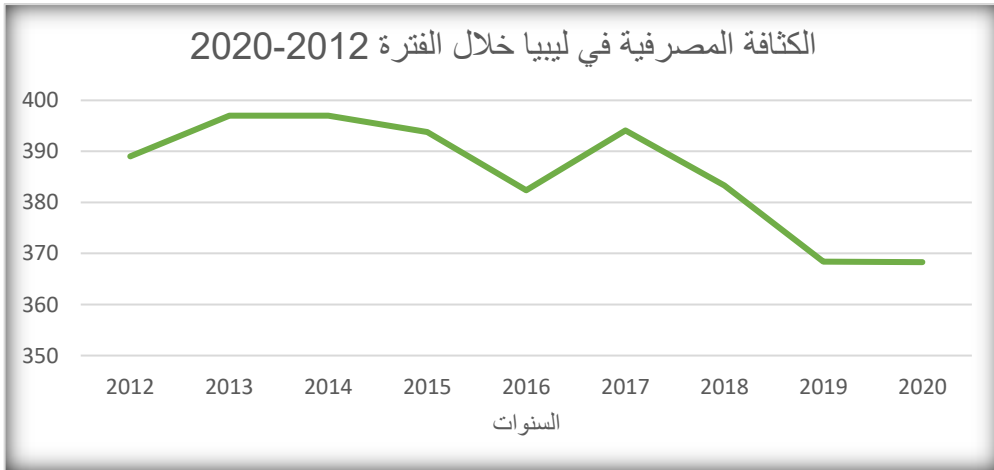
فإذا كانت الكثافة المصرفية تساوي واحد فإن التوزيع يكون مثالي، وإذا كانت تساوي أقل من واحد يكون هناك انحراف سلبي بمعنى انتشار المصارف حسب هذا النموذج غير كافي، وبالتالي فإن الخدمات المصرفية لا تصل إلى فئة معينة من السكان ممن هم في حاجة إلى هذه الخدمات، أما إذا كانت أكبر من الواحد فهناك انحراف موجب بمعنى هناك انتشار كبير للمصارف وهذا الانتشار لا يشكل عبئاً كبيراً على المصارف (مصرف ليبيا المركزي، 2017).

عند استخدام نموذج كاميرون لقياس الكثافة المصرفية في ليبيا يتبين لنا من خلال الشكل (4.6) أن الكثافة المصرفية كانت أعلى قيمة لها 13.100 ألف نسمة عام 2008 وعام 2018 وأقل قيمة لها كانت 12.100 ألف نسمة عام 2012 لكل فرع ووكالة، ويلاحظ أن قيمة الكثافة المصرفية في ليبيا أكبر من المعدل العالمي لكاميرون وهو لكل 10000 شخص فرع واحد، وهذا يدل على انخفاض جودة الخدمات المالية وتراجع كفاءة الفروع والوكالات في تلبية احتياجات العملاء في أسرع وقت ممكن (خليل، 2021).

جدول رقم (34) الكثافة المصرفية في ليبيا خلال الفترة 2012-2020

السنة	لكل مصرف	لكل فرع ووكالة
2012	389.0	12.1
2013	397.0	12.2
2014	397.0	12.2
2015	393.8	12.2
2016	382.4	12.5
2017	394.1	12.8
2018	383.3	13.1
2019	368.4	12.9
2020	368.3	12.8

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي 2021



رقم (23) الكثافة المصرفية في القطاع المصرفي الليبي 2012-2020

المصدر: - من عمل الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (34)

أصول وخصوم الميزانية في القطاع المصرفي

أولويات ترتيب بنود الميزانية المصرفية:

ترتب بنود الميزانية في المصارف وفق أسلوب عكسي لميزانية المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري؛ حيث يتم إعداد وترتيب العناصر بداخلها تبعاً للأهمية النسبية فتبدأ بأكثر العناصر أهمية يليها العناصر المهمة فالأقل أهمية وهكذا.

وعلى ذلك تبدأ الأصول بعنصر النقدية باعتباره أكثر العناصر خطورة؛ لأن عدم توافر الحجم الملائم في السيولة قد يؤدي إلى انهيار المصرف لو أشيع مثلاً عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين، وتبدأ الخصوم بعنصر الودائع التي تعتبر بمثابة التزامات على المصرف؛ كما إن زيادة وتطور حجمها يعتبر مؤشراً رئيساً على نجاح أو فشل المصرف ومدى ثقة المجتمع فيه.

يمكن توضيح ترتيب أصول وخصوم الميزانية من الأعلى إلى الأسفل في المصارف والمؤسسات الأخرى كما يبين الجدول رقم (35) التالي (غربي، 2018):

جدول رقم (35) نظام ترتيب بنود الميزانية في المصارف والمؤسسات التجارية والصناعية

Passif=Ressources=Liabilities		Actif=Uses=Assets		الجانب
الخصوم=المطلوبات=المصادر		الأصول=الموجودات=الاستخدامات		
المؤسسات	المصارف	المؤسسات	المصارف	الحالة
1-لا توجد	1-الودائع	1-أصول ثابتة	1-أصول نقدية	عناصر الميزانية الرئيسية
2-حقوق الملكية	2-الإلتزامات	أصول متداولة	2-أصول متداولة	
3-الإلتزامات	3-حقوق الملكية	3-أصول نقدية	3-أصول ثابتة	
لا توجد	حسابات نظامية	لا توجد	حسابات نظامية	خارج الميزانية
درجة الاستحقاق المتزايدة	درجة الاستحقاق المتناقصة	درجة السيولة المتزايدة	درجة السيولة المتناقصة	الترتيب

المصدر: - غربي، 2018. الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي ص 70.

أهداف إدارة الأصول والخصوم المصرفية:

تهدف إدارة الأصول في المصارف إلى التعامل مع خطرين هما: خطر السوق المتمثل في اختيار العملاء، وخطر السيولة المتمثل في مقابلة طلبات السحب. ويتم مواجهة ذلك بما يلي:

- تحقيق أكبر قدر من الأرباح بالبحث عن فرص الاستثمار والعملاء الموثوق فيهم.
- تقليل المخاطر إلى أقل حد ممكن عن طريق المعلومات والرقابة والضمانات وتنويع الاستثمارات.
- تأمين مستوى معين من السيولة لمواجهة طلبات السحب.

وتهدف إدارة الخصوم إلى تحقيق زيادة في الموارد المالية للمصارف، وتمكنها من الاستجابة إلى المزيد من طلبات التمويل، ولما كانت قدرة المصارف على زيادة الودائع محدودة؛ فإن النجاح في إدارة الخصوم يرتبط بالقدرة على تنمية مصادر بديلة للأموال.

فيما قبل سنة 1960 كان التركيز على إدارة الأصول في المصارف من خلال اهتمامها بطبيعة تكوين جانب الأصول فقط، أما الخصوم فكانت متغيراً خارجياً عن سيطرة المصرف وإدارته من خلال اعتمادها على الودائع الجارية التي تصل إلى أكثر من 60% منها؛ ولكن منذ الستينيات من القرن العشرين الماضي لجأت المصارف إلى تغيير هيكل الخصوم نتيجة مخاطر السيولة والسحب المفاجئ وأسعار الفائدة؛ وذلك باستخدام شهادات الاستثمار القابلة للتداول ذات الآجال وتنويع الودائع حسب الآجال من ودائع بإخطار إلى ادخارية إلى آجلة، بالإضافة إلى الاقتراض من المصارف الأخرى (غربي، 2018، ص:71).

النظريات المصرفية في إدارة أصول وخصوم ميزانية المصارف:

توجد في الفكر المصرفي أربع نظريات لإدارة أصول وخصوم ميزانية المصارف وهي:

أولاً: نظرية القروض التجارية Commercial Loan Theory

تعد نظرية القروض التجارية أول نظرية ظهرت لتفسير سلوك المصارف التجارية من حيث التطور التاريخي، متأثرة بالتقاليد الأنجلوساكسونية وبأفكار آدم سميث في كتابه ثروة الأمم وجاءت فكرة هذه النظرية بسبب انشغال المصارف التجارية بتجسيد السمات الثلاثة: "الربحية والسيولة والأمان (بوحوص، 2019).

فرضيات نظرية القروض التجارية:

تتضمن النظرية مجموعة من الفرضيات أهمها (بوحوص، 2019):

- إن توفير السيولة مطلب أساسي لضمان تسديد أموال المودعين.
- إن تحقيق الأرباح شرط أساسي لمواصلة المصرف التجاري لنشاطاته وتوسيعها مستقبلاً.
- إن موارد المصرف التجارية في معظمها ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت.
- إن القروض التجارية يجب أن تقتصر - في قروضها على المدة القصيرة الأجل.
- إن الاقتراض طويل الأجل يضاعف من احتمال تعرض المصرف للأخطار.

مضمون نظرية القروض التجارية: تتضمن نظرية القروض التجارية ما يلي:

الاعتماد على قروض تسدد نفسها: أي أنها قروض موجهة إلى السلع الحقيقية، بما يضمن استردادها مثل المحاصيل الزراعية التي تتحول قبل تاريخ الاستحقاق إلى نقود تستخدم في سداد القرض وبالتالي فالمصارف التجارية تقتصر

على المدة القصيرة وبالتالي يرى أصحاب هذه النظرية أن المصارف يجب أن تقتصر في قروضها على "المدة القصيرة" للمحافظة على السيولة ؛ لأن الموارد المالية للمصارف هي من النوع الذي يُستحق عند الطلب أو خلال فترة قصيرة، والتعامل بالأوراق التجارية لأن القروض توجه لتمويل سلع حقيقية، فهي تفود على فكرة أن القرض لا بد أن يتضمن إمكانية السداد في المدة المقررة؛ حيث تتحول القروض إلى نقدية قبل تاريخ الاستحقاق كما يتوقع أن تكفي حصيلة بيع تلك المنتجات لسداد قيمة القروض والفوائد.

وعليه فإن أصول المصرف التجاري حسب نظرية القروض التجارية يجب أن تقتصر على بنود معينة هي مجال عمله تتمثل في الأوراق التجارية المخصومة وسندات الخزنة العامة والقروض التجارية والموسمية لتحقيق السيولة والربحية والأمان (بوحوص، 2019).

الانتقادات الموجهة لنظرية القروض التجارية:

تتلخص هذه الانتقادات فيما يلي:

- لم يعد مفهوم السيولة محصوراً في الأوراق التجارية قصيرة الأجل. إنما لا تختلف الأوراق المالية طويلة الأجل عن الأوراق التجارية من هذه الناحية إذا ما توفرت الأسواق المالية.
- إن وجود رقابة حكومية ومصارف مركزية تعمل على سلامة قرارات وإجراءات الإقراض، تزيل أسباب اقتصار المصارف على القروض التي تسدد نفسها - وكان هذا مقبولاً في القرون الماضية.
- إن النظرية تخلط بين السيولة للمصرف الواحد والسيولة بالنسبة للنظام المصرفي ككل. فإن السيولة تتوقف على مدى استعداد المصرف المركزي لأداء مهمة المقرض الأخير.

- إن توجيه القروض التجارية إلى سلع ملموسة لا يمثل حماية أكيدة للمصرف. باعتبار ان السلع لا تصرف لأسباب مختلفة الشئ. الذي يؤدي بالمصرف الى صعوبة استرجاع مستحقاته.
- إن اقضاء المستهلكين من الحصول على قروض يتجاهل حقيقة كونهم وراء شراء السلع الحقيقية وبالتالي حرمانهم من قروض يعني تعثر المنتجين امام مستحقات المصارف.

ثانياً نظرية التبدل (إمكانية التحويل) Shift ability theory

لما كانت نظرية "القروض التجارية" عرضة للعديد من الانتقادات نتيجة لكون "هذه الأفكار لم تكن تتفق مع التطور والثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي، لذلك ظهرت نظرية "القروض التجارية" في صورة جديدة أطلق عليها "نظرية التبدل" (بوحوص، 2019).

تهتم هذه النظرية بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول؛ حيث لا تريد أن تقتصر عمليات المصارف على القروض قصيرة الأجل؛ بل يجب تدعيم محفظة أوراقها المالية؛ لأن السيولة تعتمد في الأساس على مدى إمكانية تحويل (بيع) جزء من الأوراق المالية إلى نقدية بسرعة ودون خسارة في قيمتها، وهذه المرونة في التحويل والتبدل تتوقف على تنوع حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها المصرف (غربي، 2018).

فرضيات نظرية التبدل:

نفس فرضيات نظرية القروض التجارية الخمسة بإضافة الفرضية السادسة المتمثلة في: مركز المصرف التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبدل والقدرة على بيع الأوراق (بوحوص، 2019).

الانتقادات الموجهة لنظرية التبديل: هناك انتقادات عديدة أهمها:

- عندما تشجع هذه النظرية التعامل بالأوراق القصيرة الأجل فهذا قد لا يخدم غرض السيولة - حالة الأزمات - فلما تتعرض المصارف لعمليات سحب مكثفة فلن يستطيع أي منها بيع ما يمتلكه من أوراق مالية قصيرة الأجل. لكون جميع المصارف تعرض ما تمتلكه منها للبيع.
- إن وجود قدر ضئيل من الأوراق المالية قصيرة الأجل لدى المصرف التجاري لا يكفي لمواجهة كل المسحوبات غير المتوقعة من الودائع والطلب على القروض غير المتوقع.

ثالثاً: نظرية الدخل المتوقع:

تعتمد إدارة المصرف في تخطيطها للسيولة - على وفق هذه النظرية - على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل. وهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة (كل شهر أو كل شهرين...) الأمر الذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية، وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية، وإمكانية توقعها (ارشيد وجودة، 1999م).

فرضيات نظرية الدخل المتوقع:

نفس فرضيات نظرية التبديل بإضافة الفرضية السابعة المتمثلة في أن منح القرض يتوقف على دراسة المصرف لمدى جدية المشروع ومقدار الدخل المتوقع (بوحوص، 2019).

رابعاً: نظرية إدارة الخصوم (المطلوبات):

تركز هذه النظرية على جانب الخصوم (المطلوبات)، وتؤكد على أن المصارف التجارية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب الخصوم (المطلوبات)، كما هو الحال في جانب الأصول (الموجودات)، وذلك من خلال

استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها: شهادات الإيداع التي يمكن تداولها، وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء. وعادة ما تكون القيمة الإسمية لتلك الشهادات كبيرة، وإنّ معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون تدخل من الزبون (Raulett, 1977)

وهناك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها، وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف والذبون يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق، ولا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع، كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد. وعادة ما تكون قيمتها الإسمية أقل من القيمة الإسمية للشهادات القابلة للتداول كما وتوجد أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول (الصائغ وأبو حمد، 2013م)، وودائع سوق النقد. وجميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة المصرف من الموارد المالية، أي من سيولته النقدية، إضافة إلى أنّها تعمل على زيادة أرباح المصرف (شويات والعاني، 2017).

مصرف ليبيا المركزي

تعريف وأهمية المصرف المركزي:

اختلفت تسمية وتعريف المصارف المركزية تبعاً لاختلاف المفهوم حول أهمية ووظائف تلك المصارف، فقد أطلق على المصارف المركزية أسماء مختلفة في دول العالم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية أطلقت تسمية (نظام الاحتياط الفدرالي)، وفي الهند أطلق عليه تسمية (البنك الاحتياطي)، في حين في فرنسا أطلق عليه تسمية (بنك فرنسا)، وفي بعض الدول جاء تحت تسمية (مؤسسة النقد). وعلى الرغم من اختلاف التسميات إلا أن الاسم الغالب في معظم دول العالم هو "البنك المركزي".

قدم بعض الاقتصاديين تعريفات مختلفة للمصارف المركزية، ترتبط تلك التعاريف مع الوظائف التي تقوم بها المصارف المركزية ومن أهم التعريفات:

عرفت فيرا سميث (Vera Smith) المصارف المركزية بأنها " هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على اصدار النقد " أكدت فيرا سميث في تعريفها على وظيفة اصدار النقد.

أما شاو (W.Shaw) فقد ركز على وظيفة المصرف المركزي في كيفية التحكم في حجم الائتمان وتنظيمه بتعريفه " هو البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه".

وعرفه (A.Day) بأنه "الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي " ويلاحظ بأن داي اهتم بالسياسة النقدية باعتبارها من أهم وظائف المصرف المركزي.

وجاء تعريف سامويلسون (Samualson) للمصرف المركزي بأنه "البنك المركزي هو بنك البنوك ووظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود " (السامرائي والدوري،1999).

تعريف مصرف ليبيا المركزي

حسب ما جاء في المادتين الأولى والثانية من قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005م فإن:

مصرف ليبيا المركزي مؤسسة مستقلة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، يتبع السلطة التشريعية، ويباشر وظائفه، ويؤدي أغراضه، المنصوص عليها في القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف، المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012م في إطار السياسة العامة للدولة.

أهداف ووظائف مصرف ليبيا المركزي:

إنَّ مصرف ليبيا المركزي مؤسسة مالية مُستقلة ومملوكة بالكامل للدولة الليبية، ويُمثِّل السلطة النقدية بها وقد حدد قانون إنشاء المصرف المركزي والقوانين اللاحقة له والتي كان آخرها قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 م

أهداف المصرف المركزي وهي المحافظة على الاستقرار النقدي والعمل على تحقيق النمو في الاقتصاد الوطني في إطار السياسة العامة للدولة.

ويتولى مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي تصريف أمور المصرف ووضع اللوائح الداخلية المتعلقة بعملياته وبالشؤون الإدارية والمالية، ويتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيساً ونائب المحافظ نائباً للرئيس، وعدد خمسة أعضاء آخرين، ويُعتبر المحافظ هو الرئيس التنفيذي للمصرف وهو الذي يتولى إدارته وتصريف شؤنه العادية بإشراف مجلس الإدارة.

وتعد مدينة طرابلس مقر الإدارة العامة لمصرف ليبيا المركزي، ويقوم المصرف بتقديم خدماته للمصارف التجارية وفروعها في جميع أنحاء الدولة من خلال فروعه في كل من بنغازي سرت، وسبها، وأقسام الإصدار في مدينة غريان، والبيضاء.

وقد بدأ مصرف ليبيا المركزي نشاطه في الأول من شهر ابريل عام 1956م، وحل بذلك محل لجنة النقد الليبية التي أنشئت في عام 1951م، وقد كانت من بين ووظائفه المحافظة على تغطية العملة المُصدرة بأصول إستراتيجيه، ولم يكن له في بداية نشاطه أي دور في مراقبة عرض النقود أو الائتمان المصرفي أو في الرقابة على المصارف، وبمرور الوقت اتسعت صلاحيات مصرف ليبيا المركزي لتشمل المهام التالية:

- تنظيم وإصدار العملة الورقية والمعدنية.
- المحافظة على استقرار النقد الليبي في الداخل والخارج.
- إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية.
- تنظيم الائتمان المصرفي من حيث الحجم والنوع والسعر بما يكفل مواجهة الحاجات الحقيقية للنمو الاقتصادي والاستقرار النقدي.
- اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الاضطرابات الاقتصادية أو المالية دولية كانت أو محلية.

- العمل كمصرف للمصارف التجارية.
- مراقبة المصارف التجارية والتأكد من سلامة أوضاعها المالية ومراقبة كفاءة أدائها وضمن حقوق زبائنها.
- العمل كمصرف ووكيل مالي للدولة ومؤسساتها العامة.
- تقديم المشورة للدولة فيما يتعلق برسم وتقييم السياسة الاقتصادية والمالية.
- مراقبة الصرف الأجنبي.
- مراقبة المصارف التجارية والتأكد من سلامة أوضاعها المالية ومراقبة كفاءة أدائها وضمن حقوق زبائنها.
- العمل كمصرف ووكيل مالي للدولة ومؤسساتها العامة.
- تقديم المشورة للدولة فيما يتعلق برسم وتقييم السياسة الاقتصادية والمالية.
- مراقبة الصرف الأجنبي.
- القيام بالمهام أو العمليات التي عادة ما يقوم بها أي مصرف مركزي آخر، وما قد يُسند إليه من مهام بموجب قانون المصارف أو أي اتفاقيات دولية تكون الدولة طرفاً فيها.
- إصدار وإدارة القروض التي تعقدها الدولة.

وظائف مصرف ليبيا المركزي

أولاً: إصدار وتنظيم العملة

إنَّ وحدة العملة الوطنية هي الدينار الليبي وينقسم إلى ألف درهم، وهو مرتبط مع سلة وحدة حقوق السحب الخاصة منذ 18/03/1986م بسعر ثابت وقد تم تعديله في 14/06/2003 مُساوياً (0.5175) وحدة حقوق سحب الخاصة لكل دينار ليبي واحد، ثم أُجري عليه تعديل آخر في الثالث من يناير

2021 بتخفيض قيمة الدينار الليبي عند 4.48 دينار للدولار الواحد أي ما يعادل (0.1555) وحدة سحب خاصة.

ويقوم المصرف بنشر أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية وفقاً لتغير تلك العملات مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة وهو الجهة المُخولة قانوناً بإصدار العملة الوطنية (الورقية والمعدنية) وعادة ما تُغطي العملة المُصدرة للتداول بالذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل.

نوه هنا أنه تم تناول غطاء العملة المصدرة بشيء من التفصيل في الفصل الثاني من هذا الكتاب، أما أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية سيتم تناولها بالتفصيل في الفصل الرابع مع التركيز على سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار.

ثانياً: إدارة الاحتياطيات ومراقبة الصرف الأجنبي

يقوم المصرف بإدارة احتياطيات ليبيا من الذهب والعملات الأجنبية، وباختيار الأدوات الاستثمارية المناسبة والقيمة التي يتم استثمارها من كل عملة، آخذاً في الاعتبار التطورات في أسعار الصرف وفي الأسواق المالية بما يضمن سلامة وربحية هذه الاستثمارات، ويسمح للمصارف التجارية بالاحتفاظ بأصول أجنبية وفقاً للتعليمات التي يصدرها من وقت لآخر، كما قام مصرف ليبيا المركزي بتخفيف الرقابة على الصرف الأجنبي وتحرير الحساب الجاري بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار.

ثالثاً: مصرف الدولة

يعتبر مصرف ليبيا المركزي الوكيل المالي للدولة حيث يحتفظ بحسابات وإيرادات ومصرفات المالية العامة، ويقوم بصرف وتحويل وتحصيل الأموال محلياً وخارجياً، وكذلك إدارة عمليات خطابات الاعتماد نيابة عن زبائنه وتقديم مختلف خدماته المصرفية إلى الوحدات الإدارية العامة.

رابعاً: مصرف المصارف

يحتفظ مصرف ليبيا المركزي بالاحتياطي النقدي الإلزامي المطلوب من المصارف التجارية كنسبة من ودائع زبائنها بالإضافة الى أنه يقبل ودائع زمنية من هذه المصارف مقابل فوائد، ويعتبر المصرف المركزي الملجأ الأخير للمصارف التجارية حيث يستطيع منحها قروض غير اعتيادية في مواجهة أية ظروف استثنائية تُهدد الاستقرار النقدي والمصرفي في ليبيا.

خامساً: مراقبة وتنظيم النشاط المصرفي

يقوم المصرف المركزي بفحص وتحليل المراكز المالية للمصارف التجارية والتأكد من إنها تحتفظ بالنسب المطلوبة المتعلقة بالاحتياطي النقدي الإلزامي والسيولة القانونية، كما يُراقب تنفيذ المصارف التجارية للسياسات الائتمانية والمصرفية التي يرسمها، وتقديم خدماته الى المصارف التجارية في مجال مقاصة الصكوك وفي مجال مركزية مخاطر الائتمان.

ويقوم موظفو مصرف ليبيا المركزي بالتفتيش على المصارف التجارية وفروعها وفحص دفاترها وسجلاتها للتأكد من سلامة أوضاعها المالية ودقة البيانات المُحالة إليه، ومدى ملائمة خدماتها المصرفية، وملاءة وكفاية رأس المال.

سادساً: دور المصرف المركزي في التنمية الاقتصادية

إن مصرف ليبيا المركزي له دور مباشر وفعال في التنمية الاقتصادية بالدولة وذلك من خلال مساعدة المؤسسات المالية في استقطاب وتوجيه المُدخرات نحو تمويل المشروعات والوحدات الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة، كما يساهم في تعزيز الوضع المالي للدولة من خلال إدارة احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية، ويلعب دوراً غير مباشر في التنمية الاقتصادية بما يُجسده من تأثير في نشاط المصارف التجارية وخاصة من خلال التحكم في الكتلة النقدية، وإقرار سياسة نقدية قادرة على تعزيز الثقة المحلية والخارجية في قوة واستقرار العملة الليبية وفي الاقتصاد عموماً، وكذلك من خلال تشجيع الادخار المحلي من قبل الأفراد والجهات الاعتبارية وتوجيهه للاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

أي أن مصرف ليبيا المركزي يقوم بناء على المادة الخامسة من قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته بالوظائف الآتية:

1. إصدار النقد الليبي، والمحافظة على استقراره في الداخل والخارج.
 2. إدارة احتياطياته واحتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي.
 3. تنظيم السياسة النقدية، والإشراف على عمليات تحويل العملة، داخل ليبيا وخارجها.
 4. تنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية، والإشراف على تنفيذها، في ظل السياسة العامة للدولة.
 5. تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في استقرار المستوى العام للأسعار، وسلامة النظام المصرفي.
 6. إدارة السيولة النقدية في الاقتصاد الوطني.
 7. تنظيم سوق الصرف الأجنبي والإشراف عليه.
 8. تقديم المشورة للدولة في المسائل المتعلقة بالسياسة الاقتصادية العامة.
- وفي سبيل تحقيق هذه الوظائف يحق للمصرف حسب نفس المادة الخامسة من القانون رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته اتخاذ الوسائل الآتية:

1. التأثير في الائتمان، من حيث حجمه ونوعه ومدته، وبما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحي النشاط الاقتصادي
2. التدابير المناسبة لمعالجة الاضطرابات الاقتصادية أو المالية، محلية كانت أو دولية.
3. مراقبة المصارف، وشركات الصرافة، وشركات التأجير التمويلي، والإشراف عليها بما يكفل سلامة مراكزها المالية ومراقبة أدائها واتخاذ الإجراءات للمحافظة على حقوق المساهمين فيها والمودعين والمتعاملين معها.
4. الإشراف على نظام المدفوعات الوطني، بما في ذلك عمليات المقاصة بين المصارف الخاضعة لأحكام قانون المصارف.

5. أي إجراءات أخرى يقتضيها تطبيق السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية وإحكام الرقابة على الائتمان المصرفي (القانون رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته).

ويشمل مصرف ليبيا المركزي قسما الأول هو قسم الإصدار ووظيفته الرئيسية تنظيم إصدار العملة الورقية والمعدنية حيث يشمل مجموع النقود الورقية والمعدنية الخصم الوحيد في ميزانية هذا القسم في حين تشمل أصوله السبائك الذهبية وعملات أجنبية قابلة للتحويل وأذونات خزنة وسندات تصدرها حكومات أجنبية أو الحكومة الليبية.

وفي نهاية كل سنة مالية توزع الأرباح الصافية لهذا القسم والناجمة عن الأصول المختلفة التي يملكها بنسبة 80% لوزارة المالية و20% يحول الى حساب الاحتياطي العام للمصرف المركزي.

وقد تم خلال الفصل الثاني من هذا الكتاب التطرق بشيء من التفصيل إلى هذا القسم وعرض وتحليل بيانات أصول قسم الإصدار خلال الفترة 1971- 2020.

أما القسم الثاني فهو قسم العمليات المصرفية والذي اشتمل حتى عام 1970 على ادارتين احدهما تختص بعمليات المصرف المركزي، والثانية تختص بعمليات المصارف التجارية. تشمل وظيفة الإدارة الأولى مهمة المصرف المركزي كمصرف للمصارف وبالتالي هي الإدارة المختصة بالاحتفاظ باحتياطيات (ودائع) المصارف التجارية والاشراف عليها في تنفيذها للسياسة النقدية والائتمانية المرسومة خطوطها العريضة من قبل هذه الإدارة.

وتتكون أصول هذه الإدارة من نفس الأصول التي يحتفظ بها قسم الإصدار مع فارق مهم وهو عدم حسابان هذه الأصول جزء من غطاء العملة المحلية، بينما تشمل وظيفة الإدارة الثانية لهذا القسم التعامل مع الافراد والمؤسسات الخاصة والعامة شأنها في ذلك شأن أي مصرف تجاري اخر علما بانه

لم يكن خاضعا في تلك الفترة الى نفس القيود من حيث الاحتياطي القانوني والسيولة وغيرها الى قرارات المصرف المركزي.

ولكن ابتداء من سنة 1971 انفصلت هذه الإدارة عن بقية إدارات المصرف المركزي لتصبح مصرفا تجاريا مستقلا وكانت نهاية هذه التطورات أن أصبح للمصرف المركزي قسمين فقط:

أحدهما يختص بتنظيم اصدار العملة ويسمى قسم الإصدار والثاني يختص بكل ما يتعلق بعمليات المصارف التجارية العاملة في البلاد من حيث مراقبتها والاشراف عليها ويسمى قسم العمليات المصرفية (الحاسية، 1979).

أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي:

سنوضح فيما يلي جانبي أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي للسنة المالية 2020:

أولاً: جانب الأصول:

سجل إجمالي رصيد أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي سنة 2020 وكما يظهر بالجدول رقم (36) نحو 199,322.5 مليون دينار.

وكما يتضح من الجدول (36) فإن مجموع الأصول والخصوم بقسم العمليات المصرفية بلغ نحو 158,460.2 وقد شكلت بذلك ما نسبته 79.5 % من إجمالي أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي.

في حين بلغ مجموع أصول وخصوم قسم الإصدار نحو (40,862.3) مليون دينار أي ما نسبته 20.5 % من إجمالي أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي.

وبالنظر إلى قسم العمليات المصرفية في جانب الأصول نجد أنه مكون من البنود الآتية:

- نقدية في الصندوق وقد بلغت سنة 2020 نحو (1.3) حسب ما يوضح الجدول.

- سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل:
تحتفظ المصارف المركزية بسندات مقومة بعملات قابلة للتحويل إلى
جانب أرصدة هذه العملات ضمن أصولها لتستخدمها في سداد المعاملات في
الخارج ويشير الجدول (36) ان رصيد هذا البند بلغ (52,190.9) مليون دينار.

- قروض وسلفيات الخزانة وكما يشير الجدول (36) بلغ رصيد هذا البند
(84,197.0) مليون دينار.

تلجأ الخزانة العامة إلى الاقتراض من المصرف المركزي كلما اقتضت
الحاجة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها، هذا وقد أجاز مصرف ليبيا المركزي
وفقاً للمادة الحادية عشر من قانون المصارف لسنة 2005 تقديم قروض للخزانة
العامة في شكل سلفيات مؤقتة على ألا تزيد هذه السلفيات على خمس مجموع
الإيرادات المقدرة في الميزانية العامة وأن تسدد السلفة في نهاية السنة المالية التي
قدمت فيها ولا يجوز تقديم أي سلفة في السنة المالية اللاحقة إلا بعد أداء
السلفيات التي قدمت في السنة المالية السابقة.

- قروض وسلفيات المؤسسات العامة وبلغ رصيدها (0.0) كما يشير
الجدول رقم (36)

- قروض وسلفيات المصارف التجارية:

من العمليات الهامة التي تقوم بها المصرف المركزي هي إقراض المصارف
التجارية وإمدادها بما تحتاجه من موارد وذلك بسعر فائدة يطلق عليها سعر
المصرف (الحاسية، 1995) وعادة ما تلجأ المصارف التجارية إلى الاقتراض من
المصرف المركزي لسد عجز مؤقت في السيولة أو لمجابهة التوسع في نوعية معينة
من الاقتراض (الأرباح، 1991). ومن خلال الجدول نجد أن قيمة القروض
والسلفيات للمصارف التجارية بلغت (0.0) حيث يوجد فائض سيولة بالمصارف
التجارية ولا تحتاج إلى الاقتراض.

- قروض أخرى وبلغ رصيد هذا البند نحو (63.1) مليون دينار كما موضح
بالجدول (36).

- أذونات وسندات الخزانة العامة: وكما يشير الجدول (36) بلغ رصيدها (0.0).
- أصول ثابتة وأصول أخرى: وحسب ما يشير الجدول (36) بلغ رصيدها نحو (11,917.8) مليون دينار.
- عملات أجنبية: وبلغ رصيدها نحو (49,864.8).
- مساهمات في مؤسسات دولية وأجنبية: وبلغ رصيدها نحو (10,180.2).
- المحفظة الاستثمارية: وبلغ رصيدها في سنة 2020 نحو (2,326.0) حسب ما يشير الجدول رقم (36)؛ حيث يقوم المصرف المركزي بالدخول في بعض الاستثمارات الخارجية الأخرى عن طريق المصرف الليبي الخارجي ومنح قروض لدول ومؤسسات خارجية وذلك بقصد تحقيق عائد وتنويع مصادر دخله (الحاسية، 1995).

وفي جانب أصول قسم الإصدار:

اشترط القانون في المادة السادسة والثلاثون بأنه يجب أن يقابل مجموع قيمة النقود الورقية والمعدنية، (المُتداولة) المصدرة بصفة دائمة أصول مكونة من الآتي (القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف، المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012م):

1. سبائك ونقود ذهبية أو عملات قابلة للتحويل أو حقوق السحب الخاصة لا تقل عن 30% من مجموع أصول الإصدار
2. أذونات وسندات الخزانة العامة لا تزيد قيمتها على 20% من مجموع أصول الإصدار.
3. أذونات وسندات خزانة أجنبية لا تزيد قيمتها على نسبة 50% من مجموع أصول الإصدار.

4. السندات الأخرى التي يحددها مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، والتي تصدرها المصارف والمؤسسات المالية الدولية وتكون بعملات قابلة للتحويل وقابلة للتداول في الأسواق المالية الدولية.

وكما يظهر من الجدول (36) فقد بلغت مجموع أصول قسم الإصدار 40862.3 مليون دينار موزعة كالتالي:

أذونات وسندات الخزنة العامة = 0، أرصدة بعملات قابلة للتحويل=23245.2، الذهب النقدي =46.9، أذونات وسندات خزنة أجنبية=17570.2

ثانياً: جانب خصوم:

1- رأس المال والاحتياطي:

يوضح الجدول رقم (36) رأس المال والاحتياطي العام في جانب الخصوم ويشير الجدول أن رأس مال مصرف ليبيا المركزي (1000) مليون دينار (مليار دينار ليبي) وحسب ما نصت المادة الرابعة من قانون المصارف رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته "رأس مال المصرف المرخص به مليار دينار، وتجاوز زيادته بقرار من السلطة التشريعية، وذلك بناء على قرار من مجلس إدارة المصرف".

أما الاحتياطي فيحتفظ مصرف ليبيا المركزي بنوعين من الاحتياطي: الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ. وبموجب المادة الثامنة والعشرون من قانون المصارف لسنة 2005 وتعديلاته يقوم المصرف بعد خصم كافة المصاريف ومساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي الخاص بموظفيه وتخصيص المبالغ المناسبة لمواجهة الديون المعدومة والمشكوك فيها واستهلاكات الأصول والمبالغ المخصصة للاحتياطيات أو لمقابلة أي نقص في أصول المصرف وأي احتياطيات أخرى تتطلبها المعايير المحاسبية الدولية وبعد خصم نصيب وزارة

المالية في الأرباح الناشئة عن عمليات إصدار النقد تضاف الأرباح الصافية في نهاية السنة المالية إلى رصيد الاحتياطي العام للمصرف على الوجه الآتي:

1. كل الأرباح الصافية، إلى ان يبلغ الاحتياطي العام نصف رأس المال.
2. 25% من الأرباح الصافية إذا بلغ الاحتياطي العام مثل رأس المال.
3. 10% من الأرباح الصافية إذا بلغ الاحتياطي العام مثلي رأس المال.
4. 5% من الأرباح الصافية إذا بلغ مثلي رأس المال إلى أن يبلغ (10%) عُشر إجمالي أصول المصرف.
5. يؤول ما تبقى بعد ذلك من الأرباح الصافية إلى وزارة المالية ويشير الجدول (36) أن رصيد الاحتياطي العام بلغ (500.0) مليون دينار وتصدر الإشارة إلى أنه بلغ نصف رأس المال.

2- الودائع:

وتشمل:

- ودائع الخزانة العامة وبلغ رصيدها (12,117.1) مليون دينار حيث يحتفظ المصرف المركزي بحسابات الحكومة والمؤسسات العامة.
- ودائع المؤسسات العامة وكما يظهر من الجدول بلغ رصيدها (28,960.4) مليون دينار حيث تقوم الأخيرة بالاحتفاظ بهذه الودائع لبرامج الانفاق على برامج التنمية والميزانية الإدارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة (الحاسية، 1995)
- كما يحتفظ المصرف المركزي بودائع المصارف التجارية وتشمل هذه الودائع ودائع تحت الطلب وودائع لأجل. وبلغت ودائع المصارف التجارية لسنة 2020 وكما يوضح الجدول (36) نحو (34,041.8) مليون دينار. - كذلك ودائع المصارف المتخصصة عند (10,463.9) كما يوضح الجدول، وودائع مصارف أجنبية عند (934.2) وحسابات أخرى عند (6,144.9).
- مخصصات واحتياطيات وخصوم أخرى وبلغ رصيدها نحو (64,297.9).

خصوم قسم الإصدار:

أما في قسم الإصدار فإن الخصم الوحيد الذي يظهر في هذا الجانب هي النقود الورقية والمعدنية المصدرة، ويتكون من عملة لدى قسم العمليات المصرفية وبلغت كما موضح بالجدول (1.3) وعملة لدى المصارف التجارية (1129.0) وعملة لدى الجمهور (39732.0) ويمثل البند الأخير (العملة لدى الجمهور) الجزء الأكبر من العملة الورقية والمعدنية.

جدول رقم (36) أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

الأصول		الخصوم	
أولاً: قسم العمليات المصرفية		رأس المال	1000.0
نقدية في الصندوق	1.3	الاحتياطي العام	500.0
سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملة قابلة للتحويل	52,190.9	احتياطي الطوارئ 0	
قروض وسلفيات الخزانة	84,107.0	ودائع الخزانة العامة	12,117.1
قروض وسلفيات المؤسسات العامة	0.0	ودائع المؤسسات العامة	28,960.4
قروض وسلفيات المصارف التجارية	0.0	ودائع المصارف التجارية	34,041.8
قروض أخرى	63.1	ودائع المصارف المتخصصة	10,463.9
أذونات وسندات الخزانة العامة	0.0	ودائع مصارف أجنبية	934.2
أصول ثابتة وأصول أخرى	11,917.8	حسابات أخرى	6,144.9
عملات أجنبية	49,864.8	مخصصات واحتياطيات وخصوم أخرى	64,297.9
مساهمات في مؤسسات دولية وأجنبية	10,180.2	-	-
المحفظة الاستثمارية	2,326.0	-	-
مجموع أصول قسم العمليات المصرفية	158,460.2	مجموع خصوم قسم العمليات المصرفية	158,460.2
ثانياً: إصدار العملة			
أذونات وسندات الخزانة العامة	-	-	-

**تطورات النقود والمصارف
والسياسة النقدية في ليبيا**

1.3	عملة لدى قسم العمليات المصرفية	23,245.2	أرصدة بعملات قابلة للتحويل
1,129.0	عملة لدى المصارف التجارية	46.9	الذهب النقدي
39,732.0	عملة لدى الجمهور	17,570.2	أذونات وسندات خزانة أجنبية
40,862.3	مجموع خصوم قسم الإصدار	40,862.3	مجموع أصول قسم الإصدار
199,322.5	إجمالي الخصوم =	199,322.5	إجمالي الأصول =

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الأول 2022

والجدول التالي رقم (37) والشكل المرافق له رقم (24) يوضحان تطور أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة 1966-2020 ومعدل النمو في إجمالي الأصول والخصوم.

**جدول رقم (37) تطور أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي
خلال الفترة 1966-2020**

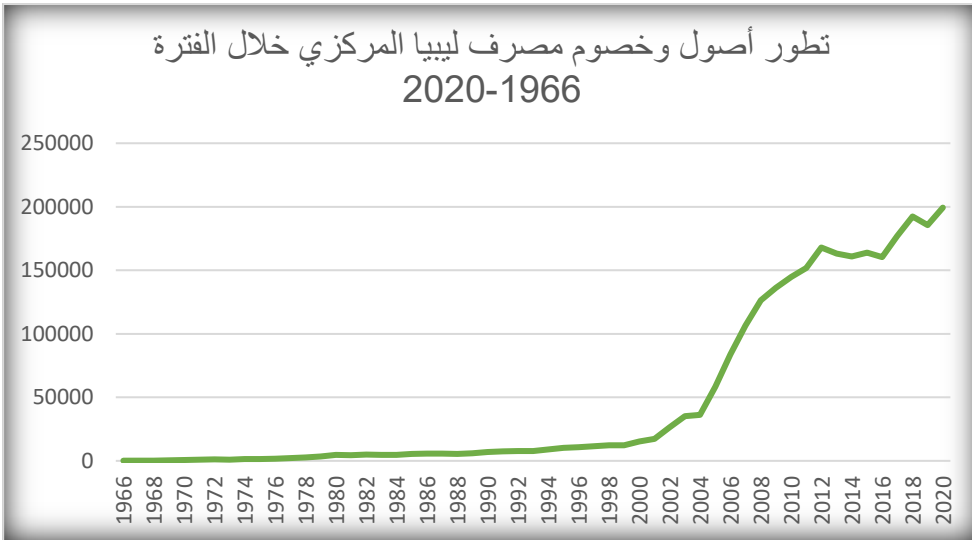
معدل النمو	الأصول= الخصوم	السنة
-	135.7	1966
%16.21	157.7	1967
%44.32	227.6	1968
%62.21	369.2	1969
%67.25	617.5	1970
%44.40	891.7	1971
%18.40	1055.8	1972
%9.94-	950.9	1973
%59.20	1513.8	1974
%0.49	1521.2	1975
%17.82	1792.3	1976
%21.15	2171.4	1977
%28.80	2796.8	1978
%27.22	3558.0	1979
%32.23	4704.7	1980
%3.95-	4518.8	1981

معدل النمو	الأصول = الخصوم	السنة
%8.03	4881.5	1982
%4.57-	4658.6	1983
%0.74-	4624.0	1984
%19.25	5514.1	1985
%2.97	5678.0	1986
%0.89	5728.3	1987
%5.81-	5395.7	1988
%12.09	6047.8	1989
%15.70	6997.2	1990
%5.88	7408.5	1991
%3.93	7699.6	1992
%0.40	7730.7	1993
%17.53	9085.8	1994
%11.56	10136.4	1995
%6.26	10771.3	1996
%6.96	11520.9	1997
%6.61	12283.0	1998
%1.24-	12131.3	1999
%25.72	15251.0	2000
%13.45	17301.7	2001
%51.75	26254.8	2002
%34.26	35249.9	2003
%2.74	36216.7	2004
%61.30	58416.9	2005
%43.25	83682.1	2006
%27.15	106404.9	2007
%18.79	126395.0	2008
%7.82	136280.6	2009
%6.21	144744.8	2010
%4.84	151756.2	2011
%10.66	167932.5	2012
%2.79-	163244.3	2013
%1.50-	160793.8	2014

تطورات النقود والمصارف والسياسة النقدية في ليبيا

السنة	الأصول= الخصوم	معدل النمو
2015	163774.1	%1.85
2016	160388.7	%2.07-
2017	177108.7	%10.42
2018	192,469.3	%8.67
2019	185,663.6	%3.54-
2020	199,322.5	%7.36

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي، الكتيب الإحصائي، 2017
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.



شكل رقم (24) أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي 2020-1966

أصول وخصوم المصارف التجارية في ليبيا

المصارف التجارية هي مؤسسات مالية وسيطة، تحتفظ بالودائع وتمنح القروض، بالإضافة الى تقديم خدمات أخرى للمتعاملين معها. وتعمل المصارف على استقطاب مدخرات الافراد بتوفير الأمان للمودعين، وإعطاء عائد عليها، وهي تحاول من ناحية أخرى أن تستخدم هذه الموارد التي تحصل عليها في مجالات تسمح لها بإرضاء رغبات المودعين، وتحقيق عائداً مجزياً للمصارف نظير عملية الوساطة هذه.

وتتوخى المصارف في ادارتها لمواردها، أن تخدم أغراضها للسيولة، والربحية، والأمان، دونما اضرار بالمتعاملين معها أو بالاقتصاد بصفة عامة.

والمصارف كغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة، تحتاج إلى توافر بيئة مناسبة للعمل في الاقتصاد، أي بمعنى أن تتوافر الظروف التي تمكنها من القيام بعملها بكفاءة وفعالية ومن هذه الظروف طبيعة النظام الاقتصادي السائد، ومدى تطور القطاع المالي في الاقتصاد، ومعدل نمو الدخل والأسعار في الاقتصاد (عبد السلام، 2004).

الميزانية المجمعّة للمصارف التجارية

شهدت الميزانية المجمعّة للمصارف التجارية نهاية عام 2020، تطورات في مُجمل بنودها على جانبي الأصول والخصوم، ليبلغ إجمالي الأصول داخل الميزانية المجمعّة نحو 126,107.9 مليون دينار، مقابل 112,625.3 مليون دينار في نهاية عام 2019، بارتفاع قدره 13,482.6 مليون دينار، أي بمعدل 12.0%، وفيما يلي جدول يلخص البنود الرئيسية للميزانية المجمعّة للمصارف التجارية (مصرف ليبيا المركزي، 2021):

تطورات النقود والمصارف
والسياسة النقدية في ليبيا

جدول رقم (38) البنود الرئيسية للميزانية المجمعة للمصارف التجارية

(جانب الأصول)

معدل التغير %	مقدار التغير	2020	2019	جانب الأصول
-51.6	-1220.6	1146.8	2367.4	نقدية بالخزائن
-11.4	-719.8	5584.8	6304.6	حسابات المقاصة
16.0	12411.7	89836.6	77424.9	ارصدة لدى المصارف
117.5	2299.1	4256.6	1957.5	الاستثمارات
0.5	84.2	16996.9	16912.7	القروض والتسهيلات
11.2	200.1	1986.8	1786.7	الأصول الثابتة
7.3	427.9	6299.4	5871.5	الأصول الأخرى
12.0	13482.6	126107.9	112625.3	إجمالي الأصول
-16.1	-5480.1	28611.1	34091.2	الحسابات النظامية
5.5	8002.4	154719.0	146716.6	إجمالي الميزانية

(جانب الأصول)

معدل التغير %	مقدار التغير	2020	2019	جانب الأصول
14.9	13240.2	102194.2	88954.0	ودائع العملاء
-15.9	-1336.0	7091.6	8427.6	منها التأمينات النقدية
2.1	128.4	6237.6	6109.2	حقوق الملكية
1.1	60.0	5587.6	5527.2	المخصصات
0.4	53.9	12088.9	12035.0	الخصوم الأخرى
12.0	13482.6	126107.9	112625.3	إجمالي الخصوم
-16.1	-5480.1	28611.1	34091.2	الحسابات النظامية
5.5	8002.4	154719.0	146716.6	إجمالي الميزانية
14.9	13240.2	102194.2	88954.0	ودائع العملاء
-15.9	-1336.0	7091.6	8427.6	منها التأمينات النقدية

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (عام 2020)

وفيما يلي تطور الميزانية المجمعة للمصارف التجارية خلال الفترة (2012-2020):

جدول رقم (39) الميزانية المجمعة للمصارف التجارية
ة خلال الفترة 2012-2020

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	جانب الاصول
1146.8	2367.4	1582.1	547.2	606.4	752.8	1642.8	1712.3	1545.9	نقدية بالخزائن
5584.8	6304.6	4671.0	10625.8	12886.4	11444.4	8125.4	7310.3	2024.6	حسابات المقاصة
89836.6	77424.9	85349.3	84262.6	62306.5	53540.0	62244.0	68094.6	56787.6	ارصدة لدى المصارف
4256.6	1957.5	1456.5	1311.5	1789.2	1787.8	777.5	746.7	954.9	الاستثمارات
16996.9	16912.7	16448.3	17446.6	18770.3	20212.8	19959.9	18232.3	15899.5	القروض والتسهيلات
1986.8	1786.7	1608.3	1463.2	1409.1	1365.4	1211.6	1121.6	1038.4	الأصول الثابتة
6299.4	5871.5	5947.1	5066.0	5687.2	1130.2	1243.0	1157.8	6169.5	الأصول الأخرى
126107.9	112625.3	117062.4	116477.0	103455.1	90233.4	95204.2	98375.6	84420.4	إجمالي الأصول
28611.1	34091.2	48160.2	46534.9	46800.0	48299.2	51845.0	71550.9	70747.7	الحسابات النظامية
154719.0	146716.6	165222.6	163011.9	150255.1	138532.6	147049.2	169926.5	155168.1	إجمالي الميزانية

**تطورات النقود والمصارف
والسياسة النقدية في ليبيا**

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	جانب الخصوم
102194.2	88954.0	93657.5	95938.5	83407.6	71257.1	78910.4	83562.7	68346.2	ودائع العملاء
7091.6	8427.6	11533.7	8845.6	8939.7	9738.7	8080.7	6609.0	6823.3	منها التأمينات النقدية
6237.6	6109.2	6472.6	5561.4	5366.5	5087.5	4886.4	4743.7	4653.2	حقوق الملكية
5587.2	5527.2	4627.6	4473.0	4144.9	3941.8	3765.3	3597.2	3317.4	المخصصات
12088.9	12035.0	12304.7	10504.2	10536.1	9946.9	7642.1	6472.0	8103.6	الخصوم الأخرى
126107.9	112625.3	117062.4	116477.0	103455.1	90233.4	95204.2	98375.6	84420.4	إجمالي الخصوم
28611.1	34091.2	48160.2	46534.9	46800.0	48299.2	51845.0	71550.9	70747.7	الحسابات النظامية
154719.0	146716.6	165222.6	163011.9	150255.1	138532.6	147049.2	169926.5	155168.1	إجمالي الميزانية

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (عام 2020)

تحليل البنود المكونة للميزانية المجمعة للمصارف التجارية:

أولاً: جانب الأصول:

1- النقدية:

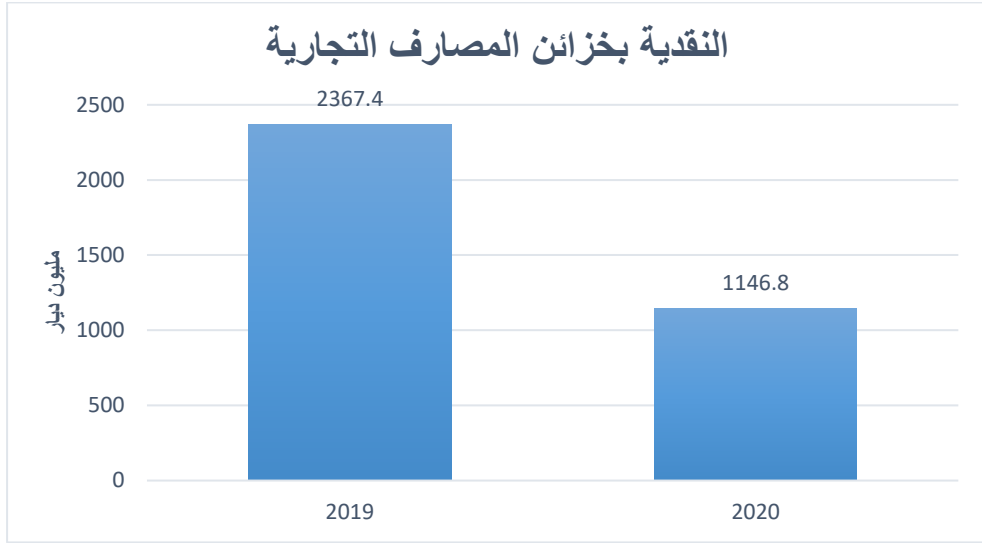
أ- النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة:

انخفض رصيد النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة بمقدار 1,940.4 مليون دينار أي بمعدل 51.6% لتصل إلى 6,731.6 مليون دينار في نهاية عام 2020، مقابل 8,672.0 مليون دينار في نهاية عام 2019، حيث انخفضت النقدية بالخزائن بمقدار 1,220.6 مليون دينار، وبند حسابات المقاصة بمقدار 719.8 مليون دينار في نهاية عام 2020 مقارنة بما كانت عليه في عام 2019 (مصرف ليبيا المركزي، 2021)، والجدول رقم (40) التالي والشكلين المرفقين يوضح ذلك:

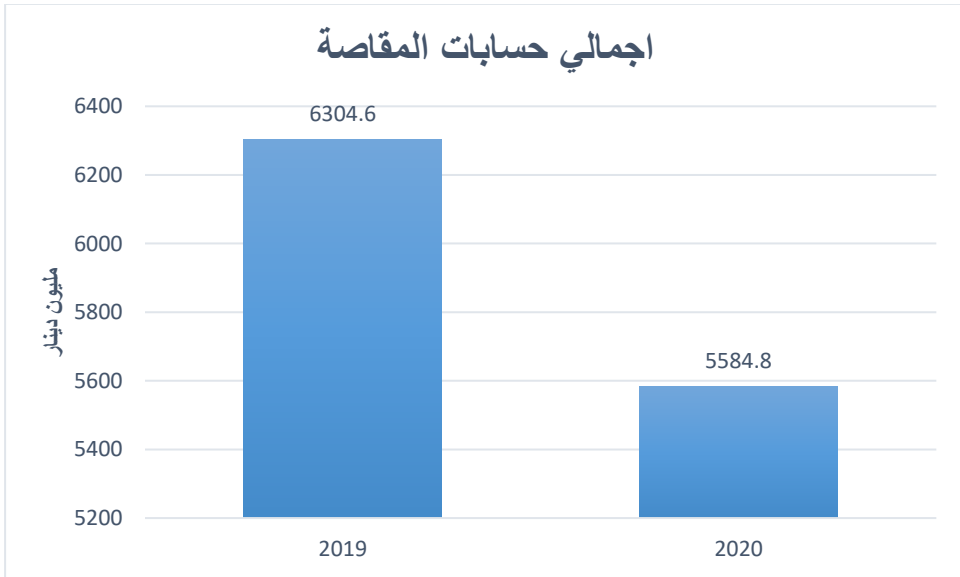
جدول رقم (40) النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة (2020-2019)

البيان	2019	2020	مقدار التغير	معدل التغير%
النقدية بالخزائن	2367.4	1146.8	-1220.6	-51.6
عملة محلية	2355.1	1128.9	-1226.2	-52.1
عملة اجنبية	12.3	17.9	5.6	45.5
اجمالي حسابات المقاصة	6304.6	5584.8	-719.8	-11.4
المقاصة بين المصارف	3162.2	2392.8	-769.4	-24.3
المقاصة بين الفروع	3142.4	3192.0	49.6	1.6
الإجمالي	8672.0	6731.6	-1940.4	-22.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (عام 2020)



شكل رقم (25) النقدية بالخزائن لدى المصارف التجارية (2020-2019)

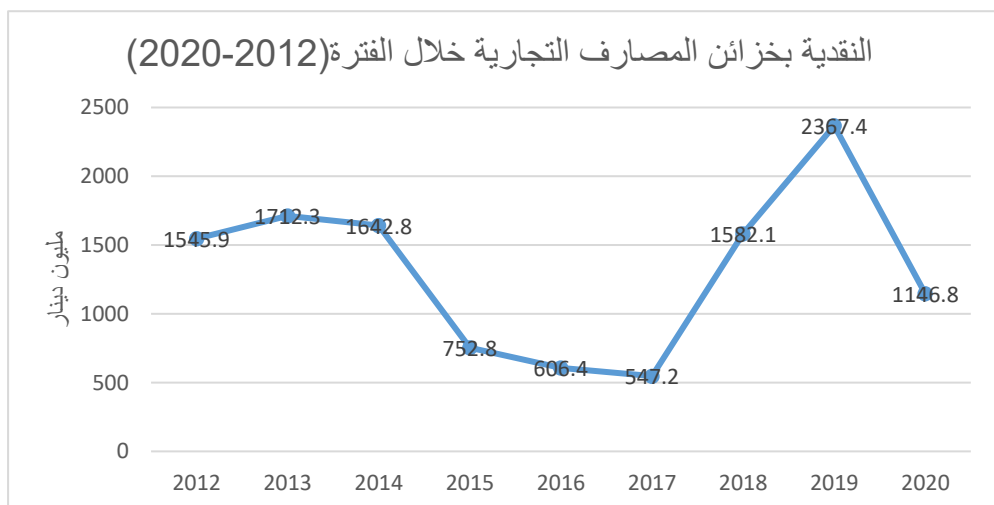


شكل رقم (26) إجمالي حسابات المقاصة (2020-2019)

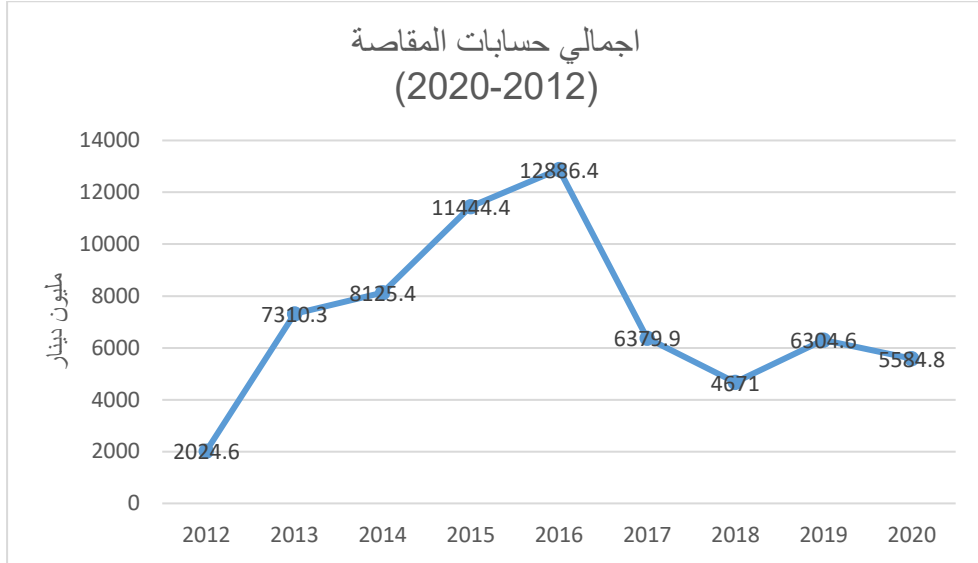
وفيما يلي تطور بند النقدية في المصارف التجارية خلال الفترة (2020-2012):

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	البيان
1146.8	2367.4	1582.1	547.2	606.4	752.8	1642.8	1712.3	1545.9	النقدية بالخزائن
1128.9	2355.1	1573.6	537.8	594.7	743.6	1619.9	1622.6	1433.3	عملة محلية
17.9	12.3	8.4	9.4	11.7	9.2	22.9	89.7	112.6	عملة اجنبية
5584.8	6304.6	4671.0	6379.9	12886.4	11444.4	8125.4	7310.3	2024.6	اجمالي حسابات المقاصة
2392.8	3162.2	2191.1	4245.9	8488.9	7072.2	4836.7	4004.6	1410.4	المقاصة بين المصارف
3192.0	3142.4	2479.9	2134.0	4397.5	4372.2	3288.7	3305.7	614.2	المقاصة بين الفروع
6731.6	8672.0	6253.0	6927.1	13492.7	7825.0	6479.5	5716.9	2956.3	الإجمالي

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (عام 2020)



شكل رقم (27) النقدية بخزائن المصارف التجارية (2020-2012)



شكل رقم (28) إجمالي حسابات المقاصة (2020-2012)

ب - الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى:

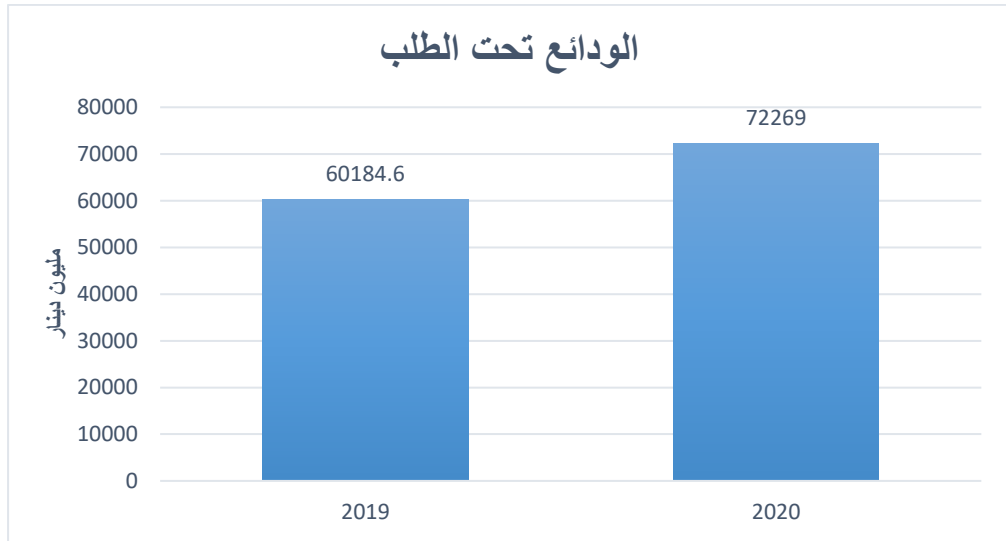
بلغ رصيد ودائع المصارف التجارية لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى وفيما بينها نحو 89,836.6 مليون دينار في نهاية عام 2020، مقابل 77,424.9 مليون دينار في نهاية عام 2019 أي بمعدل ارتفاع قدره 16.0% ، وترتكز هذا الارتفاع في رصيد الودائع لدى المصرف المركزي.

جدول رقم (41) الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى
(2020-2019)

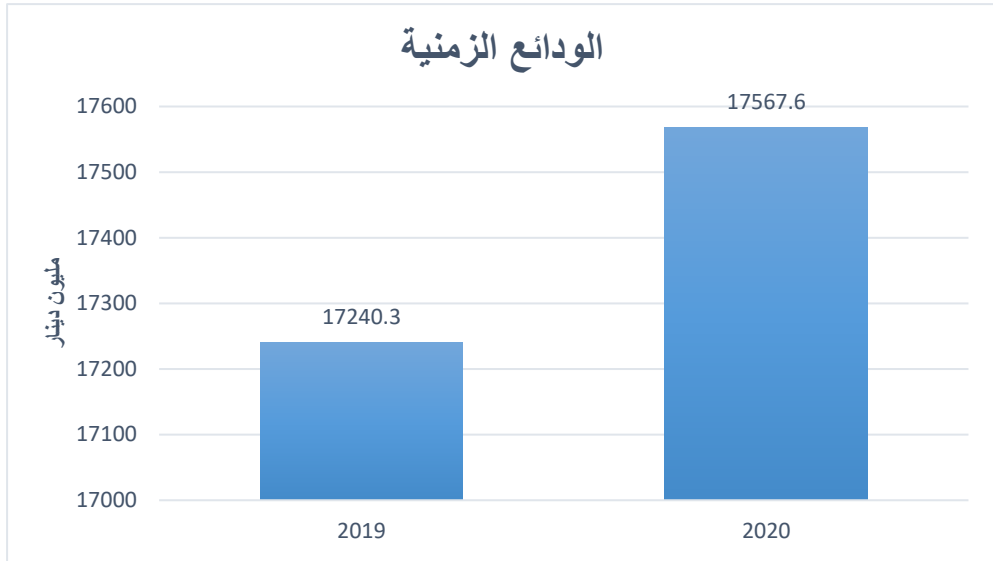
معدل التغير %	مقدار التغير	2020	2019	البيان
20.1	12084.4	72269.0	60184.6	ودائع تحت الطلب لدى:
27.3	14615.9	68245.0	53629.1	المصرف المركزي
-28.9	-504.9	1245.1	1750.0	المصارف المحلية
-36.3	-298.0	523.4	821.4	المصرف الليبي الخارجي
-43.4	-1728.5	2255.6	3984.1	لدى المراسلين بالخارج

معدل التغير %	مقدار التغير	2020	2019	البيان
1.9	327.3	17567.6	17240.3	ودائع زمنية:
8.0	1271.4	17118.2	15846.8	المصرف المركزي (شهادات الإيداع)
-	17.4	17.4	0.0	المصارف المحلية
-	0.0	0.0	0.0	-المصرف الليبي الخارجي
-69.0	-961.5	432.0	1393.5	لدى المراسلين بالخارج
16.0	12411.7	89836.6	77424.9	الإجمالي

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (عام 2020)



شكل رقم (29) الودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى (2020-2019)



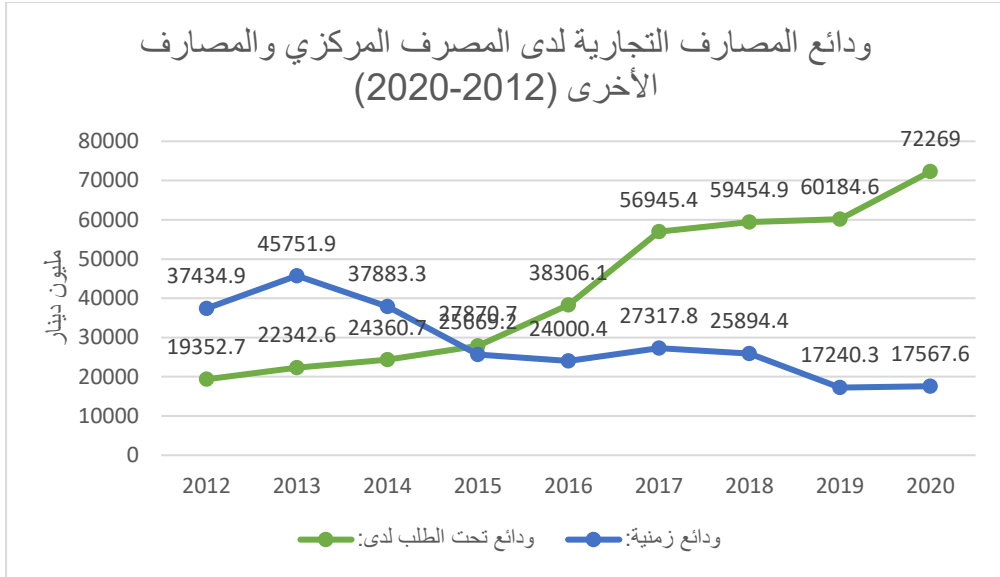
شكل رقم (30) الودائع الزمنية لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى
(2020-2019)

والجدول التالي رقم (42) والشكل رقم (31) يبينان تطور أرصدة وودائع
المصارف لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى وفيما بينها خلال الفترة
(2020-2012):

جدول رقم (42) أرصدة وودائع المصارف لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى خلال الفترة 2012-2020

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	البيان
72269.0	60184.6	59454.9	56945.4	38306.1	27870.7	24360.7	22342.6	19352.7	ودائع تحت الطلب لدى:
68245.0	53629.1	52385.4	53136.0	30627.6	20863.2	19317.8	19364.6	17203.4	المصرف المركزي
1245.1	1750.0	1030.0	1012.5	1742.4	1717.6	408.2	347.6	329.0	المصارف المحلية
523.4	821.4	1750.0	874.2	2396.1	2216.8	1850.0	848.1	664.7	المصرف الليبي الخارجي
2255.6	3984.1	4277.3	1922.7	3540.0	3073.1	2784.7	1782.3	1155.6	لدى المراسلين بالخارج
17567.6	17240.3	25894.4	27317.8	24000.4	25669.2	37883.3	45751.9	37434.9	ودائع زمنية:
17118.2	15846.8	24716.9	26415.7	23187.1	24259.7	37074.6	44307.3	35737.8	(شهادات الإيداع)
17.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	30.0	0.0	المصارف المحلية
0.0	0.0	459.4	0.0	224.7	107.1	206.1	37.6	58.4	-المصرف الليبي الخارجي
432.0	1393.5	718.1	902.1	588.6	1302.4	602.6	1377.0	1638	لدى المراسلين بالخارج
89836.6	77424.9	85349.3	84263.2	62306.5	53539.9	62244.0	68094.6	56787.6	ودائع تحت الطلب لدى:

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (عام 2020)



شكل رقم (31) أرصدة وودائع المصارف لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى خلال الفترة 2020-2012

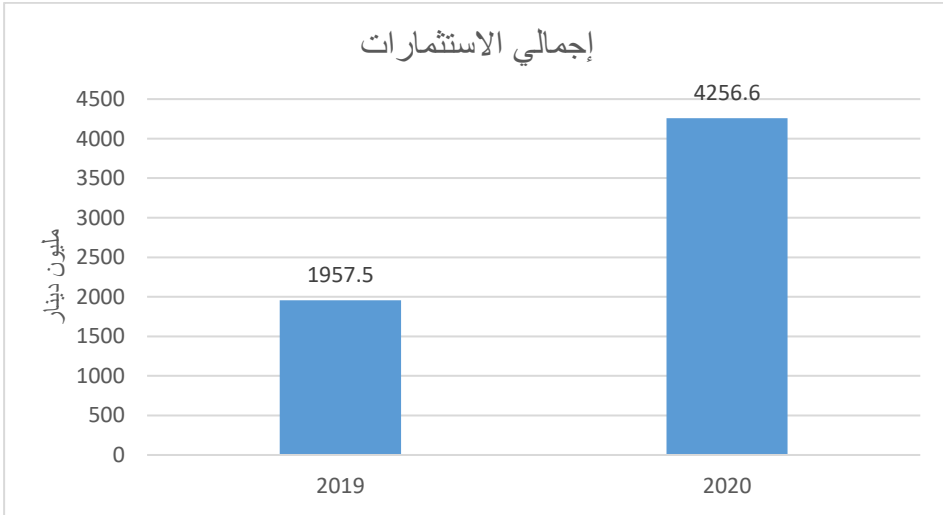
2- الاستثمارات:

سجل إجمالي بند رصيد الاستثمارات في المصارف التجارية نهاية عام 2020 نحو 4,256.6 مليون دينار، مقابل 1,957.5 مليون دينار في نهاية عام 2019، بمعدل نمو % 117.5 . هذا الارتفاع جاء نتيجة زيادة للاستثمار في سندات وأذونات الخزنة بمبلغ 2.3 مليار دينار (مصرف ليبيا المركزي، 2021)، والجدول التالي رقم (43) مع الشكل رقم (32) يوضحان تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (43) إجمالي الاستثمارات في المصارف التجارية (2020-2019)

معدل التغير %	مقدار التغير	2020	2019	البيان
27.3	14615.9	68245.0	53629.1	سندات وأذونات الخزانة
-28.9	-504.9	1245.1	1750.0	استثمارات في الشركات العامة
-36.3	-298.0	523.4	821.4	استثمارات في الشركات الخاصة المساهمة
-43.4	-1728.5	2255.6	3984.1	استثمارات أخرى
-69.0	-961.5	432.0	1393.5	سندات وأذونات الخزانة
16.0	12411.7	89836.6	77424.9	الإجمالي

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (عام 2020)



شكل رقم (32) إجمالي الاستثمارات للمصارف التجارية (2020-2019)

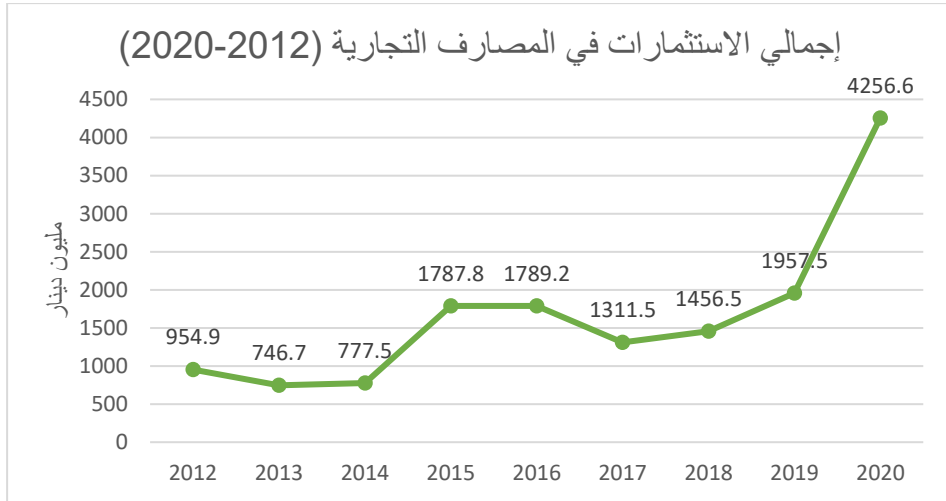
تطورات النقود والمصارف والسياسة النقدية في ليبيا

والجدول التالي يبين تطور رصيد بند الاستثمارات للمصارف التجارية خلال الفترة (2012-2020):

جدول رقم (44) رصيد الاستثمارات للمصارف التجارية (2012-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	البيان
3000.0	700.0	500.0	500.0	1000.0	1000.0	0.0	0.0	0.0	سندات وأذونات الخزانة
4256.6	1957.5	1456.5	1311.5	1789.2	1787.8	777.5	746.7	954.9	استثمارات أخرى
4256.6	1957.5	1456.5	1311.5	1789.2	1787.8	777.5	746.7	954.9	الاجمالي

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (عام 2020)



شكل رقم (33) إجمالي الاستثمارات في المصارف التجارية (2012-2020)

3- القروض والتسهيلات الائتمانية:

ارتفع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من المصارف التجارية من 16,689.5 مليون دينار في نهاية عام 2019 إلى 16,761.2 مليون دينار في نهاية عام 2020، أي بمعدل نمو 0.4%، حيث بلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية الربع الثالث 2019 ما قيمته 10,617.9 مليون دينار، وما نسبته 63.4% من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 36.6% والتي بلغت قيمتها 6,143.3 مليون دينار.

وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى إجمالي الخصوم الإيداعية ما نسبته 16.8%، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 13.4%.

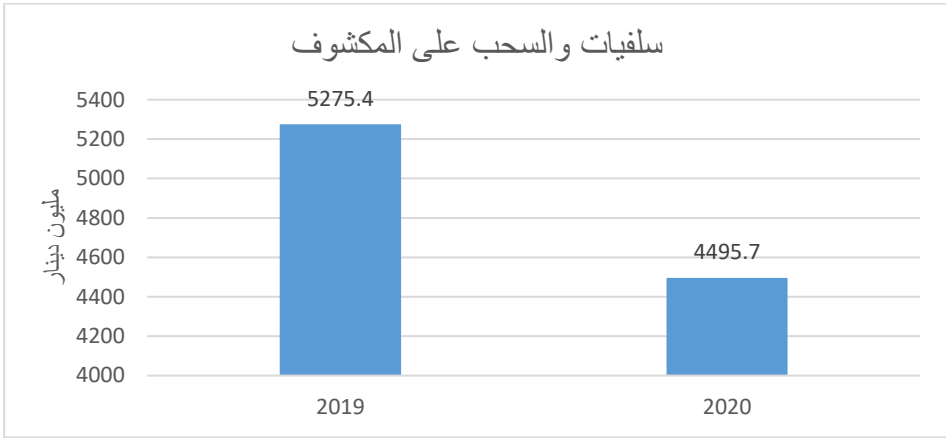
وبلغت نسبة تغطية مخصص الديون المشكوك فيها لإجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية والممنوحة نسبة 21.4% في نهاية عام 2020 مقابل نسبة 20.7% في نهاية عام 2019 (مصرف ليبيا المركزي، 2021).

وفيما يلي بيان تفصيلي لرصيد القروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف التجارية:

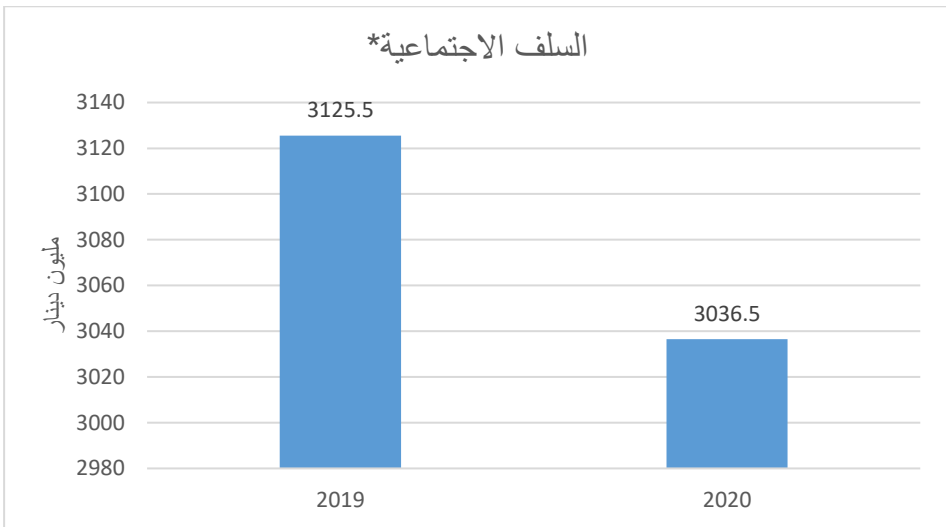
جدول رقم (45) رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف التجارية (2020-2019)

البيان	2019	2020	مقدار التغير	معدل التغير%
سلفيات والسحب على المكشوف	5275.4	4495.7	-779.7	-147.8
السلف الاجتماعية*	3125.5	3036.5	-89.0	-28.5
القروض الأخرى	8511.8	9464.7	952.9	112.0
إجمالي القروض والتسهيلات	16912.7	16996.9	84.2	5.0
مخصص الديون	3503.6	3549.3	45.7	13.0
صافي القروض والتسهيلات	13409.1	13447.66	38.5	2.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (عام 2020)



شكل رقم (34) السلفيات والسحب على المكشوف (2020-2019)

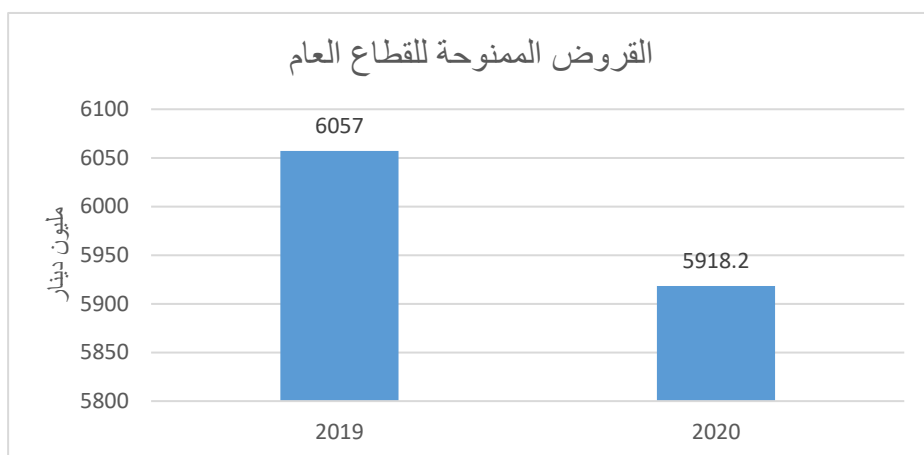


شكل رقم (35) السلف الاجتماعية (2020-2019)

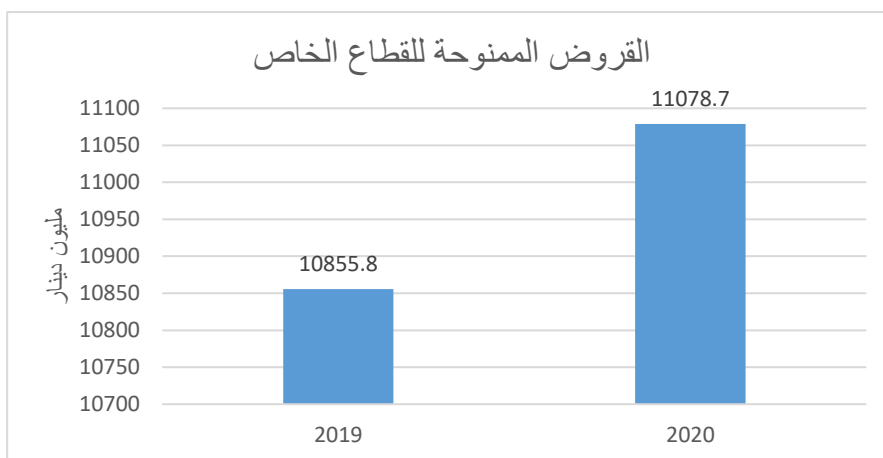
جدول رقم (46) القروض الممنوحة للقطاعين العام والخاص (2020-2019)

معدل التغير %	مقدار التغير	2020	2019	البيان
-2.3	-138.8	5918.2	6057.0	القروض الممنوحة للقطاع العام
2.1	222.9	11078.7	10855.8	القروض الممنوحة للقطاع الخاص
0.5	84.2	16996.9	16912.7	الإجمالي

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (عام 2020)



شكل رقم (36) القروض الممنوحة للقطاع العام (2020-2019)



شكل رقم (37) القروض الممنوحة للقطاع الخاص (2020-2019)

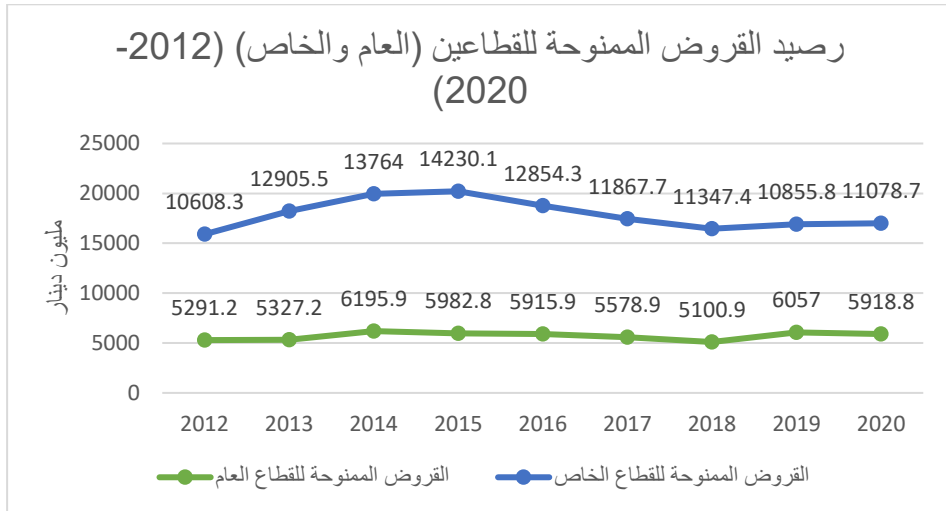
تطورات النقود والمصارف والسياسة النقدية في ليبيا

وفيما يلي رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاعين العام والخاص خلال الفترة (2012-2020):

جدول رقم (47) رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاعين العام والخاص (2020-2012)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	البيان
5918.8	6057.0	5100.9	5578.9	5915.9	5982.8	6195.9	5327.2	5291.2	القروض الممنوحة للقطاع العام
11078.7	10855.8	11347.4	11867.7	12854.3	14230.1	13764.0	12905.5	10608.3	القروض الممنوحة للقطاع الخاص
16996.9	16912.7	16448.3	17446.6	18770.3	20212.8	19959.9	18232.3	15899.5	الاجمالي

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (عام 2020)



شكل رقم (38) القروض الممنوحة للقطاعين (العام والخاص) خلال الفترة 2020-2012

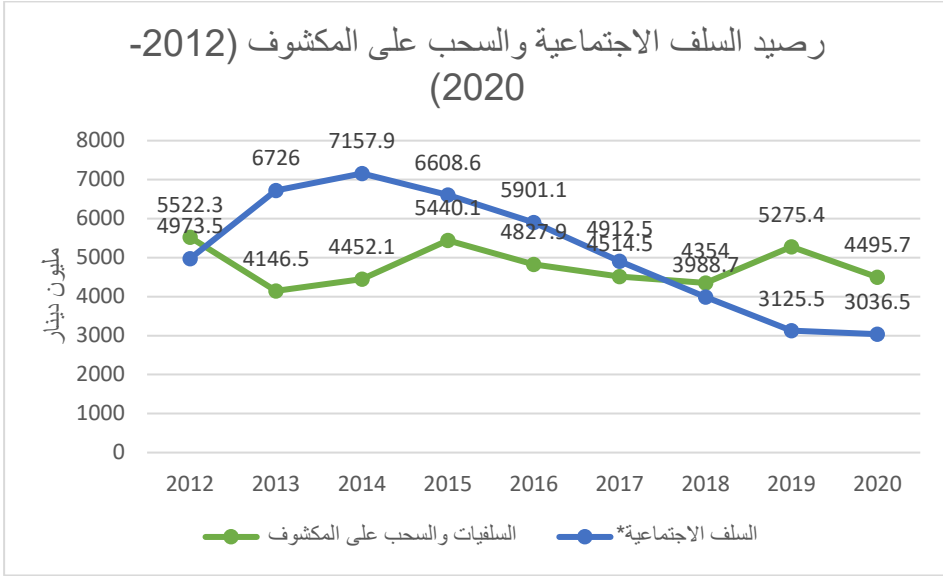
وفيما يلي رصيد السلف الاجتماعية والسحب على المكشوف خلال الفترة
(2020-2012):

**جدول رقم (48) رصيد السلف الاجتماعية والسحب على المكشوف
(2020-2012)**

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	البيان
4495.7	5275.4	4354.0	4514.5	4827.9	5440.1	4452.1	4146.5	5522.3	السلفيات والسحب على المكشوف
3036.5	3125.5	3988.7	4912.5	5901.1	6608.6	7157.9	6726.0	4973.5	السلف الاجتماعية*
9464.7	5811.8	8105.6	8019.6	8041.3	8164.2	8348.9	3759.8	5403.7	القروض الأخرى
16996.9	16912.7	16448.3	17446.6	18770.3	20212.8	19959.9	18232.3	15899.5	اجمالي القروض والتسهيلات
3546.3	3503.6	3126.4	3040.8	2190.0	2779.7	2688.1	2497.9	2348.9	مخصص الديون
13447.6	13409.1	13321.9	14405.8	15860.3	17433.1	17271.8	15734.4	13550.6	صافي القروض والتسهيلات

*تشمل رصيد قروض المرابحة للأفراد

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات
المالية للمصارف التجارية (عام 2020)



شكل رقم (39) رصيد السلف الاجتماعية والسحب على المكشوف (2012-2020)
سيقوم الباحثان بتحليل هذا البند لاحقاً بالتفصيل خلال هذا الفصل لما له من أهمية خاصة بالقطاع المصرفي.

4- الأصول الثابتة والأصول الأخرى:

بلغ رصيد الأصول الثابتة نحو 1,986.8 مليون دينار في نهاية عام 2020، مقابل 1,786.7 مليون دينار، في نهاية عام 2019، فيما بلغ رصيد الأصول الأخرى نحو 6,299.4 مليون دينار في نهاية عام 2020 مقابل 5,871.5 مليون دينار في نهاية عام 2019 (مصرف ليبيا المركزي، 2021).

ثانياً: جانب الخصوم

يقصد بالخصوم التزامات المصرف قبل الغير، بمعنى أن الأموال في هذا الجانب هي ديون على المصرف يؤديها بالطريقة التي يحددها القانون أو النظام الأساسي للمصرف (الدليمي، 1998).

وفيما يلي كل بند من جانب الخصوم كما يظهر في بيانات المصارف التجارية حسب المنشور عن مصرف ليبيا المركزي:

1- ودائع العملاء لدى المصارف التجارية:

ودائع العملاء هي مجموع الأموال التي يتلقاها المصرف التجاري من المتعاملين معه، أي المودعين. وهذه الودائع تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي: الودائع الجارية (تحت الطلب)، الودائع لأجل (الودائع الزمنية) وأخيراً ودائع الادخار (حساب التوفير)، ويطلق مصرف ليبيا المركزي على الودائع بأنواعها اسم (الخصوم الإيداعية) (الدليمي، 1998).

وتشمل ودائع العملاء جميع أنواع ودائع القطاعين العام والخاص مضافاً إليها ودائع غير المقيمين، مع استثناء ودائع المصارف والمؤسسات المالية، وأيضاً التأمينات النقدية وشهادات الإيداع (مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، 2020).

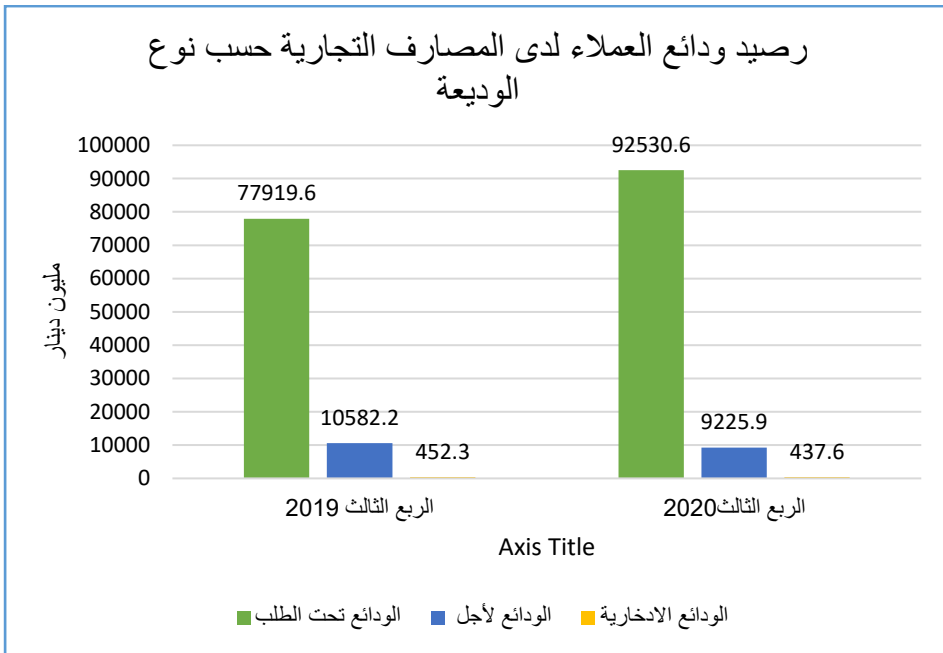
ويلاحظ من خلال الجدول رقم (49) أن إجمالي رصيد ودائع العملاء لدى المصارف التجارية ارتفع من 88,954.0 مليون دينار في نهاية عام 2019 إلى 102,194.2 مليون دينار في نهاية عام 2020، أي بمعدل 9.3 %، وقد تركز الارتفاع في أرصدة الودائع تحت الطلب بمقدار 14,611.0 مليون دينار، بنسبة 18.8 %، وسجل رصيد الودائع لأجل انخفاض مقداره 1,356.3 مليون دينار وبنسبة 12.8 % عما كانت عليه في عام 2019، كذلك انخفضت الودائع الادخارية بمقدار 14.7 مليون دينار وبنسبة 3.2 %.

وفيما يتعلق بتوزيع الودائع لدى المصارف التجارية حسب نوع الوديعة فقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 90.5% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل ما نسبته 9.1% من إجمالي الودائع، وشكلت ودائع الادخار ما نسبته 0.4% فقط من إجمالي الودائع (مصرف ليبيا المركزي، 2021).

جدول رقم (49) ودائع العملاء لدى المصارف التجارية (2019-2020)

البيان	2019	2020	مقدار التغير	معدل التغير %
الودائع تحت الطلب	77919.6	92530.6	14611.0	18.8
الودائع لأجل	10582.2	9225.9	-1356.3	-12.8
الودائع الادخارية	452.3	437.6	-14.7	-3.2
الإجمالي	88954.0	102194.2	13240.2	9.3

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (عام 2020)



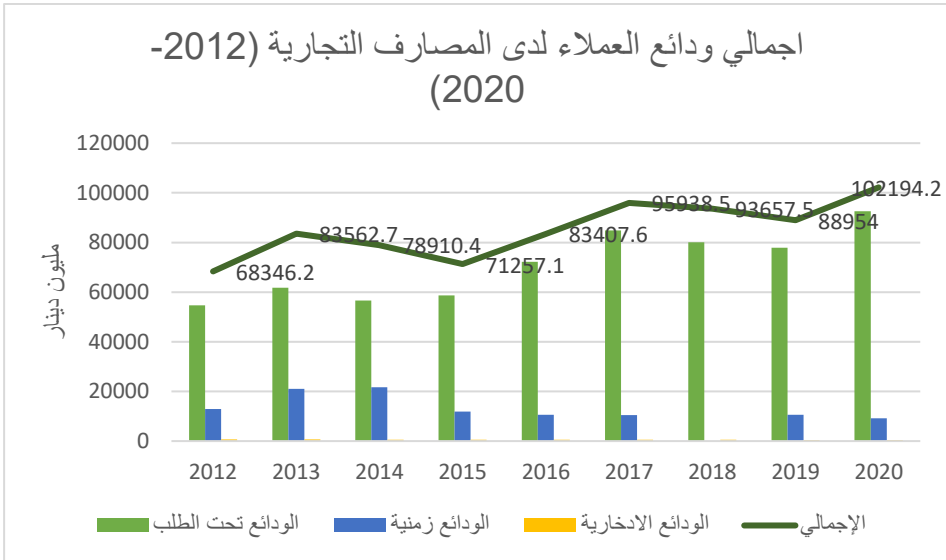
شكل رقم (40) رصيد ودائع العملاء لدى المصارف التجارية (2019-2020)

وفيما يلي رصيد الودائع لدى المصارف التجارية حسب نوع الوديعة خلال
الفترة 2012-2020:

**جدول رقم (50) أرصدة الودائع حسب نوع الوديعة لدى المصارف التجارية
خلال الفترة (2012-2020)**

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الودائع تحت الطلب	54728.8	61834.9	56641.4	58725.9	72192.7	84827.6	80038.6	77919.6	92530.6
الودائع زمنية	12912.1	21064.9	21669.3	11956.7	10644.6	10519.2	13115.5	10582.2	9225.9
الودائع الادخارية	705.3	662.9	599.8	574.5	570.2	591.7	503.4	452.3	437.6
الاجمالي	68346.2	83562.7	78910.4	71257.1	83407.6	95938.5	93657.5	88954.0	102194.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات
المالية للمصارف التجارية (عام 2020)



شكل رقم (41) إجمالي ودائع العملاء لدى المصارف التجارية (2012-2020)

تطورات النقود والمصارف والسياسة النقدية في ليبيا

وفيما يتعلق بتوزيع إجمالي ودائع العملاء لدى المصارف التجارية) خاص، حكومة، عام (فقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص بمقدار 13,962.5 مليون دينار وبنسبة 30.0% في نهاية عام 2020، لتسجل نحو 60,573.5 مليون دينار، مقارنة بنحو 46,611.0 مليون دينار في نهاية عام 2019، حيث سجل الارتفاع في ودائع الألف ا رد بنحو 11,505.9 مليون دينار.

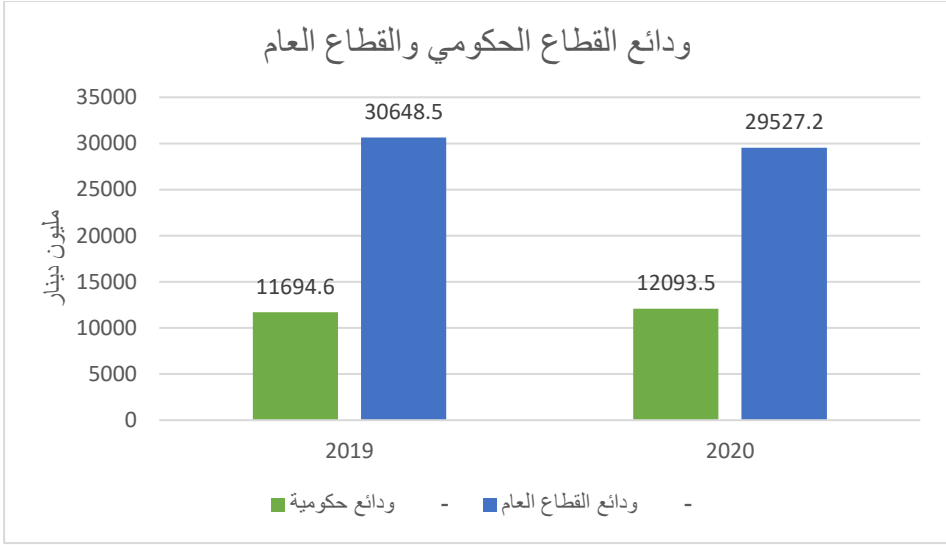
فيما انخفض رصيد ودائع القطاع العام والقطاع الحكومي في نهاية عام 2020 بمقدار 722.3 مليون دينار لتصل إلى 41,620.7 مليون دينار، منها 12,092.5 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق الضمان الاجتماعي، صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وودائع الصندوق الليبي للتنمية والاستثمار، مقابل 42,343.0 مليون دينار كودائع للقطاع العام والقطاع الحكومي في نهاية عام 2019 (مصرف ليبيا المركزي، 2021).

والجدول التالي رقم (51) يوضح تطورات ارصدة الودائع لدى المصارف التجارية:

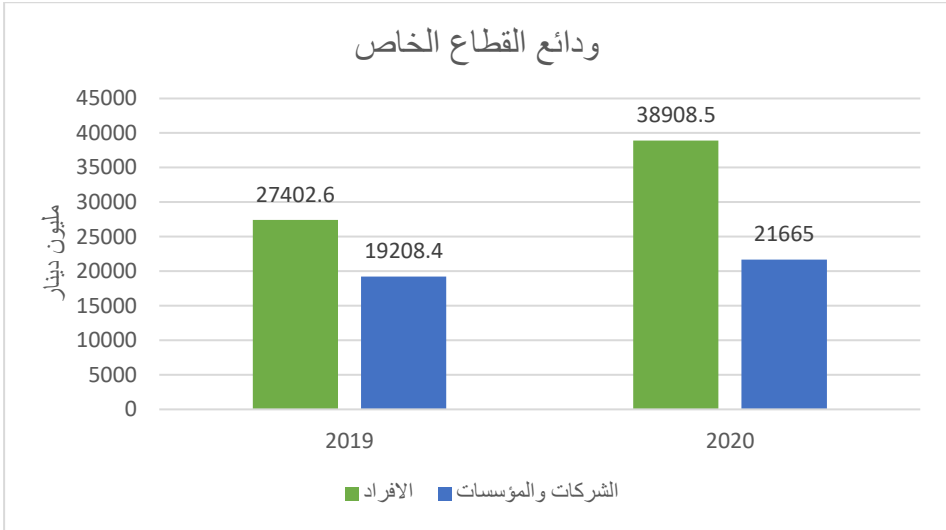
جدول رقم (51) الودائع لدى المصارف التجارية (2020-2019)

معدل التغير %	مقدار التغير	2020	2019	البيان
-1.7	-722.3	41620.7	42343.0	ودائع الحكومة والقطاع العام
3.4	398.9	12093.5	11694.6	ودائع حكومية
-3.7	-1121.3	29527.2	30648.5	ودائع القطاع العام
30.0	13962.5	60573.5	46611.0	ودائع القطاع الخاص
42.0	11505.9	38908.5	27402.6	الافراد
12.8	2456.6	21665.0	19208.4	الشركات والمؤسسات
14.9	13240.2	102194.2	88954.0	الإجمالي

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (عام 2020)



شكل رقم (42) ودائع القطاع الحكومي والقطاع العام (2020-2019)



شكل رقم (43) ودائع القطاع الخاص (2020-2019)

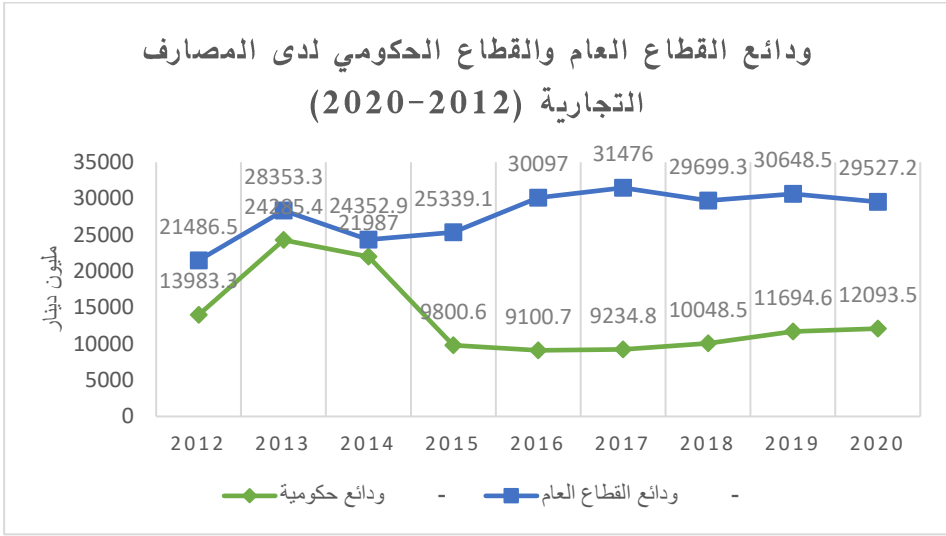
وفيما يلي بالجدول (52) توزيع ودائع العملاء حسب نوع الوديعة لدى المصارف التجارية خلال الفترة (2020-2012)، أما الشكلين البيانيين التاليين فهما لودائع القطاع العام والحكومي والأفراد.

تطورات النقود والمصارف
والسياسة النقدية في ليبيا

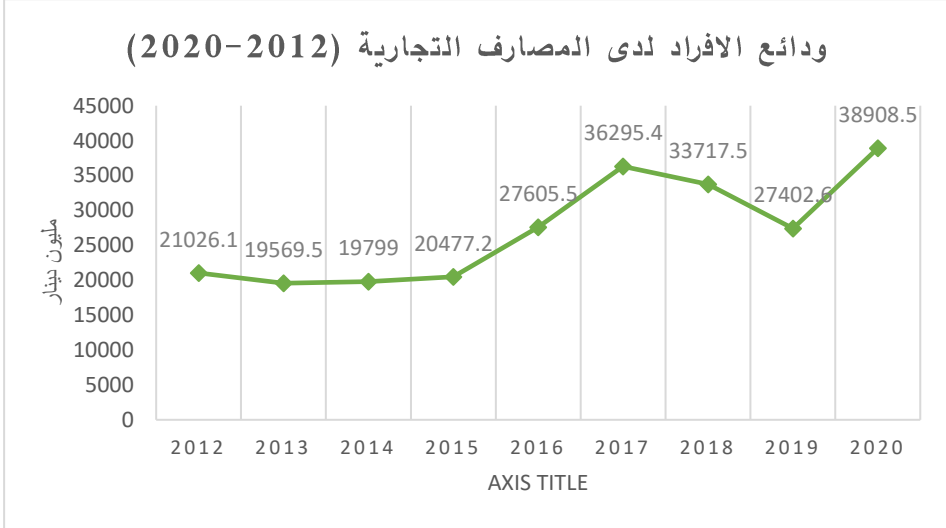
جدول رقم (48) رصيد السلف الاجتماعية والسحب على المكشوف
(2020-2012)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	البيان
41620.7	42343.0	39747.8	40710.8	39197.7	35139.7	46339.9	52638.7	35469.8	ودائع الحكومة والقطاع العام
12093.5	11694.6	10048.5	9234.8	9100.7	9800.6	21987.0	24285.4	13983.3	ودائع حكومية
29527.2	30648.5	29699.3	31476.0	30097.0	25339.1	24352.9	28353.3	21486.5	ودائع القطاع العام
60573.5	46611.0	53909.7	55227.7	44209.9	36117.4	32570.5	30924.0	32876.4	ودائع القطاع الخاص
38908.5	27402.6	33717.5	36295.4	27605.5	20477.2	19799.0	19569.5	21026.1	الافراد
21665.0	19208.4	20192.2	18932.3	16604.4	15640.2	12771.5	11345.5	11850.3	الشركات والمؤسسات
102194.2	88954.0	93657.5	95938.5	83407.6	71257.1	78910.4	83562.7	68346.2	صافي القروض والتسهيلات

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (عام 2020)



شكل رقم (44) ودائع القطاع العام والقطاع الحكومي (2020-2012)



شكل رقم (45) ودائع الأفراد لدى المصارف التجارية (2020-2012)

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (عام 2020)

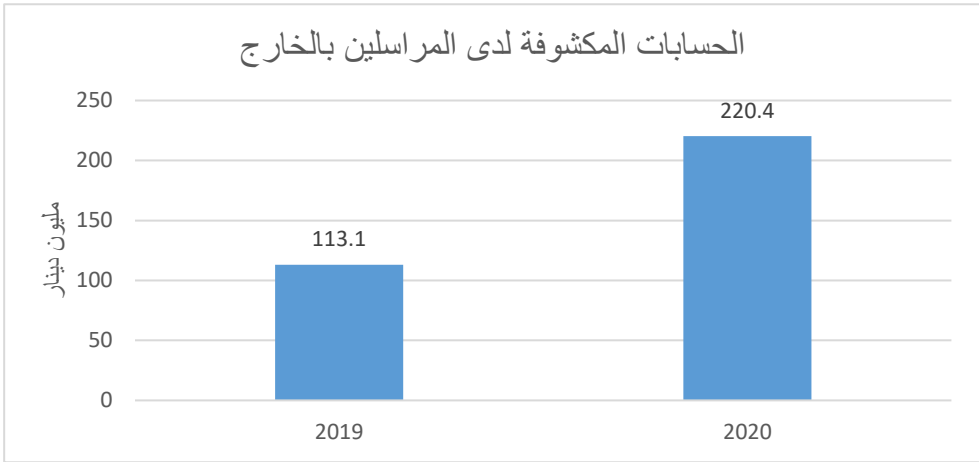
2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 224.1 مليون دينار في نهاية عام 2020 ، وهي في معظمها ناتجة عن تأخر تسوية الحسابات لبعض المصارف مع المصارف المراسلة بالخارج، مقابل 113.1 مليون دينار في عام 2019 كما يبين الجدول رقم (52) التالي.

جدول رقم (52) رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج

البيان	2019	2020	مقدار التغير	معدل التغير%
الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج	113.1	220.4	107.3	94.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (عام 2020)



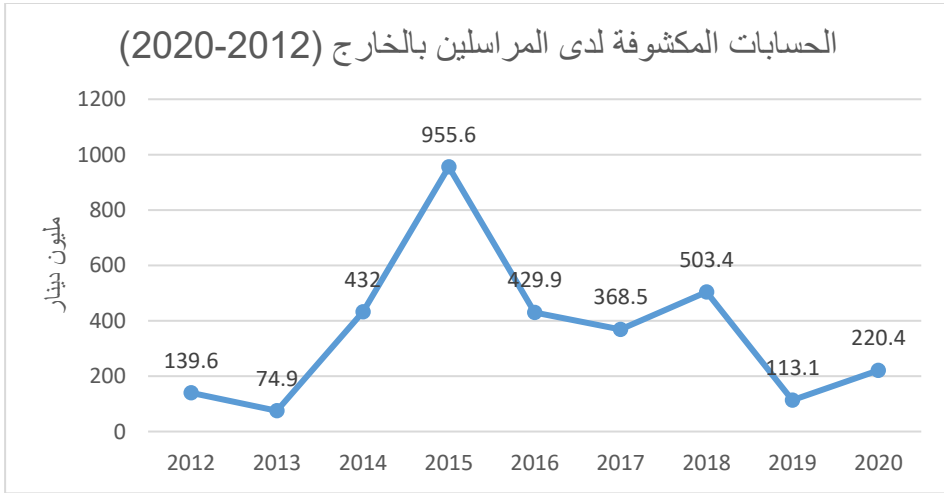
شكل رقم (46) الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج (2020-2019)

وفيما يلي أرصدة الحسابات المكشوفة خلال الفترة (2020-2012):

جدول رقم (53) أرصدة الحسابات المكشوفة 2020-2012

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	البيان
220.4	113.1	503.4	368.5	429.9	955.6	432.0	74.9	139.6	الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (عام 2020)



شكل رقم (47) الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج (2020-2012)

3- حقوق الملكية والارباح:

رأس المال المدفوع: ارتفع رأس المال المدفوع من 4,263.3 مليون دينار في نهاية عام 2019 إلى 4,295.9 مليون دينار في عام 2020، نتيجة لقيام بعض المصارف بزيادة رأس مالها المدفوع.

الاحتياطيات والأرباح: ارتفع رصيد الاحتياطيات والأرباح المُرحلة والقابلة للتوزيع من 2,167.9 مليون

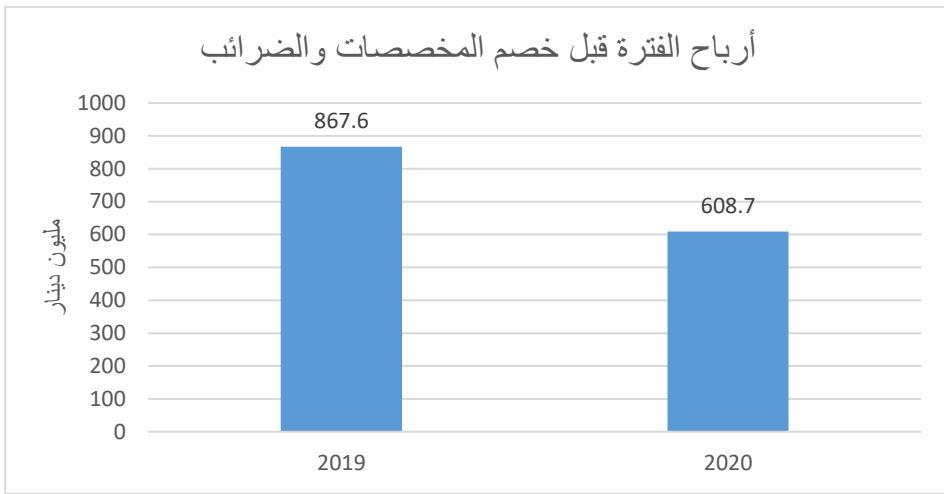
دينار في نهاية عام 2019، ليصل إلى 2,303.5 مليون دينار في نهاية عام 2020، في حين تراجعت أرباح المصارف التجارية قبل خصم المخصصات والضرائب خلال عام 2020 بمعدل 39.7% لتسجل إلى 405.7 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال عام 2020 والبالغة نحو 672.8 مليون دينار (مصرف ليبيا المركزي، 2021).

جدول رقم (54) رأس المال والاحتياطيات والأرباح (2020-2019)

مليون دينار

معدل التغير %	مقدار التغير	2020	2019	البيان
0.3%	12.8	4295.9	4283.1	رأس المال المدفوع
25.7	135.8	663.5	527.7	الاحتياطي القانوني
-5.3	-2.8	50.3	53.1	احتياطيات غير مخصصة
-29.8	-258.9	608.7	867.6	أرباح العام
-1.9	-130.5	6846.3	6976.8	الإجمالي

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (عام 2020)



شكل رقم (48) الأرباح قبل خصم المخصصات والضرائب

وفيما يلي حسابات رأس المال والاحتياطيات في المصارف خلال الفترة

:(2020-2012)

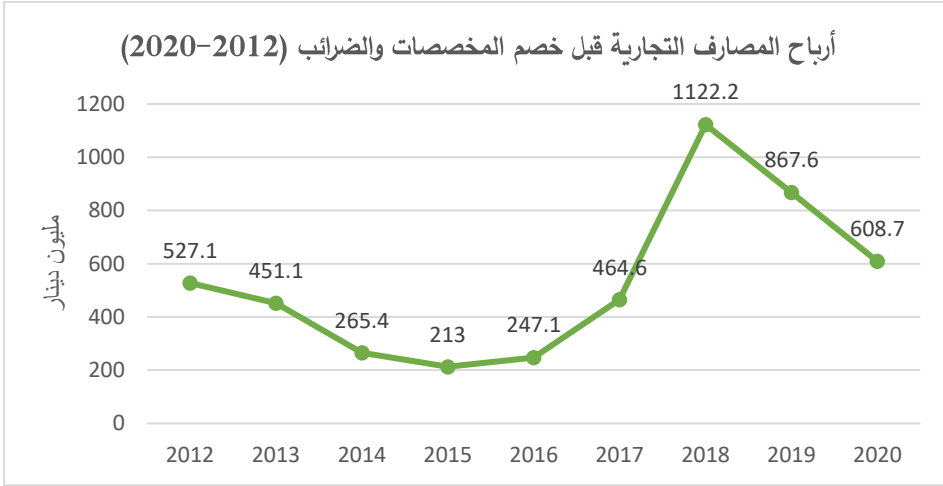
جدول رقم (55) رأس المال والاحتياطي في المصارف التجارية (2020-2012)

مليون دينار

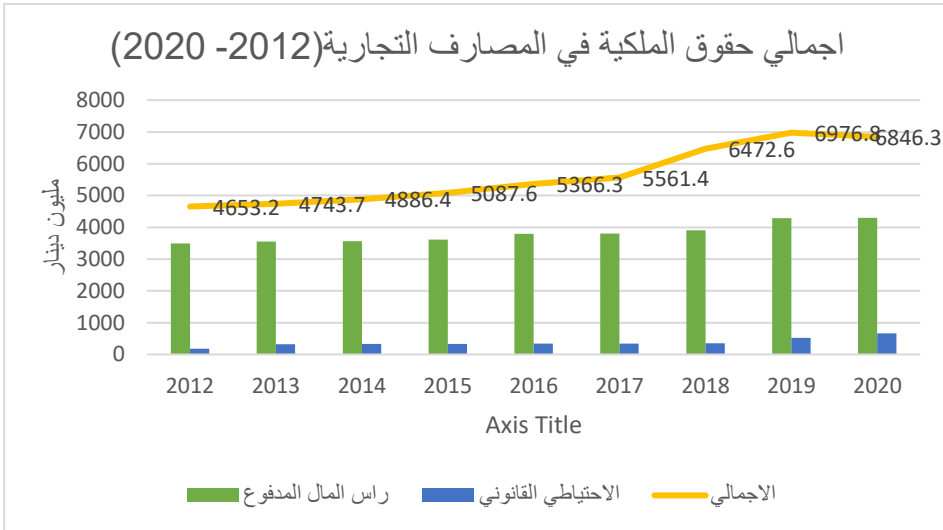
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	البيان
4295.9	4283.1	3904.4	3806.4	3791.4	3609.5	3566.8	3550.2	3495.2	رأس المال المدفوع
663.5	527.7	352.9	346.1	342.8	335.8	335.8	323.5	181.9	الاحتياطي القانوني
50.3	53.1	32.0	31.9	30.0	29.7	29.7	29.7	26.6	احتياطيات غير مخصصة
608.7	867.6	1122.2	464.6	247.1	213.0	265.4	451.1	527.1	أرباح العام
1227.9	1245.3	1061.1	912.4	955.0	899.9	688.7	389.2	422.4	الأرباح المرحلة والأرباح القابلة للتوزيع
6846.3	6976.8	6472.6	5561.4	5366.3	5087.6	4886.4	4743.7	4653.2	الإجمالي

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات

المالية للمصارف التجارية (عام 2020)



شكل رقم (49) أرباح المصارف التجارية قبل خصم المخصصات والضرائب
(2020-2012)



شكل رقم (50) إجمالي حقوق الملكية في المصارف التجارية (2020-2012)

4- المخصصات:

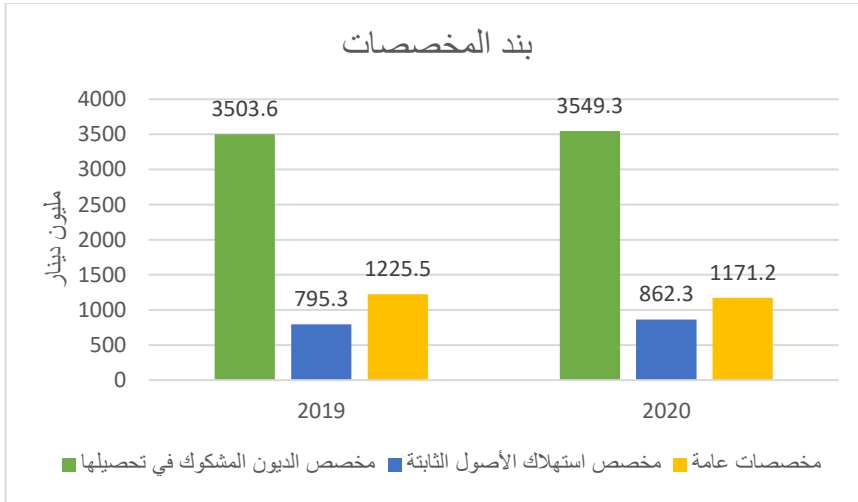
سجل رصيد المخصصات ارتفاعا بمقدار 60 مليون دينار في نهاية عام 2020 ليصل إلى 5,587.2 مليون دينار، مقابل 5,527.2 مليون دينار في نهاية عام 2019، وتركزت الزيادة في بند مخصص استهلاك الأصول الثابتة وكذلك مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (مصرف ليبيا المركزي، 2021) كما هو موضح بالجدول رقم (56) التالي:

جدول رقم (56) بند المخصصات بالمصارف التجارية (2019-2020)

مليون دينار

معدل التغيير %	مقدار التغيير	2020	2019	البيان
1.3%	45.7	3549.3	3503.6	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
8.4	67.0	862.3	795.3	مخصص استهلاك الأصول الثابتة
-4.4	-54.3	1171.2	1225.5	مخصصات عامة
57.1	1.6	4.4	2.8	مخصص تقييم أسعار الصرف
1.1	60.0	5587.2	5527.2	الإجمالي

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (عام 2020)



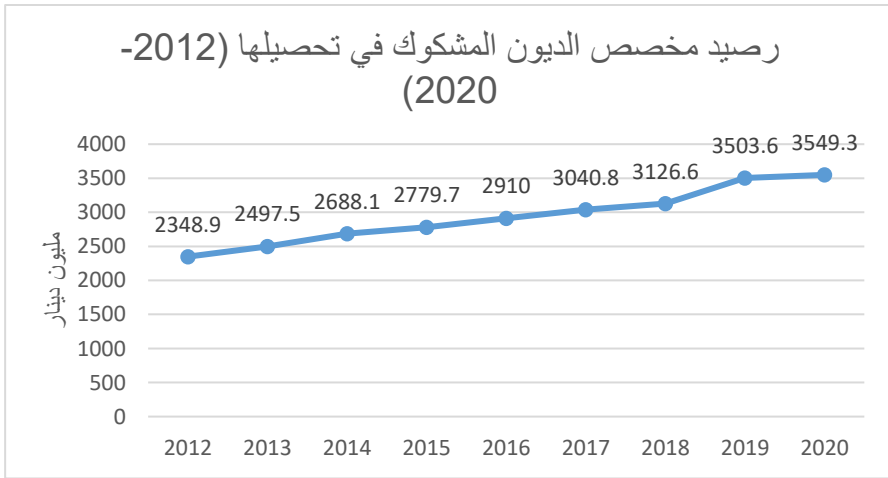
شكل رقم (51) بند المخصصات (2019-2020)

وفيما يلي رصيد المخصصات خلال الفترة (2012-2020) موضحة بالجدول رقم (57) والشكل البياني رقم (52) وكما يوضح الجدول يلاحظ ارتفاع رصيد الديون المشكوك في تحصيلها خلال هذه الفترة.

جدول رقم (55) رأس المال والاحتياطي في المصارف التجارية (2012-2020)
مليون دينار

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	البيان
3549.3	3503.6	3126.6	3040.8	2910.0	2779.7	2688.1	2497.5	2348.9	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
862.3	795.3	745.3	687.3	634.0	592.5	539.3	473.1	424.1	مخصص استهلاك الأصول الثابتة
1171.2	1225.5	753.2	738.2	594.3	556.9	532.8	614.6	539.3	مخصصات عامة
4.4	2.8	2.8	6.7	6.5	12.7	5.1	11.6	5.2	مخصص تقييم أسعار
5587.2	5527.2	4627.6	4473.0	4144.8	3941.8	3765.3	3597.2	3317.5	الإجمالي

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2021). إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية (عام 2020)



شكل رقم (52) رصيد الديون المشكوك في تحصيلها (2012-2020)

5- متنوعات وخصوم أخرى:

بلغ رصيد متنوعات وخصوم أخرى 12,088.9 مليون دينار في نهاية عام 2020 مقابل 12,035.0 مليون دينار في نهاية عام 2019.

الجدول التالي رقم (58) التالي، والأشكال البيانية (53)، (54)، (55)، (56) تعرض بنود خصوم المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 1966-2020م. رأس المال، والاحتياطي، وهيكل الودائع لدى المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة الممتدة من سنة 1966 إلى سنة 2020م:

جدول رقم (58) خصوم المصارف التجارية في ليبيا وهيكل الودائع خلال الفترة 1966-2020

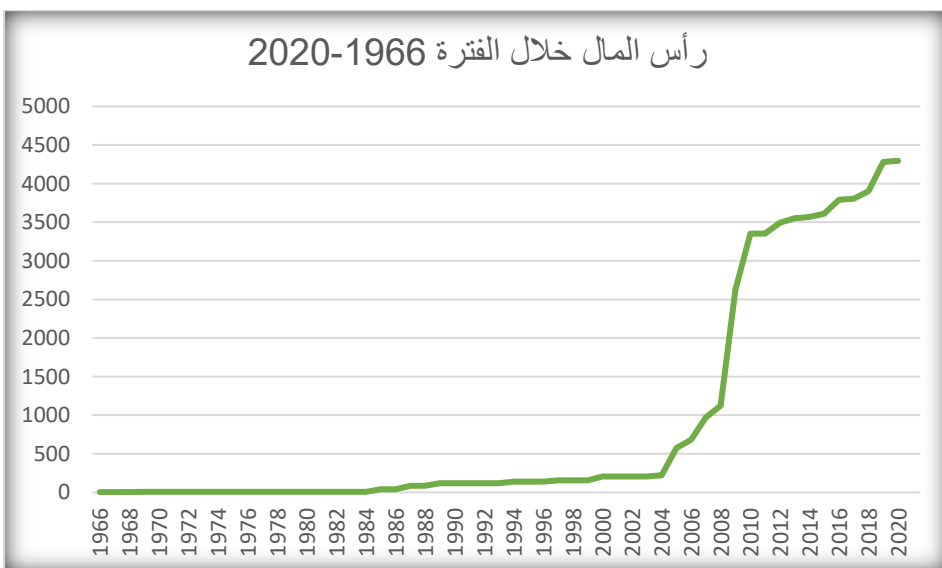
السنة	الودائع			رأس المال والاحتياطيات		
	اجمالي الودائع	ادخارية	لأجل	تحت الطلب	الاحتياطيات	رأس المال
1966	59.2	7.3	14.1	37.7	2.4	4.4
1967	73.3	8.2	16.4	48.7	3.7	4.0
1968	92.8	10.3	16.8	65.7	3.1	4.0
1969	101.0	11.6	19.9	69.5	3.8	4.7
1970	129.7	15.4	33.6	80.7	4.2	5.7
1971	211.5	11.9	42.9	156.7	4.2	5.7
1972	263.6	13.9	84.3	165.4	14.1	6.1
1973	367.1	16.4	140.0	210.7	18.1	6.1
1974	602.3	19.8	247.5	335.0	25.0	6.1
1975	615.9	23.6	221.1	371.2	37.5	6.1
1976	826.5	29.1	266.2	531.2	41.8	6.1
1977	1,044.4	36.2	362.0	646.2	59.2	6.1
1978	1,043.4	27.7	358.2	657.5	84.4	6.1
1979	1,423.2	33.2	584.8	805.2	111.6	6.1
1980	2,416.2	50.7	707.0	1,658.5	142.5	6.1
1981	2,841.3	40.5	602.9	2,197.9	158.2	6.1

تطورات النقود والمصارف
والسياسة النقدية في ليبيا

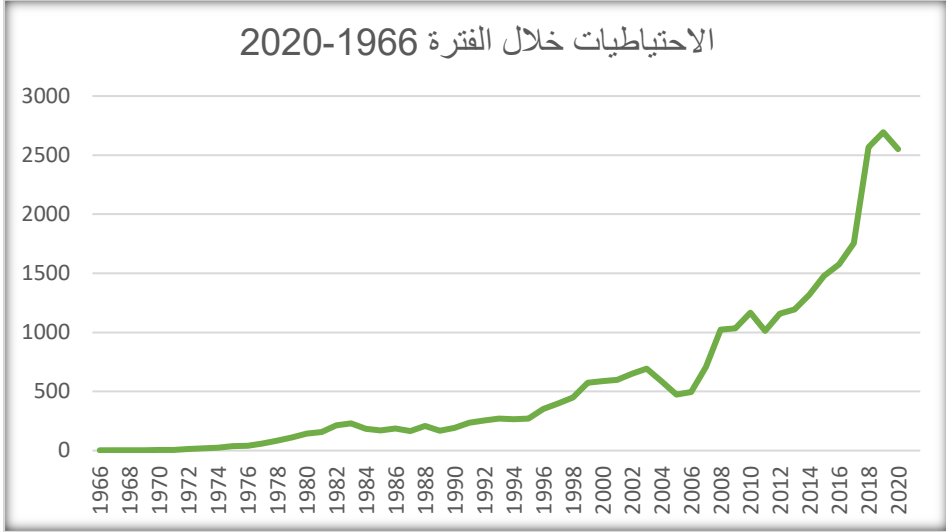
الودائع				رأس المال والاحتياطيات		السنة
اجمالي الودائع	ادخارية	لأجل	تحت الطلب	الاحتياطيات	رأس المال	
2,517.0	45.4	565.9	1,905.7	214.4	6.1	1982
2,580.6	48.9	684.9	1,846.8	231.0	6.1	1983
2,858.8	56.3	765.7	2,036.8	182.8	6.1	1984
3,247.7	64.6	891.5	2,291.6	170.2	38.6	1985
3,437.9	80.4	1,026.1	2,331.4	187.0	38.6	1986
3,567.4	83.0	1,074.4	2,410.0	164.5	85.3	1987
3,310.0	77.3	1,041.4	2,191.3	207.6	85.3	1988
3,374.7	80.2	884.9	2,409.6	167.8	119.5	1989
3,321.4	89.2	788.8	2,443.4	192.2	119.5	1990
3,565.9	95.5	892.2	2,578.2	236.5	119.5	1991
4,173.0	128.3	1,033.1	3,011.6	253.7	119.5	1992
4,301.8	151.5	1,142.2	3,008.1	271.7	119.5	1993
5,035.9	190.6	1,221.8	3,623.5	265.2	140.0	1994
5,503.1	214.3	1,551.6	3,737.2	271.9	140.0	1995
5,879.0	239.8	1,750.3	3,888.9	351.5	140.0	1996
6,039.6	263.3	1,799.6	3,976.7	396.9	155.0	1997
6,577.8	287.4	2,107.6	4,182.8	449.6	155.0	1998
7,117.8	347.6	2,221.1	4,549.1	573.5	155.0	1999
7,434.1	416.0	2,272.7	4,745.4	587.9	206.0	2000
8,051.8	506.5	2,466.2	5,079.1	597.8	206.0	2001
8,335.6	559.7	2,069.3	5,706.6	650.8	206.0	2002
9,182.4	615.7	2,539.6	6,027.1	692.2	206.0	2003
10,913.8	685.9	2,656.6	7,571.3	584.4	222.4	2004
13,782.5	671.3	3,503.3	9,607.9	473.9	573.2	2005
17,359.4	627.9	3,959.6	12,771.9	495.5	680.8	2006
24,767.0	649.3	6,409.4	17,708.3	707.0	972.8	2007
41,531.0	689.2	11,046.3	29,795.5	1,022.8	1,121.6	2008

الودائع				رأس المال والاحتياطيات		السنة
اجمالي الودائع	ادخارية	لأجل	تحت الطلب	الاحتياطيات	رأس المال	
48,673.0	715.0	12,100.1	35,857.9	1,034.1	2,623.0	2009
55,313.0	743.1	12,231.8	42,338.1	1,166.6	3,351.2	2010
58,480.1	683.9	11,419.8	46,376.4	1,012.3	3,352.9	2011
68,346.2	705.3	12,912.1	54,728.8	1,158.1	3,495.2	2012
83,562.7	662.9	21,064.9	61,834.9	1,193.5	3,550.2	2013
78,910.5	599.8	21,669.3	56,641.4	1,319.6	3,566.8	2014
71,257.1	574.5	11,956.7	58,725.9	1,478.0	3,609.5	2015
83,407.6	570.2	10,644.7	72,192.7	1,575.0	3,791.4	2016
95,938.5	591.7	10,519.2	84,827.6	1,755.1	3,806.4	2017
93,657.5	503.4	13,115.5	80,038.6	2,568.2	3,904.4	2018
88,954.0	452.3	10,582.2	77,919.6	2,693.7	4,283.1	2019
102,194.2	437.6	9,225.9	92,530.6	2,550.5	4,295.9	2020

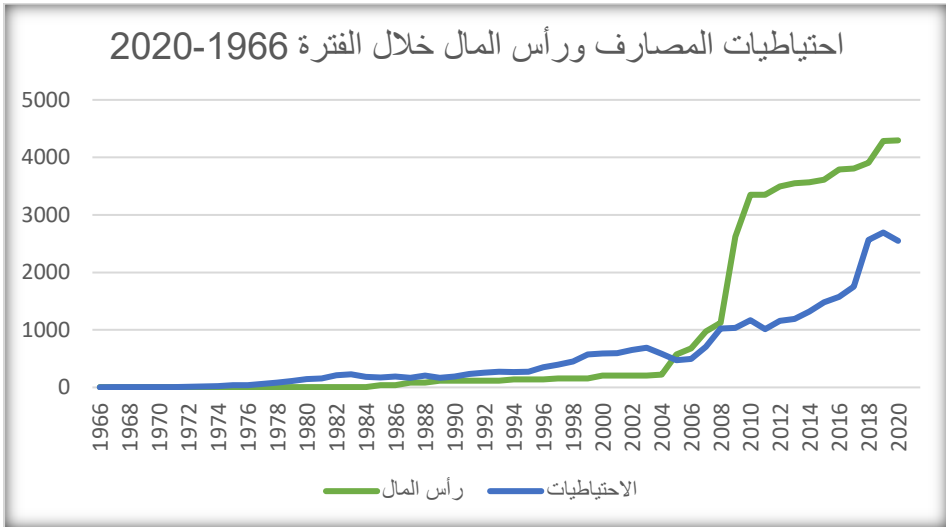
المصدر: مصرف ليبيا المركزي، الكتيب الاحصائي (2017)، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.



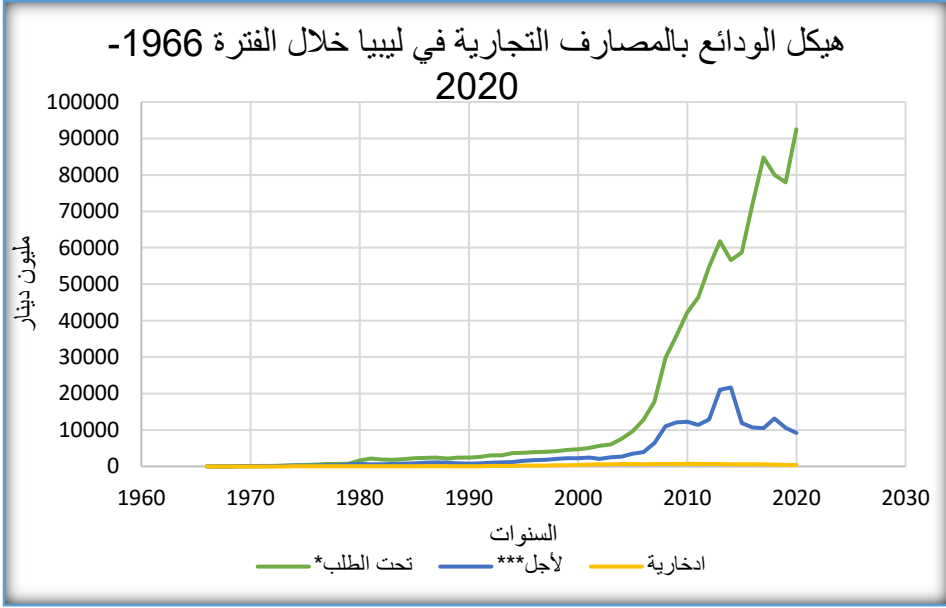
الشكل (53) تطور رأس المال للمصارف التجارية خلال الفترة 1966-2020



شكل رقم (54) تطور احتياطيات المصارف التجارية خلال الفترة 1966-2020



الشكل رقم (55) رأس المال والاحتياطي خلال الفترة 1966-2020



شكل رقم (56) هيكل الودائع بالمصارف التجارية في ليبيا (1966-2020)

يلاحظ من الجدول (58) والشكل (56) ان حجم الودائع تحت الطلب يمثل الحجم الأكبر من هيكل الودائع بالمقارنة مع الودائع لادخار التي تشكل حجم ضئيل جداً والودائع لأجل والتي تمثل هي الأخرى حجم صغير بالمقارنة بإجمالي الودائع بالمصارف التجارية في ليبيا والسبب يعود في ذلك كما وضحنا خلال هذا الفصل إلى ارتفاع نسبة التفضيل النقدي لدى الأفراد.

الاحتياطي النقدي الإلزامي وفائض الاحتياطي

يلزم مصرف ليبيا المركزي المصارف التجارية بالاحتفاظ بجزء من احتياطياتها النقدية كودائع بدون فوائد لدى مصرف ليبيا المركزي. والأصل في إيجاد الاحتياطي الإلزامي النقدي هو مجابهة الخطر الذي قد ينشأ عن احتمالات تزايد السحب غير المتوقع الذي قد تتعرض له المصارف التجارية، ومع تزايد الثقة في المصارف أصبح يستخدم كأداة من أدوات السياسة النقدية التي تنتهجها المصارف المركزية لتنظيم الائتمان. وهو نسبة من الودائع تحدد بمقتضى القانون

وتودع في حساب جار لدى المصرف المركزي ويتم زيادة هذه النسبة عند الرغبة في الحد من التوسع في منح الائتمان وتخفيض هذه النسبة عندما يراد التوسع فيه (الأرباح 1991، ص143).

وقد نصت المادة (57) من قانون المصارف في ليبيا انه على جميع المصارف التجارية ان تحتفظ لدى مصرف ليبيا المركزي، بدون فائدة، باحتياطي نقدي إلزامي، مقابل خصومها الإيداعية. ويحدد مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي أنواع الخصوم الإيداعية، ونسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي لكل منها.

ومنذ صدور قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963 وكما نصت المادة (36) من هذا القانون شهدت معدلات الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية وودائع الادخار النسب الآتية كما موضح بالجدول رقم(59)

وكما يوضح الجدول رقم (59) ظلت نسبة الاحتياطي الإلزامي مختلفة بين الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية حتى سنة 2008 م حيث أبقى قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993 م المادة (36) نفس النسبة على الخصوم الإيداعية، كما أن القانون رقم (1) لسنة 2005 (قبل التعديل) ترك المادة (57) من القانون بدون تحديد نسبة معينة (مصرف ليبيا المركزي، 2006).

إلى أن صدر قرار مجلس الإدارة رقم (68) لسنة 2007 بشأن توحيد نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية الذي يتم الاحتفاظ به لدى مصرف ليبيا المركزي بحيث يكون 15% من جميع الخصوم الإيداعية لكل مصرف تجاري، كما صدر قرار مجلس إدارة المصرف رقم (25) لسنة 2008 بشأن رفع نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي من 15% إلى 20% من الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية.

جدول رقم (59) نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على الخصوم الإيداعية
للمصارف التجارية

2009/6 حتى الآن	-2008/6 2009/6	- 1966 2008	-1963 1966/7	الفترة
				نسبة الاحتياطي الإلزامي (%)
%20	%15	%15	%10	ودائع تحت الطلب
%20	%15	%7.5	%5	ودائع زمنية وادخارية

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. 2010

ويوضح الجدول رقم (60) الاحتياطي النقدي وفائض الاحتياطي
للمصارف التجارية في ليبيا

خلال الفترة 2000-2020. ومن الجدول يلاحظ أن المصارف التجارية
تحتفظ بفائض احتياطي إضافي يفوق الحدود الموضوعه للاحتياطي القانوني
(الإلزامي) طول الفترة المشار إليها.

ويلاحظ من الجدول أن طول الفترة 2000-2020 تحتفظ المصارف
التجارية باحتياطي إلزامي أعلى بكثير من النسبة المحددة فمثلاً في السنوات
2005، 2006، 2007، نما الفائض عن الاحتياطي النقدي بنسب أعلى من 80%
ثم انخفض بعد سنة 2007 وربما يعزى ذلك إلى ارتفاع النسبة المحددة على
الاحتياطي النقدي الإلزامي من قبل إدارة مصرف ليبيا المركزي ولكنه ظل مرتفعاً
وتراوح نسبة ارتفاع بين 70% و74%.

كما يلاحظ من الجدول (60) كذلك ارتفاع وبشكل كبير للاحتياطيات
الفعلية للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي من سنة 2005 وحتى
2020 وفي سنة 2017 مثلاً كان الاحتياطي النقدي الإلزامي المطلوب
(19,187.7) بينما بلغ الاحتياطي الفعلي (79,551.7) أي أن هناك فائض
احتياطي بلغ (60,364.0) وهذا مبلغ كبير.

ويمكن أن يُعزى وجود احتياطات نقدية تفوق النسب المحددة لها إلى عدة أسباب منها محدودية مجالات الاستثمار في الاقتصاد الوطني لتوظيف الأموال الفائضة وعدم وجود ضمانات كافية لإقراض هذه الأموال وكذلك إلى محاولة تفادي وجود عجز في احتياطياتها النقدية القانونية خشية تعرضها للمساءلة من السلطات النقدية وهي فوق ذلك تريد أن تتمتع بدرجة عالية من السيولة تمكنها من تلبية طلبات القروض وتتيح لها فرص الاستثمار المناسب (عطية، 2012) مع التأكيد الى ان مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي قد اصدر القرار رقم 15 لسنة 2005 بشأن تخفيض سعر الفائدة الذي يمنحه مصرف ليبيا المركزي على ودائع المصارف التجارية لديه من 2.5% الى 1.75% ثم خفض هذه النسبة مرة أخرى الى 1.25% وذلك لحث المصارف التجارية على البحث عن مجالات استثمار وتمويل محلية ومع ذلك نلاحظ ان حجم الاحتياطيات الإضافية زاد منذ عام 2005 وبشكل اكبر.

يضاف الى ذلك ان صندوق ضمان أموال المودعين والذي أنشئ بموجب المادة 91 من القانون رقم 1 لسنة 2005 من المفترض ان يخلق حالة ثقة واستقرار تؤدي بطبيعة الحال الى تخفيض حجم الاحتياطيات لدى المصارف التجارية ولكن بشكل عكسي. تزايد هذه الاحتياطيات أكثر منذ عام 2005 (دخيل الله، 2014، ص 85)

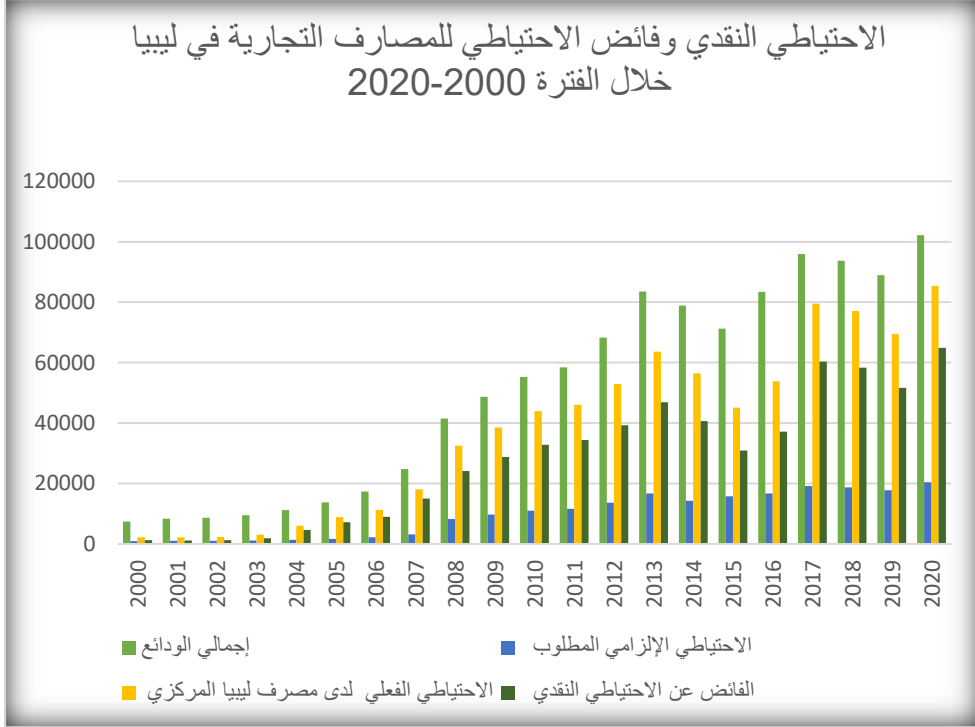
ويمكن زيادة تبرير وجود فائض احتياطي إلى أزمة عسر السيولة بالقطاع المصرفي بعد العام 2014 مما جعل المصارف التجارية تتشدد في السياسة الائتمانية وتفضل الاحتفاظ بالأموال الفائضة عن الاستثمار في ظروف عدم اليقين والمخاطرة التي سادت الاقتصاد الوطني في تلك الفترة.

جدول رقم (60) الاحتياطي النقدي وفائض الاحتياطي للمصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2000-2020

السنة	إجمالي الودائع	الاحتياطي الإلزامي المطلوب	النسبة %	الاحتياطي الفعلي لدى مصرف ليبيا المركزي	الفائض عن الاحتياطي النقدي	النسبة %
2000	7463.0	917.8	12.29	2241.7	1323.8	59.05
2001	8386.2	1013.9	12.09	2232.8	1218.9	54.59
2002	8707.8	1088.3	12.49	2337.7	1249.4	53.45
2003	9567.2	1177.2	12.30	3089.1	1911.9	61.89
2004	11278.7	1422.1	12.61	6079.4	4657.3	76.61
2005	13,782.5	1,721.2	12.49	8874.9	7,153.7	80.61
2006	17,359.4	2,204.0	12.69	11,184.4	8,980.4	80.29
2007	24,767.0	3,138.1	12.67	18,148.4	15,010.3	82.71
2008	41,530.5	8,306.1	20	32,470.1	24,164.0	74.42
2009	48,676.0	9,734.5	19.99	38,567.8	28,833.3	74.76
2010	55,313.0	11,062.7	20	43,935.0	32,872.3	74.82
2011	58,480.1	11,696.0	19.99	46,068.3	34,372.3	74.61
2012	68,346.2	13,669.2	19.99	52,941.3	39,272.1	74.18
2013	83,562.7	16,712.5	19.99	63,671.9	46,959.4	73.75
2014	78,910.4	14,251.4	18.06	56,392.4	40,610.3	72.03
2015	71,257.2	15,782.1	22.15	45,122.9	30,871.5	68.42
2016	83,407.7	16,681.5	19.99	53,814.7	37,133.2	69.
2017	95,938.5	19,187.7	20	79,551.7	60,364.0	75.88
2018	93,657.5	18,731.5	20	77,102.3	58,370.8	75.71
2019	88,954.1	17,790.8	19.99	69,475.9	51,685.1	74.39
2020	102,194.1	20,438.9	20	85,363.2	64,924.3	76.06

المصدر: مصرف ليبيا المركزي الكتيب الاحصائي، (2017). الجدول رقم 12.

والشكل البياني التالي يوضح تطور الاحتياطيات الفعلية وفائض الاحتياطي خلال الفترة 2000-2020:



شكل رقم (57) الاحتياطي الإلزامي وفائض الاحتياطي خلال الفترة 2000-2020

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (60)

السيولة والربحية في المصارف التجارية

يقصد بالسيولة بمعناها البسيط هي مدى توفر النقود القانونية لدى المصرف بحيث يستطيع استخدامها في الوفاء بالتزاماته النقدية أي بمتطلبات السحب، دون أن يكون مضطراً لبيع أصوله بخسارة أو للاقتراض من المصارف التجارية أو من المصرف المركزي.

إن العمل المصرفي ومدى نجاحه مرتبط بشكل أساسي بمدى ثقة الجمهور في المصارف التجارية، وحيث إن توفر السيولة وقدرة المصارف التجارية

على مواجهة طلبات السحب اليومية من أهم دعائم الثقة، وعليه فإن المصارف التجارية تولى اهتماماً خاصاً بها (الأرباح، 1991).

وقد عرفت لجنة بازل للإشراف المصرفي السيولة المصرفية (سيولة التمويل) على أنها قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها أو تسوية مراكزها عند استحقاقها.

وكذلك عرف صندوق النقد الدولي السيولة المصرفية على أنها قدرة المؤسسات المالية على تسديد الدفعات المتفق عليها في الوقت المناسب.

وتعرف السيولة المصرفية أيضاً بأنها (رصيد من الأموال يمكن للإدارة الوصول إليها بسهولة من أجل تلبية متطلبات التمويل وفرص العمل).

بينما عرف البنك المركزي الأوروبي السيولة بأنها (قدرة مؤسسات الائتمان على تمويل الزيادات في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها).

فضلاً عن أن السيولة هي القدرة على الوفاء بجميع التزامات الدفع عند استحقاقها إلى أقصى حد وبالعملة المطلوبة.

وفي ليبيا حدد قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963 الجوانب القانونية لإدارة احتياطي وسيولة المصارف التجارية حيث يقضي بأن تحتفظ هذه المصارف بنسبة معينة من خصومها الإيداعية كاحتياطي قانوني في شكل ودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي وكذلك نسبة معينة من أصولها في شكل أصول سائلة تحدد بنودها عن طريق المصرف المركزي أيضاً، وهذه النسب تعتبر حداً أدنى لا يسمح للمصارف باجتيازه وتخضع لإشراف دقيق ومستمر من قبل المصرف المركزي ولقد حددت هذه النسب عند صدور القانون بـ 10% و 5% كاحتياطي قانوني على الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية (أجل وادخار) على التوالي والتي غيرت فيما بعد إلى 15% و 7.5% في يوليو 1966م في محاولة للمصرف المركزي للحد من التوسع في الائتمان وعرض النقود بينما حدد المصرف نسبة السيولة بـ 20% حتى 1966م ثم رفعت إلى 25% وبعدها خفضت مرة ثانية إلى 15% هذا مع التغيير في البنود التي يشملها تعريف الأصول السائلة (الحاسية، 1995، ص76)

وفي عام 2008 صدر القرار رقم (68) لسنة 2008 بشأن تحديد نسبة احتياطي السيولة (تحديد الأصول السائلة المطلوب الاحتفاظ بها من قبل المصارف التجارية) والذي نص بمادته الثانية على (يجب على كل مصرف أن يحتفظ بأصول سائلة لا تقل عن نسبة 25% من مجموع خصومه الإيداعية). وعليه أصبحت هذه النسبة هي المعيار الذي يحدد على أساسه فيما إذا كانت المصارف قادرة على مواجهة السحوبات المفاجئة للمودعين من عدمه (تقرير الاستقرار المالي، 2017) وتم تطبيق هذا القرار اعتباراً من العام 2009 (مصرف ليبيا المركزي، 2010).

ويظهر الجدول التالي تطور نسب السيولة القانونية بالقطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 1963 حتى العام 2020.

تطورات نسب السيولة القانونية بالقطاع المصرفي 2020-1963

الفترة	-1963 1966/7	- 1966 2008	-2008/6 2009/6	2009/6 حتى الآن
نسبة السيولة القانونية	%25	%20	%20	%25

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، 2010

مؤشرات قياس السيولة:

يتمتع القطاع المصرفي الليبي بسيولة عالية، وتدل النسب الخاصة بالسيولة بأن وضع السيولة يعتبر جيداً وآمناً، إذ بلغت نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الأصول 60%، وقد بلغت النسبة في السنوات (2008-2014) نسب في حدود 72% إلا أنها في عام 2015 و2016 تدنت هذه النسبة ولكن عادت للارتفاع من جديد خلال السنوات (2017-2020) كما يوضح الجدول رقم (61) لتتراوح ما بين 72% و74.3%.

جدول رقم (61) مؤشرات السيولة للمصارف التجارية خلال الفترة 2008-2020

مؤشرات السيولة للمصارف التجارية			السنة
إجمالي الودائع/إجمالي الأصول %	إجمالي القروض/إجمالي الودائع %	الأصول السائلة/إجمالي الأصول %	
82.7	25.4	73.4	2008
82.2	24.3	74.1	2009
84.6	23.6	74.3	2010
82.4	21.9	73.0	2011
80.8	23.6	68.6	2012
84.9	21.8	71.0	2013
83.1	25.2	67.8	2014
79.0	28.4	60.2	2015
80.6	22.5	60.8	2016
82.4	18.2	72.8	2017
80.0	17.6	74.3	2018
79.3	19.0	71.9	2019
81.0	16.6	72.1	2020

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. التقارير السنوية. سنوات متعددة.

ويعزى احتفاظ المصارف التجارية بسيولة مرتفعة إلى أسباب عديدة لعل من أهمها (مصرف ليبيا المركزي، 2010):

1. محدودية مجالات توظيف هذه الأموال في غياب البيئة الاستثمارية المناسبة.
2. عدم توفر الضمانات الكافية التي تشجع المصارف على منح المزيد من الائتمان.
3. عدم وجود المنافسة العادلة مع مؤسسات الإقراض الأخرى.
4. الزيادة في معدلات الإنفاق العام للتوسع في النشاط الاقتصادي وخاصة التجاري (مصرف ليبيا المركزي، 2010)

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من زيادة هذه النسبة عن الحد الأدنى المحدد من قبل مصرف ليبيا المركزي والبالغ 25% يعد مؤشراً جيداً للسيولة. إلا أنه في ذات الوقت يعد مؤشراً غير جيداً للربحية. وذلك راجع لوجود ما نسبته 72.8% من الأصول السائلة عاطلة في عام 2017 وكذلك الأمر فيما يتعلق بباقي الأعوام الواردة بالجدول (تقرير الاستقرار المالي، 2017).

مؤشرات الربحية:

لابد في البداية التمييز بين الربح والربحية، إذ أن الربح رقم مطلق لا يشير إلى كفاءة الدخل أو التغييرات في الكفاءة الناتجة عن الأداء المالي والتشغيلي للمشروع أو الشركة، كذلك فإن تفسير الأرقام المطلقة يفشل في حالة المقارنات التاريخية أو بين الشركات بسبب الاختلاف في حجم الاستثمار أو المبيعات، أما الربحية فهي رقم نسبي يمكن قياسه من حيث الربح وعلاقته بالعناصر الأخرى التي من الممكن أن تؤثر بشكل مباشر على الربح.

وتعد الربحية من أهم المؤشرات المالية للحكم على أداء أي مؤسسة مصرفية، وإن تحقيق مستويات عالية من الربحية ستنعكس بالإيجاب على القيمة السوقية للمؤسسة المصرفية وهو هدف الإدارة المالية (النصراوي، 2021).

وتعتبر مؤشرات الربحية من المؤشرات الهامة لقياس الكفاءة والإنتاجية للنشاط المصرفي خلال فترة زمنية معينة. وسيتم في هذا الفصل تحليل مؤشرين هامين للربحية ومن أهم طرق احتساب ربحية المصارف، وهما العائد على الموجودات (الأصول) والعائد على حقوق الملكية:

1- العائد على الأصول (الموجودات):

تقيس هذه النسبة الأداء الكلي للمصرف ومدى كفاءته في استخدام الموارد المتاحة لتوليد الدخل، ويتم حسابها بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على إجمالي الموجودات.

وبتحليل معدل العائد على الموجودات للقطاع المصرفي في ليبيا خلال الفترة 2008-2020 كما يوضح الجدول رقم (62) يلاحظ ارتفاع هذا المعدل

خلال الفترة 2008-2012 نتيجة عدة أسباب منها دمج مصرفي الأمة والجمهورية في مصرف واحد وكذلك زيادة رؤوس أموال بعض المصارف التجارية وتوجه معظم المصارف التجارية للاستثمار في شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي.

إلا أنه خلال الفترة 2013-2016 انخفض هذا المعدل بشكل كبير، حيث بلغ المعدل 0.5 في عام 2013 مقابل 0.2% في عام 2016، وقد قارب العائد على الموجودات 0.7% خلال الفترة 2008-2016 (مصرف ليبيا المركزي، 2016).

ويلاحظ من الجدول (62) أيضاً ارتفاع العائد على الأصول خلال العام 2018 ليصل إلى 1.0 قبل أن يعود للانخفاض من جديد خلال عامي 2019 و2020 ليصل إلى 0.7 و0.5 على التوالي (مصرف ليبيا المركزي، 2022).

جدول رقم (62) مؤشرات الربحية للمصارف التجارية خلال الفترة 2008-2020

مؤشرات الربحية للمصارف التجارية			السنة
العائد / الأصول %	العائد / حقوق الملكية %	العائد / الودائع %	
-	13.6	0.6	2008
-	23.7	1.5	2009
-	15.0	1.3	2010
-	10.0	0.6	2011
0.7	13.7	0.7	2012
0.6	12.0	0.5	2013
0.3	5.4	0.3	2014
0.3	4.4	0.2	2015
0.3	4.8	0.2	2016
0.5	8.5	0.4	2017
1.3	20.9	1.0	2018
0.8	12.3	0.7	2019
0.6	9.8	0.5	2020

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. (2022). تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية.

2- العائد على حقوق الملكية:

يتعلق هذا المقياس بربحية المصرف منسوبة إلى حقوق الملكية، ويتم احتسابه بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على حقوق الملكية.

من خلال الجدول رقم (62) يتبين أن معدل العائد على حقوق الملكية قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً في عامي 2008 و2009 حيث بلغ 13.6% و23.7% على التوالي. في حين بلغ 4.2% في عام 2016.

وفي كامل الفترة 2008-2016 بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية نسبة 11.3%. هذا الانخفاض ناتج عن ارتفاع رؤوس أموال المصارف واحتياطياتها حيث بلغت 2144.4 مليون دينار ليبي في عام 2008 وارتفعت إلى 5366.4 مليون دينار في عام 2016 بالإضافة إلى انخفاض صافي دخل القطاع المصرفي المشار إليه سابقاً (تقرير الاستقرار المالي، 2017).

لكن وبالنظر إلى نفس الجدول (62) يلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية عاد للارتفاع من جديد خلال عامي 2017 و2018 ليبلغ 8.5 و20.9 على التوالي ثم شهد انخفاضاً آخر خلال عامي 2019 و2020 بنحو 12.3 و9.8 على التوالي.

جدول رقم (63) علاقة معدل التغير في الودائع ومعدل التغير في الائتمان

السنة	اجمالي الودائع	إجمالي الائتمان	معدل التغير في الودائع	معدل التغير في الائتمان	اجمالي القروض / اجمال الودائع
1966	59.2	47.6	-		0.80
1967	73.3	54.4	23.82%	14.29%	0.74
1968	92.8	73.7	26.60%	35.48%	0.79
1969	101.0	93.0	8.84%	26.19%	0.92
1970	129.7	96.2	28.48%	3.44%	0.74
1971	211.5	107.6	63.07%	11.85%	0.51
1972	263.6	148.0	24.63%	37.55%	0.56
1973	367.1	240.9	39.29%	62.77%	0.74

اجمالي القروض / اجمال الودائع	معدل التغير في الائتمان	معدل التغير في الودائع	إجمالي الائتمان	اجمالي الودائع	السنة
0.74	%86.22	%64.07	448.6	602.3	1974
1.04	%43.09	%2.26	641.9	615.9	1975
0.89	%15.20	%34.19	739.5	826.5	1976
0.81	%15.38	%26.36	853.2	1,044.4	1977
0.88	%8.53	%0.10-	926.0	1,043.4	1978
0.73	%12.35	%36.40	1,040.4	1,423.2	1979
0.54	%26.99	%69.77	1,321.2	2,416.2	1980
0.76	%64.07	%17.59	2,167.7	2,841.3	1981
0.85	%0.26-	%11.41-	2,162.0	2,517.0	1982
0.85	%2.13	%2.53	2,208.1	2,580.6	1983
0.75	%2.46-	%10.78	2,153.7	2,858.8	1984
0.62	%5.60-	%13.60	2,033.0	3,247.7	1985
0.59	%0.07-	%5.86	2,031.6	3,437.9	1986
0.60	%6.20	%3.77	2,157.5	3,567.4	1987
0.69	%7.37	%7.22-	2,316.5	3,310.0	1988
0.72	%5.41	%1.95	2,441.9	3,374.7	1989
0.92	%25.04	%1.58-	3,053.3	3,321.4	1990
0.88	%3.24	%7.36	3,152.3	3,565.9	1991
0.81	%7.61	%17.03	3,392.2	4,173.0	1992
0.86	%9.37	%3.09	3,710.2	4,301.8	1993
0.79	%7.44	%17.06	3,986.1	5,035.9	1994
0.77	%7.41	%9.28	4,281.5	5,503.1	1995
0.74	%8.56-	%6.83	3,915.0	5,879.0	1996
0.68	%6.41	%2.73	4,165.9	6,039.6	1997
0.68	%8.74	%8.91	4,530.2	6,577.8	1998
0.73	%14.86	%8.21	5,203.6	7,117.8	1999
0.75	%7.31	%4.44	5,584.0	7,434.1	2000
0.75	%8.48	%8.31	6,057.6	8,051.8	2001

السنة	اجمالي الودائع	إجمالي الائتمان	معدل التغير في الودائع	معدل التغير في الائتمان	اجمالي القروض / اجمال الودائع
2002	8,335.6	6,357.8	%3.52	%4.96	0.76
2003	9,182.4	6,775.1	%10.16	%6.56	0.73
2004	10,913.8	6,510.3	%18.86	%3.91-	0.59
2005	13,782.5	6,166.6	%26.29	%5.28-	0.44
2006	17,359.4	7,067.2	%25.95	%14.60	0.40
2007	24,767.0	8,191.3	%42.67	%15.91	0.33
2008	41,531.0	10,544.6	%67.69	%28.73	0.25
2009	48,673.0	11,812.7	%17.20	%12.03	0.24
2010	55,313.0	13,044.6	%13.64	%10.43	0.23
2011	58,480.1	12,786.6	%5.73	%1.98-	0.21
2012	68,346.2	15,899.5	%16.87	%24.35	0.23
2013	83,562.7	18,232.3	%22.26	%14.67	0.21
2014	78,910.5	19,959.9	%5.57-	%9.48	0.25
2015	71,257.1	20,212.9	%9.70-	%1.27	0.28
2016	83,407.6	18,770.3	%17.05	%7.14-	0.22
2017	95,938.5	17,446.7	%15.02	%7.05-	0.18
2018	93,657.5	16,448.3	%2.38-	%5.27-	0.17
2019	88,954.0	16,912.7	%5.02-	%2.82	0.19
2020	102,194.2	16,996.9	%14.88	%0.50	0.16

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. التقارير والنشرات الاقتصادية. أعداد مختلفة

الائتمان المصرفي والسياسة الائتمانية في ليبيا

يقصد بالائتمان المصرفي كل صور القروض والتسهيلات النقدية وغير النقدية التي تمنحها المصارف التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة للأفراد والجهات الاعتبارية العامة والخاصة مقابل توفير ضمانات كافية وتعهد المقترض بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات والمصاريف المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في مواعيد استحقاقها.

ويعتبر منح القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنح للأفراد ولمختلف الوحدات الاقتصادية في المجتمع من أهم استخدامات موارد المصارف المتأتية في معظمها من الودائع بمختلف أنواعها.

وتجدر الإشارة إلى أن التصنيف المعتمد لدى المصارف التجارية في ليبيا يقسم القروض والتسهيلات النقدية وفقا لأدوات الائتمان التالية:

1. السلفيات والسحب على المكشوف.
2. كمبيالات مخصومة ومتداولة.
3. تسهيلات أخرى.

أما مفهوم السياسة الائتمانية للمصرف فهي عبارة عن مجموعة الأسس والمعايير والشروط التي يتم مراعاتها في إطار السياسة الائتمانية العامة التي يحددها المصرف المركزي لإدارة محافظ الائتمان المصرفية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المنشود وتوفير عوائد مناسبة للمصارف بأقل تكاليف وأدنى مخاطر ممكنة (مصرف ليبيا المركزي، 2016).

ولقد خولت التشريعات المنظمة للعمل المصرفي في ليبيا والتي كان آخرها قانون المصارف رقم (1) لعام 2005 وتعديلاته، مصرف ليبيا المركزي تنظيم السياسة الائتمانية في ليبيا، حيث نص القانون المشار إليه في مادته (56) على المعايير والقواعد التي تحدد الائتمان المصرفي (مصرف ليبيا المركزي، 2016).

وقد أصدر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي خلال عام 2008 مجموعة من القرارات من بينها:

- تنظيم السياسة الائتمانية للمصارف التجارية بحيث لا تتجاوز المحفظة الائتمانية نسبة 70% من إجمالي الخصوم الإيداعية وأن يكون هيكل المحفظة الائتمانية على النحو التالي:

- السحب على المكشوف 15% من إجمالي المحفظة الاستثمارية
- القروض التجارية 15% من إجمالي المحفظة الاستثمارية

- القروض والاستثمارات العقارية 15% من إجمالي المحفظة الائتمانية.
 - السلف الاجتماعية 20% من إجمالي المحفظة الائتمانية
 - الاعتمادات المستندية 20% من إجمالي المحفظة الائتمانية
 - الضمانات 15% من إجمالي المحفظة الائتمانية
- تكوين لجنة وتحديد اختصاصاتها وذلك بأن تتولى مراجعة الشروط المقررة لمنح المصارف التجارية تسهيلات ائتمانية للشركات الأجنبية والضوابط المنظمة لمنح الائتمان الذي يتطلب موافقة مصرف ليبيا المركزي ودراسة القواعد المتعلقة بالتركيز الائتماني (مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي 2008).

إلا أن السياسة الائتمانية ورغم إجراءات المتابعة والتحوط فإنه يكتنفها دوماً عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم استرجاع جزء من الأموال المقرضة لأسباب مختلفة. ولذلك فإن المصارف عند قيامها بتحديد إطار ومعالم سياستها الائتمانية تأخذ في اعتبارها محددات هذه السياسة عند قيامها بتحديد إطار ومعالم سياستها الائتمانية، تأخذ في اعتبارها محددات هذه السياسة خاصة فيما يتعلق منها بنسب السيولة القانونية والاحتياطي الإلزامي وما قد تتعرض له من مخاطر وذلك باستخدام جملة من القرارات والإجراءات التي تكفل لها المواءمة بين عناصر السيولة والربحية والأمان في تحقيق أهداف هذه السياسة (مصرف ليبيا المركزي، 2016).

وبصفة عامة، فإن الجهاز المصرفي لا يمكنه التوسع في الائتمان إذ أن هناك عدة ضوابط تحد من قدرة المصارف التجارية والمتخصصة في منح وتوفير الائتمان (مصرف ليبيا المركزي، 1993)،

ومن هذه الضوابط أو المحددات الائتمانية الأكثر شيوعاً والتي تفرض من قبل المصارف المركزية:

1. نسبة الاحتياطي الإلزامي (النقدي) على الخصوم الإيداعية في المصارف.
2. نسبة السيولة القانونية إلى الخصوم الإيداعية.

3. نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الخصوم الإيداعية.
4. نسبة التسهيلات الائتمانية للعميل الواحد إلى حقوق الملكية (رأس المال والاحتياطيات).
5. ربط قيمة التسهيلات بنوع وقيمة الضمانات المقدمة.
6. ربط نوع التسهيل الممنوح إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة أو إلى إجمالي الأصول.
7. نسبة التأمينات النقدية على الاعتمادات وخطابات الضمان.
8. نسبة كفاية رأس المال (بازل 1) و(بازل 2) و(بازل 3).
9. وضع الحدود القصوى لتمويل العميل الفرد والأطراف المرتبطة به من الأقارب.
10. تحديد المجالات التي يحظر التوظيف فيها والأشخاص الذين يحظر منح قروض وتسهيلات لهم كأعضاء مجلس الإدارة وغيرهم.

وهناك محددات أخرى تفرضها المصارف التجارية من فترة إلى أخرى:

1. ربط معدل التغيير في الائتمان بمعدل التغيير في الودائع
2. ربط القروض طويلة الأجل بالودائع المستقرة في المصرف.
3. تحديد صلاحيات ائتمانية لكل مستوى وظيفي في المصرف.
4. استثناء بعض مصادر الأموال كالودائع الحكومية والودائع الموسمية من مصادر الأموال القابلة للتوظيف
5. تحديد نسبة التوظيف في كل نوع من الائتمان إلى مصادر الأموال.
6. تحديد سقف عليا لكل نوع من الائتمان إلى مصادر الأموال.
7. وضع حدود قصوى للمديونية خارج حدود الدولة والضمانات المطلوبة نظير المديونية وتركز هذه التوظيفات (مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، 2006 ص 6،7).

وسنكتفي هنا بالمحدد رقم 1 وهو ربط التغيير في الائتمان بمعدل التغيير في الودائع وكما يوضح الجدول رقم (64) التالي:

جدول رقم (64) علاقة معدل التغير في الودائع ومعدل التغير في الائتمان

السنة	اجمالي الودائع	إجمالي الائتمان	معدل التغير في الودائع	معدل التغير في الائتمان	اجمالي القروض / اجمال الودائع
1966	59.2	47.6	-		0.80
1967	73.3	54.4	%23.82	%14.29	0.74
1968	92.8	73.7	%26.60	%35.48	0.79
1969	101.0	93.0	%8.84	%26.19	0.92
1970	129.7	96.2	%28.48	%3.44	0.74
1971	211.5	107.6	%63.07	%11.85	0.51
1972	263.6	148.0	%24.63	%37.55	0.56
1973	367.1	240.9	%39.29	%62.77	0.74
1974	602.3	448.6	%64.07	%86.22	0.74
1975	615.9	641.9	%2.26	%43.09	1.04
1976	826.5	739.5	%34.19	%15.20	0.89
1977	1,044.4	853.2	%26.36	%15.38	0.81
1978	1,043.4	926.0	%0.10-	%8.53	0.88
1979	1,423.2	1,040.4	%36.40	%12.35	0.73
1980	2,416.2	1,321.2	%69.77	%26.99	0.54
1981	2,841.3	2,167.7	%17.59	%64.07	0.76
1982	2,517.0	2,162.0	%11.41-	%0.26-	0.85
1983	2,580.6	2,208.1	%2.53	%2.13	0.85
1984	2,858.8	2,153.7	%10.78	%2.46-	0.75
1985	3,247.7	2,033.0	%13.60	%5.60-	0.62
1986	3,437.9	2,031.6	%5.86	%0.07-	0.59
1987	3,567.4	2,157.5	%3.77	%6.20	0.60
1988	3,310.0	2,316.5	%7.22-	%7.37	0.69
1989	3,374.7	2,441.9	%1.95	%5.41	0.72
1990	3,321.4	3,053.3	%1.58-	%25.04	0.92
1991	3,565.9	3,152.3	%7.36	%3.24	0.88
1992	4,173.0	3,392.2	%17.03	%7.61	0.81
1993	4,301.8	3,710.2	%3.09	%9.37	0.86

السنة	اجمالي الودائع	إجمالي الائتمان	معدل التغير في الودائع	معدل التغير في الائتمان	اجمالي القروض / اجمال الودائع
1994	5,035.9	3,986.1	%17.06	%7.44	0.79
1995	5,503.1	4,281.5	%9.28	%7.41	0.77
1996	5,879.0	3,915.0	%6.83	%8.56-	0.74
1997	6,039.6	4,165.9	%2.73	%6.41	0.68
1998	6,577.8	4,530.2	%8.91	%8.74	0.68
1999	7,117.8	5,203.6	%8.21	%14.86	0.73
2000	7,434.1	5,584.0	%4.44	%7.31	0.75
2001	8,051.8	6,057.6	%8.31	%8.48	0.75
2002	8,335.6	6,357.8	%3.52	%4.96	0.76
2003	9,182.4	6,775.1	%10.16	%6.56	0.73
2004	10,913.8	6,510.3	%18.86	%3.91-	0.59
2005	13,782.5	6,166.6	%26.29	%5.28-	0.44
2006	17,359.4	7,067.2	%25.95	%14.60	0.40
2007	24,767.0	8,191.3	%42.67	%15.91	0.33
2008	41,531.0	10,544.6	%67.69	%28.73	0.25
2009	48,673.0	11,812.7	%17.20	%12.03	0.24
2010	55,313.0	13,044.6	%13.64	%10.43	0.23
2011	58,480.1	12,786.6	%5.73	%1.98-	0.21
2012	68,346.2	15,899.5	%16.87	%24.35	0.23
2013	83,562.7	18,232.3	%22.26	%14.67	0.21
2014	78,910.5	19,959.9	%5.57-	%9.48	0.25
2015	71,257.1	20,212.9	%9.70-	%1.27	0.28
2016	83,407.6	18,770.3	%17.05	%7.14-	0.22
2017	95,938.5	17,446.7	%15.02	%7.05-	0.18
2018	93,657.5	16,448.3	%2.38-	%5.27-	0.17
2019	88,954.0	16,912.7	%5.02-	%2.82	0.19
2020	102,194.2	16,996.9	%14.88	%0.50	0.16

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية. أعداد مختلفة

إن التغير في الودائع يجب أن يفوق التغير في التسهيلات الائتمانية خاصة عندما ترتفع قيمة الائتمان. وفي حالة عدم الحفاظ على هذا الارتباط قد يعاني المصرف من نقص السيولة (مصرف ليبيا المركزي، 2006).

وكما يوضح الجدول (64) ان مقدار ونسبة التغير في الائتمان فاقت نسبة التغير في الودائع خلال السنوات (1968، 1969، 1972، 1973، 1974، 1975، 1981، 1987، 1989، 1990، 1993، 1997، 2002، 2001، 199، 2012). في باقي السنوات كانت نسبة التغير في الودائع أعلى من نسبة التغير في الائتمان، خاصة في السنوات (2018، 2017، 2016) اذ يلاحظ السالب في الائتمان.

تطور الائتمان المصرفي في ليبيا خلال الفترة 1966-2020

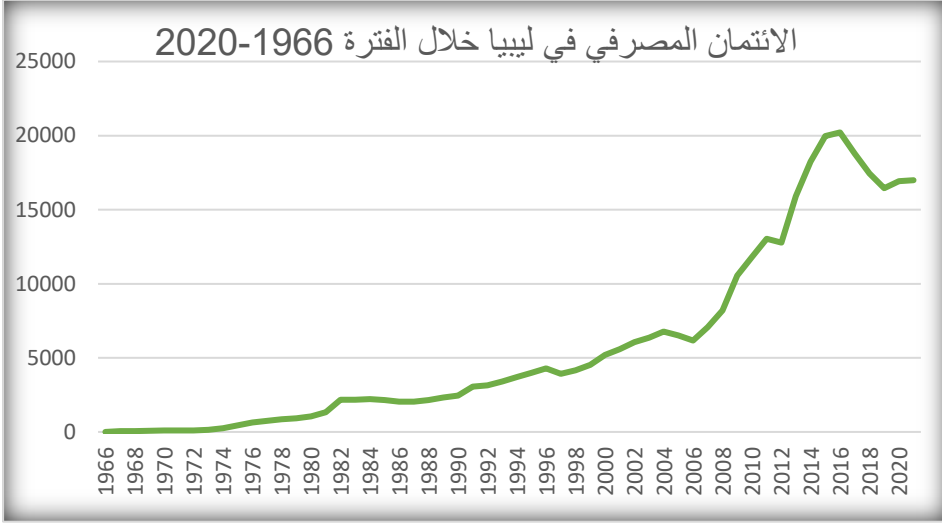
يوضح الجدول رقم (65) تطور إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية ومعدل التغير (النمو) في إجمالي الائتمان خلال الفترة 1966-2020 وكما يتضح من الجدول والشكل البياني المرافق له فإن الائتمان المصرفي في ليبيا شهد نمواً خاصة في فترة الثمانينات والتسعينات. وفي العام 2008 وصلت قيمة إجمالي الائتمان 10544.6 مليون دينار وبنسبة 28.73%.

جدول رقم (65) الائتمان المصرفي في ليبيا خلال الفترة 1966-2020

السنوات	إجمالي الائتمان	معدل التغير %	السنوات	إجمالي الائتمان	معدل التغير
1966	47.6	-	1994	3,986.1	7.44
1967	54.4	14.29	1995	4,281.5	7.41
1968	73.7	35.48	1996	3,915.0	-8.56
1969	93.0	26.19	1997	4,165.9	6.41
1970	96.2	3.44	1998	4,530.2	8.74
1971	107.6	11.85	1999	5,203.6	14.86
1972	148.0	37.55	2000	5,584.0	7.31
1973	240.9	62.77	2001	6,057.6	8.48

السنوات	إجمالي الائتمان	معدل التغير	السنوات	معدل التغير %	إجمالي الائتمان	السنوات
1974	448.6	86.22	2002	6,357.8	4.96	
1975	641.9	43.09	2003	6,775.1	6.56	
1976	739.5	15.20	2004	6,510.3	-3.91	
1977	853.2	15.38	2005	6,166.6	-5.28	
1978	926.0	8.53	2006	7,067.2	14.60	
1979	1,040.4	12.35	2007	8,191.3	15.91	
1980	1,321.2	26.99	2008	10,544.6	28.73	
1981	2,167.7	64.07	2009	11,812.7	12.03	
1982	2,162.0	-0.26	2010	13,044.6	10.43	
1983	2,208.1	2.13	2011	12,786.6	-1.98	
1984	2,153.7	-2.46	2012	15,899.5	24.35	
1985	2,033.0	-5.60	2013	18,232.3	14.67	
1986	2,031.6	-0.07	2014	19,959.9	9.48	
1987	2,157.5	6.20	2015	20,212.9	1.27	
1988	2,316.5	7.37	2016	18,770.3	-7.14	
1989	2,441.9	5.41	2017	17,446.7	-7.05	
1990	3,053.3	25.04	2018	16,448.3	-5.72	
1991	3,152.3	3.24	2019	16,912.7	2.82	
1992	3,392.2	7.61	2020	16,996.9	0.50	
1993	3,710.2	9.37				

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي. الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017)
- مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية. الربع الأول. 2021



شكل رقم (58) الائتمان المصرفي في ليبيا خلال الفترة 1966-2020

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (65)

وفي العام 2012 بلغت قيمة إجمالي الائتمان 15,899.5 مليون دينار بنسبة 24.35% وفي العام 2015 بلغت قيمة الائتمان المصرفي أعلى قيمة له عند 20212.9 مليون دينار ويمكن أن تعزى هذه الزيادة في إجمالي الائتمان الممنوح ما بعد العام 2012 إلى الزيادة في السلف الاجتماعية التي تشتمل على قروض المرابحة الإسلامية للأفراد وكذلك زيادة قروض القطاع العام والخاص لتمويل الأنشطة الاقتصادية وكما يوضح من الجدول رقم (66) الذي يبين إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية في ليبيا حسب الأنشطة الاقتصادية.

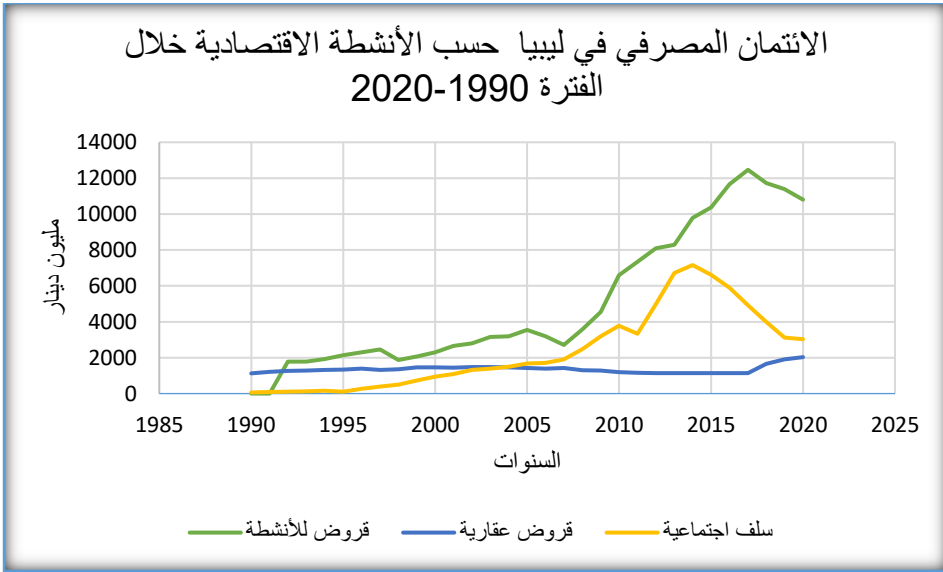
جدول رقم (66) الائتمان المصرفي في ليبيا حسب الأنشطة الاقتصادية
خلال الفترة 1990-2020

مليون دينار

الإجمالي	سلف اجتماعية	قروض للنهر الصناعي	قروض عقارية	قروض للأنشطة الاقتصادية إنتاجية وخدمية	نهاية
3,053.3	62.5	81.0	1,125.5	1,784.3	1990
3,152.3	85.2	81.0	1,202.0	1,784.1	1991
3,392.3	104.2	112.0	1,259.1	1,917.0	1992
3,710.2	127.3	170.0	1,279.5	2,133.4	1993
3,986.1	149.9	230.0	1,310.1	2,296.1	1994
4,281.5	102.3	373.0	1,343.5	2,462.7	1995
3,915.0	274.4	373.0	1,389.7	1,877.9	1996
4,165.9	394.9	373.0	1,326.0	2,072.0	1997
4,530.2	506.0	373.0	1,360.4	2,290.8	1998
5,203.6	723.0	373.0	1,459.7	2,647.9	1999
5,584.0	939.2	373.0	1,468.9	2,802.9	2000
6,057.3	1,091.7	373.0	1,436.6	3,156.0	2001
6,357.8	1,316.9	373.0	1,484.7	3,183.2	2002
6,775.1	1,381.0	373.0	1,472.1	3,549.0	2003
6,510.3	1,486.9	373.0	1,456.2	3,194.2	2004
6,166.6	1,665.7	373.0	1,426.3	2,701.6	2005
7,067.2	1,709.9	373.0	1,394.4	3,589.9	2006
8,191.3	1,899.9	328.0	1,419.4	4,544.0	2007
10,544.3	2,473.3	174.0	1,300.8	6,596.2	2008
11,812.7	3,192.1	0.0	1,278.8	7,341.8	2009
13,044.6	3,770.6	0.0	1,187.2	8,086.8	2010
12,786.5	3,337.1	0.0	1,154.7	8,294.7	2011
15,899.5	4,973.5	0.0	1,147.9	9,778.1	2012
18,232.3	6,726.0	0.0	1,137.8	10,368.5	2013
19,960.0	7,158.9	0.0	1,137.8	11,663.3	2014

الإجمالي	سلف اجتماعية	قروض للنهر الصناعي	قروض عقارية	قروض للأنشطة الاقتصادية إنتاجية وخدمية	نهاية
20,212.8	6,608.6	0.0	1,137.8	12,466.4	2015
18,770.3	5,901.1	0.0	1,137.8	11,731.4	2016
17,446.6	4,912.5	0.0	1,137.8	11,396.3	2017
16,448.3	3,988.6	0.0	1,650.2	10,809.	2018
16,912.7	3,125.5	0.0	1,900.0	11,887.2	2019
16,996.9	3,036.5	0.0	2,029.2	11,931.2	2020

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية. أعداد مختلفة.



شكل رقم (59) الائتمان المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية 1990-2020

وفيما يلي تحليل لبنود الائتمان المصرفي في ليبيا كلاً على حدة حسب التصنيف المعتمد لدى المصارف التجارية في ليبيا وفقاً لأدوات الائتمان:

1- سلفيات والسحب على المكشوف:

ويدخل ضمن هذا البند نوعان من التسهيلات الائتمانية، القروض والسحب على المكشوف. وتعد القروض من أهم التوظيفات الأساسية للودائع، فهي عبارة عن قروض طويلة، ومتوسطة الأجل تمنح وفق شروط وأسس محددة غالباً ما تكون لتمويل المشاريع الاستثمارية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المصارف تحرص على ألا يستخدم القرض في شراء الأصول الثابتة، وعادة ما تشترط سداد جزء من القرض قبل تجديده في نهاية السنة وتعيد المصارف، وبصفة دورية، النظر في تجديد القروض وإعادة جدولتها وذلك للتعرف على قدرتها في التوسع في الإقراض من جهة، وللتأكد من صلابه مركز المدين المالي وقدرته على السداد من جهة أخرى.

أما السحب على المكشوف والذي يعرف باسم الحساب الجاري مدين، فهو نوع من التسهيلات الائتمانية يمنح لعملاء المصرف التجاريين على شكل قرض ولمدة قصيرة وتحت شروط معينة، إذ عادة ما يوضع له سقف بموجب القانون. ويلاحظ على هذا النوع من الائتمان أن المصارف عادة ما تتوسع فيه، وذلك راجع إلى ارتفاع العائد منه إذ أن المصرف يحصل على عمولة بالإضافة إلى الفائدة والتي تحسب على الرصيد المسحوب (مصرف ليبيا المركزي، 1992).

وتمثل السلفيات والسحب على المكشوف مجتمعة نسبة عالية من إجمالي الائتمان المصرفي. وبالنظر إلى الجدول رقم (67) نجد أن قيمة هذا البند بلغت حوالي 59.7 مليون دينار عام 1968 أو ما نسبته 81% من إجمالي الائتمان وارتفعت إلى 80.6 مليون دينار عام 1969 مليون دينار أو ما نسبته 86.67% من إجمالي الائتمان.

وخلال فترة السبعينات والثمانينات ظلت قيم هذا البند مرتفعة حيث بلغت 132.7 مليون دينار عام 1972 أو ما نسبته 98.66%، وارتفعت إلى 1005.6 مليون دينار عام 1979 أو ما نسبته 96.65% من إجمالي التسهيلات الائتمانية.

ويمكن أن يُعزى هذا الارتفاع إلى اضطلاع الدولة بالخطط التنموية ومشاريع التحول.

كما يشير الجدول (67) فإن بند السلفيات والسحب على المكشوف ظل في ارتفاع حتى خلال الثمانينيات حيث بلغت 2143.6 مليون دينار عام 1983 أو ما نسبته 97.07% من إجمالي الائتمان ثم تراجعت قليلاً خلال الأعوام 1984 - 1987 لتبلغ نسبة 95.55% عام 1984 ونسبة 93.68% عام 1987. ولعل ذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط في تلك السنوات ومن ثم تدي الإيرادات النفطية وتوقف والغاء بعض مشاريع التحول.

يشير الجدول (67) كذلك إلى استمرار ارتفاع بند السلفيات والسحب على المكشوف خلال التسعينات وكما يوضح الجدول فإن متوسط هذا البند بلغ خلال عشرية التسعينات حوالي 3810 مليون دينار وبمتوسط نسبة بلغت 97% تقريبا من إجمالي الائتمان.

استمرت وتيرة الارتفاع في هذا البند خلال العقد الأول والثاني من الألفية الجديدة، حيث بلغت نسبته خلال الفترة 2000-2008 حوالي 99% تقريبا من إجمالي الائتمان وصلت قيمته إلى 10437.0 مليون دينار عام 2008.

وخلال الفترة 2012-2020 وكما يبين نفس الجدول (67) ظلت نسبة هذا البند من إجمالي الائتمان عند أكثر من 95%.

وقد بلغت في العام 2014 أعلى قيمة عند 19007.1 مليون دينار قبل أن تتراجع قليلاً خلال الأعوام 2015-2017 ولكنها ظلت مرتفعة بالقياس إلى باقي البنود الأخرى للائتمان لتعاود الارتفاع من جديد خلال الفترة 2018-2020 عند نسبة تفوق 95% من إجمالي الائتمان.

ويمكن أن يعزى هذا الارتفاع إلى زيادة قروض الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص والعام والسلف الاجتماعية والتي تشتمل على قروض المرابحة الإسلامية.

جدول رقم (67) اجمالي الائتمان المصرفي وبنود الائتمان في ليبيا

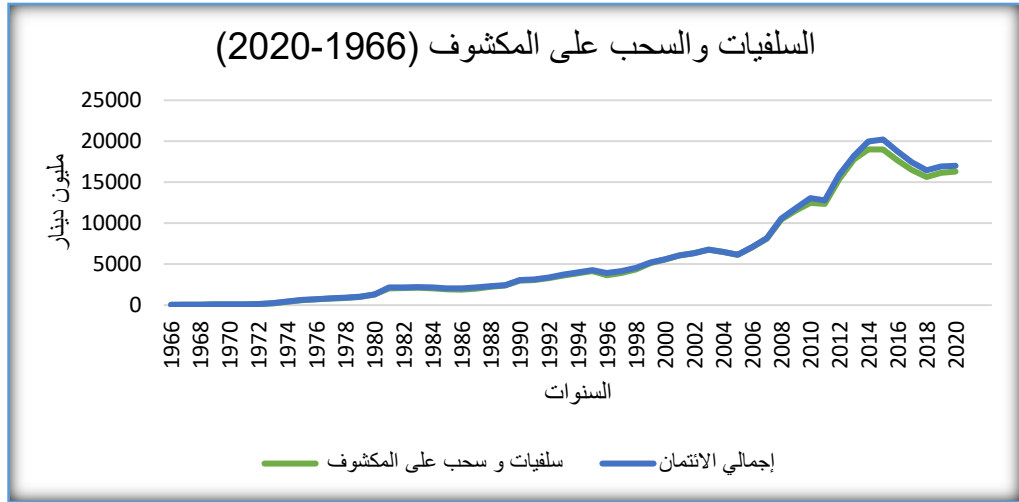
معدل التغير في الائتمان %	إجمالي الائتمان Total Credit	تسهيلات أخرى Other Credit		كمبيالات مخصومة ومتداولة Discounted and Negotiated Bills		سلفيات وسحب على المكشوف Loans & Overdrafts		النوع السنة
		النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
-	47.6	1.89	0.9	22.47	10.7	75.63	36.0	1966
14.29	54.4	2.38	1.3	17.83	9.7	79.77	43.4	1967
35.48	73.7	2.44	1.8	16.55	12.2	81.00	59.7	1968
26.19	93.0	2.04	1.9	11.29	10.5	86.67	80.6	1969
3.44	96.2	2.07	2.0	9.25	8.9	88.67	85.3	1970
11.85	107.6	1.85	2.0	8.92	9.6	89.23	96.0	1971
37.55	148.0	2.22	3.3	8.10	12.0	89.66	132.7	1972
62.77	240.9	3.11	7.5	6.89	16.6	89.99	216.8	1973
86.22	448.6	3.61	16.2	4.56	20.5	91.81	411.9	1974
43.09	641.9	2.63	16.9	4.01	25.8	93.34	599.2	1975
15.20	739.5	1.89	14.0	2.77	20.5	95.33	705.0	1976
15.38	853.2	1.62	13.9	4.55	38.9	93.81	800.4	1977
8.53	926.0	1.79	16.6	3.16	29.3	95.04	880.1	1978
12.35	1,040.4	1.73	18.1	1.60	16.7	96.65	1,005.6	1979
26.99	1,321.2	1.30	17.3	1.12	14.9	97.56	1,289.0	1980
64.07	2,167.7	2.92	63.5	2.55	55.3	94.51	2,048.9	1981
-0.26	2,162.0	2.97	64.4	0.58	12.7	96.43	2,084.9	1982
2.13	2,208.1	1.60	35.5	1.31	29.0	97.07	2,143.6	1983
-2.46	2,153.7	3.91	84.3	0.75	16.2	95.33	2,053.2	1984
-5.60	2,033.0	4.15	84.4	0.29	5.9	95.55	1,942.7	1985
-0.07	2,031.6	5.38	109.4	1.38	28.2	93.22	1,894.0	1986
6.20	2,157.5	5.01	108.2	1.30	28.1	93.68	2,021.2	1987
7.37	2,316.5	0.97	22.7	1.79	41.5	97.22	2,252.3	1988
5.41	2,441.9	0.90	22.1	1.17	28.7	97.91	2,391.1	1989
25.04	3,053.3	0.55	16.8	1.03	31.7	98.41	3,004.8	1990

معدل التغير في الائتمان %	إجمالي الائتمان Total Credit	تسهيلات أخرى Other Credit		كمبيالات مخصومة ومتداولة Discounted and Negotiated Bills		سلفيات وسحب على المكشوف Loans & Overdrafts		النوع السنة
		النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
3.24	3,152.3	1.04	33.0	1.15	36.4	97.79	3,082.9	1991
7.61	3,392.2	0.89	30.4	1.31	44.5	97.79	3,317.3	1992
9.37	3,710.2	0.92	34.3	1.58	58.7	97.49	3,617.2	1993
7.44	3,986.1	1.16	46.3	1.68	67.1	97.15	3,872.7	1994
7.41	4,281.5	1.06	45.8	1.70	72.9	97.22	4,162.8	1995
-8.56	3,915.0	4.79	187.8	2.21	86.6	92.99	3,640.6	1996
6.41	4,165.9	3.81	159.0	1.80	75.4	94.37	3,931.5	1997
8.74	4,530.2	4.22	191.6	0.08	3.9	95.68	4,334.7	1998
14.86	5,203.6	1.27	66.5	0.06	3.2	98.66	5,133.9	1999
7.31	5,584.0	0.01	0.8	0.21	11.9	99.76	5,571.0	2000
8.48	6,057.6	0.01	0.7	0.02	1.4	99.96	6,055.5	2001
4.96	6,357.8	0.01	0.7	0.02	1.6	99.96	6,355.5	2002
6.56	6,775.1	0.01	0.7	0.06	4.7	99.92	6,769.7	2003
-3.91	6,510.3	0.01	0.6	0.02	1.5	99.96	6,508.2	2004
-5.28	6,166.6	0.01	0.4	0.06	4.1	99.92	6,162.1	2005
14.60	7,067.2	0.01	0.3	0.02	1.7	99.97	7,065.2	2006
15.91	8,191.3	1.08	88.5	0.01	1.3	98.90	8,101.5	2007
28.73	10,544.6	0.96	101.3	0.05	6.3	98.97	10,437.0	2008
12.03	11,812.7	0.74	87.6	1.74	206.7	97.50	11,518.4	2009
10.43	13,044.6	2.29	298.9	1.99	260.4	95.71	12,485.3	2010
-1.98	12,786.6	1.21	155.4	1.99	255.6	96.78	12,375.6	2011
24.35	15,899.5	1.80	287.6	1.55	246.5	96.64	15,365.4	2012
14.67	18,232.3	1.01	184.0	1.37	250.0	97.61	17,798.3	2013
9.48	19,959.9	3.54	708.3	1.22	244.5	95.22	19,007.1	2014
1.27	20,212.9	4.83	976.9	1.23	249.1	93.93	18,986.9	2015
-7.14	18,770.3	4.58	861.4	1.25	235.1	94.15	17,673.8	2016
-7.05	17,446.7	4.22	737.5	1.18	206.0	94.59	16,503.2	2017

معدل التغير في الائتمان %	إجمالي الائتمان Total Credit	تسهيلات أخرى Other Credit		كمبيالات مخصومة ومتداولة Discounted and Negotiated Bills		سلفيات وسحب على المكشوف Loans & Overdrafts		النوع السنة
		النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
-5.72	16,448.3	3.86	635.7	0.98	161.4	95.15	15,651.2	2018
2.82	16,912.7	3.60	610.2	0.90	153.2	95.48	16,149.4	2019
0.50	16,996.9	3.47	589.9	0.70	120.3	95.82	16,286.7	2020

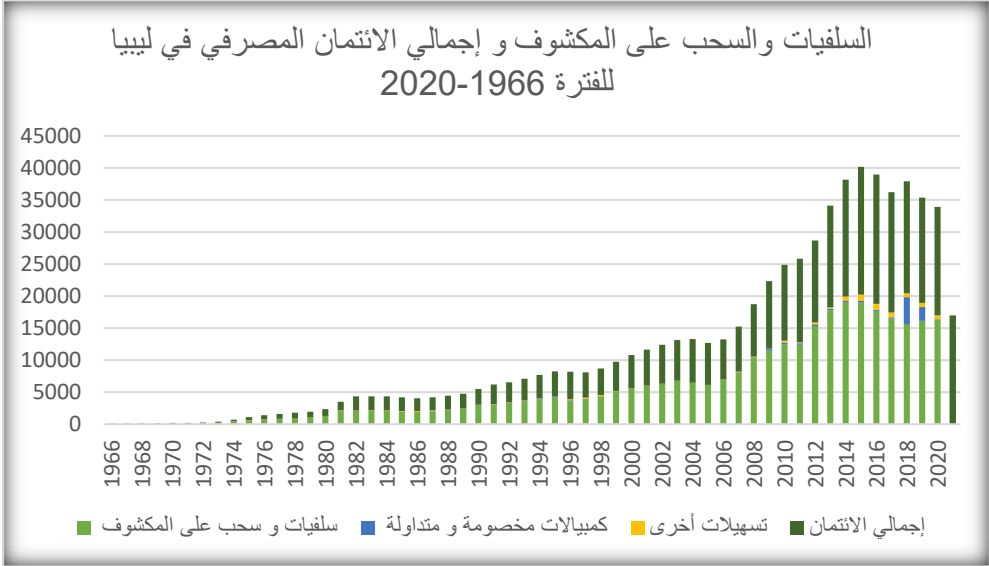
المصدر: - مصرف ليبيا المركزي. الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (2017-1966)
- مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية. الربع الأول. 2021.

الشكل البياني التالي رقم (60) يوضح تطور بند السلفيات والسحب على المكشوف وإجمالي الائتمان خلال الفترة 2020-1966. وكما يتضح من خلال الشكل المشار إليه فإن مساهمة بند السلفيات والسحب على المكشوف تعد كبيرة جداً في إجمالي الائتمان المصرفي.



شكل رقم (60) تطور السلفيات والسحب على المكشوف وإجمالي الائتمان المصرفي في ليبيا للفترة 2020-1966

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول السابق رقم (67)



شكل رقم (61) تطور السلفيات والسحب على المكشوف وإجمالي الائتمان المصرفي في ليبيا خلال الفترة 2020-1966

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (67)

2- الكمبيالات المخصومة والمتداولة:

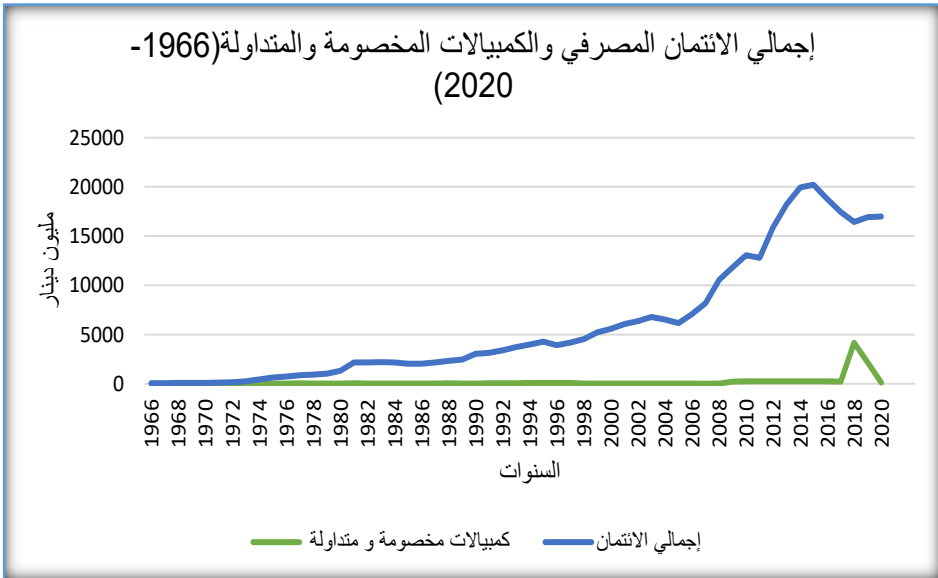
وهي النوع الثاني من أنواع الائتمان المصرفي، حيث تقوم المصارف التجارية بخصم الكمبيالات للحصول على الفوائد ومصاريف التحصيل مقدماً، كما يقوم المصرف المركزي بإعادة خصمها إذا توفرت فيها شروطاً معينة (الدليمي، 1998). ويلاحظ من خلال الجدول (67) أن نسبتها إلى إجمالي الائتمان 1966-1969م ظلت منخفضة وفي تراجع، فلقد بلغ حجم هذا النوع من التسهيلات مقدار 8.9 مليون دينار عام 1970 أو ما نسبته 9,25% من إجمالي الائتمان المصرفي ثم انخفضت أهميتها النسبية خلال عقد السبعينات حتى بلغت 38.9 مليون دينار عام 1977 أي بنسبة 4.5% من إجمالي الائتمان. وظلت أهميتها النسبية منخفضة طوال عقدي الثمانينات والتسعينات حيث لم تتجاوز نسبتها إلى إجمالي الائتمان 2%.

ويشير الجدول أنه خلال العام 2010 بلغت أعلى قيمة لهذا البند عند 260.4 مليون دينار وبنسبة 2% من إجمالي الائتمان ثم تراجعت خلال باقي

الأعوام إلى العام 2020 حتى بلغت قيمتها 12.3 مليون دينار وبنسبة لم تتجاوز 1% من إجمالي الائتمان.

ويرجع السبب في هذا التراجع إلى عدم نضوج الجهاز المصرفي من جهة، وغياب سوق لتداول الأوراق المالية والكمبيالات، من جهة أخرى، كذلك، فإن المصارف التجارية تحجم عن التوسع في التعامل بهذا النوع من الائتمان لمحدودية عوائده وكثرة مشاكله وارتفاع مخاطره، إذ أن العائد الوحيد لمثل هذا النوع من الائتمان يكمن في فروقات أسعار الفائدة وهي غالباً ما تكون ضئيلة (شامية، 1992).

الشكل البياني التالي رقم (63) يوضح تطور بند الكمبيالات المخصومة والمتداولة وإجمالي الائتمان المصرفي في ليبيا للفترة 1966-2020. وكما يتضح من الشكل فإن نسبة الكمبيالات المخصومة والمتداولة نسبة إلى إجمالي الائتمان ضئيلة ومتواضعة جداً.



شكل رقم (62) تطور الكمبيالات المخصومة والمتداولة وإجمالي الائتمان المصرفي في ليبيا للفترة 1966-2020

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (67)

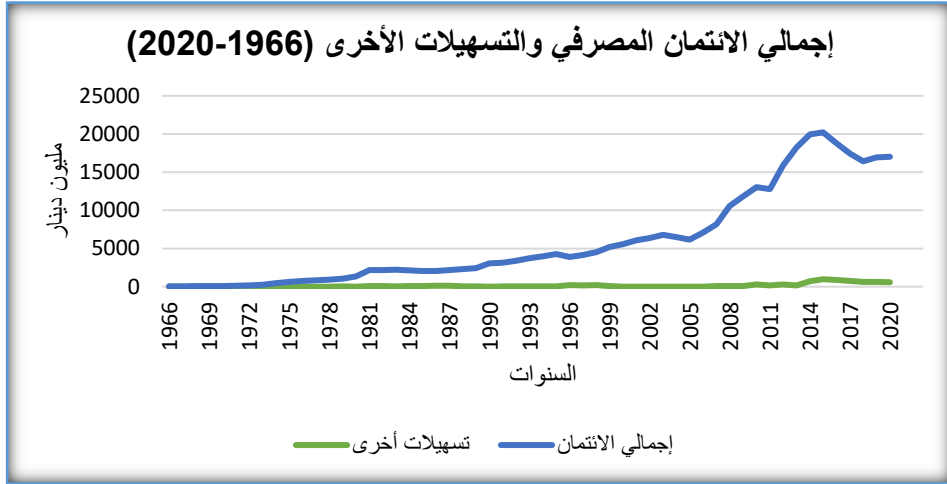
3- تسهيلات أخرى:

غالباً ما تشمل خطوط الائتمان الذي يمنح للأفراد والقروض المتخصصة والقروض المصرفية. (شامية، 1992). وبالنظر إلى البيانات التي يعرضها الجدول (67) نجد أن هذا البند شكل ما نسبته 2% من إجمالي الائتمان عام 1970 ازداد ليصل إلى 4,1% و5,01% عامي 1985 و1987 على التوالي أي ما قيمته 84,4 مليون دينار و108,2 ملايين دينار.

ثم شهد انخفاضاً إلى ما دون 1% خلال الفترة 1988-1993 ليعاود الارتفاع خلال الفترة 1996-1998 وبمتوسط نسبة 4,27% حيث بلغت قيمته 191,6 مليون دينار عام 1998.

خلال الفترة 2000-2006 تدنت قيم هذا البند إلى ما دون المليون دينار وبلغت نسبتها من إجمالي الائتمان أقل من 1% خلال هذه المدة. واستمرت أهميتها النسبية إلى إجمالي الائتمان في التدني إلى ما دون 2% حتى العام 2013 لكنها شهدت ارتفاعاً للفترة 2014-2020 حيث بلغت قيمة 708,3 مليون دينار عام 2014 وارتفعت إلى 976,9 مليون دينار عام 2015 وقد بلغ متوسط نسبة الفترة 2014-2020 حوالي 4% من إجمالي الائتمان.

ويوضح الشكل البياني رقم (63) ورقم (64) تطور بند التسهيلات الأخرى من إجمالي الائتمان المصرفي في ليبيا خلال الفترة 1966-2020. ومن خلال الشكلين يتضح لنا أن مساهمة هذا البند من إجمالي الائتمان كانت منخفضة جداً.



شكل رقم (63) تطور التسهيلات الأخرى وإجمالي الائتمان المصرفي في ليبيا للفترة 2020-1966

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (67)

الرقابة المصرفية وتقييم الأداء المصرفي مفهوم الرقابة المصرفية:

الرقابة المصرفية هي مجموع العمليات التي يقصد منها التأكد من أن التنفيذ قد تم وفق النصوص القانونية، الأنظمة، التعليمات، والتوجيهات الصادرة من الجهات المسؤولة، ووفقا للخطة التي قام بها المصرف سعياً من خلالها لتحقيق أقصى ربح مع تجنب المخاطر.

كما أنها مجموعة الإجراءات والأساليب التي تقوم بها السلطة المسؤولة، لضمان تنفيذ السياسة النقدية المرسومة بشكل صحيح وتقييم أداء القطاع المصرفي والحفاظ على سلامة عمله، الأمر الذي يوفر نظام مالي سليم يساهم في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره (بوعبد الله ويمينة، 2017).

أهداف الرقابة المصرفية:

- يوجد اتفاق عام على أهداف محددة رئيسية للرقابة المصرفية، وهي كالآتي:
- **الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي:** ويتضمن ذلك تجنب مخاطر إفلاس المصارف من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسة المصرفية، وضمان عدم تعثرها حمايةً للنظام المصرفي والنظام المالي ككل، كما يتضمن ذلك أيضًا وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في المصرفي سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.
 - **ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي:** ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالمصارف للتأكد من جودة الأصول، وتجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية بالمصارف وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات المصارف مع القوانين العامة الموضوعية، وتقييم الوضع المالي للمصارف والتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية.
 - **حماية المودعين:** ويتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزماتها تجاه المودعين، وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.
 - **ضمان دقة وجودة المعلومات:** ويعتبر أهم الأهداف، بحيث يوفر المعلومات الصحيحة والدقيقة، وبالتالي اتخاذ القرارات تكون صائبة في معظمها.
- كما تستخدم أيضا في الوفاء بأي متطلبات خارجية، ولذلك يجب اختيار نظام المعلومات إذا كانت السجلات المالية والعمليات والتقارير تعكس معلومات دقيقة في الوقت المناسب، وذلك للتأكد من أن العمليات قد تمت وفقا لتصريح الإدارة، وأن القوائم المالية أعدت وفقا للقواعد المتعارف عليها، والرقابة على التقارير والسجلات كافية وذات فاعلية (بوعبد الله ويمينة، 2017).

مؤشرات السلامة المالية:

مؤشرات السلامة المالية هي مقياس لصحة القطاع المصرفي والنقدي والمالي للدولة ووحداتها المؤسسية (المالية، المؤسسية، الأسر المعيشية).

تقوم إدارة البحوث والإحصاء بإعداد مؤشرات السلامة المالية الأساسية والتكميلية للقطاع المصرفي، باستخدام منهجية صندوق النقد الدولي (المرشد لإعداد مؤشرات السلامة المالية). ويتم إعداد مؤشرات السلامة المالية الأساسية والتكميلية للقطاع المصرفي بشكل ربع سنوي.

مؤشرات السلامة المالية الاثني عشر الأساسية لجهات تلقي الودائع

(القطاع المصرفي):

1- كفاية رأس المال

- نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
- نسبة رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
- القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال

2- جودة الأصول

- القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية
- نسبة التوزيع القطاعي للقروض إلى مجموع القروض

3- الإيرادات والربحية

- العائد على الأصول
- العائد على أسهم رأس المال
- نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل
- نسبة المصروفات بخلاف الفوائد لإجمالي الدخل

4- السيولة

- نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول (نسبة السيولة إلى الأصول)
- نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل.

5- الحساسية لمخاطر السوق

- نسبة المركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية إلى رأس المال

مؤشرات السلامة المالية التكميلية للقطاع المصرفي:

1. نسبة رأس المال إلى الأصول (CA)
2. نسبة الانكشافات الكبيرة إلى رأس المال (AQ)
3. نسبة التوزيع الجغرافي للقروض (AQ)
4. نسبة مركز الأصول الإجمالية في المشتقات المالية إلى رأس المال (AQ)
5. نسبة مركز الخصوم الإجمالية في المشتقات المالية إلى رأس المال (AQ)
6. نسبة القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع القروض (AQ)
7. نسبة الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع الخصوم (AQ)
8. نسبة دخل التداول إلى مجموع الدخل (EP)
9. نسبة مصروفات العاملين إلى المصروفات بخلاف الفوائد (EP)
10. الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع (EP)
11. الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لسعر الفائدة بين البنوك (L)
12. نسبة ودائع العملاء إلى مجموع القروض (بخلاف ما بين البنوك) (L)
13. نسبة المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية لرأس المال (SMR)

CA = كفاية رأس المال، AQ = جودة الأصول، EP الإيرادات والربحية،
L=السيولة، SMR = الحساسية لمخاطر.

أنظمة ونماذج الرقابة والتقييم المصرفي:

مؤشرات تقييم الأداء المصرفي: هناك العديد من المؤشرات والنماذج الخاصة بتقييم أداء المصارف التجارية من أشهرها:

1- المؤشرات الخاصة بالتصنيف الإشرافي للمصرف:

بدأت التعميمات الإشرافية للمصارف على مدى السنوات القليلة الماضية، وتعتمد أساساً على الفحوص في الموقع، ثم تطورت هذه المؤشرات لتعمل على أساس خارج الموقع لتقييم الرقابة على المؤسسات المصرفية الخاصة، ويندرج تحت هذا التصنيف العديد من المؤشرات نذكر منها:

أ- نموذج CAMELS

تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1979 نظاماً موحداً لتقييم المصارف، عرف بنظام CAMEL

وقد أثبت هذا النظام على مر السنوات التي تم تطبيقه بأنه أداة رقابية فعالة لتقييم مدى سلامة ومثانة المصارف وفق أساس موحد وشامل، بحيث يتم تقييم أداء كل مصرف على أساس خمس مرتكزات أساسية يشار إليها بالعوامل المركبة وتشكل ما يعرف بنموذج CAMEL الذي يحدد تصنيفاً مركباً للمصرف الخاضع للتقييم بناء على تصنيفات تم تحديدها لكل عامل من العوامل المركبة بحيث تعكس أداء البنك ووضعه المالي وسلامته التشغيلية ومدى التزامه بالقوانين والأنظمة النافذة.

وفي سنة 1996 وفي محاولة لجعل نظام التقييم أكثر تركيزاً على المخاطرة ونتيجة لحدوث عدد من التغيرات في الصناعة المصرفية وفي سياسات وعمليات الوكالات الرقابية الفيدرالية كان لابد من إعادة النظر في نموذج 1979 ومراجعتة وتعديله وذلك بإضافة عنصر سادس يطلق عليه الحساسية لمخاطرة السوق ليصبح بذلك اسم النموذج CAMELS (أسية، 2022).

يعد نموذج CAMELS نظام رقابي لتقييم أداء المصارف من خلال مؤشرات وضعتها السلطات الرقابية الثلاث في الولايات المتحدة الأمريكية وهم: (بنك الاحتياط الفدرالي، مكتب رقابة العملة، والهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع)، والتي يمكن من خلالها قياس حقيقة الموقف المالي للمصرف ومعرفة درجة تصنيفه ومستوى أدائه (آسية، 2022)، ويتكون نموذج CAMELS من ستة مؤشرات رئيسية وهي كما يلي (آسية، 2022):

1. كفاية رأس المال.
2. جودة الأصول.
3. جودة الإدارة.
4. الربحية.
5. السيولة.
6. حساسية مخاطر السوق.

ب - مؤشر ORAP:

وضع هذا المؤشر سنة 1997م في فرنسا من قبل اللجنة المصرفية الفرنسية بهدف تعزيز إجراءات وقائية للإنذار المبكر بالكشف عن نقاط الضعف المحتملة في المصارف، وذلك باختبار جميع مكونات المخاطر المرتبطة بالنشاط والبيئة في كل مؤسسة باستخدام المعلومات الكمية والنوعية. ويتكون مؤشر ORAP من 14 مكوناً، والتي تتمثل في مكونات تتصل بالنسب التحوطية (السيولة ورأس المال ومخاطر كفاية رأس المال)، ومكونات تتصل بنشاط خارج الميزانية العمومية (جودة الأصول والقروض المتعثرة والمعدومة)، وأخرى تتصل بمخاطر السوق (الدخل والعائد على الأصول)، والمعايير النوعية (المساهمين والرقابة الداخلية) هدوقة، 2018، 45 نقلاً عن (تواتي، 2021).

ج - مؤشر PATROL:

قدم المصرف المركزي الإيطالي في عام 1993م معيار تصنيف جديد لتقييم أداء المصارف أطلق عليه معيار PATROL، ويُعد هذا المعيار أداة رقابية تعطي صورة واضحة لوضع المصارف التجارية، ويتم إجراء تحليلاته من خلال البيانات والتقارير الشهرية ونصف السنوية والسنوية التي يتلقاها مصرف إيطاليا المركزي. وجاءت تسمية المعيار من الكلمات الإيطالية (تواتي، 2021):

كفاية رأس المال - (Rischiosita) مخاطر الائتمان - (Redditivita) الربحية - (PATrimoiono) - التنظيم (Organizzazione) - السيولة (Liquidita)

2- مؤشرات النسب المالية ومجموعة الأقران:

يُعد تحليل النسب المالية من أفضل الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية، حيث تسعى هذه النسب لإيجاد العلاقة السببية بين مختلف بنود القوائم المالية والقيم المعيارية لهذه النسب، وقد نشر صندوق النقد الدولي مؤشرات معيارية معتمدة من نحو خمسين (50) بلدًا تسمح بالإشراف والصلابة المصرفية في قائمة ضمت أربعة وعشرين (24) مؤشرًا، منها مؤشرات تتعلق بالأموال الخاصة، ومؤشرات تتعلق بالنشاط، وأخرى بالأصول.

3- مؤشرات التقييم الشامل للمخاطر:

تقوم هذه المؤشرات بإجراء تقييم شامل ومفصل لمخاطر المصرف، وتنطوي على تقسيم المصرف أو المجموعة المصرفية إلى وحدات تجارية كبيرة؛ لتقييم كل المخاطر المحتملة بناء على عدة معايير، ثم يتم تجميع الدرجات ونتائج التقييم إلى مرحلة أعلى للوصول إلى تقييم نهائي للمصرف، ومن المؤشرات التي تندرج تحت هذا التصنيف نظام RATE الذي أدخل من قبل بنك إنجلترا، ويعتبر المؤشر الرسمي والشامل للمخاطر المصرفية في المملكة المتحدة والمستخدم حالياً من قبل هيئة الخدمات المالية بها، ويهدف هذا النظام إلى زيادة فعالية الإشراف لأنه يركز على المخاطر، ويتم تقييم المخاطر الرسمية وفقاً لهذا المؤشر على أساس تسعة عوامل وهي: رأس المال، والأصول، ومخاطر

السوق، والأرباح، والخصوم، والأعمال، بالإضافة إلى المخاطر غير القابلة للقياس الكمي مثل المخاطر التشغيلية والقانونية والسمعة، ويتم هذا التحليل باستخدام خبرة المراقب في تحليله في الموقع وخارجه (هدوكة، 2018 نقلاً عن تواتي، 2021).

اتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية

نشأت لجنة بازل للإشراف على المصارف عند اضطراب الأسواق المالية عقب انهيار نظام بريتون وودز (Bretton Woods) في عام 1973 حيث تكبدت العديد من المصارف خسائر كبيرة بالعملة الأجنبية، و نتيجة لتفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها والتي منحتها البنوك العاملة وتعثرت بعضها (زقير، 2015) واستجابة لهذه الاضطرابات العالمية في الأسواق المالية تم تشكيل لجنة تتألف من محافظي المصارف المركزية للدول التالية (ألمانيا - بلجيكا - كندا - الولايات المتحدة - فرنسا- إيطاليا- اليابان - هولندا - المملكة المتحدة -السويد -سويسرا) للإشراف على المصارف في نهاية عام 1974 وضمان استقرار النظام المصرفي والمالي (حلاق، 2017).

كانت اللجنة تسمى في الأصل "لجنة Cooke" والتي سميت باسم Peter Cooke محافظ بنك إنجلترا الذي كان من أوائل من اقترح إنشائها وكان اول رئيس لها وسميت فيما بعد بلجنة بازل نسبة إلى مدينة بازل بسويسرا.

اتفاقية بازل 1

قامت لجنة بازل عام 1988 بوضع معدل موحد لكفاية رأس المال ثم من خلاله وضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال وبين الأصول والإلتزامات العارضة والخطرة مرجحة بأوزان تبلغ 8% على الأقل على أن تقوم المصارف بالوصول إلى هذا الحد عام 1992.

اتفاقية لجنة بازل 2

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 2001 اتفاقية بازل 2 لكفاية رأس المال لكي تحل محل الاتفاق المعمول به منذ عام 1988، وتتمثل معايير الاتفاق الجديد في توسيع قاعدة وإطار كفاية رأس المال بما يضمن المزيد من معدلات الآمان ومثانة القطاع المصرفي والمالي وإدخال منهج أكثر شمولية لمعالجة المخاطر من خلال إدراج العديد من المخاطر لم تكن متضمنة من قبل (زقير، 2015).

مقارنة بين اتفاقية بازل 1 و بازل 2:

تكمن أهم الفروق والاختلافات بين بازل 1 و بازل 2 في النقاط التالية:

1. اختلاف طريقة احتساب كفاية رأس المال من خلال:
 - تغيير تكوين رأس المال بإضافة القروض المشروطة لرأس المال المساند.
 - تغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان واعتماد منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.
 - إضافة نوع جديد من المخاطر وهي المخاطر التشغيلية ومطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال لمواجهةها.
 - إضافة طرق جديدة لقياس المخاطر الائتمانية وتوجيه المصارف لاعتمادها، وهذه الطرق هي المنهج المعياري والمنهج المرتكز على التقييم الداخلي.
2. إضافة بنود تتعلق بدور الهيئات الرقابية على المصارف في مراقبة كفاية رأس المال وأساليب إدارة المخاطر، بحيث أصبح من مهمات هذه الهيئات رفع نسبة كفاية رأس المال عند ظهور ظروف جديدة، ومراجعة أساليب إدارة المخاطر وقياس المخاطر لدى المصارف.

3. إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق من خلال إتاحة المزيد من المعلومات للسوق حول مدى كفاية رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وأساليب إدارتها وقياسها.

ويمكن من خلال الجدول التالي توضيح أهم الفروقات بين بازل 1 وبازل 2:

جدول رقم (68) مقارنة بين بازل 1 وبازل 2

الاتفاقية	بازل 1 (1988)	بازل 2 (2004)
نسبة كفاية رأس المال	نسبة 8% تم اقتراحها في اتفاقية 1988	لم تتغير
رأس المال	(رأس المال الأساسي + رأس المال المساند أو التكميلي)، كما حدد في اتفاقية 1988، وتم تعديله عام 1996	لم تتغير
مخاطر الائتمان	تم اقتراحها في اتفاقية 1988 وتتراوح مخاطر الائتمان بين 0% إلى 100%	لقد وضعت طرق جديدة لقياس مخاطر الائتمان عام 2001: 1- المنهج المعياري. 2- المنهج المرتكز على التقييم الداخلي.
مخاطر السوق	ظهر في تعديلات 1996 بهدف حماية المصرف من مخاطر تقلبات معدلات الفائدة وعوامل سوقية أخرى تضر بالأصول المالية كأسعار صرف العملات وأسعار العقود الآجلة.	لم يتغير في بازل 2
مخاطر التشغيل	لم يدرج	تم إصداره في مقترحات 2001 وهذا لمواجهة مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية.

الاتفاقية	بازل 1 (1988)	بازل 2 (2004)
عمليات المراجعة والرقابة (الإشراف والاحترازي)	لم يدرج	تم إصداره في مقترحات 2001 والذي يركز على دعم نظام الرقابة الداخلية وتفعيل دور السلطات الرقابية.
انضباط السوق	لم يندرج	تم إصداره في مقترحات 2001 والذي يركز على تعزيز درجة الشفافية وعمليات الإفصاح.

المصدر: حلاق، ميرفا جورج. (2017). العوامل المؤثرة في الملاءة المالية بالمصارف التجارية السورية الخاصة. رسالة ماجستير. المعهد العالي لإدارة الأعمال. الجمهورية العربية السورية 46-47.

اتفاقية بازل 3:

منذ الفترة التي سبقت انهيار بنك (ليمان براذرز) في عام 2008 ظهرت الحاجة لتعزيز هيكل اتفاقية بازل 2 بشكل واضح نتيجة لدخول القطاع المصرفي بأزمة مالية مع وجود رافعة مالية كبيرة وعدم كفاية السيولة وهذه العيوب بمجملها ناتجة عن سوء إدارة المصرف بشكل عام وإدارة المخاطر بشكل خاص.

وكان الرد على هذه العوامل الخطرة التي بدأت بسوء تسعير الائتمان ونموه الزائد وانتهت بمخاطر سيولة المصرف من خلال مجموعة من الوثائق صدرت من قبل لجنة بازل عام 2009 لتعزيز بازل 2 ولتكون هذه التحسينات جزء من جهد أوسع لتعزيز التنظيم والإشراف على المصارف النشطة دولياً من خلال تسليط الضوء على نقاط الضعف والتي كشفت عنها الأزمة، وبناء على ذلك تم صياغة معايير اتفاقية بازل 3 حيث رفعت اتفاقية بازل 3 نسبة كفاية رأس المال التي حددتها اتفاقية بازل 1 وبازل 2 لتصبح 10.5%، كما أضافت نسبة حماية إضافية تتراوح بين 0% و 2.5% كهامش إضافي للتقلبات الدورية الاقتصادية، وبالتالي يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال يتراوح ما بين 10.5% و 13%. (حلاق، 2017).

وقد نصت الاتفاقية أيضاً على أن يصبح الحد الأدنى للشريحة الأولى (حقوق الملكية) 4.5% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر بدلاً من 2% والحد الأدنى للشريحة الأولى 6% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر بدلاً من 4%، ونسبة كفاية رأس المال الإجمالية 8% من إجمالي الأصول المرجحة.

تقييم أداء المصارف التجارية في ليبيا

مؤشرات السلامة المالية للمصارف التجارية في ليبيا

في العرض والتحليل التالي مؤشرات السلامة المالية للمصارف التجارية في ليبيا وتقييم أداء القطاع المصرفي.

مؤشرات السيولة: بلغت نسبة الأصول السائلة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الأصول 71.2% في نهاية عام 2020، والتي معظمها تمثل ودائع لدى المصرف المركزي (تحت الطلب بما فيها الاحتياطي الإلزامي وكذلك شهادات الإيداع).

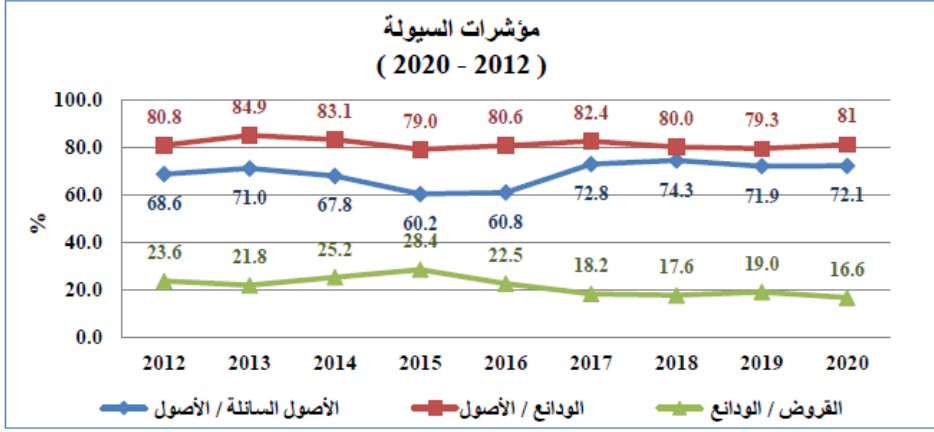
وبلغ حجم القروض إلى إجمالي الودائع بالقطاع المصرفي نسبة 16.6% في نهاية عام 2020، وهي نسبة ضئيلة للغاية، حيث لم تتعدى هذه النسبة 28.4% خلال الفترة (2012-2020).

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة السيولة القانونية المطلوب من المصارف التجارية الاحتفاظ بها هي 25.0% من إجمالي الخصوم الإيداعية.

جدول رقم (69) مؤشرات السيولة خلال الفترة 2012-2020

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	مؤشرات السيولة
72.1	71.9	74.3	72.8	60.8	60.2	67.8	71.0	68.6	الأصول السائلة/ الأصول
16.6	19.0	17.6	18.2	22.5	28.4	25.2	21.8	23.6	القروض/ الودائع
81.0	79.3	80.0	82.4	80.6	79.0	83.1	84.9	80.8	الودائع/ الأصول

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية لعام (2020).



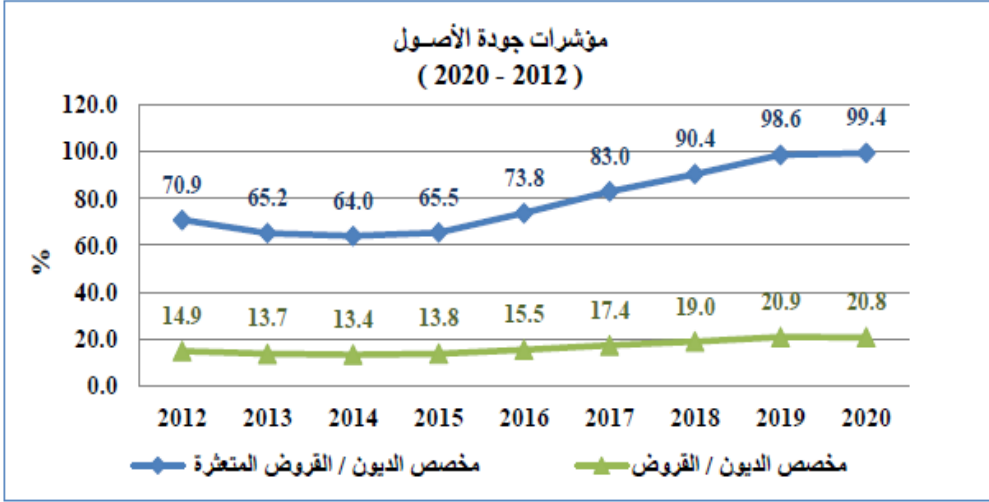
شكل رقم (64) مؤشرات السيولة 2020-2012

جودة الأصول: أظهرت البيانات المتوفرة عن نسبة الديون المتعثرة وهي بيانات تقديرية قد لا تعكس الواقع أن نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض بلغت في نهاية عام 2020 نحو 21.0%، ويدل ارتفاع هذه النسبة على انخفاض كفاءة إدارة الائتمان، وينبغي أن لا تتجاوز هذه النسبة وفقاً للمعايير الدولية 5%. وقد سجلت نسبة تغطية مخصص الديون إلى الديون المتعثرة في نهاية عام 2020 نحو 99.4%.

الجدول رقم (70) مؤشرات جودة الأصول خلال الفترة 2020-2012

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	جودة الأصول
2.8	3.2	2.9	3.1	3.8	4.7	4.4	3.9	4.0	القروض المتعثرة/ الأصول
21.0	21.0	21.0	21.0	21.0	21.0	21.0	21.0	21.0	القروض المتعثرة/ القروض
99.4	98.6	90.4	83.0	73.8	65.5	64.0	65.2	70.9	مخصص الديون/ القروض المتعثرة
20.9	20.9	19.0	17.4	15.5	13.8	13.4	13.7	14.9	مخصص الديون/ القروض

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية لعام (2020).



شكل رقم (65) مؤشرات جودة الأصول 2020-2012

الربحية: شهد معدل العائد على الأصول لدى القطاع المصرفي في ليبيا انخفاضا ملحوظاً خلال السنوات (2016-2012)، حيث بلغ نحو 2.0% في عامي 2015 و2016، ويعزى سبب الانخفاض إلى عدة أسباب منها الوضع غير الملائم الذي تعمل فيه المصارف التجارية في تلك السنوات وكذلك تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية.

إلا أنه خلال العام 2018 تحسن معدل الربحية بشكل كبير، حيث بلغ العائد على إجمالي الأصول نحو 1.0%، وبلغ معدل العائد على حقوق الملكية 20.9%.

وفي عام 2019 بلغ معدل العائد على إجمالي الأصول نحو 0.7% وبلغ معدل العائد على حقوق الملكية 12.3%. وفي عام 2020 انخفضت مؤشرات الربحية ليبلغ معدل العائد إلى إجمالي الأصول نحو 0.5% وبلغ معدل العائد إلى حقوق الملكية نحو 9.8%.

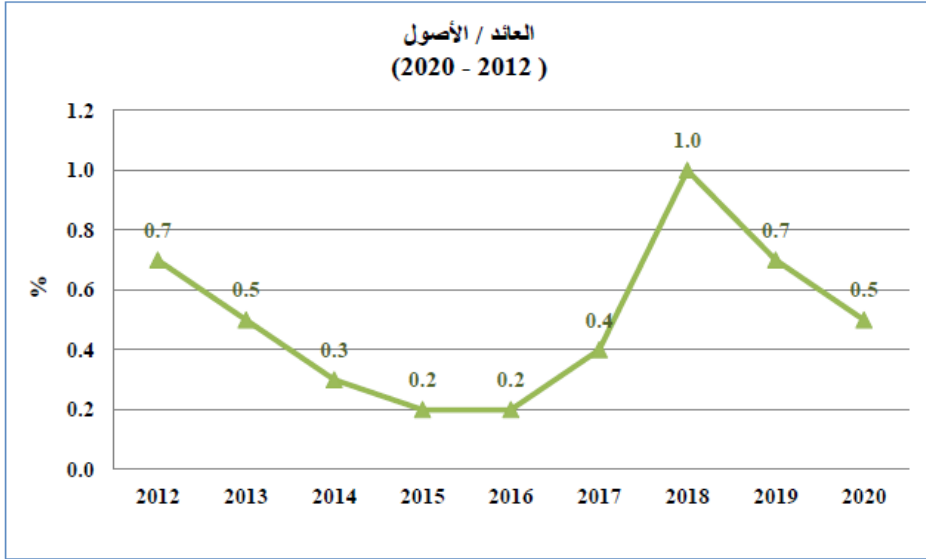
الزيادة في الأرباح في عامي 2018 و2019 جاءت نتيجة لتحقيق المصارف التجارية لإيرادات هامة من عمولات بيع وتحويل العملة الأجنبية، وكذلك من رفع أسعار الخدمات المصرفية عموماً (مصرف ليبيا المركزي، 2021).

جدول رقم (71) مؤشرات الربحية خلال الفترة 2012-2020

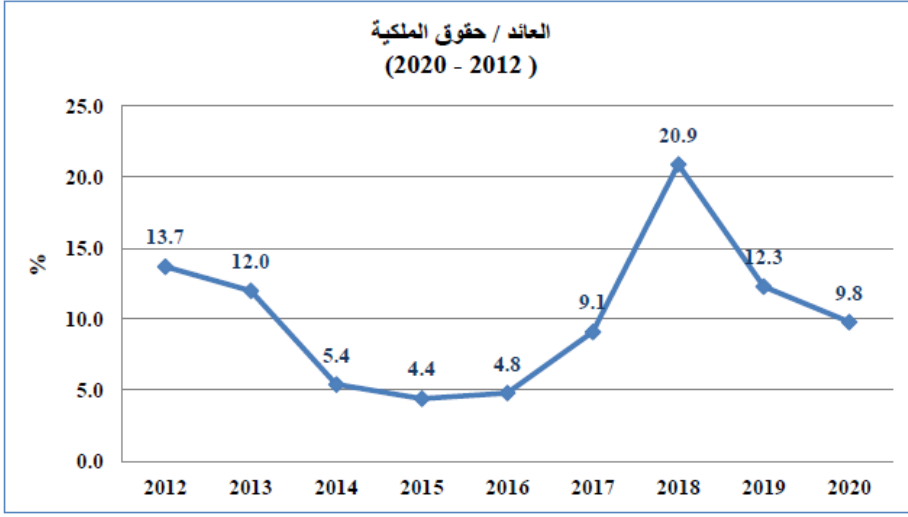
نسبة مئوية

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	الربحية
9.8	12.3	20.9	9.1	4.8	4.4	5.4	12.0	13.7	العائد/ حقوق الملكية
0.5	0.7	1.0	0.4	0.2	0.2	0.3	0.5	0.7	العائد/ الأصول

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية لعام (2020).



شكل رقم (66) مؤشر العائد/ الأصول خلال الفترة 2012-2020



شكل رقم (67) مؤشر العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2020-2012

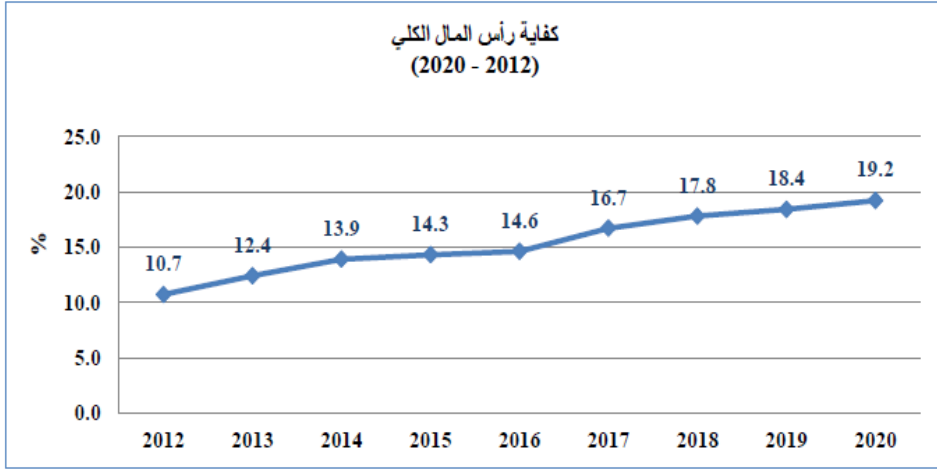
كفاية رأس المال: يتمتع القطاع المصرفي الليبي بكفاية رأس مال مرتفعة، كافية لمواجهة أية مخاطر قد تحدث، حيث تراوحت نسبتها ما بين 10.7% و19.2% خلال الفترة (2020-2012) وهي بشكل عام أعلى وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل (1) والبالغة 8.0%، مما يعزز من الاستقرار المالي.

جدول رقم (72) كفاية رأس المال خلال الفترة 2020-2012

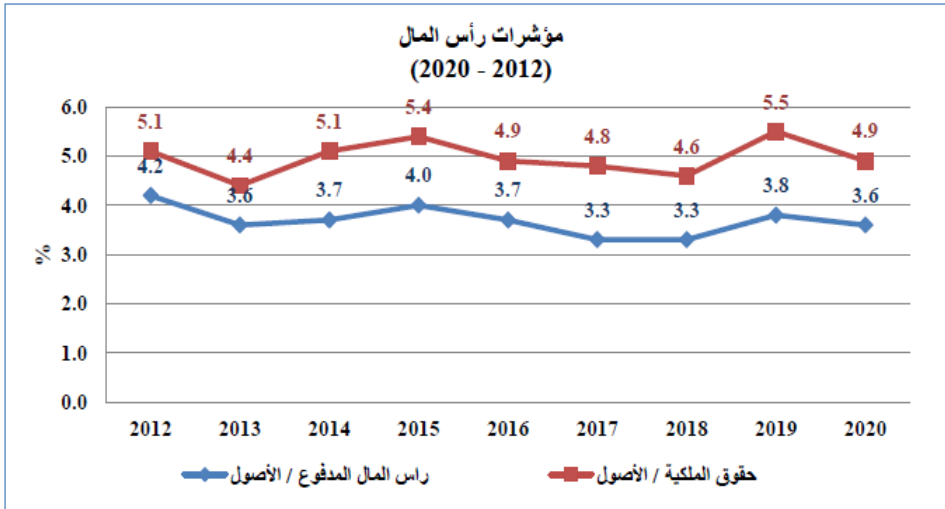
نسبة مئوية

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	نسب رأس المال
19.2	18.4	17.8	16.7	14.6	14.3	13.9	12.4	10.7	كفاية رأس المال الكلي
17.9	17.2	16.5	15.4	13.4	13.1	12.6	11.0	9.5	كفاية رأس المال الأساسي
3.6	3.8	3.3	3.3	3.7	4.0	3.7	3.6	4.2	رأس المال المدفوع/ الأصول
4.9	5.5	4.6	4.8	4.9	5.4	5.1	4.4	5.1	حقوق الملكية/ الأصول
6.1	6.9	5.7	5.3	6.1	7.1	6.2	5.1	6.3	حقوق الملكية / الودائع

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية لعام (2020).



شكل رقم (68) كفاية رأس المال الكلي خلال الفترة 2020-2012



شكل رقم (69) مؤشرات رأس المال خلال الفترة 2020-2012

الجدول التالي رقم (73) يبين مؤشرات السلامة المالية للمصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2012-2020م.

**جدول رقم (73) مؤشرات السلامة المالية للمصارف التجارية في ليبيا
خلال الفترة 2012-2020م**

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المؤشر
									مؤشرات رأس المال:
19.2	18.4	17.8	16.7	14.6	14.3	13.9	12.4	10.7	معدل كفاية رأس المال الكلي %
17.9	17.2	16.5	15.4	13.4	13.1	12.6	11.0	9.5	معدل كفاية رأس المال الأساسي %
3.6	3.8	3.3	3.3	3.7	4.0	3.7	3.6	4.2	راس المال المدفوع / إجمالي الأصول %
4.9	5.5	4.6	4.8	4.9	5.6	5.1	4.4	5.1	حقوق الملكية / إجمالي الأصول %
6.1	6.9	5.7	5.3	6.1	7.1	6.2	5.1	6.3	حقوق الملكية / إجمالي الودائع %
									مؤشرات جودة الأصول:
2.8	3.2	2.9	3.1	3.8	4.7	4.4	3.9	4.0	القروض المتعثرة / إجمالي الأصول %
21.0	21.0	21.0	21.0	21.0	21.0	21.0	21.0	21.0	القروض المتعثرة / إجمالي القروض %
99.4	98.6	90.4	83.0	73.8	65.5	64.0	65.2	70.9	مخصص الديون / إجمالي القروض المتعثرة %
20.9	20.9	19.0	17.4	15.5	13.8	13.4	13.7	14.9	مخصص الديون / إجمالي القروض %
									مؤشرات كفاءة الإدارة:
13.5	15.1	14.1	15.0	18.1	22.4	21.0	18.3	19.1	إجمالي القروض / إجمالي الأصول %

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المؤشر
-	-	-	-	70.3	65.4	-	62.8	57.2	المصروفات / الإيرادات %
6.4	5.8	6.1	5.8	5.4	4.7	5.0	5.2	4.7	إجمالي الأصول / عدد العاملين (مليون دينار)
-	-	-	-	58.2	62.4	-	73.0	76.2	الإيرادات / عدد العاملين (مليون دينار)
229.3	206.4	222.6	223.1	198.6	173.2	182.7	189.2	167.9	إجمالي الأصول / عدد الفروع (مليون دينار)
									مؤشرات الربحية:
0.5	0.7	1.0	0.4	0.2	0.2	0.3	0.5	0.7	العائد / الاصول %
9.8	12.3	20.9	8.5	4.8	4.4	5.4	12.0	13.7	العائد / حقوق الملكية %
0.6	0.8	1.3	0.5	0.3	0.3	0.3	0.6	0.7	العائد / الودائع %
									مؤشرات السيولة:
72.1	71.9	74.3	72.8	60.8	60.2	67.8	71.0	68.6	الأصول السائلة / إجمالي الأصول %
16.6	19.0	17.6	18.2	22.5	28.4	25.2	21.8	23.6	إجمالي القروض / إجمالي الودائع %
81.0	79.3	80.0	82.4	80.6	79.0	83.1	84.9	80.8	إجمالي الودائع / إجمالي الأصول %

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية لعام (2022).

المصرف الليبي الخارجي

تأسس المصرف الليبي الخارجي بموجب القانون رقم 18 لسنة 1972، ويمارس نشاطه كمصرف خارجي إذ يقوم بمزاولة الأعمال المالية والمصرفية المختلفة بالخارج عن طريق مساهماته في مختلف بلدان العالم، كما يقوم ببعض الأعمال داخل ليبيا عن طريق وحدة الدينار الليبي (مصرف ليبيا المركزي، 2014).

يعود تاريخ تأسيس المصرف الليبي الخارجي كشركة مساهمة ليبية إلى عام 1972 بموجب القانون رقم 18، وفي نفس العام وبموجب القانون رقم 66 تمت زيادة رأسماله الذي حدده القانون بمبلغ عشرة ملايين دينار ليبي مكتتب فيها بالكامل من مصرف ليبيا المركزي إلى 20 مليون دينار ليبي .

وفي عام 1988 صدر قرار آخر رقم 887 بزيادة رأسمال المصرف إلى 300 مليون دينار ليبي، غير أنه تم تغيير عملة رأس المال إلى الدولار الأمريكي في عام 2004، وتمت تكملة زيادة رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي عام 2006 إلى مليار دولار أمريكي.

وبناء على قرار الجمعية العمومية غير الاعتيادية رقم 1 لعام 2009، تم زيادة رأسمال المصرف بمليار دولار ليصل إلى 2 مليار دولار أمريكي، وبناء على قرار الجمعية رقم 2 لعام 2010 تمت زيادة رأس المال المصرح به للمصرف إلى 8.7 مليار دولار أمريكي، وزيادة رأس المال بمبلغ (1) مليار دولار أمريكي، بذلك أصبح رأس مال المصرف المدفوع حتى تاريخه 3 مليار دولار أمريكي (المصرف الليبي الخارجي، <https://www.lfb.ly/Default.aspx>)

شركات المجموعة:

تنقسم مساهمات المصرف الليبي الخارجي الى أربعة أصناف وهي:

1. مساهمات تابعة
2. مساهمات شقيقة
3. مساهمات متاحة للبيع
4. مساهمات غير مباشره

ملاحظة: المساهمات المتاحة للبيع لا تعنى عرضها للبيع بل هو تصنيف حسب تسمية الملكية للمصرف الليبي الخارجي في تلك المساهمات استنادا للمعايير الدولية IFRS

أصول وخصوم المصرف الليبي الخارجي:

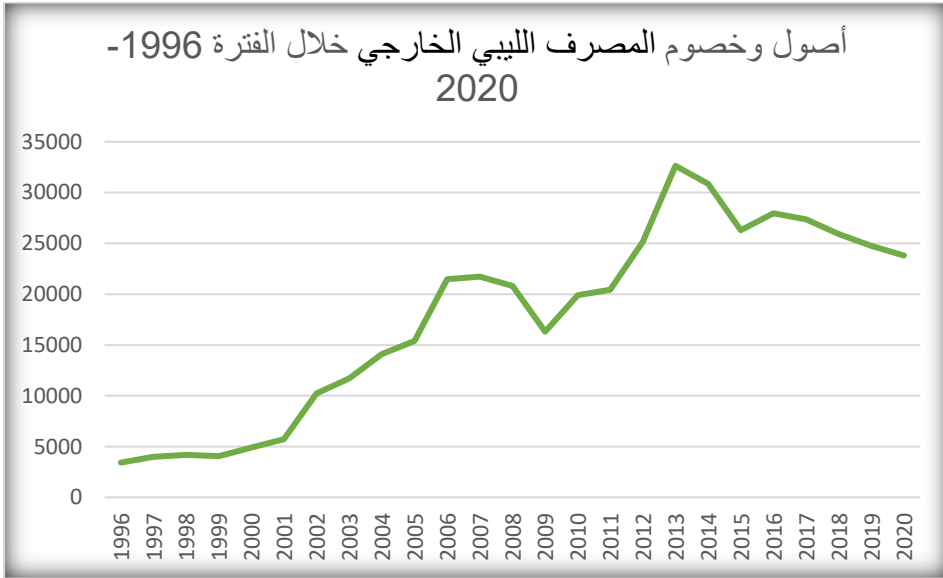
يوضح الجدول التالي رقم (74) والشكل البياني رقم (70) يوضحان أصول وخصوم المصرف الليبي الخارجي خلال الفترة 1996-2020م

جدول رقم (74) أصول وخصوم المصرف الليبي الخارجي (1996-2020)

السنة	الأصول= الخصوم	معدل النمو%
1996	3424.0	-
1997	3997.0	%16.73
1998	4188.0	%4.78
1999	4053.0	%3.22-
2000	4902.7	%20.96
2001	5719.8	%16.67
2002	10244.8	%79.11
2003	11721.4	%14.41
2004	14106.2	%20.35
2005	15402.2	%9.19
2006	21472.6	%39.41
2007	21721.0	%1.16
2008	20812.1	%4.18-
2009	16313.9	%21.61-
2010	19884.6	%21.89
2011	20435.6	%2.77
2012	25147.8	%23.06
2013	32638.3	%29.79
2014	30867.2	%5.43-
2015	26277.4	%14.87-

السنة	الأصول= الخصوم	معدل النمو%
2016	27957.4	6.39%
2017	27370.5	2.10%
2018	25,922.2	5.29%
2019	24,735.6	4.58%
2020	23,812.4	3.73%

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية. أعداد مختلفة



شكل رقم (70) أصول وخصوم المصرف الليبي الخارجي (1996-2020)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (74)

الصيرفة الإسلامية في ليبيا

تضافرت دوافع عديدة لإقدام المصارف التقليدية في ليبيا على التحول نحو نظام الصيرفة الإسلامية، سواء من حيث رغبة الدولة بإدخال منتجات الصيرفة الإسلامية عندما أعطى مصرف ليبيا المركزي الإذن بمزاولة الصيرفة الإسلامية بداية السنة المالية 2009م وأيضاً من خلال ما أصدره المؤتمر الوطني العام من القانون رقم (46) لسنة 2012م بإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية.

أو من حيث الجمهور الذي يتوفر لدي الكثير منه الرغبة في الابتعاد عن المعاملات الربوية في المصارف التقليدية في ليبيا (الحمروني، 2013).

الصيرفة الإسلامية في ليبيا: بعض المفاهيم

جاء في المادة الثالثة من القانون رقم (46) لسنة 2012 في الفصل الخاص بالصيرفة الإسلامية توضيح لبعض المفاهيم الآتية:

المصرف الإسلامي:

هو المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الأساس التزاماً بممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية، سواء في مجال قبوا أموال المودعين، أو في مجالات البيوع والتمويل والاستثمار، أو في تقديم الخدمات المصرفية الأخرى. وذلك بما يحقق قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية وفق ما تقره هيئة الرقابة الشرعية المركزية.

الصيرفة الإسلامية:

هي تقديم الخدمات المصرفية، وممارسة أعمال التمويل والاستثمار وفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الهيئة المركزية للرقابة الشرعية:

هي الهيئة التي يتم تكوينها بمصرف ليبيا المركزي طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة 100 مكرر.

هيئة الرقابة الشرعية:

هي الهيئة التي تعينها الجمعية العمومية للمصرف الذي يمارس أنشطة الصيرفة الإسلامية وفقا لأحكام المنصوص عليها في المادة 100 مكرر.

إدارة المراجعة والتدقيق الشرعي:

هي الإدارة التابعة لمجلس إدارة المصرف والمختصة بالمراجعة والتدقيق الشرعي لأعمال المصرف اليومية وفقا للمعايير الدولية المقررة في شأن مراجعة حسابات المصارف الإسلامية.

فروع الصيرفة الإسلامية:

هي الفروع المصرفية التي يعتمدها مصرف تقليدي لممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية مع مراعاة أن يكون لهذه الفروع مركز مالي مستقل عن المصرف الأم وأن تكون تابعة لإدارة خاصة بالصيرفة الإسلامية.

نوافذ الصيرفة الإسلامية:

هي النوافذ التي يعتمدها مصرف تقليدي، لتقديم خدمات وتمويلات مصرفية إسلامية بفروعه من خلال مكاتب منفصلة، على أن تكون هذه النوافذ تابعة من الناحية الفنية للإدارة الخاصة بالصيرفة الإسلامية.

أنشطة الصيرفة الإسلامية في ليبيا:

أجاز القانون رقم (46) لسنة 2012 في مادته المائة مكررة للمصارف المرخص لها بممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية القيام بالعمليات المصرفية التالية:

1. قبول أموال المتعاملين في حسابات جارية.
2. قبول أموال المستثمرين في حسابات استثمار مشتركة، مطلقة ومخصصة.
3. ممارسة الأعمال والأنشطة المصرفية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء كان ذلك لحساب المصرف الإسلامي، أو لحساب الغير، أو بالاشتراك معه.

4. القيام بعمليات التمويل للأنشطة الاقتصادية بما لا يتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية وذلك باستخدام العقود الشرعية، كالمضاربة، والمشاركة، وبيع المرابحة، وبيع السلم، والاستصناع، والاجارة التشغيلية، والاجارة المنتهية بالتمليك، وغيرها من صيغ العقود التكميلية التي تقترحها هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف، وتوافق عليها الهيئة المركزية للرقابة الشرعية.

5. توظيف أموال العملاء في حسابات استثمار مشتركة مع موارد المصرف الإسلامي وفق نظام المضاربة المشتركة، أو توظيفها في حساب استثمار مخصص حسب اتفاق خاص مع العميل.

6. القيام بأعمال الاستثمار المباشر أو المالي لحساب المصرف الإسلامي أو لحساب غيره بالاشتراك معه.

نشأة وتطور المصارف والنوافذ الإسلامية في ليبيا

أقدمت العديد من المصارف التجارية في ليبيا منذ العام 2009م على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي، سواء من خلال النوافذ الإسلامية، أو إنشاء فروع مصرفية إسلامية، أو التحول الكامل، حيث يرجع دخول الخدمات المصرفية الإسلامية للقطاع المصرفي الليبي إلى المؤتمر الأول للخدمات المالية الإسلامية الذي عقد بأكاديمية الدراسات العليا برعاية مصرف ليبيا المركزي ومجموعة من المصارف التجارية الليبية، ومن ثم أصدر مصرف ليبيا المركزي عدة منشورات.

في عام 2009م صدر المنشور الأول رقم (9) بتاريخ 2009/08/19م والذي يأذن للمصارف التجارية الليبية السماح لها بتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، وأطلق عليها الخدمات المصرفية البديلة، والمتمثلة في:

المرابحة، والمشاركة، والمضاربة، وكذلك يمكن تقديم خدمات مالية بمنتجات أخرى مثل الإجارة والاستصناع والسلم بعد دراستها وتطوير العقود الخاصة بها.

وصدر منشور مصرف ليبيا المركزي الثاني رقم (9) لسنة 2010م للصيرفة الإسلامية والذي ينص على ضرورة عرض المعاملات المصرفية الإسلامية على هيئات الرقابة الشرعية للتأكد من صحتها، وكان بمثابة لائحته التنظيمية حيث توسع فيه بتوضيح شروط ومتطلبات وآليات العمل بمنتجات الصيرفة الإسلامية.

وفي سنة 2011م توقف نشاط العمل بالصيرفة الإسلامية وذلك نتيجة للأحداث الأمنية التي شهدتها ليبيا، وفي سنة 2012م المجلس الوطني الانتقالي يصدر القانون رقم (46) بإضافة فصل خاص للصيرفة الإسلامية إلى قانون المصارف رقم(1) لسنة 2005م، وفي نفس السنة وبتاريخ 02 / 01 / 2012م مصرف ليبيا المركزي يصدر قرار(3) ويؤسس اللجنة الاستشارية للصيرفة الإسلامية تتبع مباشرة لمحافظ مصرف ليبيا المركزي وهذه اللجنة قامت بإصدار مذكرة القواعد والضوابط المنظمة لممارسة الصيرفة الإسلامية ومن ثم حدثت تطورات بمسيرة الصيرفة الإسلامية في ليبيا كان أبرزها في عام 2013م حيث صدر قرار المؤتمر الوطني العام رقم(1) لسنة 2013م بمنع التعامل بالربا، وهو قانون يلزم جميع الجهات الشخصية والاعتبارية بإيقاف التعامل بالفائدة والذي أجبر كامل القطاع المصرفي إلى التحول إلى الصيرفة الإسلامية، وفي نفس السنة صدر قرار بإنشاء هيئة شرعية مركزية باسم الهيئة المركزية للرقابة الشرعية، في سنة 2014م توقف نشاط الصيرفة الإسلامية نتيجة للأحداث الأمنية.

وفي سنة 2015م مجلس النواب الليبي يصدر القانون رقم (7) بتعديل القانون رقم (1) لسنة 2013م وذلك بتعديل إلغاء الفوائد للأشخاص الاعتبارية فيما بينها ابتداء من تاريخ 01/01/2020م.

وفي سنة 2017م مباشرة عمل أول مصرف إسلامي في ليبيا، وفي سنة 2018م اللجنة الاستشارية بمصرف ليبيا المركزي تستكمل إعداد دليل حوكمة المصارف الإسلامية.

ومع هذا لم يكن هناك تحولاً بمعني التحول إلى الصيرفة الإسلامية بشكل كامل، وإنما هي عملية تحول جزئي لبعض المصارف التقليدية من خلال إنشاء

نوافذ إسلامية تقوم بعمل المصارف الإسلامية، فحالة ليبيا لم تكن بذلك الاختلاف عن مثيلاتها من المصارف العربية والإسلامية في حداثة العهد والتكوين (العماري وحسن، 2021).

وشهدت ليبيا حركة دؤوبة نحو تمكين المصرفية الإسلامية في عدد من المصارف العاملة حتى العام 2020، ولقد شرع مصرف ليبيا المركزي في التوسع في إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية، حيث بلغ عدد المصارف التي منحها مصرف ليبيا المركزي الإذن لتأسيس فروع مصرفية إسلامية أو تحول فروع مصرفية قائمة إلى فروع إسلامية عدد (11) مصارف تجارية عاملة حتى نهاية العام 2020م (الحصادي والشيخي، 2022).

جدول رقم (75) توزيع الفروع والنوافذ المصرفية الإسلامية على المصارف التجارية في ليبيا (2020م)

التسلسل	المصرف	فروع إسلامية	نوافذ إسلامية	حجم القطاع المصرفي الإسلامي
1	الجمهورية	15	147	51%
2	التجاري الوطني	2	67	22%
3	شمال أفريقيا	1	48	15%
4	الوحدة	2	6	3%
5	الصحاري	1	6	2%
6	المتحد للتجارة والاستثمار	1	10	4%
7	الواحة	2	-	0.06%
8	النوران	1	-	0.03%
9	الاجماع العربي	1	-	0.03%
10	الإسلامي الليبي	5	-	1.5%
11	السرايا للتجارة والاستثمار	1	-	0.03%
	الإجمالي	32	284	100%

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. إدارة الرقابة على النقد والمصارف. تقرير حول حجم عمليات التمويل الإسلامي. 2020م، نقلاً عن (الحصادي والشيخي، 2022).

تقتصر المنتجات التمويلية للمصارف الإسلامية في ليبيا على منتجات المرابحة بحيث أن حوالي 91% من المنتجات تعتمد على المرابحة. تبلغ نسبة المشاركة 9% فقط والتي يقدمها مصرف الجمهورية فقط. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف ليبيا المركزي أفاد بوجود خمسة مصارف إسلامية قيد التأسيس في ليبيا حالياً.

و يبين الجدول التالي رقم (76) حجم التوظيف المالي لمنتجات التمويل الإسلامي من المحفظة الائتمانية للمصارف التجارية في ليبيا، فقد كان حجم التوظيفات فيها بتاريخ (30/6/2016) بمبلغ وقدره (5.232) مليار دينار ليبي، بنسبة (27.99%) من حجم المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي، ويلاحظ من خلال الجدول تركيز توظيفات المصارف في التمويل الإسلامي في صيغة المرابحة للأمر بالشراء مقارنة بصيغ التمويل والاستثمار الإسلامي الأخرى، وبمبلغ وقدره (4.662) مليار دينار ليبي وبنسبة (91.0%) من حجم التوظيف في صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي الأخرى. ويقابل هذا التركيز توظيف في صيغة المشاركة بنسبة (9.0%) استحوذ عليها بالكامل مصرف الجمهورية بمبلغ وقدره (57) مليار دينار ليبي (العاني والقندولي، 2019).

وكما يبين الجدول رقم (76) فإن التمويل اقتصر على منتج المرابحة باستثناء مصرف الجمهورية الذي وظف جزء من المحفظة الائتمانية في المشاركة إضافة إلى المرابحة بنسبة تصل 33.64% من إجمالي التمويل في المحفظة الائتمانية. ومستحوذاً على أعلى حصة سوقية بلغت نحو 56,78%.

يليه المصرف التجاري الوطني الذي اقتصر نوع التوظيف المالي حسب المنتج الإسلامي فيه على المرابحة فقط وبنسبة من إجمالي المحفظة الائتمانية للمصرف بلغت نحو 30.80%. وإجمالي حصة سوقية 26,46%.

كما يبين الجدول أن مصرف الوحدة يأتي في الترتيب الثالث من حيث حجم التوظيف المالي للمنتج الإسلامي الذي اقتصر على المرابحة فقط وبنسبة تصل إلى نحو 25.67% من إجمالي المحفظة الائتمانية للمصرف وبحصة سوقية بلغت نحو 10.54%.

جدول رقم (76) حجم التوظيف المالي لمنتجات التمويل الإسلامي بالمصارف التجارية في ليبيا*

الحصة السوقية	نسبة التمويل الإسلامي إلى إجمالي المحفظة الائتمانية	حجم المحفظة الائتمانية للمصرف	حجم التوظيف المالي للمصرف حسب نوع المنتج الإسلامي			المصرف	ر.ت
			المجموع	المشاركة	المربحة		
%56.78	%33.64	8,829,813,052	2,970,766,705	570,343,784	2,400,432,921	الجمهورية	1
%26.46	%30.80	4,494,726,424	1,384,523,818	0	1,384,523,818	التجاري الوطني	2
%10.54	%25.67	2,147,830,693	551,286,018	0	551,286,018	الوحدة	3
%3.99	%11.31	1,847,812,610	208,981,398.40	0	208,981,398.40	الصحاري	4
%0.49	%3.00	852,953,840	25,610,268.80	0	25,610,268.80	شمال أفريقيا	5
%1.54	%67.49	119,753,215	80,822,699	0	80,822,699	المتحد للتجارة والاستثمار	6
%0.20	%5.48	190,674,665	10,447,983.80	0	10,447,983.80	الواحة	7
-	-	-	0	0	0	النوران	8
%0.00	%0.00	209,964,954	0	0	0	الاجماع العربي	9
%100.00	%27.99	18,693,529,453	5,232,448,891	570,343,784.00	4,662,105,107		المجموع

المصدر: Al-Brassi, Bello & Alhabshi (2017)
*بيانات الجدول حتى 2016/6/30

الفصل الثالث

السياسة النقدية في ليبيا

مفهوم السياسة النقدية:

عرف الاقتصادي "Bash G.L" السياسة النقدية بأنها " ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية".

ويعرفها "بول سامويلسون" بأنها أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود وأسعار الفائدة وشروط الائتمان".

السياسة النقدية هي مكون رئيس من مكونات السياسات الاقتصادية الكلية التي تتضمن إضافة إلى السياسة النقدية، السياسة المالية، سياسة سعر الصرف، سياسة التجارة الخارجية.

ويمكن أيضاً تعريف السياسة النقدية بكونها " مجموع التدابير التي تتبناها البنوك المركزية للتأثير على مستويات السيولة والائتمان الممنوح من البنوك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية ومن أهمها ضمان تحقيق الاستقرار السعري، وحفز النمو الاقتصادي والتشغيل" (ادريس، 2021، ص:12).

أهداف السياسة النقدية:

الأهداف الأولية للسياسة النقدية:

تعتبر الأهداف الأولية كبداية لاستراتيجية السياسة النقدية، حيث من خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف النهائية، وهي عبارة عن صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة. وتتضمن الأهداف الأولية مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى تتكون من مجتمعات الاحتياطات النقدية، أما المجموعة الثانية تتعلق بظروف سوق النقد.

1- مجتمعات الاحتياطات النقدية

تتضمن هذه المجتمعات القاعدة النقدية، احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة.

حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور هذه الأخيرة التي تحوي الأوراق النقدية، النقود المساعدة ونقود الودائع، كما تتكون القاعدة النقدية من الاحتياطات المصرفية التي تتضمن ودائع المصارف لدى المصرف المركزي، الاحتياطات الإجبارية والإضافية وكذلك النقود الموجودة في خزائن المصارف. أما احتياطات الودائع الخاصة فهي تشمل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية لدى المصرف المركزي والودائع في المصارف الأخرى أما الاحتياطات غير المقترضة فتساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة وفيما يخص المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة فيبقى الجدول قائما نظرا لأن هذه الفعالية تتعلق بالتجربة وليس بالتنظير فقط، وكذا بمدى تحكم السلطات النقدية في المجاميع المذكورة (سنوسي، 2015).

2- ظروف سوق النقد

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ضبط سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد، ويقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر على الفائدة الأرصدة المصرفية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة وذلك لمدة يوم أو يومين بين المصارف، وهذه المجموعة تحتوي على الاحتياطات الحرة وتمثل الاحتياطات الفائضة للمصارف لدى المصرف المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه المصارف من المصرف المركزي وتسمى صافي الاقتراض، حيث تكون لاحتياطات الحرة موجبة عندما تكون الاحتياطات الفائضة أكبر من المقترضة وتكون سالبة في حالة العكس. وقد استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية، معدل الفائدة الذي تفرضه المصارف على العملاء الممتازين ومعدل الفائدة على قروض المصارف فيما بينها (سنوسي، 2015)

الأهداف الوسيطة:

الهدف الواسطي عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية ان تمارس تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة ادواتها الخاصة، تتمثل الأهداف الواسطة بمتغيرات نقدية كلية (M1) و (M2)، وسعر الفائدة، وأسعار الصرف.

1- سعر الفائدة كهدف وسيط

تعرف الفائدة على انها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للاقتراض، وترجع أهميتها في النشاط الاقتصادي إلى قرون قديمة، تزايدت أهميتها في العصر الحديث وقد تبنت المصارف المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطة للسياسة النقدية عند انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ويتوجب على السلطات النقدية ان تراقب مستويات أسعار الفائدة وان تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة وحول مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق. هذا التوازن يقود بالإعلان عن هرمية معينة في أسعار الفائدة في الاجل الطويل واعلى مبدئيا في الاجل القصير.

2- سعر الصرف

يعتبر سعر صرف النقد المؤشر نموذجيا لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما ان التدخل المقصود الهادف إلى رفع سعر صرف النقد تجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عن الاستيراد، ويرفع من القدرة الشرائية للعملة للسياسة النقدية وهذا يتطابق مع الأهداف النهائية (العمرى، 2017).

الأهداف النهائية للسياسة النقدية

يمكن اعتبار أن سياسة اقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأربعة الأهداف التي قام بتصميمها الاقتصادي نيكولاس كالدور سنة 1960 وأصبحت

تعرف بالمرجع السحري لكالدور الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رياضي الرؤوس يحتوي الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الاقتصادية وهي:

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ويقاس بالنسبة المئوية للتضخم.

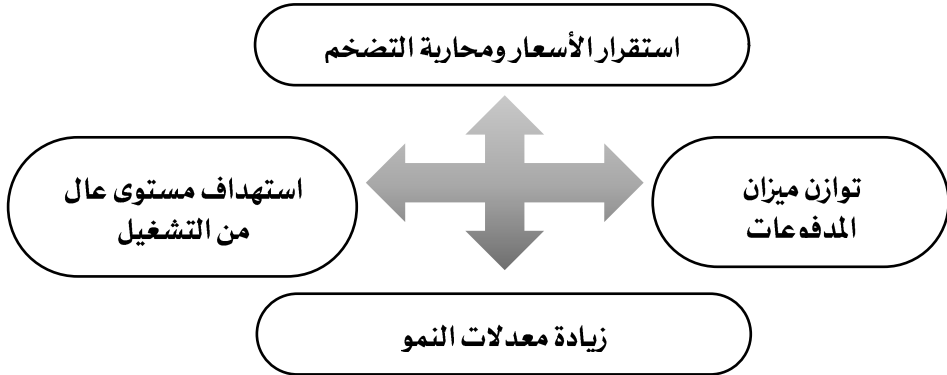
- العمالة الكاملة، ويقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة.

- تحقيق معدل نمو عالي، ويقاس بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

- توازن ميزان المدفوعات، ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

قبل سنة 1929 (أزمة الكساد الكبير) كان هدف السياسة النقدية تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم. لكن "كينز" اتى بسياسة مغايرة وهي السياسة المالية، حيث ظهر هدف اخر وهو تحقيق العمالة الكاملة. ومع منتصف القرن الماضي، ظهر هدف تحقيق معدل عال من النمو، وتلاه الهدف الرابع وهو توازن ميزان المدفوعات.

هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري، والتي عرفها الاقتصادي الإنجليزي "نيكولا كالدور" من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (71) المربع السحري لكالدور

Delaplace Marie, Monnaie et financement de l'économie, Edition n°: 5, Dunod, Paris, 2017, p 142.

(نقلا عن بوروشة، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، رسالة دكتوراة، ص3).

1- تحقيق استقرار الأسعار:

يجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيس للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية، ويعني هذا أن يكون معدل التضخم منخفضاً كأن يتراوح مثلاً بين 1 و 4 % سنوياً، وأن تلتزم السلطة النقدية بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي.

يرى كل من الكينزيين والنقديين أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعاً، وحسب فريدمان فإنه لا يمكن القضاء على التضخم المستمر لمدة طويلة إلا بسياسة نقدية انكماشية بواسطة تخفيض معدلات العرض النقدي مع معرفة أسباب التوسع النقدي والوضع الاقتصادي (بوالنش، بوسفت، 2018)، فقد بين (فريدمان) أن كل تضخم شديد قد تولد عن توسع نقدي، وأن كل انكماش رئيسي قد نتج إما عن اضطراب نقدي أو تأثر بشدة بالاضطراب النقدي، وإذا تم القضاء على الاضطرابات الناتجة عن التقلبات النقدية فإن الاقتصاد يتسم بالاستقرار النسبي (مجيد، 2016).

2- العمالة الكاملة

يقصد بالعمالة توفر فرصة العمل لكل شخص قادر على العمل وباحث عنه، فارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى زيادة عرض العمل وبالتالي انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين، لذا تسعى السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فيسبب ذلك انخفاض الأجور الحقيقي مما يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة لزيادة حجم مشروعاتهم، ويرجع اهتمام الحكومات بحل مشكلة البطالة إلى ما تمثله من خطورة على المستوى الاجتماعي حيث يحس العاطلون بفشلهم وتهميشهم في المجتمع، كما أن القضاء على البطالة يعمل على تعظيم هدف النمو الاقتصادي (بوالنش، بوسفت، 2018).

3- تحقيق التوازن الخارجي

ميزان المدفوعات لدولة ما هو " سجل منتظم لجميع معاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي في سنة معينة". وينتج عن هذه المعاملات في حالة الاستيراد ان يدفع ثمن السلع والخدمات للخارج، ويسجل حجم الأموال المدفوعة في جانب المدفوعات، أو يتم تحصيل ثمن السلع والخدمات في حالة التصدير للخارج ويسجل حجم الأموال المحصلة في جانب المدخلات.

وفي الغالب لا يتساوى طرفا ميزان المدفوعات، فقد يتحقق فائض أو يحدث عجز تسعى الدولة لتلافيه باستخدام وسائل عديدة منها تشجيع الصادرات وتقييد الواردات؛ فالعجز يتطلب سياسة نقدية تتفادى الضغوط التضخمية التي ترفع أسعار السلع المحلية. مما يؤدي إلى ضعف قوتها التنافسية مع أسعار السلع الأجنبية فتحجم الدول الأخرى (توفيق، على، 2015).

4- تحقيق معدلات نمو اقتصادي:

يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة النقدية، والذي يرتبط بالأهداف الأخرى للسياسة النقدية وخاصة بتحقيق التوظيف الكامل، ويقصد بالنمو زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد، وبالتالي زيادة متوسط دخل الفرد، ويمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي، كتوفر الموارد الطبيعية، والقوة العاملة الكفؤة ذات الكفاءة، وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، وكذلك مع سياسة مالية غير مناقضة لدور السياسة النقدية. إن دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي يتم من خلال تأثيرها في حجم الاستثمار، فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في حجم الاحتياطات النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية ومن تأثيرها على عرض النقود سوف ينعكس ذلك على معدل الفائدة وهذا بدوره يتحكم في الاستثمار.

أدوات السياسة النقدية:

يتدخل المصرف المركزي من خلال السياسة النقدية التي يتبعها للتأثير على حجم النقود أي التحكم في المعروض النقدي في المجتمع، وذلك بامتصاص النقود الزائدة أو ضخ الكمية اللازمة، ويكون ذلك بواسطة مختلف أدوات السياسة الكمية والنوعية التالية:

الأدوات (الكمية) للسياسة النقدية:

هي مجموعة من الأدوات التي تهدف بشكل غير مباشر إلى التأثير على مستوى الائتمان في اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة القروض ومستوى السيولة المصرفية، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة الإجمالية. وأهم هذه الأدوات:

1- عمليات السوق المفتوح

تعني عمليات السوق المفتوحة دخول المصرف المركزي كبائع أو مشتري للأوراق المالية الحكومية المحتفظ بها لدى المصارف ضمن محافظها الاستثمارية. يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان. فشراء المصرف المركزي للأوراق المالية الحكومية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول لدى المصارف وانتهاج المصرف المركزي لسياسة نقدية توسعية. أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول لدى المصارف، وبالتالي تبني سياسة نقدية انكماشية (ادريس، صندوق النقد العربي، 2021).

2- نسبة الاحتياطي القانوني

يقوم المصرف المركزي بفرض نسبة معينة على المصارف التجارية تلتزم بالاحتفاظ بتلك النسبة من ودائع العملاء لديها في حساباتها لدى المصرف المركزي، دون الحصول على أية فوائد لقاء هذه العملية. والقصد من فرض نسبة

الاحتياطي الإلزامي (القانوني) هو توسيع أو الحد من قدرة المصارف التجارية على خلق النقود كما يلي:

- إذا أراد المصرف المركزي اتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد في حال وجود ركود اقتصادي أو توقع حدوثه يقوم بتخفيض الاحتياطي الإلزامي مما يمنح المصارف قدرة أكبر على القيام بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على النقود الأمر الذي يؤدي إلى تدوير عجلة الاقتصاد.

- في حال أراد المصرف المركزي اتباع سياسة انكماشية لمواجهة التضخم يقوم المنصرف المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يحد من قدرة المصارف على الإقراض. وبالتالي إلى انخفاض الطلب الكلي على النقود بسبب انخفاض قدرة المصارف على خلق النقود والائتمان ويقلل من حجم النقد ويساعد على مكافحة التضخم (ساكر، 2006)

3- معدل إعادة الخصم

وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي مقابل إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها المصارف التجارية لخصمها، ويسمى أيضا سعر المصرف. وتؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع. لهذا تلجأ المصارف المركزية عندما تريد التأثير على تقليص عرض النقود؛ فترفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية، ومنه عدم تشجيع الاقتراض من المصارف التجارية، وبالتالي انخفاض الائتمان (سياسة نقدية انكماشية). ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان (سياسة نقدية توسعية).

يؤدي تغيير معدلات إعادة الخصم إلى تغيير معدلات الفائدة، الأمر الذي يؤثر على حجم الاستثمار نتيجة العلاقة العكسية بين الاستثمار ومعدلات الفائدة. ففي حالة التضخم يرفع المصرف معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية. ومن ثم يلجأ المصرف

المركزي إلى سياسة الحد من الائتمان لدى المصارف التجارية ودفع المستثمرين إلى استثمار أموالهم في السوق بشرائهم أسهم وسندات، وهكذا تخرج الأموال من فح السيولة، فيتقلص حجم الكتلة النقدية (كنزة كريمة، 2017).

الأدوات (النوعية):

تستهدف الأدوات النوعية للسياسة النقدية توجيه الائتمان صوب بعض القطاعات الاقتصادية التي تمثل أهمية استراتيجية، والتأثير على حجم القروض الممنوحة إلى قطاعات خاصة في الاقتصاد، وكلفة الحصول عليها وأمد استحقاقها. يقوم المصرف المركزي باستخدام هذه الأدوات الكيفية النوعية إلى جانب الأدوات الكمية بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية، ووصولاً إلى سياسة نقدية فعالة.

1- سياسة تأطير القروض

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف المصارف والمؤسسات المالية، وتسمى أيضاً تخصيص الائتمان ويقوم المصرف المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي أوقات التضخم مثلاً يقيد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك والعكس على القطاعات الأخرى، كما يمكن ان تتعلق بمعيار اجل القرض ففي حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية، فيقوم المصرف المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة أو تحديد معدل نمو القروض، كما تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية، كالتقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار وإصدار السندات (قاسيمي، 2018).

2- التوجيه الانتقائي للقروض

تعني هذه السياسة وضع حدود قصوى لما يمكن للمصرف التجاري أن يقدمه من قروض لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني، ولذا ينتهج المصرف المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها

أكثر عائد للاقتصاد الوطني، فيقوم بتوجيه القروض إليها، عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة، والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها، والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة (السنوسي، 2015).

3- أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة

وتتمثل في مجموعة من الأوامر والتعليمات المباشرة الصادرة عن السلطة النقدية للمصرف المركزي والموجهة للمصارف التجارية، حيث تعتبر توجيهات إلزامية التنفيذ وقد تتعرض المساءلة القانونية في حال عدم تطبيقها والالتزام بمحتواها. ومن هذا المنطلق تظهر قوة وصلابة المصرف المركزي والسلطة النقدية ككل في علاقتها مع المصارف التجارية، حيث أن هذه التوجيهات والأوامر قد تتم عن طريق أسلوب الإقناع المعنوي أو ما يسمى بالنفوذ الأدبي أو الأوامر والتعليمات المباشرة التي يقوم بإصدارها وتوجيهها المصرف المركزي (عبد الطيف، 2017).

4- التأثير الادبي

يسعى راسموا السياسة النقدية إلى التأثير في المؤسسات المصرفية من خلال سياسة الإقناع الأدبي، وتتمتع المصارف المركزية العريقة والرائدة بهيبة كبيرة في النظام المصرفي، ما يؤهلها إلى أن تقوم بالتأثير على المصارف التجارية من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب، لتغيير اتجاه هذه المؤسسات إلى الاتجاه المطلوب إتباعه لتنفيذ سياسة نقدية معينة. كما يقوم بإصدار الأوامر والتعليمات للمصارف التجارية مُجتمعة، أو لأي مصرف على انفراد، بقصد إجبارها لاتخاذ مسلكٍ مُعينٍ في مزاولة نشاطها الإقراضي، كما تقوم بتحديد النسبة بين رأس المال والاحتياطي للمصارف من جهة وحماية أصولها من جهة أخرى (طويل، 2016)

5- الإعلانات

وفيه يقوم المصرف المركزي بنشر تصورات له لما قد تكون عليه الأوضاع الاقتصادية المستقبلية للسوق المصرفية موضحاً من خلاله الأرقام الحقيقية والمعطيات الخاصة بالاقتصاد الوطني والتي تدفعه لإخذ وتفضيل سياسات محددة عن غيرها، وكذلك إصداره للأبحاث والنشرات الاقتصادية التي تحتوي على التوجيهات العامة مدعمة بأفكار كبار المتخصصين في الشؤون المصرفية، وإلى غير ذلك من البيانات المفيدة التي يفترض في المصارف التجارية أن تأخذ بها كمؤشرات ترشدها إلى الاتجاهات السليمة للسياسة الائتمانية (العمري، 2017).

السياسة النقدية في ليبيا

سبق وأن قمنا في الفصل الثاني والفصل الثالث من هذا الكتاب بتقسيم مراحل التطورات النقدية والمصرفية في ليبيا إلى عدة مراحل، كل مرحلة لها خصائص معينة من قوانين وتشريعات وقرارات خاصة بالقطاع النقدي والمصرفي في ليبيا، وعلى نفس النهج سنقوم بعرض تطورات السياسة النقدية في ليبيا على عدة مراحل مفصلة في تاريخ السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا ستكون خمس مراحل وفقاً للتطورات التشريعية المنظمة للسلطة النقدية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراءها، وهذه المراحل الخمس هي (مصرف ليبيا المركزي، 2010):

- 1- المرحلة الأولى من 1955-1962
- 2- المرحلة الثانية من 1963-1992
- 3- المرحلة الثالثة من 1993-2004
- 4- المرحلة الرابعة من 2005-2011
- 5- المرحلة الخامسة من 2012-2020

وعليه، سنقوم خلال هذا الفصل بعرض تطور السياسة النقدية في ليبيا ضمن سياقها التاريخي، مع التركيز على التحولات التي شهدتها هذه السياسة في إطار إعادة الهيكلة والقوانين والقرارات الصادرة.

المرحلة الأولى: تطور السياسة النقدية في ليبيا خلال الفترة 1955-1962م:

يعود رسم وتنفيذ السياسة النقدية في ليبيا إلى إنشاء "البنك الوطني الليبي" عام 1955، حيث باشر عمله في الأول من شهر أبريل 1956م، خلفاً للجنة النقد الليبية التي تأسست عام 1951 (مصرف ليبيا المركزي، 2010).

وقد صدر القانون رقم 30 لسنة 1955م بإنشاء "البنك الوطني الليبي" وفي هذه الفترة كانت كل البنوك في ليبيا فروعاً لمصارف أجنبية.

والمواقع أن القانون الخاص بإنشاء البنك الوطني الليبي (26 أبريل 1955) لم يخول ذلك المصرف، حقوق المصارف المركزية، بقدر ما حمّله من مسؤوليات، مثال ذلك أن القانون لم يسمح للمصرف المركزي بتنظيم أعمال المصارف التجارية أو الإشراف عليها، أو تمكين المصرف من أدوات نقدية فعالة يؤثر بها على حجم ائتمان المصارف التجارية أو حتى جمع البيانات والاحصائيات المصرفية التجارية كي يستخدمها في وضع سياسة نقدية سليمة.

على العكس من ذلك حتم عليه القانون نشر بيانات شهرية، ثم التعاون مع المصارف، ثم إنشاء وإدارة غرفة للمقاصة وقد نفذها مصرف ليبيا ولكن في طرابلس فقط.

وهكذا في ظل نطاق قانون 1955 ظل البنك الوطني الليبي مكبلاً من حيث الأدوات، ومقيداً من حيث قدرات السياسة النقدية، وكمثال على ذلك؛ في عام 1956 عرض المصرف تسهيلات للخصم بسعر 4.5% ولكن المصارف التجارية تجنبت إعادة الخصم لديه.

استمر الوضع على ما هو عليه إلى أن سمح له قانون المصارف في 20 نوفمبر 1958م بجمع البيانات المصرفية، فطالب البنك الوطني الليبي فروع المصارف الأجنبية العاملة في ليبيا ببياناتها الشهرية عن أصولها واتفق معها على فئات للفوائد والعمولات.

وفي عام 1960 قام البنك الوطني الليبي برفع سعر إعادة الخصم من 5% إلى 6% وإذ بالمصارف التجارية ترفع أسعار الفائدة دون أن تتأثر سيولتها أو تعيد الخصم. وبالتالي لم تتعد العلاقة بين البنك الوطني الليبي والمصارف التجارية سياسة الاقناع الأدبي (البيه، 1974).

المرحلة الثانية: تطور السياسة النقدية خلال الفترة 1963-1992

لقد شهدت ليبيا ثلاث تغيرات أساسية من النواحي الاقتصادية والنقدية والإدارية سنة 1963م كان أهمها اكتشاف النفط في أواخر الخمسينات وبداية تصديره سنة 1961م ثم ما حدث من فائض في ميزان المدفوعات الليبي ولأول مرة في تاريخ البلاد سنة 1963م والذي أنهى فترة طويلة من العجز المستمر في كل جوانب الاقتصاد الليبي، ثم ما تبعها من توحيد الإدارة السياسية لكل من أقاليم ليبيا الثلاث والتي انحصرت أهميتها في زوال كثير من العوائق الجمركية وغيرها التي كانت تجابه تكامل الأراضي الليبية اقتصادياً وخاصة من حيث حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة وحرية التجارة الداخلية بينها. وأخر هذه التطورات وربما أهمها هي صدور القانون رقم (4) لسنة 1963م (الحاسية، 1979).

ألغى القانون رقم (4) لسنة 1963م قانوني 1955، 1958، وحل "بنك ليبيا" محل "البنك الوطني الليبي" في أصوله وخصومه (البيه، 1974).

وقد منح قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963م مصرف ليبيا المركزي صلاحيات أوسع ومدته بالوسائل التي تمكنه من تنفيذ سياسته النقدية، وقد ترتب عن ذلك ما يلي:

- إدخال نظام احتياطي الإلزامي على عمليات المصارف التجارية، وقد حدد القانون معدلاً يتراوح من 10% إلى 40% على الودائع تحت الطلب، ومن 5% إلى 20% على الودائع الزمنية والادخارية، وقد أخذ المصرف بالحد الأدنى لكلاهما.

- السماح للمصرف المركزي بتنويع الغطاء النقدي في شكل سبائك ذهبية و عملات قابلة للتحويل وسندات وأذونات خزانة أجنبية بالإضافة إلى سندات وأذونات خزانة تصدرها الحكومة الليبية.
 - إعطاء المصرف المركزي صلاحية تحديد البنود المكونة للأصول السائلة.
 - منح المصرف المركزي صلاحية تحديد الحد الأدنى والاقصى لأسعار الفائدة المدينة والدائنة.
 - للمصرف المركزي إدارة ومراقبة النقد وتقييم تحركات رأس المال بين الداخل والخارج.
 - الإشراف والمراقبة على المصارف التجارية وعملياتها.
- وقد أبقى مصرف ليبيا المركزي خلال هذه الفترة سعر إعادة الخصم على ما هو عليه عند 5% وتم بتاريخ 05.10.1963 تحديد الحد الأعلى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة وذلك كما موضح بالجدول رقم (78) كالتالي:

جدول رقم (77) معدلات الفائدة 1963-1980

أولاً: الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)	لا تدفع عنها فوائد
ثانياً: الودائع الزمنية:	
بإشعار حتى 10 أيام	3.25% سنوياً
بإشعار أكثر من 10 أيام ودون 90 يوماً	3.50%
الفترة ما بين 90 ودون 189 يوماً	3.75%
الفترة ما بين 108 أيام وما فوق	4.00%
ثالثاً: حسابات التوفير:	
رابعاً: القروض والسلفيات والسحب على المكشوف	
قروض مضمونة	7.00%
قروض غير مضمونة (سحب على المكشوف)	7.50%

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2010). تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية. ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. طرابلس. ص 4.

وفي أول شهر يوليو 1966 وضمن الإجراءات التي اتخذها المصرف لمكافحة التضخم قام برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع تحت الطلب من 10% إلى 15% وعلى الودائع الزمنية وودائع الادخار من 5% إلى 7.5%، كما رفع نسبة السيولة العامة من 20% التي كانت نافذة من عام 1958 إلى 25%. وألزم المصارف التجارية بأن تقرض بما لا يتجاوز نسبة 50% عما كانت تقرضه، بضمانات عقارية.

وفي 13/11/1969 صدر القرار القاضي بتلييب المصارف الأجنبية العاملة في ليبيا، ثم بموجب القانون رقم (153) لسنة 1970 بشأن تأمين الحصاص الأجنبية في المصارف التجارية وإعادة تنظيمها، والقانون رقم (63) لسنة 1971 بتعديل بعض أحكام قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963. وقد نجم عن صدور وتنفيذ هذه القوانين والقرارات ظهور نظام مصرفي وطني بالكامل يتكون من خمسة مصارف تجارية ثلاثة منها مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي والذي يمتلك أيضا النسبة الكبرى من المصرفين الباقيين، كما تخضع هذه المصارف جميعا لإشراف ورقابة مصرف ليبيا المركزي الذي أصبح مصرفاً مركزياً يملك أدوات السياسة النقدية وينفذ منها ما يراه مناسباً لخدمة أهدافه.

تأسيسا على ما تقدم قام مصرف ليبيا المركزي في الأول من شهر نوفمبر 1970 بتخفيض نسبة السيولة العامة من 25% التي حددت في عام 1969 إلى 15% لتمكين المصارف التجارية من زيادة سيولتها وقدرتها على التوسع في منح الائتمان.

ولم يدخل مصرف ليبيا المركزي أي تغيير على سعر إعادة الخصم حيث بقي عند نفس النسبة التي حددت في فبراير 1961 وهي 5%، غير أنه أعاد النظر في الحد الأعلى لأسعار الفائدة على الودائع لتصبح نافذة اعتباراً من أول شهر ابريل 1980 وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (78) معدلات الفائدة على الودائع الزمنية

أولاً: الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)	لا تدفع عنها فوائد
ثانياً: الودائع الزمنية:	
بأشعار حتى عشرة أيام	4.50% سنوياً
بأشعار أكثر من 10 أيام ودون 30 يوماً	4.75% سنوياً
الفترة من شهر إلى أقل من 3 أشهر	5.00% سنوياً
الفترة من 3 أشهر إلى أقل من 6 أشهر	5.25% سنوياً
الفترة من 6 أشهر إلى أقل من سنة	5.50% سنوياً
المدة سنة واحدة	6.00% سنوياً
لمدة سنتين	7.00% سنوياً
لمدة 3 سنوات	8.00% سنوياً
لمدة 4 سنوات فما فوق	9.00% سنوياً

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2010). تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية. ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. طرابلس. ص 6.

وقد برز من خلال التطبيق العملي لأسعار الفائدة على الودائع، أن المصارف التجارية تتكبد تكاليف باهظة لأن بعض هذه الأسعار تفوق أسعار الفائدة على الإقراض، وعليه قام مصرف ليبيا المركزي بتعديل قراره بشأن أسعار الفائدة على الودائع متوسطة الاجل (أي التي تزيد على سنة) الممنوحة على ودائع الشركات لدى المصارف التجارية ليكون الحد الأقصى لها 5.5%، مع الإبقاء على سلم أسعار الفائدة كما هو بالنسبة لودائع الافراد وذلك تشجيعاً لهم على إيداع أموالهم بالمصارف من جهة، وتعويضهم عن محدودية فرص الاستثمار من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بأسعار الفائدة على الإقراض، فإنه برغم من الإبقاء على الحدود العامة لنسب الفائدة على القروض المضمونة عند نسبة 7% والقروض الغير المضمونة عند 7.5%، إلا أنه حرصاً ومراعاة لتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية عامة فقد خفضت نسبة الفائدة المدينة لبعض الأغراض على النحو التالي:

- خفضت نسبة الفائدة على القروض الاسكانية إلى 4% سنوياً ثم صدر قرار بإعفاء رصيد القروض العقارية الممنوحة للمواطنين لغرض إقامة أو تملك المسكن الخاصة من لجميع الفوائد وذلك بموجب قرار وزير الخزانة رقم (57) لسنة 1976 بتاريخ 21.04.1976، على أن يسري هذا الاعفاء اعتباراً من 10.10.1976.
- حددت نسبة فائدة على القروض العقارية الممنوحة في إطار ما عرف ببرنامج التطوير العمراني لتكون بواقع 5.5% سنوياً اعتباراً من عام 1973، وذلك إلى أن توقف العمل بهذا البرنامج في أواخر عام 1975.

وقد استحدث مصرف ليبيا المركزي ما عرف بسياسة إعادة التمويل التي تهدف إلى زيادة مساهمة المصارف التجارية في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستعداد المصرف لتقديم تمويل مقابل الأرصدة المستعملة من القروض والتسهيلات التي تمنحها المصارف التجارية للمقاولين المحليين الذين يقومون بتنفيذ مشاريع لحساب المجتمع بسعر إعادة الخصم 5%، وذلك علاوة على التسهيل المتمثل في التمويل المقابل لتلك المصارف في شكل سحب على المكشوف لاستعماله عند الحاجة في حدود 10% من إجمالي الرصيد المستعمل للقروض والسلفيات التي يمنحها أي مصرف تجاري لشركات المقاول الوطنية بسعر إعادة الخصم 4%، أي أقل من سعر إعادة الخصم المعتاد. وقد شملت هذه الإجراءات أيضاً الشركات غير المقيمة التي تم إعفاؤها من شرط تقديم التأمين النقدي على خطابات الضمان الممنوحة لها، كما سمح للمصارف التجارية ان تقدم لهذه الشركات تسهيلات ائتمانية مقابل تنازلها عن الدفعات المستحقة لها طرف الخزانة العامة والمؤسسات العامة وقبول خطابات ضمان من مصارف خارجية موثوق بها (مصرف ليبيا المركزي، 2010).

المرحلة الثالثة: تطور السياسة النقدية خلال الفترة 1993-2004

اهداف السياسة النقدية

لم يتم خلال هذه الفترة وضع إطار واضح للسياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي، كما أن المصرف لم يحدد أية أهداف تشغيلية أو نهائية لهذه السياسة، إلا انه يراقب بصورة مستمرة تطورات عرض النقود، وتأثير الدين العام المحلي على النشاط الاقتصادي، خاصة على المستوى العام للأسعار.

أدوات السياسة النقدية

لم تتغير حزمة الأدوات المستخدمة من قبل مصرف ليبيا المركزي في هذه الفترة، حيث ظلت تشكل مزيجا من الأدوات المباشرة والأدوات غير المباشرة، وكانت محدودة الفعالية بشكل عام، نظرا للبيئة الاقتصادية السائدة، والارتفاع الكبير في مستويات السيولة الخاصة في نهاية هذه الفترة، وارتفاع نسبة الواردات ضمن سلة مؤشر الأسعار، وارتفاع مستويات الانفاق العام بسبب توجه الدولة إلى تحديث البنية التحتية، وفساد الدين العام.

سعر إعادة الخصم

ظل سعر إعادة الخصم منذ عام 1963 عند مستواه البالغ 5% حتى عام 2004 حيث تم تخفيضه ولأول مرة في إطار السياسة النقدية التوسعية التي انتهجها مصرف ليبيا المركزي لمعالجة الضغوط الانكماشية المترتبة على تحسن القيمة الشرائية للدينار، وتعديل قيمة الدينار في أكثر من مناسبة. ومنذ ذلك التاريخ لجأت لجنة السياسة النقدية في أكثر من مرة إلى تعديل سعر إعادة الخصم للتأثر على الائتمان المحلي والسيولة المحلية، إلا أن التأثير ظل محدودا للغاية، كما أنه لم يكن فعالا في تحقيق أهداف السياسة النقدية وذلك بسبب عدم حاجة المصارف إلى الاقتراض من المصرف المركزي.

وقد تم خلال هذه الفترة انتهاج سياسة نقدية توسعية تمثلت في منح التسهيلات الائتمانية للأنشطة الإنتاجية والخدمية، من خلال تخفيض الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الصناعية والزراعية إلى 6.0%، وإنشاء صندوق استثماري يسمى صندوق التحويل للإنتاج، مما أدى إلى زيادة التوسع النقدي وارتفاع كل من فائض السيولة وعرض النقود، وقام مصرف ليبيا المركزي بتخفيض

سعر الفائدة على الودائع الزمنية التي تحتفظ بها المصارف التجارية لديه من 4.0% إلى 2.5% وذلك لحثها على البحث عن فرص استثمارية وائتمانية بديلة في الاقتصاد الوطني، كما قام بإعادة النظر في الحد الأعلى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة التي كان معمولاً بها في المرحلة السابقة لتصبح نافذة اعتباراً من 24 نوفمبر 1994 (مصرف ليبيا المركزي، 2010) والجدول التالي رقم (79) يبين ذلك:

جدول رقم (79) أسعار الفائدة الدائنة والمدينة 1980-1994

أولاً: الفوائد على الحسابات الدائنة لدى المصارف التجارية	
بدون فائدة	1. الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)
	2. الودائع الزمنية:
2.5% سنوياً	بأشعار لمدة 10 أيام فأقل
3.0% "	بأشعار لمدة 11-30 يوماً
3.5% "	بأشعار لمدة 31-89 يوماً
4.0% "	بأشعار لمدة 90-180 يوماً
5.0% "	بأشعار لمدة 181-360 يوماً
5.5% "	بأشعار لمدة سنة فأكثر
	3. حسابات التوفير للشخص الطبيعي:
6.0% "	حتى (20) ألف دينار
5.0% "	من (20) ألف دينار حتى (100) ألف دينار
بدون فائدة	أكثر من (100) ألف دينار
ثانياً: الفوائد على الحسابات المدينة لدى المصارف التجارية:	
	1. القروض والسلفيات التجارية والاجتماعية
7.0% "	قروض وتسهيلات مضمونة
7.5% "	قروض وتسهيلات مضمونة
6.0% "	2. القروض الزراعية والصناعية والمهنية
5.0% "	3. قروض تحول الموظفين للإنتاج
2.0% "	4. القروض العقارية لمتوسطي الدخل

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، (2010). تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية. ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. طرابلس. ص 9.

المرحلة الرابعة: السياسة النقدية خلال الفترة 2005-2011:

تميزت هذه المرحلة بصدور القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، وقد جاء هذه القانون ليكرس الاستقلالية المؤسسية والوظيفية لمصرف ليبيا المركزي ويعزز دوره في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، وأعطى لمجلس إدارة المصرف صلاحيات واسعة في القيام بذلك، خاصة فيما يتعلق بإصدار النقد، وتنظيم عمليات النقد الأجنبي، وفي مجال الرقابة على المصارف وفي إدارة السياسة النقدية والائتمانية، كما خول القانون مصرف ليبيا المركزي بتوقيع عقوبات إدارية على المصارف التي تخالف أحكام القانون.

لقد قام مصرف ليبيا المركزي خلال هذه الفترة باتخاذ العديد من الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار في المستوي العام للأسعار والمحافظة على سلامة النظام المصرفي، بما ينسجم مع أغراض المصرف ووسائل تحقيق هذه الأغراض وفقاً للأحكام القانون.

وفي تاريخ 4.7.2005 تم تشكيل لجنة لسياسة النقدية لتتولى وضع الإطار العام للسياسة النقدية بمصرف ليبيا المركزي بما يكفل تحقيق أهدافها، ودراسة المسائل المتعلقة بأداء السياسة النقدية والمصرفية وتأثيراتها في النشاط الاقتصادي، وقد كانت اللجنة ترفع توصياتها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ ما يراه مناسباً، لكن الحاجة استدعت تقليل التباطؤ الزمني بين اصدار التوصيات واتخاذ القرارات مما دعا مجلس الإدارة إلى تفويض المحافظ (رئيس اللجنة) في إصدار القرارات في المسائل التي تتفق لجنة السياسة النقدية بشأنها.

اهداف السياسة النقدية

لم تغير القوانين المتعاقبة بشأن المصرف والنقد أهداف السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وسلامة النظام المصرفي، ولم تحدد لجنة السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي هدفا تشغيليا وهدفا وسيطا بصورة معلنة، إلا أن اللجنة تأخذ في اعتبارها في اجتماعاتها الدورية المتغيرات المؤثرة على الهدف النهائي، من خلال التعرف على أوضاع عرض النقود، الائتمان المصرفي، ومعدل التضخم، والعلاقة التي تربط ليبيا بشركائها

التجارين الرئيسيين والاثار المتبادلة التي تنجم عن هذه العلاقة (مصرف ليبيا المركزي، 2010).

أدوات السياسة النقدية

ادخل مصرف ليبيا المركزي خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية السابقة، أدوات السوق المفتوحة ضمن حزمة من الأدوات المتوفرة للجنة السياسة النقدية.

وبالتالي أصبح يتوفر للجنة السياسة النقدية حزمة من الأدوات تشمل سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الالزامي والسيولة القانونية، شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي، وتسهيل الإيداع لليلة واحدة، غير ان البيئة الاقتصادية السائدة، والارتفاع الكبير في مستويات السيولة، خاصة خلال هذه الفترة، ووجود مصارف متخصصة تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية كبيرة وارتفاع التضخم المستورد، وارتفاع ونمو مستويات الانفاق العام، كلها عوامل تحد من فاعلية السياسة النقدية (مصرف ليبيا المركزي، 2010).

سعر إعادة الخصم

لجأت لجنة السياسة النقدية في أكثر من مرة إلى تعديل سعر إعادة الخصم للتأثير على الائتمان المحلي والسيولة المحلية، وفيما يلي التطورات التي شهدتها سعر إعادة الخصم خلال الفترة 2005-2011:

2009/9	2009/4	2008/5	2005	تاريخ التعديل
3.0	4.0	5.0	4.0	سعر إعادة الخصم %

في عام 2005 أيضاً تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة (على الودائع) وترك تحديدها للتفاوض بين المصرف والذبون، وفي نفس الفترة تم توحيد أسعار الفائدة المدينة (على القروض) وتحديدها بما يعادل سعر الخصم لدى مصرف ليبيا المركزي مضافا إلى 2.5%، وتم في عام 2007 تحرير أسعار الفائدة المدينة وترك مسألة تحديدها لمجالس إدارات المصارف التجارية.

نسبة الاحتياطي الإلزامي ونسبة السيولة

ظلت نسبة الاحتياطي الإلزامي على الخصوم الإيداعية لدى المصارف التجارية على ما هي عليه عند 7.5% للودائع الزمنية، و15.0% للودائع تحت الطلب، حتى عام 2007، حيث تم توحيد هذه النسبة، وتصدر الإشارة إلى أن لجنة السياسة النقدية في مناسبتين إلى تعديل هذه النسبة، وتجدر الإشارة إلى أن الاحتياطي الإلزامي يحسب على أساس المتوسط خلال فترة احتفاظ تبلغ أسبوعاً واحداً. وتم رفع نسبة السيولة القانونية المطلوبة في منتصف عام 2009 إلى 20%. (مصرف ليبيا المركزي، 2010).

وفيما يلي التطورات التي شهدتها نسبة الاحتياطي الإلزامي ونسبة السيولة القانونية خلال هذه الفترة:

الفترة	قبل-2008	2009/6-2008/6	2009/6 حتى الان
نسبة الاحتياطي الإلزامي (%)			
- ودائع تحت الطلب	15.0	15.0	20.0
- ودائع زمنية وادخارية	7.5	15.0	20.0
نسبة السيولة القانونية (%)	20.0	20.0	25.0%

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2010). تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية. ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. طرابلس.

وكما هو الحال مع سعر إعادة الخصم، فإن متطلبات الاحتياطي الإلزامي لم تكن فعالة، بسبب فائض السيولة.

عمليات السوق المفتوحة

بدأ مصرف ليبيا المركزي يتجه تدريجياً إلى استخدام عمليات السوق المفتوحة في رسم السياسة النقدية، وتمهيداً لذلك صدر قرار مجلس إدارة المصرف رقم (67) لسنة 2007، بالإذن لمصرف ليبيا المركزي بإصدار شهادات إيداع، وقد كان أول إصدار لهذه الشهادات في 28. 5. 2008 بأجل استحقاق 91

يوماً وبسعر فائدة ثابت قدره 2.25%، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي من أهم أدوات السياسة النقدية المستخدمة، ويتم إصدارها لتلبية طلب المصارف التجارية بكامله بسعر فائدة ثابت، بأجلي استحقاق -91 يوماً و28 يوماً- ولا يسمح في تداولها في السوق الثانوية، لكن يمكن إجراء عمليات إعادة شراء (الريبو) على هذه الشهادات ليوم واحد أو لفترة زمنية، وذلك بغية إعطاء المصارف التجارية المرونة في إدارة سيولتها. وقد لجأت لجنة السياسة النقدية إلى تغيير سعر الفائدة على شهادات الإيداع ومعاملات إعادة الشراء وفقاً لاتجاهات السيولة في الاقتصاد أكثر من مرة، وفيما يلي التطورات التي شهدتها أسعار الفائدة على شهادات الإيداع واتفاقيات إعادة الشراء خلال هذه الفترة:

جدول رقم (80) أسعار الفائدة على شهادات الإيداع

2010/2	2009/10	2009/9	2009/4	2008/10	2008/5	بيان	
1.00	1.25	1.25	1.75	2.25	2.25	أجل 91 يوماً	سعر الفائدة على شهادات الإيداع (%)
0.85	1.05	-	-	-	-	أجل 28 يوماً	
1.75	2.00	2.00	3.75	3.75	4.25	أجل 91 يوماً	سعر الفائدة على إعادة الشراء (الريبو)
1.60	1.80	-	-	-	-	أجل 28 يوماً	

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. (2010). تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية. ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. طرابلس.

تسهيل لليلة واحدة

استحدث مصرف ليبيا المركزي في أواخر عام 2009 تسهيلا لليلة واحدة لإيداع الأموال الفائضة لدى المصارف بسعر فائدة 0.25%.

المرحلة الخامسة: تطور السياسة النقدية في ليبيا خلال الفترة (2012-2020)

عانى الاقتصاد الليبي خلال هذه المرحلة من عدة أزمات مالية وأمنية وانتكاسات اقتصادية، عرقلت مسيرة الإصلاحات والنهوض بالنشاط الاقتصادي (الصالح والرتيمي، 2020) حيث بدأت تنكشف مظاهر الأزمة منذ منتصف عام 2014، وصار الحال يشهد اليان وصلت الي شبه انسداد مالي واقتصادي (الساعدي، 2020) وتمثلت أهم مظاهرها في أزمة عسر السيولة بالمصارف التجارية التي نالت المكانة الأولى في الترتيب، بالإضافة الي التضخم وتدهور قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية، واشتداد عمليات المضاربة بالسوق السوداء، وهدر الموارد الاقتصادية، وكذلك الانخفاض الملحوظ في الإيرادات النفطية بسبب اغلاق الحقول والموائى النفطية بسبب الحروب، وتراجع متوسط الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة 2014 - 2019 بما لا يقل عن 50% (الصالح والرتيمي، 2020).

تميزت هذه المرحلة بصدر القانون رقم (46) لسنة 2012م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف، وصدر القانون رقم (1) لسنة 2013 الذي يمنع التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة في جميع المعاملات التي تجرى بين الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين، ويبطل بطلاناً مطلقاً كل ما يترتب على هذه المعاملات من فوائد (مصرف ليبيا المركزي، 2013).

وقد توقف العمل بسياسة سعر إعادة الخصم واسعار الفائدة الدائنة والمدينة للأشخاص الطبيعيين بداية من الأول من يناير 2013 وللأشخاص الاعتباريين ابتداء من أول يناير 2015 وذلك تنفيذاً للقانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية (الصالح والرتيمي، 2020).

كما شهد الاقتصاد الليبي خلال هذه المرحلة تدهور الوضع الأمني وعدم الوصول إلى توافق سياسي مما أدى إلى فقدان ثقة المواطن بالقطاع المصرفي الذي يعاني من تدفق رؤوس الأموال خارج الحسابات المصرفية مع عدم القدرة في تمويل طلبات السحب وأدى إلى أزمة سيولة نقدية، كذلك قيام فرع المصرف المركزي في البيضاء بطباعة عملة وكذلك المصرف المركزي في طرابلس بطباعة عملة أخرى في اقتصاد غير منتج مما أدى إلى ارتفاع في معدلات التضخم وهبوط قيمة الدينار أمام العملات الأخرى (الساعدي، 2020).

وقد نجم عن ذلك دعوة للإصلاح الاقتصادي، وأعد برنامج يتضمن دعوة للإصلاح الاقتصادي في ليبيا، برزت أهم ملامحه في تصحيح سعر الصرف للدينار الليبي.

وسيتم خلال الصفحات التالية من هذا الكتاب تناول التطورات التي طالت سعر صرف الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية ضمن إجراءات السياسة النقدية المستهدفة من أجل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

سياسة سعر الصرف في الاقتصاد الليبي

تهتم سياسات وإدارة سعر الصرف أساساً بأسلوب تحديد سعر معين للعملة المحلية مقابل باقي العملات الأجنبية بغية تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، وكذلك باتباع أحد أساليب نظم الصرف (علي، 2014)

مفهوم وأنواع سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من العملة المحلية التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية (Abdoh, et al, 2016). ويعمل سعر الصرف دور هام في ربط انظمة الاسعار بين دول العالم المختلفة وبالتالي تمكين المتداولين من مقارنة الاسعار بشكل مباشر، حيث ان التغيرات في اسعار الصرف لها تأثيرات قوية على الواردات والصادرات للبلدان المعنية من خلال تأثيرها على الاسعار النسبية للسلع (Obadan, 2006).

أنواع سعر الصرف

توجد العديد من الاشكال لسعر صرف العملات ولعل من أبرزها وأكثرها استخداما ما يلي:

1- سعر الصرف الاسمي

يعرف على أنه مقياس عملة دولة ما التي يمكن تبادلها بقيمة عملة دولة أخرى، ويتم تبادل العملات مع بعضها حسب أسعار العملات بين بعضها البعض (الفيتوري، 1992).

ويمكن التمييز بين نوعين من أسعار الصرف الاسمية:

أولاً: سعر الصرف الاسمي الرسمي

هو السعر الذي تقوم بتحديدته السلطات النقدية وتعلنه وفقاً لما يتناسب مع ظروفها وسياساتها الاقتصادية، بوضع قوانين وتشريعات وضوابط للصرف.

ثانياً: سعر الصرف الاسمي الموازي:

وهو السعر الذي يتحدد عن طريق التلاقي الحر بين العرض والطلب على العملات القابلة للتحويل، ويتحدد في السوق التي لا تخضع للقوانين (بغداد وبراق، 2016)، أي ما يعرف بالسوق السوداء.

2- سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة دولة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى خلال مدة زمنية، وبالتالي فهو يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة دولة ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات (بوالكور، 2015).

3- سعر الصرف الحقيقي

يمكن تعريفه بأنه: العلاقة بين سوقي السلع المحلي والعالمي، أو بعبارة أخرى هو نسبة سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية إلى سعر السلعة

في السوق العالمية بالعملة المحلية. ويتأثر سعر الصرف الحقيقي بصورة عكسية بتغيرات سعر الصرف. فكلما ارتفع سعر الصرف انخفض سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي تزداد القدرة على المنافسة مع العالم الخارجي (الشماع والعمري، 2002).

4- سعر الصرف التوازني:

سعر الصرف التوازني للعملة هو ذلك هو ذلك السعر الذي يتحقق به تساوي العرض والطلب على تلك العملة.

التطور التاريخي لأنظمة أسعار الصرف في العالم

أثيرت العديد من المناقشات داخل صندوق النقد الدولي أو على مستوى لجان نقدية دولية، كانت تلك المناقشات تدور حول الاختيار بين "نظام تطور أسعار الصرف الثابتة" و"نظام أسعار الصرف العائمة". وظهر في الأدبيات الاقتصادية ما عرف بـ "نظام أسعار الصرف المرنة" وذلك في ضوء التعديلات التي أدخلها صندوق النقد الدولي على اتفاقية تأسيسه. ومنذ ذلك الحين صارت البلدان تتباين فيما بينها في اختيار نظام سعر الصرف حيث اختار بعضها اتباع نظام سعر الصرف الثابت، وبعضها اختار تعويم العملة والذي كان يتراوح بين التعويم الحر، والتعويم الموجه (الوزان وعلي، 2008، ص 65-66).

ويشير (Fischer) إلى أنه أثناء المدة من 1991 إلى 1999 ازدادت نسبة البلدان التي تأخذ بنظام التعويم من 23% إلى 42% من مجموع بلدان العالم.

أما بالنسبة إلى البلدان النامية -التي حصل معظمها على الاستقلال السياسي أثناء السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية- وبصورة عامة فقد اتخذ التغيير في إدارة أسعار الصرف في هذه البلدان منذ السبعينات اتجاهين رئيسيين:

الأول: الاتجاه نحو ربط قيمة العملة بسلة من العملات بدلاً من عملة واحدة.

الثاني: التحول بدرجات متباينة من تثبيت أسعار الصرف نحو تعويمها.

وقد نشر صندوق النقد الدولي وهو المؤسسة الدولية المسؤولة عن تحديد أو العناية بجميع أنواع أنظمة الصرف بكتيب ضمن سلسلة قضايا اقتصادية وتحت عنوان (التحرك نحو مرونة سعر الصرف) الأنظمة الحالية للصرف المعمول بها في البلدان المختلفة وهي كالآتي (الغالي، 2017: ص 19-20):

1. ترتيبات الصرف التي تعتمد على عملة أجنبية Exchange Arrangement Depend on Foreign Currency أي بغير عملة البلد القانونية: وهنا تكون العملة قيد التداول في البلد المعني هي عملة دولة أخرى (الدولرة) أو انضمام البلد المعني الي اتحاد نقدي يشترك في عملة قانونية واحدة وهنا لا يوجد سعر صرف للعملة الأجنبية لأنها حلت محل العملة المحلية.

2. مجلس العملة: Currency Board وهو نظام قديم يرجع الي بدايات القرن العشرين ولكن بعض البلدان عادت لاستخدامه ويقضي بالتزام واضح ومحدد بسعر صرف للعملة الأجنبية محدد وثابت مع ضمان الالتزام والإيفاء بالتعهدات القانونية تجاه هذا الربط مهما كانت الظروف أمام العملة المحلية.

3. سعر الصرف الثابت وترتيباته Fixed Exchange Rate and Its Arrangement: ويحدد لعملة البلد المعني قيمة مركزية ثابتة يمكن تعديلها أو إلغائها استناداً الي عملة دولة أجنبية (رسمياً أو بحكم الواقع) أو سلة من العملات الأجنبية للشركاء التجاريين أو المالىين على وفق أوزان ترجح التوزيع الجغرافي للتجارة أو التدفقات المالية، ويجوز تحرك هذه القيمة بحدود ضيقة كأن تكون (1%) حول السعر المحدد، وتبقى السلطة النقدية على أهبة الاستعداد للتدخل المباشر حفاظاً على السعر المحدد من خلال (بيع وشراء) العملة الأجنبية في السوق أو التدخل غير المباشر باستخدام أسعار الفائدة أو فرض القيود على التعامل بالنقد الأجنبي أو الضغط المعنوي أو التدخلات المؤسسية الأخرى.

4. **نظام الربط الزاحف Crawling Peg** : وتعديل هنا قيمة العملة المحلية بشكل دوري وبمعدلات ثابتة استجابة للتغير في المؤشرات الكمية المختارة، كأن يعدل سعر الصرف الأجنبي الزاحف تلقائياً لإبعاد آثار التضخم مثلاً.
5. **نظام صرف بمديات زاحفة: Crawling Band** وهنا يحدد مدى يتحرك فيه سعر الصرف الأجنبي ويتم تعديل هذا المدى بين فترة وأخرى اعتماداً على المؤشرات المختارة كالتضخم مثلاً، فإذا كان مدى الحرك (1%) حول السعر المحدد فإن تغيير السعر المحدد سيغير معه المدى الي (1%) حول السعر الجديد وهكذا.
6. **التعويم المدار Managed Float**: وهنا لا يحدد سعر معين للصرف الأجنبي ولكن تسعى السلطة النقدية للتأثير على مؤشرات ميزان المدفوعات والاحتياطيات وسعر الصرف الموازي.
7. **التعويم الحر Free Float**: وتعمل هنا قوى العرض والطلب في السوق لتحديد سعر الصرف الأجنبي ونادراً ما تكون هناك تدخلات وان حصلت فهي لتلطيف التقلبات وليس لتحديد مستوى معين للسعر.

ان ترتيب هذه الأنظمة على وفق هذا الاستعراض بدا من الأنظمة الأكثر صرامة في الربط وانتهى بأكثرها مرونة وعليه يمكن تقسيمها الي ثلاث فئات الاولى هي تلك الترتيبات التي تلغي فيها العملة الوطنية، والثانية هي الترتيبات الثابتة، والثالثة هي الترتيبات المرنة، وبعض الباحثين (Frankel 1999) يضع بين الثانية والثالثة نوع من الترتيبات الوسيطة.

التطور التاريخي لإدارة سعر الصرف في ليبيا:

يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها إدارة سعر الصرف في ليبيا إلى أربعة مراحل تبعاً للتغيرات والتعديلات التي شهدتها سعر الصرف في ليبيا ويمكن تفصيلها في التالي:

المرحلة الأولى: تطور إدارة سعر الصرف في ليبيا خلال الفترة 1952-1985

تم إصدار الدينار الليبي كعملة وطنية لأول مرة (تحت اسم الجنيه) في بداية عام 1952، وكانت قيمته مساوية للجنيه الإسترليني وكل منهما يعادل 2.8 دولاراً أمريكياً أو ما يعادل 2.48828 جراماً من الذهب.

في عام 1967 تم تخفيض الجنيه الإسترليني بنحو 14.3% لتصبح القيمة التعادلية للجنيه الإسترليني 2.4 دولاراً أمريكياً، وبالرغم من أن ليبيا في ذلك الوقت ماتزال ضمن منطقة الإسترليني إلا أنها لم تقم بتخفيض قيمة الدينار الليبي.

في شهر أغسطس 1971 أعلنت الولايات المتحدة عدم التزامها باستبدال الدولار بالذهب، وقامت في شهر نوفمبر من نفس العام بتخفيض قيمة الدولار تجاه وحدة حقوق السحب الخاصة بنحو 7.9%، لتصبح وحدة حقوق سحب خاصة = 1.0857 دولاراً، بدلاً من السعر القديم وهو 1 وحدة حقوق سحب خاصة = 1 دولار، فلقد أدى هذا الأمر إلى ارتفاع قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار لتصبح 1 دينار = 3.04 دولارات بدلاً من 1 دينار = 2.8 دولار.

في شهر فبراير من عام 1973 تم تخفيض قيمة الدولار الأمريكي للمرة الثانية بنسبة 10% تجاه وحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي 1.2063 دولاراً بدلاً من 1.0857 دولار، وقد ترتب على هذا التخفيض ارتفاع قيمة الدينار تجاه الدولار مرة أخرى بنحو 11% لتصبح 1 دينار = 3.3776 دولاراً بدلاً من 1 دينار = 3.04 دولارات.

كما تم في شهر فبراير من عام 1973 ربط الدينار الليبي بالدولار الأمريكي عند سعر صرف ثابت وهو 1 دولار = 0.29679 دينار ليبي، ونتيجة لهذا الربط فإن قيمة الدينار تجاه العملات الأخرى تتغير تبعاً لتغير قيمة الدولار تجاه تلك العملات.

ولقد حافظ الدينار الليبي على هذه القيمة عند هذا المستوى حتى عام 1986، مما ساعد على ثبات قيمة الدينار الليبي الرسمية في مواجهة الدولار الأمريكي وغيره من العملات الأجنبية الوفرة النسبية في النقد الأجنبي والزيادة الكبيرة في الاحتياطيات التي نجمت عن تحسن أسعار النفط وزيادة الدخل المُحقق من الصادرات النفطية في ذلك الوقت، فضلاً عن عدم وجود قيود إدارية أو كمية تُذكر على حرية التعامل بالعملة الأجنبية شراءً وبيعاً سواء للأفراد أو للمؤسسات العامة والخاصة حتى عام 1982 على الأقل (مصرف ليبيا المركزي، ب.ت).

المرحلة الثانية: تطور إدارة سعر الصرف في ليبيا خلال الفترة 1986-1998

في مارس 1986 صدر قرار (اللجنة الشعبية العامة) رقم 146 لسنة 1986 بفك الارتباط بين الدينار الليبي والدولار الأمريكي وربطه بوحدة حقوق السحب الخاصة لإدخال مرونة أوسع على نظام سعر الصرف المتبع. ولقد حدد القرار قيمة الدينار الليبي على أساس: 1 دينار = 2.8 وحدة حقوق سحب خاصة (مصرف ليبيا المركزي، 1996). وبناء على هذا المعدل فإن وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي 0.3571 دينار.

وتمشياً مع اتفاقية صندوق النقد الدولي التي تعطي الدول الأعضاء الحق في اختيار الهامش المسموح به لتغير القيمة التعادلية لعملة أية دولة عضو حول القيمة التعادلية المتفق عليها مع الصندوق تم اختيار هامش +7.5% لتغير قيمة الدينار تجاه وحدة حقوق السحب الخاصة في أوائل شهر مايو 1986 لتصبح وح س خ تساوي 0.3839 دينار أي بمعنى أن كل دينار يساوي 2.6048 وح س خ.

بعد ذلك جرى تعديل هذا الهامش في الربع الأول من عام 1992 ليصبح +10.65% ولتصبح وح س خ تساوي 0.3942 دينار أو دينار يساوي 2.5368 وح س خ. ثم رفع الهامش إلى +16.0\$ في شهر أغسطس 1992 وذلك كمحاولة لمواجهة الضغوط التي تعرض لها الدينار، ولتصبح كل وح س خ تساوي 0.1413 دينار أو كل دينار يساوي 2.4137 وح س خ.

ثم زيد الهامش في عام 1993 إلى +25.0% لتصبح كل وح س خ تساوي 0.4464 دينار أو كل دينار يساوي 2.24 وح س خ. ثم رفع ثانية بداية من شهر نوفمبر 1994 ليصبح +47.0% لتصبح كل وح س خ تساوي 0.525 دينار أو كل دينار يساوي 1.9047 وح س خ.

وبالتالي فإن سعر صرف الدينار تجاه العملات العالمية الأخرى يتحدد تبعاً لسعر صرف هذه العملات تجاه وحدة حقوق السحب الخاصة بمعنى أنه كلما ارتفعت قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة تجاه عملة معينة كلما ارتفعت قيمة الدينار تجاه هذه العملة والعكس صحيح (مصرف ليبيا المركزي، 1996).

المرحلة الثالثة: تطور إدارة سعر الصرف في ليبيا خلال الفترة 1999-2017

في 14 فبراير 1999 وحتى نهاية عام 2001 قام مصرف ليبيا المركزي بتنفيذ برنامج عرف باسم "سعر الصرف المعلن" تم بموجبه بيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والتجارية عن طريق المصارف التجارية وفقاً لأسعار البيع التي يحددها مصرف ليبيا المركزي دون فرض أي قيود كمية على هذا السعر. وقد عرف سعر الصرف الجديد الذي تم إقراره بالسعر التجاري الذي استخدم بجانب سعر الصرف الرسمي.

وقد كان من أهم أهداف هذا البرنامج خلق الأرضية الملائمة لتعديل سعر صرف الدينار وصولاً إلى تحقيق القيمة التبادلية الحقيقية التوازنية للدينار التي تتلاءم مع معطيات الاقتصاد الليبي وتحقيق كفاءة وترشيد الموارد المتاحة تقضي على التشوهات في الأسعار.

وخلال هذه الفترة 1999-2001 تم الرفع التدريجي في قيمة الدينار الليبي وفقاً لـ "سعر الصرف الخاص المعلن" مصحوباً بين الحين والآخر بتخفيض في قيمته وفقاً لسعر الصرف الرسمي وكنتيجة لذلك تراوح السعر الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي ما بين 3.54 دولاراً للدينار الواحد في نهاية عام 1999 إلى 1.55 دولار للدينار الواحد نهاية عام 2001.

كما تغيرت أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية الأخرى مقابل الدينار الليبي وفقاً للتغيرات التي طرأت على القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بوحدات حقوق السحب الخاصة.

وفي الأول من يناير 2002 تم تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار الليبي في اتجاه تخفيض قيمته وفقاً لسعره الرسمي بنسبة 50% عما كان عليه في نهاية عام 2001 ليصبح 0.6080 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي واحد أو ما يعادل 1 دينار = 1.3 دولار.

وفي 15 يونيو 2003 تم تخفيض سعر صرف الدينار الليبي بواقع 15% ليصبح 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة مقابل كل دينار ليبي واحد، وذلك بهدف احتواء ضريبة النهر الصناعي التي كانت تفرض على كافة الاعتمادات والتحويلات بالنقد الأجنبي، وكذلك إلغاء التمييز في سعر الصرف بين الجهات المعفاة من هذه الضريبة.

ومنذ ذلك الحين وحتى يناير من العام 2011 شهد سعر صرف الدينار الليبي استقراراً أمام العملات الأجنبية إلى أن بدأ في الانخفاض بالسوق الموازي خلال العام 2011 ثم عاود الاستقرار خلال عامي 2012 و2013 وبدأ بالتراجع من جديد منذ العام 2014 واستمر في التراجع الحاد حتى وصل سعر الصرف الموازي بالسوق السوداء عشرة دنانير للدولار الواحد في العام 2017 و2018.

المرحلة الرابعة: تطور إدارة سعر الصرف في ليبيا خلال الفترة 2018-2020

بتاريخ 2018/09/12 صدر قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (1300) لسنة 2018 بشأن فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي وأعقبه قرار رئيس المجلس الرئاسي رقم (1) لسنة 2018 بتاريخ 2018/09/18 والذي نص على أن تكون الرسوم المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي 183% و. في 30 يوليو 2019 صدر قرار المجلس الرئاسي القاضي بتخفيض قيمة الرسوم المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي بما نسبته 163% بدلاً عن 183% تزامن ذلك القرار مع إعلان مصرف ليبيا المركزي البدء بتوزيع 500 دولار من حصة أرباب الأسر وقد نجح هذا القرار نسبياً في تضيق الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي.

وفي الواحد والثلاثون من ديسمبر 2020 أصدر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني القرار رقم (983) والذي تقرر بموجبه إيقاف العمل بالقرار رقم (1300) لسنة 2018 مؤقتاً والقرارات الصادرة بمقتضاه.

وفي الثالث من يناير 2021 قام مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بإصدار القرار رقم (1) لسنة القاضي بتخفيض قيمة الدينار الليبي عند 4.48 دينار للدولار الواحد أي ما يعادل 0.1555 وحدة سحب خاصة ليكون سعر الصرف الجديد معمولاً به في مختلف الأغراض واستعمالات النقد الأجنبي الحكومية والتجارية والشخصية داخل البلاد وخارجها بهدف توحيد أسعار الصرف والقضاء على السوق السوداء.

إلا إن السوق السوداء للعملة الأجنبية ظلت نشطة والفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي استمرت في التقلب والتباعد حتى إعداد هذا الكتاب.

ويوضح الجدول التالي رقم (82) تطورات سعر الصرف الإسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي ومعدل التغير في سعر الصرف الإسمي خلال الفترة 2020-1970:

جدول رقم (81) سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي ومعدل التغير خلال الفترة 1970 الى 2020

السنوات	سعر الصرف الإسمي للدينار الليبي	معدل التغير في سعر الصرف الاسمي	السنوات	سعر الصرف الإسمي للدينار الليبي	معدل التغير في سعر الصرف الاسمي
	0.3545	-2.2	1995		
1970	0.3576	0	1996	0.3659	3.2
1971	0.3372	-5.7	1997	0.3887	6.2
1972	0.3305	-2.1	1998	0.4538	39.9
1973	0.2968	-10.2	1999	0.4631	2.1
1974	0.2968	0	2000	0.5461	17.9
1975	0.2968	0	2001	0.6473	18.5

تطورات النقود والمصارف
والسياسة النقدية في ليبيا

معدل التغير في سعر الصرف الاسمي	سعر الصرف الإسمي للدينار الليبي	السنوات	معدل التغير في سعر الصرف الاسمي	سعر الصرف الإسمي للدینار الليبي	السنوات
87.9	1.2163	2002	0	0.2968	1976
7.6	1.3084	2003	0	0.2968	1977
-4.4	1.2506	2004	0	0.2968	1978
8.4	1.3554	2005	0	0.2968	1979
-4.9	1.2882	2006	0	0.2968	1980
-4.7	1.2273	2007	0	0.2968	1981
1.9	1.2516	2008	0	0.2968	1982
-0.9	1.2402	2009	0	0.2968	1983
1.4	1.2575	2010	0	0.2968	1984
0.4	1.2628	2011	0	0.2968	1985
-0.3	1.2596	2012	6.4	0.3158	1986
-0.01	1.2566	2013	-5.6	0.2982	1987
6.47	1.3379	2014	-3.9	0.2865	1988
4.37	1.3963	2015	3.2	0.2956	1989
3.49	1.4451	2016	-4.1	0.2837	1990
5.92-	1.3596	2017	0.7	0.2856	1991
2.57	1.3945	2018	4.76	0.2992	1992
0.38	1.3998	2019	9.1	0.3232	1993
4.28-	1.3399	2020	12.2	0.3625	1994

المصدر:

- مصرف ليبيا المركزي، الاحصاءات النقدية والمصرفية نشرات مختلفة.
- وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، اعداد مختلفة.

السوق السوداء للعملات الأجنبية في ليبيا:

تعتبر ليبيا من بين الدول التي حافظت على نظام الصرف الموحد وربط عملتها بالدولار الأمريكي حتى منتصف الثمانيات من القرن العشرين. وهو ما حقق نوع من الاستقرار في قطاعها النقدي إلى جانب تنامي حجم الاحتياطات من العملات الأجنبية بفعل تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية.

إلا أنه عندما تعرض الاقتصاد الليبي في منتصف الثمانيات لحالة من عدم الاستقرار من خلال العجز الذي حصل في ميزان المدفوعات والذي أدى إلى حدوث عجز في الميزانية العامة وانخفاض حجم الاحتياطات الأجنبية، نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية التي وصلت إلى مستويات متدنية جداً بلغت حوالي (8) دولار للبرميل عام 1986م، وما ترتب على ذلك من اتخاذ بعض التدابير التقشفية بهدف المحافظة على حصيلة النقد الأجنبي تمثلت في إجراءات الرقابة الصارمة على الاستيراد والصرف الأجنبي (علي، 2014).

وعلى الرغم من أن هذه التدابير قد حققت أهدافها واستطاعت أن تحافظ على حصيلة النقد الأجنبي ألا أنها كانت لها انعكاسات سلبية كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي من أهمها ظهور سوق سوداء للصرف الأجنبي تباع وتشترى فيه العملات الأجنبية بأسعار تفوق كثيراً أسعارها الرسمية مما أدى ذلك إلى التعامل بسعرين للصرف هما (علي، 2014):

- سعر صرف رسمي يحدده مصرف ليبيا المركزي.
- سعر صرف غير رسمي (الموازي) تحدده السوق الموازية.

ويوضح الجدول رقم (82) سعر الصرف الرسمي ومتوسط سعر الصرف الموازي بالسوق السوداء خلال الفترة 1970-2020، وكما يلاحظ من الجدول اتسمت الفترة 1970-1980 باستقرار المتوسط السنوي لسعر الصرف في السوق السوداء وتساويه مع سعر الصرف الرسمي بشكل عام.

ويلاحظ من خلال الجدول أن السوق السوداء للعملات الأجنبية (السوق الموازي) بدأت في الظهور مع منتصف الثمانينات، حيث أدى انخفاض أسعار النفط العالمية إلى انخفاض احتياطات النقد الأجنبي وهو ما أدى إلى اتخاذ إجراءات تقشفية للمحافظة على الاحتياطات من النقد الأجنبي الأمر الذي نتج عنه ظهور سوق موازية للعملات الأجنبية تتحكم فيه قوى الطلب والعرض. وقد توسعت هذه السوق خلال فترة التسعينات التي اتسمت بتعدد أسعار الصرف.

وفي الفترة من عام 2003 إلى عام 2008 شهدت أسعار صرف الدينار الليبي بالسوق السوداء استقراراً تاماً ترافق مع ارتفاع أسعار النفط العالمية.

ومع بداية عام 2011 ومع حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي شهدتها البلاد، بدأت السوق السوداء في الظهور حيث ارتفع سعر الدولار إلى حوالي 1.60 دينار ليبي ثم عاد سعر الدولار إلى 1.29 دينار خلال العام 2012 و2013. ثم فرضت السوق السوداء أسعارها خلال العام 2014 مع بداية مرحلة اغلاق الحقول والموانئ النفطية الخاصة بتصدير النفط ومشتقاته حتى وصل المتوسط السنوي لسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق السوداء إلى حوالي 7.90 دينار خلال العام 2017 (مسعود والمحجوبي، 2021).

الجدول رقم (82) سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار الليبي مقابل

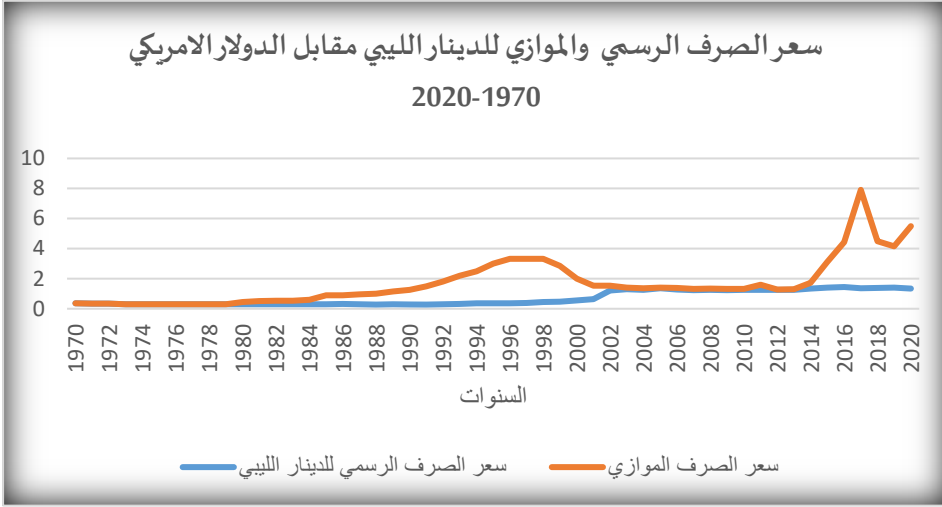
الدولار الأمريكي (1970-2020)

السنوات	سعر الصرف الإسمي للدينار الليبي	معدل التغير في سعر الصرف الاسمي	السنوات	سعر الصرف الإسمي للدينار الليبي	معدل التغير في سعر الصرف الاسمي
	0.3545	3.00	1995		
1970	0.3576	3.33	1996	0.358	
1971	0.3372	3.33	1997	0.337	
1972	0.3305	3.33	1998	0.331	
1973	0.2968	2.85	1999	0.298	

معدل التغير في سعر الصرف الاسمي	سعر الصرف الإسمي للدينار الليبي	السنوات	معدل التغير في سعر الصرف الاسمي	سعر الصرف الإسمي للدینار الليبي	السنوات
2.00	0.5461	2000	0.298	0.2968	1974
1.53	0.6473	2001	0.298	0.2968	1975
1.53	1.2163	2002	0.298	0.2968	1976
1.40	1.3084	2003	0.298	0.2968	1977
1.37	1.2506	2004	0.298	0.2968	1978
1.41	1.3554	2005	0.298	0.2968	1979
1.39	1.2882	2006	0.44	0.2968	1980
1.33	1.2273	2007	0.51	0.2968	1981
1.34	1.2516	2008	0.54	0.2968	1982
1.33	1.2402	2009	0.54	0.2968	1983
1.33	1.2575	2010	0.59	0.2968	1984
1.60	1.2628	2011	0.90	0.2968	1985
1.28	1.2596	2012	0.90	0.3158	1986
1.29	1.2566	2013	0.95	0.2982	1987
1.72	1.3379	2014	1.00	0.2865	1988
3.10	1.3963	2015	1.15	0.2956	1989
4.43	1.4451	2016	1.25	0.2837	1990
7.91	1.3596	2017	1.50	0.2856	1991
4.50	1.3945	2018	1.80	0.2992	1992
4.15	1.3998	2019	2.20	0.3232	1993
5.50	1.3399	2020	2.50	0.3625	1994

المصدر:

- سعر الصرف الرسمي: مصرف ليبيا المركزي، الاحصاءات النقدية والمصرفية نشرات مختلفة.
- وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، اعداد مختلفة.
- مسعود والمحجوبي. (2021). السوق الموازية للنقد الأجنبي - الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي. مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية. المجلد 20. العدد 4. ص 37.



شكل رقم (72): سعر الصرف الرسمي والموازي في ليبيا خلال الفترة 2020-1970
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (82)

بالإضافة إلى السبب الرئيس في تزايد نشاط السوق السوداء للعملات الأجنبية خلال الفترة 2015-2020 ألا وهو إقفال الحقول والموانئ النفطية عدة مرات ومن ثم تدني إيرادات النقد الأجنبي، خلافاً للحروب التي تندلع بين الحين والآخر، في رأينا ان هناك عوامل أخرى تضافرت في زيادة حدة نشاط السوق الموازية لأسعار الصرف الأجنبي في تلك الفترة من أهمها:

1. تجار السوق السوداء والمضاربين كونوا إمبراطوريات مالية وحلقات تواصل عبر التطبيقات المختلفة والمتعددة للتواصل الاجتماعي زاد من نشاط السوق خاصة بعد اغلاق محلات الصرافة والذهب بالعاصمة طرابلس بين الحين والآخر.
2. نتيجة الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية للقطاع النفطي بعد اقفال موانئ التصدير دام أكثر من ثلاث سنوات وبعد صراعات مسلحة نشبت في منطقة الهلال النفطي لم تستطع المؤسسة الوطنية للنفط رفع مستوى الانتاج والتصدير بالسرعة المطلوبة بالرغم من كل الجهود التي بذلت مما انعكس بالسلب على حصيلة النقد الأجنبي ومن ثم الدفاع عن الدينار الليبي امام هجمات المضاربين.

3. أسعار النفط العالمية ظلت منخفضة دون المستوى المطلوب للاقتصاد الليبي خلال الفترة 2014-2017 حيث وصلت عقب رفع الحصار عن الموانئ النفطية عند مستويات منخفضة واستمرت في الانخفاض خلال العام 2017.
4. نتيجة النزاع المسلح والانقسام السياسي في الدولة الليبية الذي انعكس على الانقسام المالي والمؤسسي اندلع صراع سياسي على تبعية المؤسسة الوطنية للنفط مما أوقف نشاط القطاع النفطي لفترة من الزمن، كما انقسم مصرف ليبيا المركزي إلى مصرفين مركزيين الأول في طرابلس في غرب البلاد والثاني في البيضاء بشرق البلاد كما انقسمت وزارتي المالية والاقتصاد وبالطبع كان لهذا الانقسام آثار سلبية وتوقعات تشاؤمية زادت من تدهور قيمة الدينار الليبي بالسوق السوداء.
5. أدى انقسام مصرف ليبيا المركزي إلى مصرفين إلى تأزيم الموقف بدلاً من حللته ففي أغلب الأوقات كانت السياسة النقدية لكلا المصرفين المنقسمين تدار بأسلوب متناقض، هذا يفرض شرط الإيداع النقدي لفتح الاعتمادات المستندية والآخر يلغيها، وهذا يطبع الأوراق النقدية في روسيا لحل أزمة السيولة، و الآخر يطبع في بريطانيا، وهذا يسحب أحد فئات العملة المصدرة من التعامل، والآخر يعتبرها سارية المفعول، كل هذا زاد من العرض النقدي بمفهومه الضيق و زعزعة الثقة بالدينار الليبي وارتفاع أسعار النقد الأجنبي بالسوق الموازي وبالتالي ارتفاع أسعار الصرف الأجنبي في السوق السوداء.
6. تخلى مصرف ليبيا المركزي عن دعم الدينار الليبي والدفاع عنه في السوق لفترة ليست بالقصيرة جعل من تجار العملة هم من يتحكم بالسوق، يرفعون ويخفضون سعر الصرف بشكل مفاجئ، وكيفما يشاؤون، مستغلين حاجة المواطن للنقد الأجنبي سواء لأغراض التجارة أو العلاج أو الدراسة بالخارج وحتى للاحتياط في ظل موقف ضعيف من المركزي، يرفع الرأية الحمراء تارة ويجهّز ويروج لتنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية تارة أخرى، من بينها تخفيض سعر صرف الدينار الليبي مع سياسات مالية مصاحبة، وحتى ذلك الحين كانت العملة الأجنبية بالسوق السوداء بيعاً وشراءً تُدار من قبل كبار تجار العملة من المضاربين ويتبعه صغارهم من وسطاء ومنتظفين على السوق ساعدهم في رواج عمليات البيع والشراء انتشار مواقع التواصل

الاجتماعي، هذا المثلث المكون من كبار تجار العملة والوسطاء والدخيلين على السوق، كانوا يتحركون خلال فترة الأزمة وفقاً لعامل التوقعات أكثر من تحركهم تحت تأثير قوى العرض والطلب في السوق، ونقصد بعامل التوقعات هنا توقع استقرار الوضع السياسي في ليبيا أو اضطرابه، وبالتالي ارتفاع سعر صرف الدينار أمام العملات الأجنبية أو انخفاضه بالسوق السوداء، وكذلك التوقعات والمستجدات فيما يخص الأوضاع الأمنية شديدة التقلب في تلك الفترة لا سيما في منطقة الهلال النفطي حيث الموانئ النفطية الاستراتيجية التي شهدت عدة مواجهات مسلحة نجم عنها أضرار بليغة بحقول وبخزانات النفط.

7. عجز أدوات السياسات النقدية من سوق مفتوحة تحتاج الى سوق مالي متطور وعدم وجود أداة الفوائد المصرفية لاستخدامها في كبح التضخم وتهدة المضاربة على العملة ومواجهة السوق السوداء.

8. حالة اللايقين وعدم التأكد التي سادت الاقتصاد الليبي في تلك الفترة مما جعل السوق السوداء للصراف الأجنبي تتسم بتخبط شديد واضطراب كبير وحركة صعود وهبوط في سعر الصرف الموازي غير منطقية في أغلب الأحيان وذلك كان انعكاس طبيعي لحالة الانقسام السياسي والمؤسسي الذي يتعمق يوما بعد يوم والوضع الأمني شديد التقلب في تلك الفترة لا سيما في منطقة الموانئ النفطية.

9. لجوء كلا المصرفين المركزيين بطرابلس والبيضاء إلى طبع العملة لحل أزمة السيولة وهذا ما زاد من كمية النقد في المتداول وتدهور قيمة الدينار الليبي وانعكاس ذلك على ارتفاع معدل التضخم الذي يفسره النقوديون بـ (نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة) حيث الإفراط في طبع العملة أي زيادة عرض النقود مقابل محدودية عرض السلع المحلي وانعدام مرونة الطلب على الواردات السلعية.

10. مساهمة المصرف المركزي بالبيضاء في المضاربة على العملة بالسوق الموازي للحصول على النقد الأجنبي كما أشار إلى ذلك ديوان المحاسبة بالبيضاء في تقريره لسنة 2017.

استقلالية السياسة النقدية

الثلاثية المستحيلة

يدور النقاش دائما عندما يراد اتخاذ قرار بشأن تبني نظام سعر الصرف الملائم حول "الثلاثية المستحيلة Impossible Trinity أو The Trilemma " المتمثلة في قيام البلد باختيار حالتين اثنتين فقط لنظام سياسته من الحالات الثلاث التالية:

1. حرية تدفق رأس المال.
2. سعر صرف ثابت.
3. سياسة نقدية مستقلة.

وتشير أدبيات الموضوع إلى سيطرة توليفات مختلفة من الحالات الثلاثة على الترتيبات النقدية العالمية في العصور المختلفة كما يلي:

- في القرن التاسع عشر في ظل نظام قاعدة الذهب اختارت الدول الرئيسية في التجارة الدولية حرية تدفق رأس المال، ونظام سعر صرف ثابت لأسعار صرف عملاتها مع الذهب. وفي ضوء هذا الاختيار وفي ضوء الثلاثية المستحيلة، تخلت تلك البلدان عن استقلالية السياسة النقدية.
- وفي ظل نظام "بريتون وودز" الذي تجسد في صندوق النقد الدولي، تخلت بلدان كثيرة عن حرية تدفق رأس المال من أجل اعتماد أسعار صرف ثابتة واستقلالية السياسة النقدية.
- وفي المرحلة الراهنة تبنت البلدان المتقدمة الرئيسية حرية تدفق رأس المال وسياسة نقدية مستقلة، أي اختارت نظام سعر صرف مرن. واختارت لبييا نظام سعر الصرف الثابت واستقلالية السياسة النقدية (بو حبيب، 2017).

يقصد باستقلالية المصرف المركزي استقلاليته عن الحكومة، وهو مفهوم مشابه لاستقلالية القضاء.

وقد حددت أستاذة الاقتصاد في جامعة أوكسفورد (يورسلا هكس) مفهوم المصرف المركزي (القادر) و(الفعال) بالكلمات الاتية " ... ان المصرف المركزي

ليس مجرد محافظ ونائب محافظ ومجموعة من الموظفين، وإنما هو مجموعة من العقول ذات المعارف العلمية والخبرة الواسعة في الشؤون النقدية والاقتصادية والقانونية، والتي ينتظم عملها في مؤسسة لها صلاحيات واسعة واستقلالية في ممارسة اعمالها لتحقيق الأغراض التي تعارف العالم المتقدم على انها أغراض المصارف المركزية..."

ان موضوع استقلالية المصارف المركزية من أهم وأكثر الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية منذ سنوات مضت وحتى الوقت الراهن. ولعل السبب في أهمية الموضوع يرجع الى التطورات الاقتصادية والنقدية الدولية والمحلية التي شهدتها معظم دول العالم.

قد يعتقد البعض ان موضوع استقلالية المصارف المركزية تعني استقلالها التام عن الحكومة في كل شيء سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية والائتمانية أو الهيكل التنظيمي.. الخ، ولكن معنى استقلالية المصارف المركزية لا يعني الانفصال التام بين الحكومة والمصرف المركزي حيث ان المصرف المركزي ما هو الا مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة. ولكن يجب ان تكون قراراتها وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة وان تكون السياسة النقدية مستقلة الى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة. وكذلك تعني استقلالية المصرف المركزي مدى الاستقلالية التي يتمتع بها المسؤولون الرئيسيين في المصرف وخصوصا فيما يتعلق بعمليات التعيين وعدم الاستغناء عن خدماتهم قبل الفترة المحددة لهم بموجب القانون، وما لا شك فيه ان هذه الاستقلالية او ما يطلق عليها الاستقلالية الشخصية تلعب دورا هاما في استقلالية المصرف المركزي في اتخاذ قراراته.

أدت التطورات الاقتصادية والمالية وخصوصا في عقد السبعينات وجزء من عقد الثمانينات الى الاهتمام بموضوع استقلالية المصارف المركزية في بعض الدول، وكان من أهم الأسباب الرئيسية التي أدت الى المناداة باستقلالية المصارف المركزية هي عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية خصوصا في مجال مكافحة

التضخم في بعض الدول، وكان من أهم الأسباب الرئيسية لعدم تحقيق السياسة النقدية لأهدافها هو تدخل الحكومة بدرجة كبيرة في رسم السياسة النقدية. ويلاحظ ان قوانين المصارف المركزية لكثير من الدول تعطي الحكومات صلاحية إقرار السياسة النقدية وهذا قد يتعارض مع وجهة نظر المسؤولين في المصارف المركزية، وبالتالي فلن تؤدي السياسة النقدية الى تحقيق الأهداف التي يريها المصرف المركزي.

ومما لا شك فيه ان أحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية هو المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، او بمعنى اخر مكافحة التضخم، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قوانين المصارف المركزية في معظم دول العالم، ان لم تكن كلها، والتي تنص على ان المحافظة على استقرار العملة الوطنية داخليا وخارجيا يعتبر من اهم وظائف المصرف المركزي، ويتم المحافظة على هذا الاستقرار والذي ينعكس على مستويات الأسعار من خلال السياسة النقدية.

لذا فإن الهدف الرئيسي لاستقلالية المصارف المركزية يتمثل في استقلالية هذه المصارف في إدارة السياسة النقدية بحيث تكون أكثر فعالية وتعمل على المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

العلاقة بين المصرف المركزي والحكومة: تطور تاريخي

شهدت العلاقة بين المصارف المركزية والحكومات منذ النشأة الأولى وحتى الوقت الحالي العديد من التطورات وذلك بسبب تطور وظائف المصارف المركزية وتطور النشاط الاقتصادي بصفة عامة.

في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وبعدها بقليل كانت الفكرة التي تحكم العلاقة بين المصارف المركزية والحكومات تعتمد على الرغبة في تقوية ودعم استقلالية المصارف المركزية سياسيا وعدم تدخل الحكومات في اعمال المصارف المركزية وكذلك من حيث ملكيتها. وذلك لكون ان العلاقة بين المصارف المركزية وحكوماتها تأثرت الى حد كبير بالنظام الاقتصادي المتبع، وفي الفترة منذ نشأة المصارف المركزية وحتى منتصف القرن التاسع عشر كان النظام

الاقتصادي المتبع يعتمد على مبدأ الحرية الاقتصادية وهو المبدأ المعروف بـ) دعه يعمل دعه يمر) ويعني هذا المبدأ عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي واقتصار وظيفتها في المحافظة على الامن الداخلي والامن الخارجي وترك الافراد يعملون كما يشاءون بدون توجيههم الى أنواع معينة من النشاط الاقتصادي، هذا بالإضافة الى عدم تدخل الدولة في وضع قيود على التجارة الخارجية وعند تطبيق هذا المبدأ على المصارف المركزية، فإن فلسفة هذا المبدأ تقول انه إذا كانت هناك حاجة لوجود مصارف مركزية فإنها يجب ان تكون مستقلة سياسيا. أي لا تتدخل الحكومات في اعمالها او وضع القيود عليها، ولذا يمكن القول انه خلال تلك الفترة كانت المصارف المركزية تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية وفي نفس الوقت كانت الوظائف التي تقوم بها محدودة وكانت تتمثل بصفة رئيسية في كونها المصدر الوحيد للنقود وتقديم القروض للحكومات.

أخذت العلاقة بين المصارف المركزية والحكومات منحى جديد في اعقاب الكساد الكبير الذي حدث خلال الفترة بين (1929-1933) والذي تمثل في زيادة معدلات البطالة وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وانهيار العديد من المصارف وانهارت أسعار الأسهم في البورصات والتقلبات الحادة في أسعار الصرف. أدت تلك الظروف الى اتخاذ معظم الحكومات قرارات حاسمة بشأن المصارف المركزية تمثلت في تحويل ملكية هذه المصارف الى ملكية الدولة بدلا من ملكيتها للقطاع الخاص وذلك في اعقاب الكساد العالمي مباشرة. ومن أمثلة المصارف المركزية التي تحولت ملكيتها من القطاع الخاص الى ملكية الدولة مصرف كوبنهاجن الوطني عام 1936م وكذلك تأمين مصرف الاحتياطي النيوزيلندي ومصرف كندا، كما ان المصارف المركزية التي أنشئت بعد الكساد العالمي الكبير كانت تخضع ملكيتها للدولة.

ما حدث تطور هام جدا تمثل في تدخل الحكومات في إدارة المصارف المركزية، حيث ان هناك بعض المصارف المركزية في بعض الدول لم يتم تحويل ملكيتها، وبقيت مملوكة كما هي للقطاع الخاص، ولكن قامت حكومات تلك الدول

بالتدخل في اعمال مصارفها المركزية سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة، ومن أمثلة ذلك التدخل قيام الحكومات بتعيين محافظي المصارف المركزية وفي بعض الأحيان المديرين أيضا مثل حكومة اليونان.

لقد أدى تدخل الحكومات في اعمال المصارف المركزية الى زيادة الضغط على الأخيرة وخصوصا ان الموقف المالي لكثير من الحكومات بعد الكساد العالمي الكبير كان مضطربا، وبالتالي لجأت الكثير من الحكومات الى زيادة اقتراضها من مصارفها المركزية لتلبية احتياجاتها، وهذا الموقف المالي المضطرب لم يكن بسبب الاثار السلبية للكساد العالمي الكبير فحسب ولكن أيضا كان بسبب تخلي معظم دول العالم عن العمل بقاعدة الذهب. وقد استمر الضغط الحكومي على المصارف المركزية من ناحية زيادة طلب الحكومات على الاقراض من المصارف المركزية في أوقات الحرب العالمية الثانية لتمويل الحرب وفترة ما بعد الحرب؛ ولذلك تم تعديل قوانين بعض المصارف المركزية وخصوصا فيما يتعلق بالسماح بإقراض الحكومة بحدود أعلى مما كانت عليه سابقا ومن اهم الأمثلة في ذلك الصدد، فرنسا حيث ان القانون كان ينص على ان لا يتجاوز حجم التسهيلات الائتمانية التي يمكن لبنك فرنسا(المركزي) ان يقدمها للحكومة الفرنسية (50) مليون فرنك عام 1940م وقد تم زيادة هذا الحد الى (426) مليون فرنك في عام 1944م.

اذن يمكن القول بصفة عامة ان العلاقة بين المصارف المركزية والحكومات قد تطورت بصورة ملحوظة بعد الكساد العالمي الكبير نظرا للظروف الاقتصادية التي شهدها العالم بعد ذلك وأدت الى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفقدت معظم المصارف المركزية استقلاليتها التي تمتعت بها قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة. ولكن فقدان الاستقلالية لمعظم المصارف المركزية في دول العالم كانت له أسبابه خلال فترة الكساد وما تلاها وكذلك أدى تطور وظائف المصرف المركزي وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة النقدية الى تشابك العلاقات بين الحكومات والمصارف المركزية (السامرائي والدوري، 1999، ص144-146).

استقلالية المصارف المركزية بين التأييد والمعارضة:

على الرغم من ان فكرة استقلالية المصارف المركزية قد لاقت تأييدا كبيرا وخصوصا من قبل السلطات المسؤولة في المصارف المركزية، إلا ان هناك بعض الآراء المعارضة لاستقلالية المصارف المركزية. وفيما يلي بعض الآراء المؤيدة والآراء المعارضة:

1- الآراء المؤيدة:

المؤيدون للاستقلالية يقولون إن السياسة النقدية وكذلك قيمة العملة من الأهمية بمكان بحيث يجب ألا تترك لتلاعب السياسيين. ووفقاً لهذا الرأي فإن العملية السياسية عملية قصيرة النظر لأنها تتعلق أساساً بالعملية الانتخابية المقبلة، وتلعب دور هام على المدى القصير. وهكذا فهي غير راغبة في الاشتراك في اتخاذ قرارات غير شعبية ولا تحظى بالقبول.

والأكثر من ذلك فإن رجال السياسة من المحتمل أن يستخدموا المصرف المركزي لتمويل نفقات الحكومة المتزايدة دون أن يزيدوا الضرائب. وبالإضافة إلى ذلك أيضاً؛ فإن جماعات الضغط تتجه لفرض أعباء تضخمية على سياسات الحكومة. وهكذا فإن المصرف المركزي المستقل قد استقل عن الضغوط السياسية لكي يكفل توفير العدالة بالنسبة لأولئك الذين يخسرون بسبب التضخم (ماير وآخرون، 2002).

كذلك قد تتعارض رغبات السياسيين مع توجهات أصحاب السياسة النقدية بالمصرف المركزي فيما يتعلق بأولوية محاربة التضخم أو البطالة.

وبالتالي فإن الحجة التي تطرح بشأن استقلال المصارف المركزية هي ان مصداقية السياسة النقدية، وبالتالي قدرتها على تحقيق، والإبقاء على استقرار طويل الاجل للأسعار ومعدلات التضخم مع حد أدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية، سوف تتحسن إذا كانت صياغة السياسة النقدية في ايدي مسؤولين

بعيدين عن السياسة يكون باستطاعتهم النظر الى المدى البعيد (السامرائي والدوري،1999).

2- الآراء المعارضة:

يرفض منتقدي استقلالية المصرف المركزي المزاعم السابقة، ويقولون إنه من غير المنطقي وغير الديمقراطي ألا يحظى الأعضاء المنتخبون بالثقة لكي يحكموا على السياسة النقدية، وللتأكيد في القول فإن السياسة الاقتصادية تتضمن قرارات صعبة وتحتاج إلى وجهات نظر مطولة.

والأكثر من ذلك فإن عموم الشعب يعتقدوا أن الرئيس يكون مسؤولاً عن المشاكل الاقتصادية التي تنتج من كل السياسات التي اتبعتها خلال فترة إدارته وحكمه. وبالتالي فإن الرئيس يجب أن يكون لديه سيطرة كاملة على السياسة النقدية.

يضاف إلى ذلك أن استقلالية المصرف المركزي قد تسمح له بالانغماس في البيروقراطية والافراط في التأكيد على المصالح الضيقة (ماير وآخرون،2002).

من الاعتراضات الأخرى التي تطرح أحيانا التكاليف المحتملة للخلافات التي قد تحدث بين سياسة مستقلة للنقد ومجالات السياسة الأخرى، وخاصة سياسات الضرائب وأسعار الصرف. ومن أوجه القلق الأساسية بشأن أهمية استقلال المصارف المركزية انها قد لا تقوم بالفعل بتحسين الأداء في مجال التضخم في الاجل الطويل، فيما دامت المصارف المركزية بواعثها وأهدافها الداخلية الخاصة، فإنها قد تتعارض مع انتهاج سياسة نقدية غير تضخمية (السامرائي والدوري، 1999).

معايير استقلالية المصارف المركزية

هناك عدة معايير لتحديد مدى استقلالية المصارف المركزية يمكن استخدامها لقياس درجة الاستقلالية وإن كان هناك اختلاف في ترتيب هذه المعايير والوزن النسبي الممكن اعطاؤه لكل منها، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى

وجود بعض الاختلافات البسيطة في النتائج، ويمكن الاستناد هنا إلى معايير نموذج عالمي وهو نموذج كوكيرمان "Cukierman"، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي (أمينة، 2018):

1. مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظ المصرف المركزي وأعضاء مجلس الإدارة بالمصرف المركزي، ومدة ولايتهم، مدى استقرارهم في وظائفهم ومدى تمثيل الحكومة في مجلس الإدارة.
2. مدى سلطة وحرية المصرف المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، ومدى التدخل الحكومي في ذلك، ومن هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين المصرف المركزي والحكومة بشأن هذه السياسة.
3. المكانة الخاصة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف للسياسة النقدية، وما إذا كان هو الهدف الوحيد، ام هو الهدف الأول والرئيسي مع أهداف أخرى.
4. مدى التزام المصرف المركزي بتمويل العجز في الانفاق الحكومي، وكذلك مدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية بشكل مباشر، ومدى التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها.
5. مدى خضوع المصرف المركزي للمحاسبة والمساءلة.

الاستقلالية القانونية لمصرف ليبيا المركزي

يمكن تحديد وقياس استقلالية مصرف ليبيا المركزي وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2005 والمعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012 وبالاعتماد على المعايير السابقة الذكر، والتي يمكن إيجازها في أربعة معايير وفقاً لنموذج كوكيرمان، وهي معيار المحافظ، معيار صياغة السياسة النقدية، معيار أهداف المصرف المركزي، وأخيراً معيار حدود الإقراض الحكومي لتمويل العجز (أمينة، 2018).

أولاً: معيار المحافظ:

نصت المادة السابعة عشر من القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف، المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012م أن "أن تعيين المحافظ ونائبه

يكون بقرار من السلطة التشريعية (مجلس النواب الليبي) ولمدة خمس سنوات ويجوز إعادة تعيينهما. أما الأعضاء الست الآخرون (مجلس إدارة المصرف) فيتم تعيينهم بذات الأداة (السلطة التشريعية) ولكن بالتشاور مع المحافظ وذلك لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة تعيينهم.

بينما نصت المادة الثامنة عشر من نفس القانون على أن "محافظ المصرف هو الرئيس التنفيذي للمصرف، وهو الذي يتولى إدارته وتصريف شؤونه العادية، تحت إشراف مجلس الإدارة".

في حين أجازت المادة الثانية والعشرون من نفس القانون بقرار من السلطة التشريعية إعفاء أحد أعضاء مجلس الإدارة من عمله، قبل انتهاء مدته، إذا عجز عن القيام بواجباته بسبب مرض أو غيره.

وحسب المادة الرابعة عشرة يتم تمثيل الحكومة في مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي من خلال وكيل وزارة المالية كعضو في مجلس الإدارة.

ثانياً: معيار صياغة السياسة النقدية:

جاء في المادة الخامسة من قانون المصارف رقم (1) المشار إليه أن مصرف ليبيا المركزي يقوم بإصدار النقد الليبي والمحافظة على استقراره في الداخل والخارج وإدارة احتياطياته واحتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي وتنظيم السياسة النقدية والسياسة الائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وكذلك الإشراف على عمليات تحويل العملة داخل ليبيا وخارجها وإدارة السيولة النقدية في الاقتصاد الوطني وتنظيم سوق الصرف الأجنبي والإشراف عليه.

وبالتالي وحسب ما جاء في القانون رقم (1) فإن مصرف ليبيا المركزي هو فقط من يصوغ السياسة النقدية.

ولكن القانون لم يوضح أي دور للمصرف المركزي في إعداد الموازنة العامة للدولة.

ثالثاً: معيار أهداف المصرف المركزي:

حسب نموذج كوكيرمان يكون المصرف المركزي أكثر استقلالاً إذا نص قانونه على أن استقرار الأسعار هو الهدف الوحيد أو الأساس للسياسة النقدية.

وعند الرجوع إلى المادة الخامسة من قانون المصارف نجدها قد وضعت عدة أهداف مع هدف استقرار المستوى العام للأسعار.

رابعاً: معيار حدود الإقراض الحكومي لتمويل العجز:

حسب نموذج "كوكيرمان" يزداد الاستقلال للمصرف المركزي عندما تتوافر قيود تحد من قدرة الحكومة على الاقتراض من المصرف المركزي.

وحسب القانون رقم (1) وتعديلاته فقد وضعت قيود صارمة للاقتراض الحكومي من المصرف المركزي لتمويل العجز حيث جاء في المادة الحادية عشر من القانون:

لا يجوز للمصرف منح تسهيلات أو ضمانات لأي جهة كانت، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

للمصرف أن يقدم سلفيات مؤقتة لوزارة المالية، لتغطية أي عجز وقي في إيرادات الميزانية العامة، على أن تتضمن ما يلي:

- أ- ألا تزيد هذه السلفيات على خمس الإيرادات المقدرة في الميزانية العامة.
- ب- أن تسدد السلفة في نهاية السنة المالية التي قدمت فيها ولا يجوز تقديم أي سلفة لوزارة المالية في سنة مالية إلا بعد أداء السلفيات التي قدمت خلال السنة المالية السابقة.

نخلص من خلال القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف والمعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012م أن مواد القانون منحت حيز كبير من الاستقلالية لمصرف ليبيا المركزي ولكن التطبيق والواقع خلال العقد الأخير وبسبب الظروف السياسية والأمنية والانقسام الحكومي والمؤسسي والذي انعكس على انقسام مصرف ليبيا المركزي إلى مصرفين مركزيين في طرابلس وبنغازي نجد أن مصرف

ليبيا المركزي استجاب في كثير من الأوقات لتمويل عجوزات الميزانية الحكومية دون التقيد بما جاء في المادة الحادية عشر من القانون رقم (1) وهو ما زاد من الرصيد التراكمي للدين العام المحلي.

فحسب ما جاء في تقرير ديوان المحاسبة الليبي/طرابلس للعام 2020 فإن الرصيد التراكمي للدين العام في ليبيا بلغ 144,768,803,238 أي تقريباً 145 مليار دينار موزعة كالتالي:

(84,087,353,353) مليار دينار اقترضتها الحكومات المتعاقبة من مصرف ليبيا المركزي /طرابلس عن الفترة من 2014 إلى 2020 م.

(60,681,449,885) مليار دينار اقترضتها الحكومة المؤقتة /البيضاء عن الفترة 2015 وحتى شهر يونيو 2020 م من المصرف المركزي البيضاء والمصارف التجارية.

المصادر والمراجع

أولا المراجع العربية: الكتب:

- 1- حجير، مبارك. (1973). الاقتصاد الليبي: دراسة عربية مقارنة. الطبعة الأولى. دار مكتبة الأندلس. بنغازي. ليبيا.
- 2- البيه، عبد المنعم. (1974). النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لهما في ليبيا. منشورات جامعة بنغازي. كلية الاقتصاد والتجارة الطبعة الثالثة. دار القلم. بيروت.
- 3- الحاسية، ميلود جمعة. (1979). دور النقود في الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية وتطبيقية. المنشأة الاشتراكية للورق والطباعة. بنغازي
- 4- الأرباح، صالح الأمين. (1991). اقتصاديات النقود والمصارف. منشورات كلية المحاسبة غريان. ليبيا
- 5- الحاسية، ميلود جمعة. (1995). النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي. منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية. الطبعة الثانية. بنغازي
- 6- الدليمي، خالد علي. (1997). النقود والمصارف والنظرية النقدية. دار الأنيس للطباعة والنشر والتوزيع. مصراتة.
- 7- السامرائي، يسري مهدي، والدوري، زكريا مطلق. (1999). الصيرفة المركزية والسياسة النقدية. أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية. طرابلس. ليبيا.
- 8- النعاس، عبد الرحيم محمد. (2010). ظهور وتطور النقود والمصارف في ليبيا. الفضيل للنشر والتوزيع.
- 9- الشماع، همام، والعمري، عمرو هشام. (2002). دراسات في الاقتصاد العراقي: أثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي. بيت الحكمة. بغداد.

-
- 10- زكريا، مهران. (2017). موجز النقود والسياسة النقدية. مؤسسة هنداوي. المملكة المتحدة.
- 11- غربي، عبد الحليم عمار. (2018). الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي. جامعة الاقتصاد الإسلامي
- 12- حداد، أكرم، وهذلول، مهور. (2005). النقود والمصارف مدخل تحليل ونظري. دار وائل للنشر. ط1. الأردن. عمان
- 13- مجيد، ضياء. (2000). الاقتصاد النقدي. مؤسسة شباب الجامعة. مصر.
- 14- الشناوي، إسماعيل أحمد، ومبارك، عبد النعيم. (2000). اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية. الدار الجامعية. مصر.
- 15- أسامة، كامل، وعبد الغني، حامد. (2006). النقود والبنوك. مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية. البحرين.
- 16- ساكر، محمد العربي. (2006). محاضرات في الاقتصاد الكلي. دار الفجر للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. القاهرة.
- 17- رحيم، حسين. (2008). الاقتصاد المصرفي. دار بهاء الدين للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. الجزائر.
- 18- ماير، توماس ودوسينبري، جيمس إس وألبير، روبرت. (2002). النقود والبنوك والاقتصاد. ترجمة (أحمد عبد الخالق، أحمد بليح). دار المريخ. المملكة العربية السعودية.
- 19- هالوود، سي بول، وماكدونالد، رونالد. (2019). النقود والتمويل الدولي: ترجمة: حسني، محمود حسن، وعبد العال، ونيس فرج. دار المريخ. الرياض. المملكة العربية السعودية.
- 20- الناقة، أحمد أبو الفتوح، (1998). نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
- 21- الشمري، ناظم. (1993). النقود والمصارف. الطبعة الثانية. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر. الموصل. الجمهورية العراقية.
- 22- الشمري، ناظم. (1988). النقود والمصارف. ب ت. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر. الموصل. العراق.

الرسائل والاطروحات:

- 1- يونس، أحمد محمد خليل. (2022). قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية عن الفترة 1980-2020). رسالة ماجستير. جامعة عمر المختار. ليبيا.
- 2- بوشيحة، زياد محمود. (2022). "أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على عرض النقود في ليبيا: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2020." رسالة ماجستير. جامعة عمر المختار. ليبيا.
- 3- محمود، رابحة أحمد. (2022). تأثير العملات الرقمية المشفرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية." رسالة ماجستير. جامعة عمر المختار. ليبيا
- 4- النصاروي، محمد عبد الأمير حسن. (2021). أثر الشمول المالي في السيولة والربحية المصرفية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 2011-2019. رسالة ماجستير. جامعة كربلاء. العراق.
- 5- أمينة، زويش. (2018). أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية: دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2016). رسالة ماجستير. جامعة العقيد ألكي محند أولحاج. الجزائر.
- 6- دخيل الله، سالم محمود أحميدة. (2014). تقييم أداء وفعالية السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي (دراسة تحليلية للفترة 2001-2010)). رسالة ماجستير. جامعة بنغازي.
- 7- مجيد، فتحي محمد بالحسن. (2016). دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد الليبي. رسالة ماجستير. جامعة بنغازي.
- 8- حسين، سند حسين محمد. (2018). أثر تغيرات عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وسعر الصرف في ليبيا خلال الفترة 1980 - 2017. رسالة ماجستير. جامعة دمياط.

- 9- الحمروني، ناصر أحمد العجيلي. (2013). مستقبل الدعوة إلى أسلمة النظام المصرفي بليبيا (الفكرة وتجربة التطبيق، دراسة فقهية وصفية تحليلية تقويمية). رسالة ماجستير. جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية. إندونيسيا.
- 10- السباعي، أنور محمد أيمن، (2014). الضوابط الاقتصادية للإصدار النقدي بين النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.
- 11- حريب، سامية عمران. (2013). تأثير عرض النقود على ميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة (1980-2008م) رسالة ماجستير. الأكاديمية الليبية. مصراتة.
- 12- الزهوي، حسين عبد المنعم. (2010). "دراسة اقتصادية قياسية لمحددات التضخم في مصر خلال الفترة (1986-2006) ". رسالة ماجستير. قسم الاقتصاد. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. جمهورية مصر العربية.
- 13- بوالنش، ريمة، بوسفت، ميادة. (2018): السياسة النقدية بين الأدوات التقليدية وغير التقليدية – دراسة حالة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي-، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى- الجزائر.
- 14- حلاق، ميرفا جورج. (2017). العوامل المؤثرة في الملاءة المالية بالمصارف التجارية السورية الخاصة. رسالة ماجستير. المعهد العالي لإدارة الأعمال. الجمهورية العربية السورية.
- 15- قاسمي، نوال. (2018): مدي فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة ألكي محند أولحاج، الجزائر.

- 16- سنوسي، خديجة. (2015): دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي حالة الجزائر 2000-2013، رسالة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- 17- دحان، كنزة، سلوكي، كريمة. (2017): فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر.
- 18- مجيد، فتحي محمد بالحسن. (2016): دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، ليبيا.
- 19- العمري، سميرة. (2017): أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة - مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2004-2014)، رسالة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- 20- البرغثي، يونس علي أسعيد. (2006). تأثير السياستين النقدية والتجارية على أداء الاقتصاد الليبي (مع التركيز على سياسة سعر الصرف). أطروحة دكتوراه. جامعة قناة السويس. كلية التجارة. الإسماعيلية.
- 21- زقير، عادل. (2015). أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012). أطروحة دكتوراه. جامعة محمد خيضر. الجزائر.
- 22- أمينة، مغلاوي. (2016). الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1992-2014). أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر. الجزائر.
- 23- عبد اللطيف، حدادي. (2017): دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد مالي، جامعة جيلالي اليابس، الجزائر.

24- طويل، بهاء الدين.(2016): دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر: 1990م-2010م، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد المالي، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

25- بوروشة، كريم.(2019): دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر(1990-2016)، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

التقارير والنشرات والدراسات:

- 1- مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية "الربع الثاني 2022".
- 2- مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية. النشرة الاقتصادية. المجلد 33. الربع الرابع. 1993.
- 3- مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية. إدارة البحوث والإحصاء. تطور العملة المصدرة للتداول وأثرها على النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1990-2000). المجلد 41. الربع الثالث. 2001.
- 4- مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية. إدارة البحوث والإحصاء. قياس وتقييم المحددات الائتمانية في المصارف التجارية في ليبيا. المجلد 46. الربع الرابع. 2006.
- 5- مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017).
- 6- مصرف ليبيا المركزي. التقرير السنوي الأربعون. السنة المالية 1996.
- 7- مصرف ليبيا المركزي. التقرير السنوي الواحد والخمسون. السنة المالية 2007.
- 8- مصرف ليبيا المركزي. التقرير السنوي الثاني والخمسون. السنة المالية 2008.

- 9- مصرف ليبيا المركزي. التقرير السنوي الثالث والخمسون. السنة المالية 2009.
- 10- مصرف ليبيا المركزي. التقرير السنوي الرابع والخمسون. السنة المالية 2010.
- 11- مصرف ليبيا المركزي. التقرير السنوي السادس والخمسون. السنة المالية 2012.
- 12- مصرف ليبيا المركزي. التقرير السنوي السابع والخمسون. السنة المالية 2013.
- 13- مصرف ليبيا المركزي. التقرير السنوي الثامن والخمسون. السنة المالية 2014.
- 14- مصرف ليبيا المركزي. مؤشرات السلامة المالية والاستقرار في القطاع المصرفي الليبي. التقرير السنوي لإدارة الرقابة على المصارف والنقد (2008).
- 15- مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية لعام 2020 .
- 16- مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية لعام 2021.
- 17- مصرف ليبيا المركزي. الموقف التنفيذي للسياسة النقدية والمصرفية خلال الفترة 2002-2010.
- 18- مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية (2008-الربع الثاني 2016).
- 19- مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. التطورات النقدية والمصرفية خلال العام 2004.
- 20- مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. النشرة الاقتصادية. المجلد 61-الربع الرابع 2021.

-
- 21- مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. النشرة الاقتصادية. المجلد 62. الربع الأول. 2022.
- 22- مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. النشرة الاقتصادية. الربع الرابع. 2010.
- 23- مصرف ليبيا المركزي. (2010). تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية. ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. طرابلس.
- 24- مصرف ليبيا المركزي. (2017) العمل الاحصائي وتحديات إعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية. الاجتماع الرابع لمبادرة "عربسات" أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة.
- 25- مصرف ليبيا المركزي. تقرير الاستقرار المالي (2017). فريق عمل وحدة الاستقرار المالي/البيضاء. 2019
- 26- مصرف ليبيا المركزي. تقرير الاستقرار المالي (2016). فريق عمل وحدة الاستقرار المالي / البيضاء. 2017.
- 27- ديوان المحاسبة الليبي. التقرير العام لسنة 2015.
- 28- ديوان المحاسبة الليبي. التقرير العام لسنة 2017.
- 29- ديوان المحاسبة الليبي. التقرير العام لسنة 2021.
- 30- البنك الدولي. مراجعة القطاع المالي في ليبيا. 2020.
- 31- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. 2006. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية. القاهرة.
- 32- مركز بحوث العلوم الاقتصادية. البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962-2006).
- 33- البنك الدولي. (2020). مراجعة القطاع المالي في ليبيا. دراسة من إعداد البنك الدولي - فبراير 2020م.

المجلات والدوريات

- 1- الحصادي، إيمان، والشيخي، أصيل. (2022) الصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية في استخدام صيغ التمويل الزراعي لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية). مجلة الدراسات الاقتصادية. كلية الاقتصاد. جامعة سرت. المجلد الخامس. العدد الثالث.
- 2- العماري، عزالدين محمد منصور، وحسن، عزنان. (2021). المصارف الإسلامية الليبية وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية. مجلة الرشد للمالية الإسلامية، المجلد 1. العدد 4.
- 3- ادريس، محمد. (2021): السياسة النقدية، صندوق النقد العربي. أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة.
- 4- رزاق، وشاح. (2012). ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية. المعهد العربي للتخطيط. العدد 112. الكويت.
- 5- توفيق، مزيان محمد، علي، بن قدور. (2015): أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2015).
- 6- بوعبد الله، ودان، ويمينة، شوشة. (2013). "أثر تطبيق نظام التقييم البنكي camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية: دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال الفترة (2010-2014)" مجلة الباحث الاقتصادي. العدد الثامن.
- 7- صالحية، أحمد سايح، ومحمد، زيدان. (2021). تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج PATROL خلال الفترة 2015-2019. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. المجلد 17. العدد 25.
- 8- الشاذلي، أحمد، وعبيد، رامي، وطلحة، الوليد. (2021). العوامل المؤثرة في سرعة دوران النقود. صندوق النقد العربي. العدد 80. أبو ظبي.

-
- 9- كمال، سي محمد، ومصطفى، مختاري. (2017). محددات المضاعف النقدي في الجزائر دراسة قياسية (M3 2015-M1 2006). مجلة ميلاف للبحوث والدراسات. العدد الخامس.
- 10- حشاد، نبيل. (2005). موسوعة بازل II - الجزء الثاني. دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية. بيروت. لبنان.
- 11- بوحبيل، عبد الفتاح عبد السلام. (2017). السياسة النقدية في إدارة الأزمة الاقتصادية الليبية. بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لإدارة الأزمات: الواقع والمأمول. جامعة عمر المختار - البيضاء - 13-14 مايو 2017.
- 12- بن عمر، محمد البشير، ونصير، أحمد. (2017). تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2014-2015). مجلة إضافات اقتصادية. جامعة غرداية. الجزائر. العدد 2.
- 13- بازينة، بلقاسم يوسف. (2020). تقدير نموذج المضاعف النقدي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2008-2018. مجلة آفاق اقتصادية. مجلد 6 عدد 11.
- 14- بوحوص، بشويخي. (2019). نحو نظرية جديدة لتفسير أعمال البنوك: النظرية العامة الجزائرية البنكية للتنمية الشاملة. الأفاق للدراسات الاقتصادية. العدد الخامس.
- 15- شامي، رالف، وآل درويش، أحمد، وآخرون (2012) ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص. صندوق النقد الدولي. إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. واشنطن. مؤسسة النقد العربي. الرياض.
- 16- تواتي، أحمد بلقاسم. (2021) تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة باستخدام معايير التقييم الدولية. مجلة الجامعي. العدد 34. الهيئة الليبية للبحث العلمي. ليبيا.

- 17- الرصاصي، مؤيد حسين، والبكر، أحمد بكر، ورواه، فارس صبري. (2016). نموذج المضاعف النقدي في الاقتصاد السعودي. إدارة الأبحاث الاقتصادية. مؤسسة النقد العربي السعودي. الرياض.
- 18- أولاد العيد، سعد، وبروتان، مصطفى، وبن مويزة، أحمد (2020). محددات سرعة دوران النقود في الجزائر للفترة 198—2019: دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. المجلد 13. العدد 03. الجزائر.
- 19- الشامي، سلام. (2014). "تحليل العلاقة السببية بين الانفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات 1990-2009". المجلد التاسع. العدد 36. جامعة كربلاء. كلية الادارة والاقتصاد.
- 20- الفيتوري، عطية المهدي (1992). "الرقابة على الصرف والسياسة الكمية المباشرة في الاقتصاد الليبي، (الآثار والبدائل) ". مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية. المجلد الرابع. العدد الأول. بنغازي
- 21- الفيتوري، عطية المهدي. (1992). ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي. ط1. الهيئة القومية للبحث العلمي. مركز بحوث العلوم الاقتصادية. بنغازي.
- 22- مسعود، المبروك عبد الله، والمحجوبي، خالد علي العجيلي. (2021). السوق الموازية للنقد الأجنبي -الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي. مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية. المجلد 20. العدد 4. ص 37.
- 23- عبد السلام، علي عطية. (2004). المصارف التجارية في ليبيا بين الخصخصة والإصلاح. مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي -بنغازي 19-20/6/2004. مركز بحوث العلوم الاقتصادية.
- 24- شامية، عبد الله محمد. (1989). الائتمان المصرفي وأثره على الإنتاجية في الاقتصاد الليبي 1970-1985م (دراسة قياسية). مجلة البحوث الاقتصادية. المجلد الأول. العدد الأول. الهيئة القومية للبحث العلمي. مركز بحوث العلوم الاقتصادية. بنغازي.

-
- 25- غفور، نرمن معروف. (2015) تأثير تغيرات عرض النقود وسرعة دورانها على معدلات التضخم في العراق خلال المدة (1991-2013). مجلة دنانير. العدد السابع
- 26- علي، عبد السلام. (2003). السياسة النقدية في ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد (14) العدد(الاول)، مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي.
- 27- كيطان، حسين. (2017). قياس وتحليل تأثير عرض النقود على التضخم وسعر الصرف الاجنبي في الاقتصاد العراقي للمدة (1991_2014). مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، ص ص 1_25.
- 28- علي، يوسف سالم. (2012). سعر الصرف في ليبيا والمرحلة الراهنة. صحيفة مصارف. السنة الأولى. العدد الثامن.
- 29- الوزان، أحمد عباس، علي، مظفر حسني. (2008) إدارة سعر الصرف في العراق: دراسة تقويمية في عوامل تحسن قيمة الدينار العراقي. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. العدد 16. جمهورية العراق.
- 30- الشماع، همام، و العمري، عمرو هشام. (2002). أثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي. دراسات في الاقتصاد العراقي. مجموعة باحثين. بيت الحكمة. بغداد.
- 31- الطراد، إسماعيل إبراهيم. (2001). "إدارة العملات الأجنبية". إربد الأردن، مطبعة الروزانا.
- 32- الغالبي، عبد الحسين جليل. (2017). سياسة سعر الصرف الأجنبي والصدمة مزدوجة في الاقتصاد العراقي. مجلة الدراسات النقدية والمالية. البنك المركزي العراقي. دائرة الإحصاء والأبحاث.

المواقع الالكترونية:

- 1- صندوق النقد الدولي. (2020). مجلة التمويل والتنمية. أعداد مختلفة .
- 2- وزارة التخطيط. (2014). تقييم البرنامج التنموي (2008-2012).
- 3- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط. (2007). الإطار العام للبرنامج التنموي 2008-2012.
- 4- موقع مصرف ليبيا المركزي. <https://cbl.gov.ly/>
- 5- موقع المصرف الليبي الخارجي <https://www.lfb.ly>
- 6- موقع البنك الدولي. <https://data.albankaldawli.org>
- 7- موقع صندوق النقد الدولي. <https://www.imf.org/ar/Home>
- 8- مصرف ليبيا المركزي، تشريعات. على الموقع:
[/https://cbl.gov.ly/legislation](https://cbl.gov.ly/legislation)

القوانين:

- 1- القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف، المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012.
- 2- القانون رقم (46) لسنة 2012م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Abdoh, W. M. Y. M., Yusuf, N. H. M., Zulkifli, S. A. M., Bulot, N., & Ibrahim, N. J. (2016). Macroeconomic factors that influence exchange rate fluctuation in ASEAN countries. *International Academic Research Journal of Social Science*, 2(1), 89-94.
- 2- EL-Brassi, et al., (2017). Libya's transformation to an Islamic financial system: issues and challenges. *International Review Management and Business Research*. Vol.6. Issue.3.
- 3- Cevik, Serhan., Teksoz , Katerina. (2013). "Hitchhiker's Guide Inflation in Libya". IMF Working Paper.
- 4- Ali, Mohamed I. (2019). Fiscal determinants of Income Velocity of money in Libya (1970-2010). Omar AL-Mokhtar University. Vol 6. Issue 12.
- 5- Obadan, M. I. (2006). Overview of exchange rate management in Nigeria.
- 6- Delaplace Marie, Monnaie et financement de l'économie, Edition n°: 5, Dunod, Paris, 2017, p 142.